

A



WO/PBC/23/10
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 1 ديسمبر 2015

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثالثة والعشرون
جنيف، من 13 إلى 17 يوليو 2015

التقرير

الذي اعتمده لجنة البرنامج والميزانية

المحتويات

3	افتتاح الدورة.....	البند 1
6	اعتماد جدول الأعمال.....	البند 2
17	تقرير أداء البرنامج لسنة 2014.....	البند 3
30	الوضع المالي في نهاية 2014: النتائج الأولية.....	البند 4
33	مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016.....	البند 5
123	تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في "استعراض الإدارة والتسيير في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويو)".....	البند 6
128	اقتراح بشأن إصلاح وتحسين أداء البرنامج والتقارير المالية.....	البند 7
130	سياسة الاستثمار.....	البند 8
144	سياسة الاستثمار المراجعة (تدخل حيز النفاذ في 1 ديسمبر 2015).....	"1"
145	اقتراح بشأن مراجعات إضافية لسياسة الاستثمار.....	"2"
147	اقتراح بشأن سياسة الويبو المتعلقة بالأموال الاحتياطية (صافي الأصول).....	البند 9
151	الحوكمة في الويبو.....	البند 10
165	اقتراح مقدم بشأن تعريف "نفقات التنمية" في سياق البرنامج والميزانية.....	البند 11
173	اختتام الدورة.....	البند 12
	قائمة المشاركين	المرفق

1. عقدت الدورة الثالثة والعشرون للجنة البرنامج والميزانية في مقر الويبو في الفترة من 13 إلى 17 يوليو 2015.
2. وضمت اللجنة الدول الأعضاء التالية: الجزائر، أذربيجان، الأرجنتين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوتسوانا، البرازيل، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، إكوادور، السلفادور، إثيوبيا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، إيطاليا، اليابان، كينيا، قيرغيزستان، المكسيك، المغرب، باكستان، باراغواي، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا (بحكم موقعها)، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام (53).
3. وكان أعضاء اللجنة الممثلون في هذه الدورة هم: الجزائر، الأرجنتين، بيلاروس، البرازيل، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، إكوادور، إثيوبيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، إيطاليا، اليابان، المكسيك، باكستان، باراغواي، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سنغافورة، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا (بحكم منصبها)، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام (39). وبالإضافة إلى ذلك، مُثلت الدول التالية، الأعضاء في المنظمة وغير الأعضاء في اللجنة، بصفة مراقب وهي: ألبانيا، أستراليا، بربادوس، هندوراس، إيرلندا، إسرائيل، ليبيريا، لكسمبرغ، موناكو، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، نيجيريا، بنما، البرتغال، جمهورية مولدوفا، المملكة العربية السعودية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، أوكرانيا، اليمن، زيمبابوي (23). وترد قائمة المشاركين في مرفق هذه الوثيقة.

البند 1 افتتاح الدورة

4. افتتح الرئيس دورة لجنة البرنامج والميزانية ودعا المدير العام لتقديم ملاحظاته الافتتاحية.
5. وألقى المدير العام تحية الصباح على الوفود، وأعرب عن سعادته لرؤية السفير دوكي في منصب الرئيس مرة أخرى. وتقدم بالشكر للسفير دوكي على اهتمامه ومشاركته وعلى العمل الرائع الذي قام به كرئيس للدورة في التوصل إلى تفاهم بشأن مشروع البرنامج والميزانية. وعلق المدير العام في البداية على مختلف بنود جدول الأعمال. وأشار إلى أن البند الأول الذي يتعين على الدول الأعضاء النظر فيه سيكون أداء البرنامج والمراجعات المالية. وأشار إلى أن ثلاثة أرباع الشئانية الحالية قد انقضت، وأكد على التقدم الكبير الذي تم إحرازه نحو تحقيق النتائج التي وضعتها الدول الأعضاء للأمانة وللمنظمة في الفترة المالية الحالية. وأشار المدير العام إلى أن الصورة المالية سليمة جدا. وأشار إلى أن المنظمة قد أنهت عام 2014، وهو العام الأول من الشئانية بمذكرة إيجابية جدا مع وجود فائض بمقدار 37 مليون فرنك سويسري. وأدى ذلك إلى بلوغ احتياجات المنظمة أو صافي الأصول إلى مستوى 246 مليون فرنك سويسري، والتي وفرت أساسا جيدا للتخطيط للشئانية المقبلة. وأكد المدير العام أن هذه النتائج واصلت سجل الإدارة المالية السليمة التي حدثت على مدار السنوات الست الماضية على الرغم من البيئة الاقتصادية غير المستقرة للغاية والتي وفقا لها كانت هناك رؤية ضئيلة جدا من حيث التخطيط المسبق. وأضاف أنه خلال هذه الفترة، ازدادت الإنتاجية في المنظمة بشكل ملحوظ. وذكر أن الويبو كانت تعمل بنفس عدد الموظفين طوال هذه الفترة، بينما كانت تعاني من زيادة عبء العمل بشكل كبير. وأشار أيضا إلى أنه في الوقت نفسه، ظلت رسوم النظم العالمية للمنظمة ثابتة دون تغيير. ولخص المدير العام حديثه بأنه تم وضع أساس إيجابي لتخطيط البرنامج والميزانية للشئانية المقبلة في سياق الوضع غير المستقر والهش للاقتصاد العالمي. ثم انتقل إلى البرنامج والميزانية للشئانية 2017/2016، وأشار إلى أنه يرغب في أن يبدي بتصريحات بشأن ثلاث فئات. أولا، أشار إلى الصورة المالية العامة لعام 2016 وعام 2017. ثانيا، ذكر بنود محددة خاصة بالبرنامج والتي كانت موضوع اختلاف مستمر في النهج بين بعض الدول الأعضاء. ثالثا، تعامل بشكل موجز مع بعض الأسئلة الخاصة بالإدارة المالية التي قد يتم طرحها بشأن قرار أو توصية من جانب لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعيات. وعند تطرقه إلى أول مجموعة من القضايا، وهي الصورة المالية العامة لعامي 2016 و2017، ذكر المدير العام بأنه فيما يتعلق بالدخل، كانت هناك زيادة متوقعة بنسبة 6 في المائة في الإيرادات للمنظمة على مدار الشئانية،

الأمر الذي من شأنه أن يرفع الإيرادات إلى ما يقرب من 756 مليون فرنك سويسري. وأكد أن هذا لم يكن طلبا للحصول على الأموال من الدول الأعضاء وأضاف أن مساهمات الدول الأعضاء سوف تنخفض بشكل طفيف وتشكل فقط حوالي 5 في المائة من الدخل العام للمنظمة. وذكر المدير العام أن توضيح الإيرادات كان بمثابة تقدير لما توقعته الأمانة، على أساس توقعات رئيس الخبراء الاقتصاديين، بأنه العائد من النظم العالمية خلال العامين المقبلين. وأفاد بأنه كان تقدير مبني على الأداء السابق وعلى تحليل العوامل الخارجية التي تؤثر على النظم العالمية في الاقتصاد العالمي. ثم نظر المدير العام إلى جانب النفقات وأشار في هذا الصدد إلى أن الأمانة كانت تقترح زيادة الإنفاق بنسبة 4.9 في المائة، أي حوالي 707 مليون فرنك سويسري. وأكد أن هذا كان أقل من الدخل المتوقع. وشمل ذلك حوالي 456 مليون لزوم تكاليف الموظفين والعاملين وهو ما يمثل زيادة قدرها 2.1 في المائة. وأكد المدير العام مجددا على أن ذلك كان أقل بكثير من الزيادة المتوقعة في الدخل وأقل بمقدار النصف تقريبا من الزيادة المقترحة في الإنفاق العام. كما تضمن هذا المستوى من المصروفات المقترحة زيادة في نفقات خلاف الموظفين بنسبة 10 في المائة، بحيث تصل هذه النفقات إلى 250 مليون فرنك سويسري. وإيجازا لذلك، أكد المدير العام على أن هناك قدرا أكبر من الزيادة في تكاليف الموظفين مقارنة بتكاليف الموظفين، وأن الزيادة في تكاليف الموظفين ستكون أقل بكثير من الزيادة المتوقعة في الدخل. وأشار المدير العام إلى أنه بعد إجراء التعديلات التالية التي قد تكون ضرورية والتي من المتوقع أن تكون طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IPSAS)، اقترحت الأمانة أن يكون هناك فائض في نهاية الثنائية يصل إلى حوالي 20 مليون فرنك سويسري. وشدد على أنه من الأهمية بمكان أن تستمر المنظمة في وضع ميزانية بفائض تشغيل صغير نظرا لعدة أسباب. أولا، كان ذلك ضروريا نظرا للبيئة غير المستقرة التي استمرت المنظمة في العمل فيها. وأكد المدير العام أيضا على أنه طالما كانت المنظمة تعتمد على الخدمات المقدمة لقطاع الأعمال، فإنه يتعين عليها أن تبقى يقظة في هذا الصدد وتقوم بمراقبة بيئة العمل بشكل وثيق للغاية. ثانيا، أشار المدير العام إلى بنود الإنفاق الضخمة التي تتراكم بالنسبة للمنظمة. وأفاد بأنه يتعين على المنظمة أن تكون مدركة لمبلغ الإنفاق الذي يحتمل أن تواجهه في مجال تكنولوجيا المعلومات. وأكد المدير العام على أن جميع الخدمات المقدمة من الويبو كانت تعتمد على أنظمة تقديم تكنولوجيا المعلومات. وهذا يعني أن جزءا كبيرا جدا من كل إيرادات المنظمة جاء من الخدمات المقدمة عبر منصات تكنولوجيا المعلومات. وعلى هذا النحو، شدد المدير العام على أنه من المهم للغاية أن تحافظ الويبو على مستوى مناسب من الاستثمار في منصات تكنولوجيا المعلومات التي كانت ناجحة جدا ووفرت مكاسب الإنتاجية واحتوت تكاليف الموظفين. لكنه أضاف بأن هناك عناصر أخرى مهمة في بيئة تكنولوجيا المعلومات. وأشار إلى ضرورة اليقظة تجاه بيئة أمن تكنولوجيا المعلومات وضعف نظم تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يتطلب زيادة الاستثمارات في السنوات المقبلة. وذكر المدير العام أن هذا الاستثمار كان متوقعا في مشروع البرنامج والميزانية. كما أشار إلى أن هناك اعتبارات مماثلة تنطبق على حالة استمرارية الأعمال. وإذا تعطلت أنظمة المنظمة أو انخفض مستواها فلن يكون هناك أي دخل. وعلى هذا النحو، شدد على أن استمرارية الأعمال مرتبطة بالأمن، في حين أنها تمثل أيضا دراسة منفصلة، حيث أن تعطل الأعمال يمكن أن يحدث لأسباب أخرى غير أمن تكنولوجيا المعلومات. ثم قدم المدير العام بعض التعليقات العامة على بعض المجالات الواقعة داخل نطاق اختصاص الدول الأعضاء. وأشار إلى أن هناك عددا من القضايا الخلافية التي بقيت عالقة لدى المنظمة والتي لم تستطع الدول الأعضاء التوصل إلى توافق بشأنها. وذكر المدير العام أن لجنة البرنامج والميزانية قد لا تكون المكان الذي يمكن للدول الأعضاء أن تتوصل فيه إلى حلول لهذه القضايا المستمرة المتمثلة في بعض من أشكال تعارض وجهات النظر والخلاف. وأشار إلى أن الدول الأعضاء، مثلها مثل لجنة البرنامج والميزانية، ستوفر التوجيه للمنظمة فيما يتعلق ببعض هذه القضايا الهامة جدا. لكنه أضاف أنه ليس على يقين من أن لجنة البرنامج والميزانية يمكنها حل القضايا التي عجزت اللجان الدائمة على حلها، رغم أنها تتألف من خبراء في مختلف المجالات. وأعرب المدير العام عن رأيه بأن قضية لجنة البرنامج والميزانية هي إيجاد توازن بين تقديم التوجيه وتمكين الخبراء من إجراء مداوات بغرض التقدم في موضوعات معينة. وبعد أن ذكر ذلك، أوجز المدير العام ماهية هذه القضايا. أولا، أشار إلى القضايا المعيارية داخل المنظمة والتي كانت العمليات جارية بشأنها. وأشار على الأخص إلى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأشار إلى أنه كانت هناك، كما تعلم الوفود، عملية جارية بتوجيه من رئيس لجنة البرنامج والميزانية وجهات أخرى. وأعرب المدير العام عن أمله في أن تؤدي هذه العملية إلى حل للمضي قدما على مدار الثنائية المقبلة. ثم أشار إلى القضايا التي نظرت فيها مؤخرا اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف

والحقوق المجاورة وهي قضايا البث والاستثناءات والتقييدات. وذكر المدير العام بأنه كانت هناك مرة أخرى لجنة دائمة تتعامل مع هذه القضايا، وكانت مسألة توازن بين اللجنة الدائمة ولجنة البرنامج والميزانية. وبعد ذلك، أشار المدير العام إلى اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية وأشار إلى أن بعض الوفود قد أثارت في المناقشات الأولية مع الأمانة قضية المخصصات التي ينبغي توزيعها لعدد المؤتمرات الدبلوماسية في الثنائية المقبلة. وذكر المدير العام أن العدد المقترح يمثل ببساطة أفضل تقدير لسلوك الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذه القضايا. وفيما يتعلق بتطبيقات معاهدة التعاون بشأن البراءات على سبيل المثال، أشار المدير العام إلى الطريقة العلمية التي تدعم تقديرات الطلب من خلال النظر في السنوات السابقة، والعوامل الخارجية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي والتكنولوجيا والاتجاه العام نحو زيادة مشاركة الصناعات القائمة على المعرفة وكثيفة التكنولوجيا. وتابع بأنه إذا كانت الدول الأعضاء ترغب في تخصيص موارد لثلاثة أو أربعة مؤتمرات دبلوماسية، فإن ذلك يجب أن ينعكس بالطبع في البرنامج والميزانية. وأكد المدير العام بأن الأمانة ليس لديها أي جدول أعمال في هذا الصدد ولكن تحاول وضع أفضل تقدير لما كان مرجحاً من حيث النتائج التي كان لا بد من عمل ميزانية لها. وأكد أن عدد المؤتمرات الدبلوماسية هو من اختصاص الدول الأعضاء أن تقرر أو تتحقق من تقدير الأمانة العامة. ثم أشار إلى تعديل اتفاق لشبونة الذي جرى في المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في وقت سابق في عام 2015. وقال إنه علم من الأسئلة التي أثارت أن هناك اختلافات بشأن النهج فيما يتعلق بمسألة تمويل عملية اتحاد لشبونة فيما بين الدول الأعضاء. وأكد مرة أخرى بأن هذا الشيء لم يكن بإمكان الأمانة أن تجده حلاً. وأشار إلى أن الأمانة سعت إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بإقامة برنامج مناسب في هذا الصدد خلال العامين المقبلين، وكانت تحاول التعامل مع الأسئلة التي كانت من وجهة نظرها مثيرة للجدل فيما يتعلق بالاستدامة المالية لاتحاد لشبونة. وأكد أن الأمانة تطلعت إلى تقديم الدول الأعضاء لحلول فيما يتعلق بهذه المسألة الصعبة. ثم أشار إلى مسألة المكاتب الخارجية، وأفاد بأن هذه المسألة لازالت تنتظر تسوية فيما بين الدول الأعضاء. وذكر أن الأمانة قدمت في مشروع الميزانية موقفاً محايداً فيما يتعلق بتلك المسألة نظراً لعدم توصل الدول الأعضاء بعد إلى أي اتفاق حول الكيفية التي ترغب في انتهاجها والمضي قدماً بشأن هذا البند بالتحديد. وأفاد بأن موقف الميزانية المحايد عكس ما اقترحت الأمانة في وثيقة البرنامج والميزانية السابقة وكان ذلك هو الطريقة الأكثر حيادية التي يمكن للأمانة أن تتعامل به مع هذه المسألة. وعلق المدير العام على أنه تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالمكاتب الخارجية الحالية للمنظمة، وأضاف أن هذا التقدم سيتم إبلاغ الدول الأعضاء به قبل انعقاد الجمعيات المقبلة وخلالها. وذكر أنه كانت هناك بعض النتائج الإيجابية للغاية من المكاتب الخارجية القائمة من حيث العمل الذي تم القيام به على الأخص في العام الماضي. وأشار إلى أن هناك سؤالاً في هذا المجال العام مطروح بشأن مكتب نيويورك والاقترح المقدم من الأمانة فيما يتعلق بذلك المكتب. وأكد أن مكتب نيويورك لم يكن مكتباً ثنائياً أو مكتباً قطرياً، بل كان مكتب اتصال وتنسيق لدى الأمم المتحدة وهذه هي وظيفته والغرض منه. وأوضح أن أحد أسباب تقديم مقترح بإغلاق هذا المكتب بحلول نهاية الثنائية هو احترام الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن نفقات المكاتب الخارجية عموماً. وهناك اعتبار ثانٍ يتعلق بعلاقات الويبو ببقية أسرة الأمم المتحدة وما تقوم به الويبو في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، أشار المدير العام إلى الأمم المتحدة نفسها وإلى العلاقات مع مجلس الرؤساء التنفيذيين الذي يشارك هو فيه والذي يعقد بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة ويجتمع مرتين في السنة. وأشار المدير العام إلى أن هذه المسائل تم التعامل معها من جنيف. ثم أشار إلى اللجان الفرعية لمجلس الرؤساء التنفيذيين وهما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. وأشار مرة أخرى إلى أن الويبو تشارك بشكل كامل في هذه الهيئات من جنيف. ثم أشار إلى الشبكات المختلفة لاسيما الواقعة تحت إشراف اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة مثل شبكة الموارد البشرية وشبكة تكنولوجيا المعلومات وشبكة المشتريات وغير ذلك. وأكد المدير العام على أن الويبو تشارك أيضاً في جميع هذه الشبكات بالاعتماد على الإدارات التنفيذية في جنيف. وبعيداً عن هذه الأمور، أقر المدير العام بالعمليات الكبرى التي تتم داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل عملية أهداف التنمية المستدامة والعملية المعنية بتغير المناخ وتمويل التنمية وخلاف ذلك. وفيما يتعلق بتلك العمليات، أشار مرة أخرى إلى أن مشاركة الويبو تُدار من جنيف. ثم أشار إلى العدد الضخم لعلاقات الويبو مع الوكالات المتخصصة، لاسيما منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأغذية والزراعة. وأكد أن تلك العلاقات كلها قائمة خارج نيويورك، سواء في جنيف أو روما أو باريس. وذكر أن الأمانة ليس لديها أي وجهات نظر

قوية ولكنه اعتبر أن مسارات العمل المقترحة هي السبيل المناسب للمضي قدما في هذا الصدد. ثم أشار إلى قضايا أخرى في المجال العام لبنود البرنامج حيث لم يكن هناك اتفاق بين الدول الأعضاء بشأنها. وأثار مسألة منهجية نفقات التنمية التي تمثل قضية تهم كثيرا لجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى أن الأمانة تأمل في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وأشار أيضا إلى المسائل المتعلقة بالحوكمة وأفاد بأن هناك اقتراحا مطروحا في هذا الصدد. وطمس إذن مقدي ذلك الاقتراح لتوضيحه وقال إنه يتعلق بإدارة اللجان والاجتماعات وألزم الأمانة بأن تبذل قصارى جهدها لتلبية متطلبات أي موقف قد تتوصل إليه الدول الأعضاء في هذا الشأن. وأكد على أنه إذا امتد اجتماع إلى ما بعد الساعة السادسة في يوم الجمعة، فإن الأمانة ليست هي الجهة التي أرادت ذلك، بل كان نتيجة عدم توصل الدول الأعضاء في اللجنة المعنية إلى اتفاق وقررت تمديد الاجتماع إلى ما بعد الساعة السادسة. وبناء على ذلك، رحبت الأمانة بالتدابير التي اقترحت وتطلعت إلى بعض الحلول بشأن هذه القضايا. وفي الختام، أشار المدير العام إلى فئة مهمة من قضايا الإدارة المالية التي كثيرا ما كانت تقع ضمن اختصاص لجنة البرنامج والميزانية. وأشار مرة أخرى إلى البيئة غير مستقرة التي تعمل فيها المنظمة. أولا، أشار إلى أن الأمانة قدمت اقتراحات مختلفة فيما يتعلق بالاحتياطات، لاسيما مستوى الاحتياطات وتكوين الاحتياطات وفيما يتعلق برفع السيولة تدريجيا في الاحتياطات. وذكر أن هذا الاقتراح يمثل الإدارة المالية السليمة في البيئة الحالية، وأعرب عن أمله في أن تستجيب الدول الأعضاء بطريقة إيجابية لتلك المقترحات. ثم أشار إلى سياسة الاستثمار وهي المسألة التي سطرحت لا محالة نظرا لأهمية موارد المنظمة المالية، وطُرح أيضا نتيجة قرار الإدارة الاتحادية للشؤون المالية السويسرية بتغيير سياسة عملها باعتبارها جهة مصرفية لمختلف الوكالات في جنيف. وفي هذا الصدد، أكد المدير العام أن الأمانة ممتنة جدا للسلطات السويسرية على الإدارة الجيدة التي أبدتها في الماضي. وفي إشارة إلى البيئة المتغيرة، لاسيما في سياق الفرنك السويسري، أشار المدير العام إلى أن المنظمة تواجه أسعار فائدة سلبية. ونظرا لذلك الوضع، شدد على أن النهج المسؤول هو إضفاء الطابع المهني على السياسة الاستثمارية للمنظمة، وأعرب عن أمله في أن يستجيب كثير من الدول الأعضاء بشكل إيجابي لهذا الاقتراح. وتقدم المدير العام بالشكر إلى الرئيس على منحه هذه الفرصة لإلقاء بعض كلمات عن جدول الأعمال وتمنى لجميع الوفود كل التوفيق في مداولاتها.

البند 2 اعتماد جدول الأعمال

6. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/23/1 Prov.

7. وفي خلال عرض مشروع جدول الأعمال علق الرئيس قائلا بأنه، كما كان الحال من قبل، من أجل تيسير مناقشات اللجنة فقد تمت صياغة جدول الأعمال وفقا لمجموعات خمسة عالية المستوى: أداء البرنامج والمراجعة المالية، والتخطيط ووضع الموازنة، والمراجعة الحسابية والإشراف، والمقترحات، والبنود المحالة إلى لجنة الميزانية من قبل الجمعيات العامة للدول الأعضاء في الوبو في عام 2014. وطالب الرئيس بتوزيع جدول زمني للمناقشات وأضاف أنه تم إعدادها بهدف السماح بعملية تخصيص مثلى للوقت لكل بند من بنود جدول الأعمال. وقد اتبع الجدول الزمني ترتيب البنود على مشروع جدول الأعمال مع إدخال تغيير طفيف وهو أن البند 6 ستم مناقشته قبل البند 10 مباشرة لأن البندين مرتبطين ببعضهما البعض ويشيران إلى مسألتين تتعلقان بالحوكمة. وأشار الرئيس إلى أن الجدول الزمني يشير إلى أقصى فترة من المتوقع أن يشغلها كل بند ودعا الوفود إلى قصر المناقشات على الوقت المخصص لها. وإذا لم يتم استكمال المناقشات الخاصة ببند معين في الوقت المخصص له، سيتم الانتقال إلى مناقشة البند التالي على جدول الأعمال، مع استئناف المناقشات المعلقة في مرحلة لاحقة. وأضاف الرئيس أنه إذا تم استكمال مناقشة بند قبل انتهاء المخصص له سيتم البدء في مناقشة البند التالي على جدول الأعمال. وأعلن أنه تماشيا مع الجدول الزمني المقترح سيتم تخصيص اليوم الأول للاجتماع بكامله لمناقشة تقرير أداء البرنامج. وستتم مناقشة البند 5 يوم الثلاثاء وصباح الأربعاء. وسيتم تخصيص فترة بعد الظهر يوم الأربعاء لمناقشة البندين 7 و8 وكلاهما متعلق بقضايا هامة وكبرى. وكما أشار المدير العام في بيانه الافتتاحي، يجب على اللجنة اتخاذ قرارات غاية في الأهمية في الدورة الحالية بما في ذلك القرار المتعلق بالبند 8 "1" والذي يجب اتخاذه أثناء الأسبوع الحالي حتى يتسنى تطبيقه. وأشار الرئيس

إلى أن البندين 6 و10 ستم مناقشتهما في فترة بعد الظهر يوم الخميس. ودعا الوفود إلى تقديم ملاحظاتها حول جدول الأعمال والجدول الزمني المقترحين.

8. وعبر وفد اليابان عن دعمه لجدول الأعمال والجدول الزمني المقترحين وتساءل عما إذا كان سيتم تخصيص وقت لتقديم بيانات عامة قبل فتح باب المناقشة حول البند 3 من جدول الأعمال.

9. وأجاب الرئيس بأنه كان ينوي القيام بذلك.

10. ولم تكن هناك أية تعليقات أخرى بشأن جدول الأعمال المقترح، الذي تم اعتماده.

11. واعتمدت لجنة البرنامج والميزانية جدول الأعمال (الوثيقة WO/PBC/23/1).

12. وأشار الرئيس إلى الفرصة السانحة أمام الأعضاء لضمان أن كافة الوفود تشارك بصورة بناءة بحيث تسير المناقشات بصورة فعالة. وذكر بأن كافة المجموعات الإقليمية قد شاركت مؤخرا في الاجتماعات غير الرسمية التي قامت بتنظيمها الأمانة. ولتحقيق هذا الهدف، أعلن الرئيس عن توافر النسخة الأولى من وثيقة الأسئلة والأجوبة التي تم إعدادها حول برنامج وميزانية 17/2016 والتي نتجت عن تلك الاجتماعات والمشاورات الثنائية، وحث الوفود على الرجوع إليها. وسوف تساعد وثيقة الأسئلة والأجوبة على تجنب طرح أسئلة تم تقديم إجابات لها بالفعل، وهو ما سوف يساهم في رفع كفاءة عمل اللجنة والالتزام بالجدول الزمني. وذكر الرئيس بأن كل جلسة صباحية، كما حدث في الدورة السابقة، سوف تبدأ في تمام الساعة العاشرة صباحا وتستمر حتى الساعة الواحدة بعد الظهر ثم تستأنف أعمالها في الساعة الثالثة بعد الظهر لإجراء المناقشات في فترة ما بعد الظهر. وقال الرئيس إن اللجنة لا بد عليها أن تحاول بصورة جماعية تجنب عقد جلسات مسائية وأضاف أن العديد من الوفود لديها تحفظات بشأن جدوى وحصيلة تلك الجلسات. وفيما يتعلق بالبيانات العامة، عبر الرئيس عن اعتقاده بأن اللجنة سوف تستفيد استفادة كبيرة من الاستماع لها. وبالرغم من ذلك طالب الرئيس الوفود بتذكر أن جدول الأعمال مكسب بالنود وأن الوفود ستكون لديها الفرصة للإسهام في مناقشة كل بند عند طرحه. ولذلك، شجع المجموعات والدول الأعضاء التي ترغب في تقديم بيانات عامة على تلخيص مضمون تلك البيانات في هذه المرحلة ثم تقديم البيان بالكامل مكتوبا إلى الأمانة حتى يظهر في التقرير الحرفي. ثم فتح الرئيس الباب لإلقاء البيانات العامة.

13. وهنأ وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، الرئيس على اهتمامه المستمر بلجنة البرنامج والميزانية وأضاف أن توجيهات الرئيس ضرورية للأعضاء وخاصة في عام الميزانية الحالي للمساعدة على تقدم سير المناقشات في الاتجاه الصحيح. وعبر عن شكر المجموعة باء للأمانة على عملها الجاد في الإعداد للدورة وخاصة إعداد مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016 وأضاف أن اجتماعات المعلومات التي عقدت مع المجموعات الإقليمية كانت مفيدة للغاية. ويجب أن تقوم الجمعيات العامة التي ستعقد في شهر أكتوبر باعتماد البرنامج والميزانية باعتبارها الأساس المناسب للعمليات الخاصة بالثنائية المقبلة ويجب أن تقوم لجنة البرنامج والميزانية بدورها من أجل تحقيق هذا الهدف. وفي هذا الخصوص، أفاد بأن المجموعة باء مستعدة للمشاركة في المناقشات حول اقتراح البرنامج والميزانية لتحقيق هذا الغرض، بناء على الأساس الجيد الذي وفرته الأمانة. وسوف تقوم المجموعة باء بتقديم تعليقات مفصلة عند طرح بنود معينة من بنود جدول الأعمال. وعلاوة على ذلك، عبر عن رغبة المجموعة باء في لفت نظر الدول الأعضاء إلى بند آخر هام يجب تناوله في الدورة الحالية وهو يتعلق بمراجعة سياسة الاستثمارات والذي أعد كاستجابة لتقديم سياسة جديدة من قبل السلطات السويسرية. وفي ظل البيئة الاقتصادية الحالية وفي ظل أسعار الفائدة الحالية، عبر عن قلق المجموعة باء إزاء مواجحة الويبو احتمالية تحمل أسعار فائدة سلبية على ودائعها. كما عبر عن قلق المجموعة باء حيال منع السياسة السويسرية الجديدة حتى لهيئات الأمم المتحدة التي مقرها سويسرا من تجنب تآكل ودائعها. وأفاد بأن المجموعة باء تفهم الأسباب من وراء السياسة السويسرية الجديدة، وأضاف أن الويبو ووكالات الأمم المتحدة الأخرى قد احتفظت بأرصدها في سويسرا من أجل تمويل أنشطتها اليومية. وأعرب عن تفهم المجموعة باء لسبب التعجل في اعتماد المقترح المتضمن في الوثيقة WO/PBC/23/6 إلى جانب الاقتراحات الأخرى الواردة في

الوثيقة WO/PBC/23/7 بحيث يمكن اعتماد السياسة المنقحة في دورة سبتمبر من أجل تقليل حجم أثر أسعار الفائدة السلبية على أموال المنظمة. ولذلك، يجب اتخاذ جهود جماعية من أجل التوصل إلى حل في الوقت المناسب خلال الدورة الحالية. وفي هذا الصدد، عبر عن رغبة المجموعة بآء في أن يتم تخصيص وقت كاف لمناقشة الموضوع ودعا الدول الأعضاء إلى السير بحذر في المناقشات. وفي هذا السياق، عبر عن رغبة المجموعة بآء في التعليق على شكل اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية حيث توجد دورتان رسميتان للجنة في سنة الميزانية. وذكر بأن الدول الأعضاء انتقلت إلى هذا الشكل (من شكل دورة رسمية ودورة غير رسمية) من أجل تجنب تكرار نفس المناقشات في الدورة الرسمية. ولذا، يجب على اللجنة استخدام الدوريتين الرسميتين مع احترام روح الكفاءة والتي أدت إلى اعتماد الشكل الحالي. ويجب غلق المناقشات المتعلقة بالبند والبرامج التي وافقت عليها الدول الأعضاء في الدورة الحالية ويجب أن تركز اللجنة في دورة سبتمبر على القضايا الباقية. وأخيراً، فإن وجود سياسة مناسبة تتعلق بالاحتياطي هي أداة ضرورية بالنسبة لمختلف الأعضاء في المنظمة مع أخذ سلوك الصناعات في الحسبان. وفي هذا الصدد، عبر الوفد عن تقدير المجموعة بآء لاقتراح الأمانة المتعلق بتعزيز القاعدة المالية للمنظمة.

14. وتحدث وفد باكستان باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وعبر عن رضاه عن تولي الرئيس رئاسة الاجتماع. وأثنى على الإعدادات التي قامت بها الأمانة للاجتماع بما في ذلك جلسات المعلومات المختصرة التي عقدتها لفائدة المجموعات الإقليمية. ودرست المجموعة الآسيوية مختلف الوثائق التي تم إعدادها من أجل الاجتماع بمرص. وعبر عن تقدير المجموعة للتقدم المستمر الذي تم إحرازه في عام 2014 لكنها عبرت عن قلقها إزاء التباطؤ النسبي الذي حدث في سير العمل فيما يتعلق بالعديد من المسائل المتعلقة في مختلف اللجان الدائمة كما هو مشار إليه في تقرير أداء البرنامج. وأضاف أن الأرقام الخاصة بالأهداف التي تم تحقيقها تكتسي أهمية لكنها تحتاج إلى تدعيم بالعمل في اللجان الدائمة. وكان هناك حالات تصديق جديدة على معاهدة ييجين ومعاهدة مراكش لكن من الضروري بذل مزيد من الجهد من أجل ضمان دخول الاتفاقيتين حيز التنفيذ. وعبر عن رغبة المجموعة الآسيوية في تحقيق ذلك الهدف في الثنائية الحالية. وبالمثل، عبر عن تقدير المجموعة الآسيوية للمناخ الإيجابي الذي ساد المفاوضات في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وعن قلقها حيال عدم إصدار تلك اللجنة لتوصيات في دورتها الأخيرة. وعبر أيضاً عن أمل المجموعة الآسيوية في الإسراع إلى التوصل إلى توافق في الرأي وحلول لكافة البنود المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية بهدف تحقيق المهام الموكلة إليها. وقال إن المجموعة الآسيوية تؤكد، كما فعلت في الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، على ضرورة تقييم التقدم الذي تم إحرازه في مختلف المشروعات حيث توجد ضرورة لعمل تكميلي لاستمرار العمل حول التوصيات التي تم التعامل معها. وأفاد بأن المجموعة الآسيوية تؤكد على طلبها الذي تقدمت به للأمانة في الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة من أجل اقتراح أنشطة جديدة محتملة لتقوم الدول الأعضاء بدراستها. وأكد موقف المجموعة الآسيوية الأساسي من المكاتب الخارجية والداخلي إلى الحصول على إرشادات تتميز بالشمولية والشفافية حتى تستطيع اتخاذ قرارات موضوعية بشأن عدد المكاتب وفقاً للمبادئ المعتمدة. وفيما يتعلق ببرنامج وميزانية الثنائية 2016/17 ستقوم الدول الأعضاء في المجموعة بتقديم تعليقات مفصلة عند طرح كل بند للمناقشة. وفيما يتعلق باللوائح المالية الخاصة بالسلطات السويسرية، قال إن المجموعة الآسيوية ترى أن تنقيح سياسة الاستثمار تعتبر من الأولويات التي تتطلب دراسة ومداولات متأنية. وقال إن المجموعة تود التأكيد على أهمية التعريف المقترح لنفقات التنمية – وهي مسألة ظلت مؤجلة لفترة طويلة وتحتاج إلى حل من أجل تحقيق استخدام كفاء وأمثلة للموارد. وأضاف أن المجموعة الآسيوية تؤكد على أهمية توصيات وحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق بمراجعة إطار حوكمة الويبو بهدف التوسع في قدرات الهيئات الرئاسية من خلال الإرشاد والرقابة على عمل المنظمة. وعبر عن أمل المجموعة الآسيوية في أن تولي لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة الاهتمام الواجب لهذه المسألة المتعلقة منذ فترة طويلة بغرض التوصل إلى حل سريع لها. ونظراً إلى تقديم وحدة التفتيش المركزية لتوصيات خاصة تتعلق بالتوزيع الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين، قال الوفد إن القلق يساور المجموعة الأفريقية بسبب التقدم البطيء في هذا المجال وعبر عن أمل المجموعة في الإسراع في الجهود الرامية إلى معالجة هذا الموقف واعتباره أحد الأولويات. وبسبب اكتظاظ جدول أعمال الدورة بالبند، أكد الوفد التزام المجموعة الآسيوية بالمشاركة في عمل اللجنة بروح إيجابية وعبر عن أملها في أن تكون الدورة مثمرة تحت قيادة الرئيس الحكيم.

15. واستهل وفد رومانيا، متحدًا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق، بشكر نواب الرئيس وعبر عن دعمه للجهود المبذولة والتعاون من أجل إرشاد المنظمة من أجل تحقيق نتائج ناجحة. وعبرت مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق عن شكرها للأمانة لتزويدها بمستندات شاملة ونوعية يسرت تحليل الموضوعات الرئيسية المطروحة وهي تصميم البرامج وتخصيص الموارد وإدارة أرصدة واحتياطي اليورو. وقال إن مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق تشعر بالسرور لأن المنظمة استمرت في الاستمتاع بموقف مالي جيد يقوم على أساس التوسع في منظومات الملكية الفكرية العالمية وفي ظل الإدارة الحريضة. وأضاف أن مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق تدرك أن تزايد الطلب على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات يمكن ألا يستمر بنفس النسب في السنوات القادمة لكنها تدعم وجود منهج حصيف ومسؤول يتضمن بناء احتياطي بنسب أكثر أمانًا. وعبر عن تقدير المجموعة لأن مشروع البرنامج والميزانية للثلاثية المقبلة قد عزز إدارة المخاطر وسمح بتطبيق منهجيات أكثر واقعية. وفيما يتعلق بالموقف الجديد الناتج عن إشعار الإدارة الاتحادية للشؤون المالية السويسرية بأنه بدءًا من 1 ديسمبر 2015 لن تستطيع اليورو الاستمرار في الاحتفاظ بحسابات ودائع في تلك المؤسسة، صرح بأنه سيكون من المعقول بالنسبة للدول الأعضاء أن تتخذ قرارًا بشأن مراجعة ما يسمى بسياسة الاستثمار بهدف تجنب أو تقليل أي آثار سلبية محتملة تنتج عن فقد مثل هذه الميزة. وفيما يتعلق بالعوامل الأخرى، مثل أسعار الفائدة السلبية والتي خلقت سياقًا صعبًا بصورة غير مسبوقة، قال إن المجموعة ترى أنه يجب إعطاء الأولوية أثناء دورة لجنة البرنامج والميزانية إلى إرشاد الأمانة بشأن المطالب الملموسة التي يجب أن تضطلع بها خلال الفترة القادمة من أجل التعامل مع هذه المسألة بصفة خاصة. وأفاد بأنه من الضروري، حسب المجموعة، أن تعمل اللجنة بصورة بناءة وأن تتمكن من اتخاذ قرارات أثناء هذه الدورة، من أجل تجنب تكرار المناقشات، واكتظاظ جدول أعمال دورة سبتمبر. بينما قد تتضمن كل وثيقة من وثائق البرنامج والميزانية قضايا محددة، تعتقد المجموعة أن أحد التحديات الدائمة يتعلق بكيفية تقديم أفضل النتائج الممكنة عند استخدام الموارد المتاحة بصورة تتميز بالفاعلية والكفاءة. ومضى يقول إن المجموعة تؤكد على أن هذا المبدأ يجب أن يمس قدرة الأمانة على مساندة الطلب الحالي والعالم الخارجي. وفي الختام، أعرب عن شكر المجموعة على الموجز الذي قدمته الأمانة إلى مجموعتها الإقليمية قبل الدورة الحالية وشجع الأمانة على مواصلة تلك الممارسات.

16. ورحب وفد نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بالرئيس ونواب الرئيس وعبر عن ثقته في قيادته وخبرته في الاستمرار في توجيه عمل اللجنة. كما عبر عن تقدير المجموعة للمدير العام على جهوده الرامية إلى التعامل مع المصالح المختلفة للدول الأعضاء في اليورو. وعبر عن شكر المجموعة للأمانة على العمل الجاد الذي قامت به في برجة مشروع البرنامج والميزانية للثلاثية 17/2016 والذي ترى المجموعة أنه قد حدد الأنشطة البرمجية لليورو وإطار الموازنة التمكيني. وأضاف أن المجموعة ترى أن مشروع الإطار الخاص بميزانية الثلاثية 17/2016 لا بد أن يسعى لاستخدام ميزانية اليورو وإبداعها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية لكافة الدول من خلال نظام ملكية فكرية عالمي فعال ومتوازن. ومن خلال التأكيد على أولوياتها، ذكر باقتراح عام 2013 الذي تقدمت به الأمانة (المتضمن في الوثيقة A/51/INF/6) والمتعلق بإنشاء خمسة مكاتب خارجية لليورو: مكتب في الصين، ومكتب في الاتحاد الروسي ومكتب في الولايات المتحدة الأمريكية ومكتبان في أفريقيا. ومنذ ذلك الحين تم إنشاء مكتبين من المذكورين في هذا الاقتراح. وبينما قامت المجموعة الأفريقية بالمشاركة بصورة بناءة في مفاوضات المكاتب الخارجية، فقد رأت أن عدم تبني المبادئ الإرشادية وأعداد ومواقع المكاتب كوحدة واحدة بما في ذلك توقف المشاورات، لم تخدم مصالح أفريقيا. ونتيجة لذلك، عبرت المجموعة عن رغبتها في تقديم مطالبة خاصة بإنشاء مكاتب خارجية في أفريقيا خلال الثلاثية المقبلة. وبالرغم من الشراكة الاستراتيجية المفيدة للطرفين، تشعر المجموعة الأفريقية أن أفريقيا غير ممثلة بصورة كافية في الشبكة الخارجية لليورو. ويمكن أن تقوم هذه المكاتب بتعزيز وحماية الملكية الفكرية. وأفاد بأن المجموعة الأفريقية تتطلع إلى التعاون مع الدول الأعضاء والأمانة للتعامل بصورة كافية مع هذا الطلب وتبني برنامج وميزانية 17/2016. كما عبر عن اعتقاد المجموعة بأن مشروع برنامج وميزانية الثلاثية القادمة ليس طموحًا للغاية، وأنها ستقوم بتحقيق تقدم كبير في جدول أعمال اليورو المعياري مع تيسير استخدام أنشطة الملكية الفكرية مثل التنمية والملكية الفكرية والتحديات الدولية. وقال إن المجموعة ترى أن الإنجازات في هذا المجال تبدو محدودة وان هناك حاجة إلى وجود خارطة طريق للمبادرات التي تتعامل بفاعلية مع هذه التحديات. واتساقًا مع ما سبق، قامت المجموعة بعمل تقييم دقيق لحالة

العملية المعيارية للجنة الحكومية وقدمت اقتراحا إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة عام 2015 لتحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة من لجان الويبو. وكانت اللجنة الحكومية الدولية تستند على مالكي الموارد الطبيعية والمعرفة، وتسعى للحصول على حصة عادلة والاعتراف بحق استغلال وتسويق هذه الموارد. ولذلك، تتطلع المجموعة الأفريقية إلى استمرار المناقشات حول العملية المعيارية الخاصة باللجنة الحكومية الدولية. كما تدعم المجموعة تمويل المجتمعات الأصلية والمحلية لأن مشاركتها في المفاوضات ليست هامة فحسب، بل تصيف منظورا جديدا للمناقشات. وقال إن المجموعة ترحب بالخطوات التي اتخذتها الويبو للتعامل مع التوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة لهيئات الأمم المتحدة التشريعية والرئاسية في استعراضها للإدارة والتسيير في الويبو. وترى المجموعة أن بعض هذه القضايا معلقة منذ فترة طويلة بما في ذلك موضوعات الحوكمة والإنفاق الخاص بالتنمية في الويبو. وعبرت المجموعة عن أملها في أن يتم حل هذه المسائل بنية حسنة لتمكين لجنة البرنامج والميزانية من تقديم توصيات للجمعية العامة لعام 2015. وفي نفس الاتجاه، أكدت المجموعة الأفريقية على عدم التمثيل الكافي بصورة واضحة أو غياب تمثيل الدول الأقل نمواً في مجموعة عمل الويبو على مدى السنوات السابقة، كما علقت أيضاً على غياب وجود خارطة طريق تتعلق بتعميم التعاون بين دول الجنوب لتظهر في برنامج وميزانية الويبو بما في ذلك إنشاء آلية تنسيق وتحديد مخصصات الميزانية. واتمست المجموعة بتوضيحات بشأن أحكام الميزانية الخاصة بمبادرات القطاع الخاص والتي تمت مناقشتها بصورة رسمية في الويبو مثل مشروع علامة التميز والذي اقترح القيام بتنفيذ تجريبي في خمسة دول أفريقية. ولذا، تود المجموعة وجود خارطة طريق خاصة بتعميم التعاون بين دول الجنوب في الويبو ومناقشة مشروع علامة التميز قبل إدراجه في البرنامج والميزانية. وتريد المجموعة وضع آلية متابعة لمشاركة الويبو مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمرحلة الثانية من أكاديمية الويبو، ومعرفة مدى فائدة تنفيذ الأنشطة ذات الصلة في مقابل تقليل نصيب الملكية الفكرية والتحديات الدولية بالنسبة للدول النامية والدول الأقل نمواً. وفي النهاية، رحبت المجموعة بالأرصدة التي تم تخصيصها لستة مشروعات من مشروعات جدول أعمال التنمية في العامين المقبلين. وانهزت المجموعة الفرصة لتؤكد من جديد على أهمية معالجة الويبو لتوصيات جدول أعمال التنمية بوصفها عملية مستمرة وليس كتماسة تعتمد على مشروع واحد تقوم بها الويبو. وفي هذا الصدد، تظل المجموعة الأفريقية قلقة بشأن آليات إعداد التقارير الخاصة بتنسيق جدول أعمال التنمية وتعميمه في أنشطة برمجة وإدارة الويبو. وطالبت المجموعة الأفريقية بالحرص الشديد أثناء قيام الدول الأعضاء بدراسة الميزانية، والتي ستقوم بتحفيز النمو الاقتصادي للمنظمة، وتنمية الملكية الفكرية ونشر المعلومات بين الدول الأعضاء في الويبو، وتشجيع الويبو على إظهار المرونة المطلوبة من أجل تيسير تقدم سير العمل حول القضايا المطروحة وتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة لعام 2015.

17. وعبر وفد البرازيل، بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن الشكر للأمانة على إعداد الوثائق التي ستتم مناقشتها في الاجتماع، خلال أسبوع سيتم فيه تبادل الأفكار والآراء حول تطبيق برنامج وميزانية 2014/15 بالإضافة إلى تقديم مدخلات خاصة بالتخطيط لأنشطة الويبو على المدى القصير والمتوسط والطويل. وأقرت المجموعة بأن هناك جدول أعمال مزدحم أمام لجنة البرنامج والميزانية وهو برنامج مليء بالمسائل الفنية والسياسية المعقدة لكنها كانت على ثقة من أنه تحت القيادة الرشيدة للرئيس ستستطيع اللجنة تحقيق نتائج طيبة بحلول نهاية الأسبوع. وعبرت المجموعة عن أهمية دور الدول الأعضاء في المناقشات التي ستعقد خلال هذا الأسبوع، والتي تهدف إلى التوصل إلى موافقة جماعية على النتائج. وعبرت المجموعة عن رغبتها في قيام المنظمة بتحقيق إنجازات في العامين المقبلين. وقد أحاطت علماً بالرسالة التي قدمها المدير العام في مقدمة مشروع البرنامج والميزانية المقترح. واستمعت المجموعة إلى دعوة المدير العام إلى الشروع في إجراء مناقشات حول جدول الأعمال المعياري للويبو. ولتحقيق ذلك، رأت المجموعة أن التوصية 15 من توصيات جدول أعمال التنمية توفر نقطة بداية ضرورية. وتشير التوصية إلى أن أنشطة وضع المعايير يجب أن تكون شاملة ويقوم بدفعها الأعضاء على أن تأخذ في الحسبان مختلف مستويات التنمية والتوازن بين التكلفة والمزايا كما يجب أن تكون عملية تشاركية تأخذ في الحسبان مصالح وأولويات الدول الأعضاء في الويبو ووجهات نظر أصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعترف بها. ويجب أن تكون أيضاً متنسقة مع مبدأ حيادية أمانة الويبو. ودعمت المجموعة تقدم كافة المسائل المتعلقة بجدول الأعمال المعياري الذي سيقوم على أساس تعدد الأطراف والرغبة السياسية في تحقيق نتائج تنفيذ كافة الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، يجب تصور الموارد من خلال قانون الاختراعات النموذجي المحتمل لعام 1979 أو المناقشات المتعلقة بالاستثناءات الخاصة بقانون البراءات وتقليل رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات للجامعات والمؤسسات الحكومية والبحثية. وعلى نفس المنوال، يجب أن تتجنب الدول الأعضاء تضمين الموضوعات التي لم تتم دراستها بعد في اللجان المعنية مثل المناقشات المتعلقة بالمعلومات السرية التي تجري في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وفيما يتعلق بأنشطة حقوق المؤلف، اعتبرت المجموعة أنه من المهم القيام بزيادة المبادرات مثل الندوة الإقليمية كوسيلة للسير قدما قد تسهم في التوصل إلى توافق في الآراء بخصوص جدول الأعمال المعياري. وفيما يتعلق بموضوع الأنشطة المتعلقة بمشروع العلامة المميزة وجمعيات الإدارة الجماعية رأَت المجموعة أن مكاتب حق المؤلف الوطنية يجب أن تتم استشارتها بصورة فاعلة حول معايير الصياغة من خلال عملية شاملة وتعتمد على الأعضاء. ولأن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تولي أهمية كبيرة لعمل اللجنة الحكومية الدولية، فقد طالبت بوجود ضمانات بأن وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016 تتضمن موارد كافية لتكليف اللجنة الحكومية الدولية. وفيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، ترى المجموعة بأنه من الهام القيام بتأمين التمويل الضروري لاستمرار أنشطة التعاون في مجال الملكية الفكرية، والتي تتضمن تبادل الخبرات وتطوير مهارات تكاملية بين الدول النامية. وفي هذا الصدد تتطلع المجموعة إلى الحصول على معلومات من الأمانة حول تطبيق توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأكدت المجموعة على أهمية برنامج مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بالنسبة لبنية الملكية الفكرية، من أجل تدريب الموارد البشرية، وتعزيز القدرات وتوفير المعلومات حول إدارة نظم المعرفة. وفيما يتعلق بالبنية التحتية للملكية الفكرية، عبرت المجموعة عن اهتمامها الدائم والمستمر بتحسين الجمعية الدولية للناشرين لمكاتب الملكية الفكرية الوطنية وتحسين جودة إحصاءات الملكية الفكرية التي يتم إعدادها في المنطقة وتطوير دراسات حالة قطرية جديدة بالإضافة إلى قيام مكتب كبير الاقتصاديين بإعداد تحليل اقتصادي. وهنأت المجموعة مكتب كبير الاقتصاديين على العمل الذي قام به حتى الآن وأكدت على أن هناك المزيد الذي يجب القيام به. وصرح الوفد بأن هناك ضرورة لإجراء مزيد من المناقشات حول البرنامج 18 من أجل التوصل لفهم أفضل للدور الذي يمكن أن تلعبه الويبو في التعامل مع قضايا مثل التغير المناخي والأمراض المهملة. كما عبر عن دعمه لإجراء دراسات ثلاثية الأطراف بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية. ويمكن أن يكون ذلك بمثابة تحليل يحدد الطرق التي يمكن للويبو من خلالها دعم الدول الأعضاء في الوفاء بأهداف ما بعد 2015. ويعتبر موضوع المكاتب الخارجية من الموضوعات الهامة بالنسبة لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومن أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المكاتب الخارجية، لا بد من اعتماد مبادئ توجيهية. وفي هذا السياق، أكدت المجموعة على اهتمامها باستضافة مكتب خارجي ثان في المنطقة. وفيما يتعلق بسياسة الموارد البشرية، تولي المجموعة أهمية كبرى لوجود تمثيل جنساني كبير ومتوازن لكافة أعضاء الويبو في القوة العاملة بالمنظمات وخاصة على مستوى الفئة المهنية وفئة المديرين، كما تشعر بالقلق الشديد إزاء عدم تحقيق تقدم في تحقيق هذا الغرض وفقا لتوصيات الإدارة والتسيير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة. وبالرغم من ذلك، فإن المجموعة على ثقة من أن استراتيجيات الموارد البشرية الجديدة سوف تأخذ هذه التوصيات في الحسبان. وتولي المجموعة أهمية كبرى لتطبيق سياسة لغوية في الويبو للترجمة التحريرية للوثائق والترجمة الفورية في اللجان والهيئات الرئاسية في الويبو. وفي البرنامج 30، أقرت المجموعة بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للابتكار الذي تدعمه أنشطة الويبو والتي تهدف إلى تحسين هذا التآزر. والمجموعة على استعداد أيضا لمناقشة تقرير تقدم سير العمل وتطبيق توصيات وحدة التفتيش المشتركة بالإضافة إلى الأداء وإعداد التقارير المالية. وصرحت المجموعة بأن اللجنة ستقوم خلال الدورة الحالية بالبدء في تبادل المعلومات مع الأمانة بخصوص سلسلة من المقترحات الهامة التي تتعلق بمراجعة سياسة الاستثمار في الويبو. وتلك المناقشات تستحق دراسة دقيقة لأن سياسة الاستثمار الجيدة توفر للمنظمة مبادئ توجيهية تتعلق بضمان استدامة احتياطي الويبو. وأبدت المجموعة استعدادها أيضا للمساهمة في المناقشات حول وضع مؤشر لتعريف نفقات التنمية وهي ترى بأن وجود تعريف دقيق من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة الشفافية والمساءلة ويسمح بالاستثمار المستمر للموارد. ولا يمكن للمجموعة دعم إدماج تخفيضات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بوصفها نفقات تنمية لأن ذلك سوف يفسد الغرض من وجود المؤشر. وفيما يتعلق بالبند 10 من جدول الأعمال والمتعلق بالحكومة، أبدت المجموعة استعدادها للمشاركة بصورة بناءة في المناقشات التي تقوم على أساس النتائج من أجل التوصل إلى منظمة ذات كفاءة أفضل. وعبرت المجموعة عن دعمها للعمل الذي قام به نواب الرئيس واعتبرته عملا يسهم بشكل كبير في نتائج المناقشات حول الحكومة ونفقات التنمية.

18. ورحب وفد الصين بالرئيس ونواب الرئيس وأكد على أدائهم الرائع في ترأس دورة لجنة البرنامج والميزانية السابقة وتطلع إلى التوصل إلى النتائج المرتقبة في ظل قيادتهم المستمرة. وعبر الوفد عن شكره للأمانة على تقديم وثائق عمل بستة لغات. وقد ساعدت تلك المستندات بشكل كبير على المشاركة في شؤون المنظمة. وشعر الوفد بأن الوبو قد حققت تقدماً كبيراً أثناء الدورة الحالية في التوصل إلى أهداف إستراتيجية تسعة تتضمن تعزيز وضع المعايير والانضمام للمعاهدة وتوفير بيانات عن الملكية الفكرية العالمية وخدمات المعلومات وتقديم تيسيرات للدول النامية والدول الأقل نمواً بالإضافة إلى إدماج التنمية في أعمال المنظمة. وعبر الوفد عن تقديره للتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن وعبر عن أمله في أن تحقق الوبو الأهداف المستهدفة في نهاية العامين الحاليين. وصرح الوفد بأن دورة لجنة البرنامج والميزانية الحالية هامة للغاية وأن جوهرها يتمثل في مناقشة واعتماد مشروع برنامج وميزانية الثنائية 2016/17. وكان إقرار مشروع البرنامج والميزانية المقترح لضمان التشغيل السلس للوبو على مدار العامين المقبلين. وعبر الوفد عن أمله في إقرار البرنامج والميزانية وعبر عن التزامه بالمشاركة بصورة فاعلة في المناقشات المتعلقة بالمشروع. وفيما يتعلق بمستقبل عمل الوبو، عبر الوفد عن أمله في أن تحقق الوبو مزيد من التقدم في عملية وضع المعايير والترويج للمعاهدة. وعبرت الصين عن أملها في أن تقوم الوبو بالاستمرار في الاهتمام بالتنمية وتعزيز إجراءات العمل المتعلقة بالتنمية وتقديم الدعم. ودعا الوفد الوبو لتوفير موارد كافية للهيئات حديثة الإنشاء مثل المكاتب الخارجية بحيث تتمكن من لعب دور أكبر. وقد دعم الوفد جهود الوبو في تعزيز الحوكمة وشجع المنظمة على تحسين كفاءة أجهزتها. وأكد الوفد على أن الحوكمة في الوبو تعتبر عملية معقدة والتي لا يمكن الانتهاء من حلها بين عشية وضحاها. فهي تتطلب تفكير حصيف وعمل واقعي وإحراز تقدم خطوة تلو الأخرى. ومنذ عام 2014 استطاعت الصين أن تقدم تبرعات للوبو (عامين متتاليين) وسوف تستمر في المستقبل في دعم عمل المنظمة بنفس الطريقة، في نطاق إمكانياتها المتاحة. وتوقع الوفد العمل مع كافة الوفود والمشاركة بطريقة إيجابية ومنفتحة في المناقشات المتعلقة بكافة البنود بحيث يمكن للاجتماع تحقيق نتائج بناءة.

19. وعبر وفد بيلاروس، باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، عن استعداد المجموعة للمشاركة بصورة بناءة في عمل الدورة لضمان تحقيق لجنة البرنامج والميزانية لنتائج إيجابية. وعبرت المجموعة عن شكرها للأمانة على عملها الذي قامت به أثناء التحضير للدورة ووثائقها وأضافت أنها تشعر بالرضى بصفة عامة عن عمل المنظمة وما تقوم به من أجل مساعدة دول أوروبا الشرقية والقوقاز. وقد عكس البرنامج والميزانية العديد من الأفكار التي قامت الدول الأعضاء بطرحها لكن كان هناك دائماً قدر من التحفظ لأنه كان هناك شعور بأن هناك بعض الأمور التي يمكن تحسينها. ودعمت المجموعة البرنامج والميزانية على زيادة ودعم أنظمة الملكية الفكرية الوطنية واستخدامها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في دول المنطقة. وفيما يتعلق بالبرنامج 10 شعرت المجموعة بأنه يجب على اللجنة أن تأخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة للدول المعنية مع تذكر أنها تمر بمراحل تنمية اقتصادية واجتماعية مختلفة وان لها احتياجات مختلفة عندما يتعلق الأمر بالملكية الفكرية. وستقوم المجموعة بتقديم مجموعة من المقترحات الخاصة حول البرامج من خلال الميزانية عند مناقشتها. وفي النهاية، عبرت المجموعة عن تقديرها بسبب أخذ العروض التوضيحية والمقترحات التي قامت بها المجموعة في الحسبان من خلال زيادة مخصصات الميزانية لمنطقتها. وبالرغم من ذلك، كان هناك شعور بأن الزيادات لم تفي بصورة كاملة باحتياجات المنطقة. وأرادت المجموعة وجود ضمانات بوجود تمثيل متوازن للمنطقة في أمانة الوبو، وخاصة في الأقسام التي تتحمل مسؤولية العمل الذي يتم على مستوى الإقليمي.

20. وهناً وفد اليونان الرئيس ونواب الرئيس على قيادتهم الحكيمة والتي تتميز بالكفاءة للجنة. كما عبر الوفد عن شكره للأمانة على إعداد المستندات. وعبر الوفد عن دعمه الكامل لبيان المجموعة بآء وشعر بأن العمل الذي قامت به لجنة البرنامج والميزانية مثل العمود الفقري للمنظمة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة بالإضافة إلى الشمولية والقيم الأساسية لكل منظمة من منظمات الأمم المتحدة. وشعر الوفد بأنه في عالم تتغير فيها المعايير بصورة يومية فإن المناقشات التي جرت في اللجنة كانت تسعى إلى التوصل إلى تحقيق قدره المنظمة على التفاعل في الوقت المناسب مع الاحتياجات المستقبلية. وفي هذا الصدد، عبر الوفد عن رضاه عن مضمون تقرير أداء البرنامج لعام 2014 والذي عكس إدارة متوازنة لمختلف المجالات فيما يتعلق

بالأهداف الإستراتيجية للمنظمة. وعبر الوفد عن رضاه لكون 71% من مؤشرات الأداء على الطريق الصحيح ورحب بالعرض التوضيحي الأكثر تفصيلاً الذي قدمته الأمانة بشأن مؤشرات الأداء التي ليست على الطريق الصحيح. وفيما يتعلق بسياسة الاستثمار، دعم الوفد الفكرة التي قام بالتعبير عنها منسق مجموعته بأنها يجب تقييمها بوصفها سياسة تجارية وليس سياسة استثمارية. علاوة على ذلك، شعر الوفد بأنه يجب توفير مبادئ إرشادية للأمانة أثناء دورة لجنة البرنامج والميزانية من أجل مراجعة اقتراحها وتقديمه إلى اللجنة لتبنيه في دورة سبتمبر. وعبر الوفد عن اعتقاده بأنه من المهم إجراء المناقشات بصورة منفتحة وبنية خالصة لمصلحة الجميع وسوف يقود هذا الموقف الإيجابي الذي يؤدي إلى الموافقة على برنامج وميزانية الثنائية 17/2016 إلى ضمان قدرة المنظمة على الاستمرار في القيام بوظائفها. واعتقد الوفد أن ذلك سوف يؤدي إلى إعداد تقرير أداء برنامج إيجابي للثنائية 2015/2014 يتم تقديمه إلى لجنة البرنامج والميزانية في العام المقبل، كما سيوفر أساساً قوياً لاستكشاف الطرق التي تؤدي إلى التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الأول.

21. ودعم وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي ألقاه وفد اليابان باسم المجموعة باء. وعبر الوفد عن سروره لأن الرئيس قام مرة أخرى بترأس لجنة البرنامج والميزانية ورحب بعودة نواب الرئيس. وكانت الولايات المتحدة على ثقة من أنه في ظل مثل هذه القيادة ستكون المناقشات أثناء الاجتماع مثمرة. ورحب الوفد بمشروع البرنامج والميزانية وعبر عن تقديره للجهود التي بذلها المكتب الدولي في إعداد المقترح. وبالرغم من ذلك، لم تستطع الولايات المتحدة دعم وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 17/2016 في صورتها الحالية. وأشارت الولايات المتحدة إلى أن أكثر الأمور أهمية هي مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة الجيدة في منظمات الأمم المتحدة بما في ذلك الويبو ولم تستطع دعم ميزانية الويبو التي لا تتعامل مع نظام لشبونة بنفس طريقة تعاملها مع الأنظمة الثلاثة الأخرى للتسجيل في الويبو أي معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي مدريد ولاهاي. ومن خلال المزج بين نظامي مدريد ولشبونة نجد أنه لم تنعكس ميزانية وأداء أي من النظامين بوضوح وبصورة تميز بالشفافية. وطالبت الولايات المتحدة مرة ثانية بفصل نظام لشبونة كبرنامج مستقل أي فصل البرنامج 6 إلى برنامجين منفصلين: أحدهما مدريد وآخر للشبونة. وفيما يتعلق بهذه المسألة، كان لدى الوفد العديد من النقاط الضرورية. أولاً، يجب إعداد تقارير منفصلة عن بيانات لشبونة كما هو الحال بالنسبة لأنظمة التسجيل الأخرى فيما يتعلق بالدخل والنفقات والنتائج. ويجب أن تتضمن عملية شفافية النفقات موارد الأفراد والموارد غير البشرية مثل عمليات التدريب الداخلي والمنح الدراسية والسفر والتدريب والمنح والخدمات التعاقدية وتكلفة التمويل والنفقات التشغيلية والمعدات واللوازم. ثانياً، استخدام نظام لشبونة لخدمات الويبو وإسهامه بها يجب أن ينعكس بصورة دقيقة في التقارير، بما في ذلك تطبيق مبادرات جدول أعمال التنمية إلى جانب النفقات المباشرة وغير المباشرة. ثالثاً، يجب أن تكون ميزانية لشبونة متوازنة كما تنص اتفاقية لشبونة بما في ذلك وثيقة جنيف، فإنه عندما تكون رسوم ودخل لشبونة الآخر غير كافٍ لتغطية النفقات بما في ذلك إنشاء صندوق نقدي عامل، فإن مساهمات الأطراف المتعاقدة في نظام لشبونة والدفعات المقدمة التي توفرها الحكومة المضيفة يجب أن تعوض العجز كما هو مشار إليه في الاتفاقية. وقد عمل نظام لشبونة في ظل وجود عجز دائم لعدة عقود ويجب أن ينتهي هذا الأمر الآن. وبينما تعتبر المبالغ المتضمنة صغيرة نسبياً، فإن المبادئ المتضمنة هامة للغاية بالنسبة للولايات المتحدة أي الشفافية المالية والمساءلة القانونية والحوكمة الجيدة. رابعاً، يجب أن يقوم المكتب الدولي بإجراء دراسة لدراسة لشبونة لتوفير الشفافية وتحديد طريق يؤدي إلى الاستدامة في المستقبل في غياب مساهمات الدول المتعاقدة أو حكومة الدولة المضيفة. ويجب توافر بيانات تاريخية وتوقعات للمستقبل. وبينما تشير وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016 إلى وجود عجز يزيد على 1.5 مليون فرنك سويسري، يجب تبرير هذا العجز والتعامل معه بصورة مناسبة. خامساً، في حين أن ذلك لا ينطبق حصرياً على برنامج لشبونة، فقد أصرت الولايات المتحدة على أن يكون عقد أي مؤتمر دبلوماسي في الثنائية 17/2016 كما هو مشار إليه في الفقرة 20 من الصفحة 15 من الوثيقة WO/PBC/23/3 مشروطاً بالمشاركة الكاملة وينبغي أن يكون ذلك نموذج عقد أية مؤتمرات دبلوماسية في المستقبل. وقال الوفد، كما صرح سفير الولايات المتحدة في ختام مؤتمر لشبونة الدبلوماسي، بأن نظام لشبونة يعاني من عجز مزمن بالرغم من الالتزام بتقديم مشاركات للنظام وهو التزام لم يتم الوفاء به. واستمرت الولايات المتحدة في قلقها البالغ من خلال التأكيد في هذا الأسبوع على أن العجز يتم تمويله من خلال دخل الرسوم من معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظم تسجيل اتفاقية مدريد. لكن أكثر الأمور المزعجة كانت تتعلق بأن الغالبية العظمى

من المتقدمين بالطلبات لمعاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد أتوا من دول أعضاء بالويو رفضت حقوق مشاركتهم المفيدة في المؤتمر الدبلوماسي والذين لن يتمكنوا من الانضمام إلى وثيقة جنيف لأن أعضاء لشبونة رفضوا جعلها متوافقة مع أنظمة العلامات التجارية. وقد ذكر في الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية أن لشبونة ستكون مفتوحة لانضمام الجميع بالمساواة مع حالة وثيقة جنيف الخاص بمؤتمر لاهاي الدبلوماسي، (الفقرة 448 من الوثيقة WO/PBC/20/8). وقد تم تقديم تفسير استجابة لأوجه القلق التي عبر عنها وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وشيلي حول تمويل المؤتمر الدبلوماسي الذي لن يشاركا فيه بصورة كاملة. وبذلك، أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على أن أي تمويل تقدمه الويو إلى مؤتمر دبلوماسي سيتم توفيره فقط إذا كان المؤتمر مفتوحا بصورة متساوية لمشاركة كافة الدول الأعضاء. وقد شعرت الولايات المتحدة أن مصداقية الويو قد عانت نتيجة لمؤتمر لشبونة الدبلوماسي والذي كان مغلقا أمام أكثر من 85% من الدول الأعضاء بالويو وتم تنظيمه بصورة لم تحترم عملية بناء التوافق في الرأي في الويو وقامت على نظام يعانى من عجز مزمن. وصرح الوفد بأنه من أجل مصلحة سمعة المنظمة ومصداقيتها ينبغي على الويو ممارسة حوكمة جيدة ومساءلة وشفافية لجعل نظام لشبونة مكثفي ذاتيا من الناحية المالية بدءا من عامي 2016/2017 ويجب أن يكون أي مؤتمر دبلوماسي يعقد خلال العامين مفتوحا لمشاركة كافة الدول الأعضاء بصورة متساوية. وبالإضافة إلى نظام لشبونة وقضايا الشفافية والمساءلة والحوكمة، يوجد لدى الوفد العديد من المخاوف والتساؤلات. وفيما يتعلق بالإفناق، قامت الولايات المتحدة باتخاذ موقف جاد من العبارة الموجودة في مقدمة مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 2016/17 في العبارة الأخيرة من الفقرة الخامسة والتي تقول "أن الوقت سيحين في المستقبل بصورة طبيعية عندما تكون هناك حاجة إلى زيادة الرسوم بصورة معقولة". ورأت الولايات المتحدة أنه إذا استمرت معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي مدريد ولاهاي في النمو كما هو متوقع، يجب على الدول الأعضاء التفكير في تخفيض الرسوم، وليس زيادتها. وفي نظام الأمم المتحدة، حثت الولايات المتحدة على زيادة شفافية الميزانية والانتضاط في ضوء التباطؤ المالي المستمر الذي يجعل المنظمات في القطاع العام والخاص تقوم باحتواء التكلفة. ونظر الوفد إلى وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 2016/17 ليس فقط من منظور دراسة ما إذا كان مستوى الموارد المخصصة لكل من برامج الويو مناسب، بل أيضا من منظور ما إذا كانت الويو تتبع الأساليب الاقتصادية والإجراءات الفعالة التي تتبعها العديد من الحكومات. وعبرت الولايات المتحدة عن تقديرها للجهود المتعلقة بتقليل التكلفة وخاصة تكلفة الموظفين من خلال تحسين الإنتاجية والكفاءة باتباع حلول تكنولوجيا المعلومات وحث المنظمة على الاستمرار في استكشاف وتطبيق عمليات توفير كلما أمكن. ويوجد لدى الولايات المتحدة العديد من المخاوف والتساؤلات التي تتعلق بعدد بنود الميزانية والتي نوت مناقشتها في مرحلة لاحقة من الاجتماع. وأشار الوفد أيضا إلى إعطاء أسئلة مفصلة إلى المراقب المالي على أمل الحصول على العديد من الإيضاحات. وسيقوم الوفد بتقديم تعليقات أثناء الأسبوع حول بنود جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية بما في ذلك السياسة الخاصة بالاستثمار والاحتياطي. وعبر الوفد عن تقديره للفرصة الخاصة بعرض آراءه وتطلع إلى المشاركة في المناقشات خلال الأسبوع. وفي الختام، أكد الوفد على أن الولايات المتحدة ليست في موضع يسمح لها بدعم وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 2016/2017 بسبب افتقارها إلى الشفافية والمساءلة والحوكمة الجيدة في عرضها التوضيحي.

22. ودعم وفد ألمانيا البيان الذي ألقته المجموعة باء. ومن خلال البرنامج والميزانية أولى الوفد أهمية كبرى لتسجيل الوظائف على أنها وظائف جوهرية للويو ومصدر رئيس للدخل. وكما أشارت المجموعة باء إلى سياسة الاستثمارات الجديدة شعرت ألمانيا بأنه من المهم بصفة خاصة السير بجزر في هذه المسألة الهامة. ويجب أن تركز أية سياسة جديدة على تأمين الأصول المالية الحالية بصورة تتضمن قدر منخفض من المخاطر. وقال الوفد انه سيقوم بإعادة النظر في هذا الأمر بشيء من التفصيل تحت البند 8.

23. وعبر وفد الاتحاد الروسي عن أمله في تحقيق النتائج المرجوة من الاجتماع تحت قيادة الرئيس وعبر عن شكره للأمانة على توفير المستندات والتي رأي أنها ستساعد على سير دورة اللجنة بصورة أكثر سلاسة. وأكد الوفد على أن جهود الويو سوف تركز على تطوير النظام العالمي لحماية الملكية الفكرية. وقد تم توجيه هذا المنهج، كما تمت الإشارة في مستندات

البرنامج والميزانية، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للويبو. وشعر الوفد أن أحد التوجهات التي يجب على الويبو إتباعها هي توفير خدمات عالية الجودة لنظام الملكية الفكرية العالمي، ويجب التركيز بصفة خاصة على معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي مدريد ولاهاي للتسجيل الدولي. وعبر الاتحاد الروسي عن نيته للانضمام لنظام تسجيل التصميمات وأنه يشارك حالياً في الإجراءات الوطنية الضرورية الخاصة بالانضمام لهذه الاتفاقية. وبالإشارة إلى الوثيقة WO/PBC/23/3 عبر الوفد عن أمله في أن يستمر البرنامج المقترح في تعزيز تنمية الملكية الفكرية في مناطق محددة وخاصة في دول شرق أوروبا وآسيا الوسطى والقوقاز. وتوقع الوفد أن يكون تمويل الأنشطة في هذه المناطق على المستوى المناسب. وكان لدى الوفد عدة تساؤلات تتعلق بالبرنامج 10 وكانت ستقوم بطرحها في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بتطوير إمكانيات الابتكار والإبداع شعر الوفد أن ذلك يجب أن يركز بصفة خاصة على المشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى تعزيز إقامة الأعمال. ويجب أن تكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على الإسهام في تنمية نظام الملكية الفكرية، ليس فقط من خلال ابتكاراتها وأنشطتها الفكرية لكن أيضاً من خلال الإسهام في نجاح التسويق والذي يؤدي إلى خلق فرص عمل للأشخاص المشاركين في المهن الإبداعية والمحفزة. وتحتاج المجالات التي تعاني من نقاط ضعف حالياً إلى إصلاحها لأن هذا الأمر جعل من الصعب بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بتطوير قدراتها الإبداعية بأقصى درجة، وخاصة عندما تتنافس مع مؤسسات كبرى تمتلك أقسام منفصلة لبراءات الاختراع ويمكنها ضخ أموال على طلبات الحصول على البراءات والبحث والتطوير. ومن الواضح أن لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة موارد محدودة ومدى تأثير محدود ولذلك فإنها تحتاج إلى مساعدتها من خلال إجراءات مختلفة تتضمن دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات بما يساعدها على التطور بصورة أسرع وأسهل. وأشار الوفد إلى أن عمل أكاديمية الويبو والتي شعر بأنها تمثل مجالا هاما يحتاج إلى الإسهام في تبادل المعلومات والمعرفة وتنمية الإمكانيات وتوفير التدريب وخاصة للأشخاص القادمين من دول تمر اقتصاديات دولها بمرحلة انتقالية. واعتقد الوفد أنه يجب تقديم التعليم عن بعد لأنه سوف يساعد الأفراد حتى الموجودين في أقاصي الأرض على زيادة معارفهم المتعلقة بفهم الملكية الفكرية وأنظمتها. وأقر الوفد ورحب ببرامج التعلم عن بعد الإضافية التي تمت إضافتها إلى البرنامج والميزانية، وعبر عن رغبته في استكشاف الفرص المتعلقة بالتوسع فيها بمختلف اللغات لأن ذلك سيسهل النفاذ إليها من قبل جمهور أوسع. ومن النقاط الهامة الأخرى نجد مدرسة الويبو الصيفية، وهو أمر يهتم به الاتحاد الروسي ويريد أن يراها في الاتحاد الروسي وهي بلد بذلك جهود كبيرة من أجل تطوير قدراتها. وفيما يتعلق بتعزيز مراكز دعم الابتكار والتكنولوجيا رأي الوفد أن الابتكار يعتبر في أي اقتصاد عنصر هام من عناصر التنمية، لأنه يساعد الدول على التحسن واستخدام ميزات التنافسية في السوق. ويعتبر الابتكار التكنولوجي أساس أي اقتصاد يبني على الابتكار ويعني ذلك ضخ موارد، تساعد المناطق والدول على التحسن في هذا المجال. ورأى الوفد أن زيادة النفاذ إلى قواعد بيانات البراءات وقواعد بيانات الاختراعات التي لم تحصل على براءات سوف يكون أمرا مفيدا لأنه سيساعد على معرفة حركة الطلب على البراءات والتنمية ويعطي الأفراد نفاذاً إلى تسهيلات بحث أفضل بما يساعدهم على التعرف على قوانين وقواعد الملكية الفكرية والبراءات أو التراخيص في دول أخرى. وتحتاج مثل هذه المراكز إلى مزيد من الدعم وبذل جهود مستمرة من أجل القيام بتدابير وتنظيم فعاليات يمكنها أن تضخ مزيد من الزخم في عملية الابتكار. ويتضمن ذلك القيام بمزيد من التطوير لمراكز التكنولوجيا والابتكار. وعند القيام بذلك، يجب أخذ الاحتياجات الاقتصادية لكل دولة في الحسبان ويجب بذل جهود ترمي إلى إنشاء شبكات تعاونية للتدريب وتحسين المعرفة بالقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية وحمايتها.

24. وقدم وفد جمهورية كوريا تهنئه الخالصة للرئيس على انتخابه رئيساً للاجتماع. وأعرب عن سروره لتوقع الويبو استكمال الثنائية الحالية بفائض معتدل بالرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن السبب الرئيس وراء ذلك هو النمو المستمر لأنظمة الملكية الفكرية العالمية، وخاصة معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورجب الوفد في تحقيق زيادة مطردة في طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات مع زيادة سريعة في عدد طلبات نظامي مدريد ولاهاي في السنوات القادمة. وفيما يتعلق بالتوسع في أنظمة الملكية الفكرية العالمية، شعر الوفد بأنه على الويبو أن تزيد من تعزيز قدرات خدمات العملاء لديها وتحدد سياسة تقوم على أساس تعقيبات العملاء. ويمكن أن تقوم المكاتب الخارجية للويبو بتيسير التفاعل وجها لوجه مع العملاء مع تقديم خدمات محلية لهم بما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار المالي طويل المدى للويبو من خلال زيادة عدد

مستخدمي خدمات الملكية الفكرية العالمية. وعبر الوفد عن أمله في إنشاء المزيد من المكاتب الخارجية على مدى الثنائية القادمة. وعلاوة على ذلك، ومن أجل التعامل بصورة جيدة مع زيادة عدد الطلبات من آسيا، حيث لا تكون الإنجليزية اللغة الرئيسية، يجب على الويبو توظيف عاملين إضافيين من منطقة آسيا. ولأنه من المتوقع زيادة أعداد طلبات نظامي مدريد ولاهاي بصورة سريعة فإن هناك حاجة لوجود المزيد من الفاحصين الأوليين من أجل القيام بعملية معالجة سريعة ودقيقة. وقد طالب العديد من الكوريين المكتب الدولي بالإسراع في معالجة طلباتهم الخاصة بنظام مدريد. وسيقوم الوفد فيما بعد بمناقشة مراجعة سياسة الاستثمار والتي تعكس الاتجاهات المالية مثل أسعار الفائدة السلبية والتقلبات الحادة في أسعار الصرف بين الفرنك السويسري والعملات الأخرى. وعبر الوفد عن أمله في أن تدرس الويبو استراتيجية استثمار متحفظة قدر الإمكان وتتجنب إقبال كاهل مودعي الطلبات بزيادات في الرسوم. وفي النهاية، وفيما يتعلق بمشروع البرنامج والميزانية المقترح، رأى الوفد أن ميزانية نظام لشبونة يجب أن تظهر منفصلة عن ميزانية نظام مدريد من أجل التمييز بوضوح بين الاثنين. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتمكن عائدات النظام من تغطية نفقات النظام والإسهام في مالية الويبو بنفس الطريقة مثل الأنظمة التي تقوم على أساس الرسوم. وتطلع الوفد إلى القيام بمناقشات بناءً حول البرنامج والميزانية الويبو خلال الدورة.

25. ودعم وفد إسبانيا البيان الذي ألقته المجموعة بآء. وأشاد الوفد بالأمانة وشكرها على اقتراح البرنامج والميزانية الذي تم شرحه بصورة جيدة لكنه عبر عن دهشته بسبب الارتفاع الكبير في قيمة الميزانية وخاصة مع الأخذ في الحسبان السنوات المتسمة أيضا بزيادة كبيرة في الميزانية. وطالب الوفد الأمانة بتوفير المزيد من المعلومات حول عمليات التوفير والإجراءات التي تتميز بالكفاءة التي تم اتخاذها أثناء الثنائية وحول بنود الإنفاق التي لم يتم تطبيقها بعد بحيث يمكن عمل مقارنة بين الإنفاق الحقيقي والإنفاق المحدد عند زيادة الميزانية. وفيما يتعلق بالاحتياطي عبر الوفد عن شكره للأمانة على الاقتراح الجديد وعلى تعليقاتها السابقة والاقتراح القائل بأن المشروعات الرأسمالية بالخطة الرئيسية سيتم تمويلها من الميزانية العادية وليس من الاحتياطي. وتوقع الوفد استمرار المناقشات حول الموضوع عند بداية تناوله. وفيما يتعلق باستخدام الاحتياطي أيضا، أبدى الوفد اهتمامه لتطور التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء خدمة الموظفين وكيفية تطورها في العامين الماضيين، والتدابير التي كانت الأمانة تنظر في اتخاذها لاحتوائها، وكيف يمكنها مراقبة تطور تلك النفقات في المستقبل. وأبدى الوفد اهتماما خاصا بمتابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وكيفية قيام الأمانة بتطبيقها وما إذا كانت قد اتخذت تدابير أخرى تتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة. وفيما يتعلق بالحكومة، عبر الوفد عن أمله في أن تتوصل اللجنة إلى اتفاقية حيثما أمكن أثناء الدورة وعبر عن اعتقاده بأنها فرصة ذهبية للجنة لإظهار القدرة على التوصل لاتفاقيات حول الموضوعات التي تجري دراستها منذ عدة سنوات.

26. وعبر وفد سويسرا عن تقديره لتولي الرئيس رئاسة اللجنة وعن شكره للأمانة على توفير الوثائق للدورة في الوقت المناسب وبكل لغات العمل في الويبو. وأكد الوفد على أن العمل الذي على وشك البدء بشأن البرنامج والميزانية هو عمل أساسي بالنسبة للمنظمة حتى تتمكن من مواصلة عملها الهام خلال الثنائية. وقال إن لدى الوفد اقتراحات هامة تتعلق بتعديلات سياسة الاستثمار التي تهدف إلى وضع إطار للمنظمة من أجل إدارة الموارد بطريقة مستدامة. وأعرب الوفد عن تأييده للسياسة الداعية إلى زيادة مستوى الاحتياطي مشيرا إلى أهمية وضع سياسة جيدة للاحتياطي، وعبر عن سروره للعمل مع كافة الوفود الأخرى خلال الأيام المقبلة.

27. وأشار الرئيس إلى ملاحظاته الافتتاحية وذكر الوفود بأن الدورة رسمية وشجعهم على تحقيق أكبر قدر من التقدم لتجنب تكرار المناقشات في سبتمبر. وفي هذا الصدد، تم نشر مشروع جدول أعمال للدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية على الانترنت. وتناول الرئيس دعوة العديد من الوفود التي تتعلق بأهمية التوصل إلى قرارات بشأن سياسة الاستثمار وسياسة الاحتياطي. وتعد سياسة الاحتياطي مسألة عاجلة وسوف تبدأ المناقشات بشأنها يوم الأربعاء. وفيما يتعلق بعموم البرنامج والميزانية، عبر الرئيس عن أمله في أن تشارك الوفود في مناقشة الاقتراح الذي طرحته الأمانة من خلال مناقشات بناءً حول هذا الموضوع يتم في أعقابها وضع تعديلات بناءً عليها، بحيث يتناسب المشروع المقترح ما يُعتبر

ملائماً، بما في ذلك إعادة الهيكلة، ضمن البرنامج 6. وأكد الرئيس على أن بعض المسائل التي تم طرحها تُعد ذات أهمية قصوى بالنسبة للعديد من الوفود ويجب أن تنعكس بصورة ما في وثيقة الميزانية مثل المكاتب الخارجية و اللجنة الحكومية الدولية وجدول الأعمال المعياري. وعبر عن أمله في أن تتمكن الدول الأعضاء في المشاركة بصورة إيجابية عندما يحين الوقت لمناقشة تلك المسائل. وفيما يتعلق بتعريف نفقات التنمية ومسألة الحوكمة، ذكر الرئيس الدول الأعضاء بأنه يشارك في رئاسة اللجنة نائبان للرئيس استُهل التشاور معها فيما يتعلق ببند جدول الأعمال 10 و11. وقد أجرى كل من النائبين ونسق مشاورات حول الموضوعات ذات الصلة. وتم تشجيع الوفود على تقديم تعقيباتها خارج الجلسة العامة حول المقترحات التي تم طرحها من أجل تحقيق بعض التقدم قبل تناول بنود جدول الأعمال في الجلسة العامة.

البند 3 تقرير أداء البرنامج لسنة 2014

28. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC /23/2.

29. وافتتح الرئيس البند 3 من جدول الأعمال المتعلق بتقرير أداء البرنامج لعام 2014 الوارد في الوثيقة WO/PBC/23/2، مما يدل على التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المرتقبة من فترة الثنائية الحالية. ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

30. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة تضمنت التقرير للسنة الأولى من الثنائية. وركز تقرير منتصف الثنائية على التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المرتقبة المحددة في البرنامج والميزانية 15/2014، مع الميزانية والموارد اللازمة لـ 15/2014. وفي عام 2014، كان قد تم تعميم تقييم تنفيذ جدول أعمال التنمية في التقارير المقدمة عن التقدم المحرز على كونه قسماً مستقلاً كما كان عليه الحال في السنوات السابقة. وقد تم طرح هذا بعد تعليقات الدول الأعضاء حول الإصدارات السابقة من تقرير أداء البرنامج وطلبات لتعميم جدول أعمال التنمية وجعله متكاملة أكثر من ذلك بكثير في عمل المنظمة وتقديم تقرير عن ذلك بهذه الطريقة. وأوضحت الأمانة كذلك أن نظام إشارات السير لعام 2014 شمل خمس تصنيفات، من بينها ما يلي: "على الطريق الصحيح"، ويستخدم عند تحقيق 40 في المائة أو أكثر من الهدف. "ليس على الطريق الصحيح"، ويستخدم عند تحقيق أقل من 40 في المائة من الهدف؛ "لا ينطبق 2014"، ويستخدم عندما لن تكون البيانات متاحة إلا في نهاية الثنائية لأن بعض المؤشرات لا يمكن بالضرورة قياسها كل عام. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون البيانات نتائج استطلاع كبير، ولا يمكن الوصول إليها سواء عندما لم يكن الهدف أو خط الأساس متوفر أو كانت هناك بيانات غير كافية. وكان التصنيف الرابع "غير قابل للتقييم"، عندما لم يتم تحديد خط الأساس و/ أو الهدف أو عندما كانت البيانات غير كافية. وكان التصنيف الخامس "متوقف"، عندما لم يعد المؤشر يُستخدم لقياس الأداء بعد الآن. وأسفر تقييم بيانات الأداء لعام 2014، لكل من المؤشرات الـ 358 في وثيقة البرنامج والميزانية 2015/2014 عما يلي: تم تقييم 254 مؤشراً بأنها على الطريق الصحيح. وكان هذا يعادل 71 في المائة. وكان 56 مؤشراً ليسوا على الطريق الصحيح، وهو ما كان يعادل 16 في المائة. وتم تقييم 27 مؤشراً أو 8 في المائة من المؤشرات أنها لا تنطبق و17 مؤشراً أو 5 في المائة لا يمكن الوصول إليها وتم تقييم أربعة مؤشرات أو 1 في المائة على أنها متوقفة. وكانت إدارة المخاطر من العناصر الهامة التي تعززت في البرنامج والميزانية في 2015/2014، وبالتالي ذكرت في تقرير أداء البرنامج. وفي تقييم الأداء، أُخذ في الاعتبار أثر المخاطر المحدد في وثيقة البرنامج والميزانية 15/2014. ويمكن تحت إطار الهدف الاستراتيجي التاسع في برنامج 22 الاطلاع على لمحة عامة عن تعزيز عمليات الويبو بشأن إدارة المخاطر. وسوف يتم تقديم تحليل مخاطر أكثر عمقا والأثر على تسليم النتائج المرتقبة وذلك في تقرير أداء البرنامج الكامل عن الثنائية في عام 2016.

31. وفتح الرئيس الباب للتعليقات.

32. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأعرب عن شكره للأمانة العامة لإعداد تقرير أداء البرنامج لعام 2014 ورحب بحقيقة أن 71 في المائة من مؤشرات الأداء قد تم تقييم بأنها على الطريق الصحيح. كان لدى المجموعة باء شعور عام بأن

الويبو قد قامت بعمل جيد خلال عام 2014، وتؤكد هذا الشعور من خلال الأرقام المحددة لمؤشرات الأداء. وفي حين كان حقيقيا أن عملية وضع المعايير احتاجت إلى وقت طويل للوصول إلى نتائج ملموسة، وأن الويبو واجهت تحديات كانت تخضع لقرارات الدول الأعضاء، يمكن القول بأن أنشطة الويبو، على وجه الخصوص، في إطار الهدف الاستراتيجي الثاني (تقديم خدمات ملكية فكرية عالمية رئيسية) والهدف الاستراتيجي الرابع (تنسيق وتطوير البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية)، كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنفيذ الأساسي لهذه المنظمة بتحقيق نتائجها. وأعربت المجموعة بآراء عن رغبتها في تشجيع الأمانة على مواصلة جهودها ومساعدة الدول الأعضاء على فهم أفضل للأسباب وراء تقييم بعض مؤشرات الأداء بأنها "ليست على الطريق الصحيح"، وكذلك استراتيجية التخفيف لإعادتهم إلى الطريق الصحيح في العام التالي. ومن شأن استراتيجيات التخفيف هذه أن تكون مفيدة للغاية ليس فقط للفترة المتبقية من فترة الشائبة ولكن أيضا لفترة الشائبة التالية. وتطلعت المجموعة بآراء لرؤية تقرير أداء برنامج إيجابي للشائبة 2015/2014.

33. وأكد وفد المكسيك دعمه للرئيس والنواب من أجل تحقيق نتائج جيدة في هذه الدورة. وفيما يتعلق بتقرير أداء البرنامج، شكر الوفد المدير العام وفريقه على تقديم التقرير، الذي عكس أداء البرامج في عام 2014 واعترف بالجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التسعة من خلال 358 مؤشر من مؤشرات الأداء. وحث الوفد المدير العام على اتخاذ جميع التدابير المقابلة ليتمكن من تحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية، وبشكل خاص، المواعيد المقررة، كما هي موضحة في شرح المقدمة. وأشار الوفد إلى أنه بالنسبة لبعض المؤشرات لم تكن هناك أية تدابير، أو التي تم وقفها أو لم يكن الأداء حتى وقتها كما هو متوقع. وأعرب عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات حول هذه المؤشرات، وخاصة تلك المتعلقة بالاستثناءات والقيود والحقوق التي أكدتها البراءات، وجودة البراءات والبراءات والصحة، وسرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكليهم، ونقل مؤشرات التكنولوجيا، وخفض محتمل للرسوم لصالح الجامعات والمؤسسات البحثية، ووضع الممارسات البديلة لتسوية المنازعات فيما يتعلق بمسائل الملكية الفكرية، والإقرار، والأمور الوقائية وتجربة إيجابية ستكون مكملة لإجراءات الامتثال، وذلك للقيام بشيء عن أسواق المنتجات المغشوشة فيما له شأن بالتوظيف والتعاقدات. وفيما يتعلق الخطة الرأسالية الرئيسية، دعا الوفد الأمانة إلى تقديم معلومات عن حالة هذه المشاريع. وبشأن البعض منهم لن يكون هناك أي تقدم، وحث الوفد الويبو على متابعة المواعيد النهائية عن كثب لأن أي تأخير يكون له تداعيات على الميزانية. وإذا لم يحدث ذلك، فقد يتم تخفيض الميزانية فيما يتعلق بالتكاليف والآثار. وأشار الوفد تحديدا إلى المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمباني، والأمن والسلامة. وأشار الوفد، في كلمته الافتتاحية، إلى أن المدير العام قد كرر في عدة مناسبات أن هذه الأمور كانت هي أوقات عدم الاستقرار المالي، وأنه كان على الويبو أن تبقى يقظة وتراقب مواردها المالية عن كثب وبغاية. لا يتمكن الوفد من أن يتفق أكثر مع هذا البيان وحث المنظمة على مواصلة تعزيز إدارة البرامج وإدارتها المالية حتى تتمكن من تحقيق استخدام أكثر فعالية للموارد. كما حث الأمانة على مواصلة تنفيذ تدابير الوفورات والكفاءة. وأشار إلى أن وفد المكسيك كان أحد الوفود التي كان قد طالبت الأمانة، قبل عامين، بتحديد التدابير التي من شأنها تمكين المنظمة من احتواء التزاماتها، وخصوصا تكاليف المزايا الصحية على المدى الطويل. وتعد الأخيرة قضية كان يجري مناقشتها في الأمم المتحدة. وكان مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى قد قاما بتشكيل فريق عامل خصيصا لهذا الغرض، والذي كانت الويبو مشاركا نشطا فيه. وقال الوفد إنه يرغب في رؤية مقترحات لاتخاذ تدابير محددة لاحتواء تلك الالتزامات. وأدركت الدول الأعضاء أثر الالتزامات، ومن خلال قرار لجنة الميزانية، قد وضعت جانبا 6 في المائة من تكاليف الموظفين لتغطية الالتزامات طويلة الأجل. ومع ذلك كانت المنظمة لا تزال تواجه سيناريو من بعض الشكوك. ولذلك، كان إيجاد تدابير لاحتواء الالتزامات أمرا أكثر إلحاحا.

34. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ووجه الشكر للأمانة على تقديم تقرير أداء البرنامج لعام 2014. وأحاطت المجموعة علما بأن معظم الأنشطة فُيتمت بأنها "على الطريق الصحيح"، كما اتضح من الوثيقة. وأعربت المجموعة عن سعادتها بشكل خاص برؤية أنه في البرنامج 10، أظهرت الغالبية العظمى من المؤشرات بأن العمل جار على الطريق الصحيح. وشجعت المجموعة الأمانة على مواصلة هذا النشاط الممتاز في العام الحالي. وفي أثناء البحث في

أداء الويبو في إطار كل هدف من الأهداف الاستراتيجية التسعة، كان من الممكن ملاحظة أن النتائج تفاوتت بشكل كبير جدا بينهم. وكان الوفد على علم بأن أنشطة وضع المعايير تعتمد إلى حد كبير على قدرة الدول الأعضاء على دفع مثل هذا العمل وأن البلدان عملت بوتيرتها الخاصة بها فيما يتعلق بالتصديق على المعاهدات. لذلك، طلبت المجموعة توضيحا عن أسباب نتائج الأداء الأقل إيجابية فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية الخامس والسابع والثامن وأعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كان هناك تصور بأي تدابير يمكنها تسريع التقدم.

35. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ورحب بالكلمة الافتتاحية التي أدلى بها المدير العام في ما يتعلق بتقرير أداء البرنامج. وكانت المجموعة الأفريقية قد درست بعناية تقرير أداء البرنامج وأشارت إلى أن التقرير يعد تقييما ذاتيا من قبل الأمانة. ولذلك، كان تمثيلا لوجهات نظر الأمانة بشأن التقدم المحرز على مستويات الأهداف التي تحققت. ووفقا للتقرير، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2014، كان 71 في المائة من الأهداف على الطريق الصحيح. وأعربت المجموعة الأفريقية عن قلقها من المستويات المتفاوتة من الإنجاز المستهدف لعام 2014، وخاصة في سياق تحقيق التوازن بين أولويات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المتقدمة. وكان من دواعي القلق أن تلاحظ أن المجالات التي لها تأثير مباشر على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً هي تلك التي سجلت أقل قدر من تحقيق الأهداف أو من نسبة الطريق الإيجابية. وسجل التقدم في الهدفين الاستراتيجيين الأول والسابع 54 و55 في المائة على التوالي، وهو ما لم يجده الوفد مشجعاً، بالنظر إلى الفرص الاقتصادية والمعنوية والتكنولوجية التي على المحك. وفي المقابل، لاحظ الوفد أن الهدف الاستراتيجي السادس بشأن التعاون الدولي على بناء احترام للملكية الفكرية قد حقق المستهدف بنسبة 100٪. ووجدت المجموعة أنه، بالنظر إلى هذا الاتجاه السائد من خلال تسهيل إنفاذ وحماية حقوق الملكية الفكرية، فيما يتعلق بتسهيل الإبداع والابتكار، والحصول على المعرفة، والقدرة التنافسية، والمشاركة في فضاء الملكية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، نجد أنه اتجاه متوازن، خاصة في ظل عدم وجود تقدم في العمل المعياري في اللجنة الحكومية الدولية ولجنة العلامات واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وغيرهم. وطلبت المجموعة أن تسمع من الأمانة كيف ساهمت حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية - في ضوء النجاح في تحقيق 100 في المائة من مستهدفات الهدف الاستراتيجي السادس تماشياً مع التوصية 45 من جدول أعمال التنمية - في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها، وفي تحقيق المنفعة المشتركة لمنتجي ومستخدمي المعرفة التكنولوجية وبطريقة تؤدي إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وفي التوازن بين الحقوق والواجبات. وأشارت المجموعة الأفريقية إلى التقييم الذاتي المتفائل جدا (حوالي 81 في المائة) للهدف الاستراتيجي الثالث. واتمست المجموعة الأفريقية من الأمانة مزيداً من الشروح حول أنشطتها في عام 2014 وتأثير تلك الأنشطة على نسبة النجاح البالغة 81 في المائة، ومعلومات عن الأنشطة التي ليست على الطريق الصحيح، ومنظورا عاما للأنشطة ضمن ذلك الهدف الاستراتيجي. ورحبت المجموعة الأفريقية بأنشطة الويبو في إطار الهدف الاستراتيجي الرابع (تنسيق وتطوير البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية) وشجعت المنظمة على تعزيز تواصلها مع أصحاب المصلحة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لضمان وجود فهم أفضل واستخدام فعال لموارد الويبو التكنولوجية التي يمكن الوصول إليها. ولم يكن الوعد المتضمن بالهدف الاستراتيجي الثامن (ووجهة اتصالات مستجيبة بين الويبو والدول الأعضاء فيها وجميع أصحاب المصلحة) قد تحقق بعد من خلال الإنشاء المتوازن لشبكة فعالة من مكاتب الويبو الخارجية. وأعربت المجموعة الأفريقية عن أملها بإمكانية سد هذه الفجوة بشكل كاف خلال فترة الشائبة 2016/2017.

36. وأعرب وفد شيلي عن دعمه لما بذله الرئيس والنواب من عمل 'ممتاز في المساعدة على تحقيق تقدم في عمل اللجنة. كما شكر الأمانة العامة على ما قامت به من عمل في إعداد الوثائق للدورة. وكان لدى الوفد طلب محدد بشأن البرنامج 15 (حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية). وتضمن هذا البرنامج معلومات عن تشغيل برنامج اتصال الويبو بشأن حق المؤلف لعام 2014 وهو مخصص للإدارة أو لمزايهم. وأشار الوفد إلى أن تلك الهيئات، وبصفة عامة، كانت مؤسسات خاصة، لا ترتبط بالضرورة بمكاتب الملكية الفكرية أو الصناعية. وخلق ذلك بعض الشكوك لدى الوفد ومن ثم سعى للحصول على المزيد من المعلومات حول أهمية ومدى ملاءمة أن يتم تضمين هذا في هذا البرنامج بالذات.

37. وتوجه وفد الصين بالشكر إلى الأمانة على تقرير أداء البرنامج لعام 2014، الأمر الذي ساعد إلى حد كبير الدول الأعضاء على فهم التقدم الذي أحرزته الويبو في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ورحب الوفد بحقيقة أنه تم تقييم 71 في المائة من مؤشرات الأداء بأنها على الطريق الصحيح، لا سيما وأن الهدفين الاستراتيجيين الثالث والرابع تم تقييمهما على التوالي بنسبة 81 في المائة و75 في المائة على الطريق الصحيح. وأعرب الوفد عن تقديره لإنجازات الويبو في تقديم الدعم والخدمات للدول الأعضاء فيها على أساس قدراتها وشجع الويبو على تقديم المزيد من الدعم والخدمات وفقا لاحتياجات الدول الأعضاء والعملاء. وأشار الوفد إلى البرنامج 13 وأعرب عن تقديره للتقدم الذي أحرزته الويبو في تحسين خدمة ركن البراءات. وأعرب الوفد عن سروره لرؤية الشائلي اللغوي الإنجليزية والصينية ضمن مساعدة الترجمة لعناوين البراءات والملخصات، لأنه هذا يسهل إلى حد كبير استخدام هذه البيانات من قبل المستخدمين الناطقين باللغة الصينية. وشجع الوفد الويبو على مواصلة تحسين اشتراك الدفعة أو خاصية التحميل على أساس احتياجات المستخدمين لهذه الخاصية من أجل السماح للمستخدمين باستخدام أو تحليل أو إعادة معالجة البيانات وفقا لاحتياجاتهم الخاصة. وفي إشارة إلى البرنامج 11، أعرب الوفد عن سروره لملاحظة التقدم الجيد الذي أحرزته أكاديمية الويبو بشأن تقديم كل الدورات على الانترنت بلغات الأمم المتحدة الست. وأعرب عن أمله بأن يمكن تحقيق هذا المؤشر بشكل كامل بحلول نهاية فترة الشائلي. كما أعرب عن أمله في أن توفر أكاديمية الويبو المزيد من التدريب وفقا لاحتياجات البلدان. ومع ذلك، أشار الوفد أيضا إلى أنه تم تقييم 22 في المائة من جميع مؤشرات الأداء بأنها ليست على الطريق الصحيح أو غير قابل للتقييم أو متوقفة. وذكر الوفد أيضا أن 43 في المائة من الأداء في إطار الهدف الاستراتيجي الخامس كانت غير قابل للتقييم أو متوقفة. وشجع الوفد الويبو على تحليل وتحسين مؤشرات الأداء هذه، وتحديد العقبات التي تحول دون تحقيقها أو تصميم مؤشرات وأهداف أداء أكثر ملاءمة. وأعرب الوفد عن أمله بأن تتشارك الويبو مع الدول الأعضاء نتائج التحليل والتحسينات التي طرأت على مؤشرات الأداء هذه.

38. وأعرب وفد تركيا عن اعتقاده الراسخ بأن الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية سوف تحقق تقدما طيبا نحو اعتماد البرنامج والميزانية للشائلي 2016/2017. ووجه الشكر للأمانة على إعداد وثائق الدورة في الوقت المناسب وكذلك على جودتها. وأعرب الوفد عن تأييده التام للبيانات التي ألقتها المجموعة بء، وكما قيل، كان 71 في المائة من مؤشرات الأداء على الطريق الصحيح، وبالنظر إلى أن تقرير أداء البرنامج الحالي كان تقريبا عن منتصف فترة الشائلي، وأعرب عن اعتقاده بأن النسبة سوف تزيد قبل نهاية عام 2015. وفيما يتعلق بعدد محدد من الأهداف الاستراتيجية، أعرب الوفد أمله بتحقيق المزيد من التقدم في فترة الشائلي القادمة في منصات وضع المعايير. واستمرت الزيادة في الطلب على الخدمات في عام 2014 أيضا. وشكر الوفد الويبو على مواصلة تحسين خدماتها في هذا الصدد. وفي إطار تسهيل استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية، أبدى الوفد رغبته في تهنئة الأمانة على تقديم التقارير. وبشكل خاص، أعرب الوفد عن ارتياحه فيما يتعلق بدورات التعلم عن بعد التي تقدمها أكاديمية الويبو ونماذج التدريب المقدمة لمدربي الملكية الفكرية في عام 2015. وبالمثل، أعرب عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به شعبة الاقتصاد والإحصاء. وشجع الوفد على استمراره برؤية أفضل في عام 2015، وخلال فترة الشائلي القادمة في حين يستمر خضوعه إلى الأهداف.

39. ورحب وفد كندا بعودة الرئيس إلى المنصة ونواب الرئيس إلى اللجنة. وأبدى الوفد رغبته في إثارة قضية صغيرة دائمة فيما يتعلق بتصميم بعض مؤشرات الأداء. وعند النظر إلى مجموع المؤشرات، بدا أن عددا منها كان سلبيا في أي قصور لم يكن منسوبا إلى الأمانة، من حيث زيارات مواقع الويب. وقد يكون من المثير للاهتمام رؤية ما اذا كان يمكن أن تتحول هذه المؤشرات إلى شيء من شأنه أن يوضح ما كانت الأمانة تقوم به لزيادة الزيارات لهذه المواقع. وعلى الرغم من أنه لم يكن حقا خطأ من جانب الأمانة إذا كان الناس لا يزورون المواقع بالفعل، إلا أن الأمانة كان يمكنها أن تركز على ما كانت تقوم به لتحسين المواقع، وهو ما يمكن أن ينطبق على بعض المؤشرات الأخرى في تقرير أداء البرنامج أيضا.

40. واستفسر وفد البرازيل فيما يتعلق بالطريق الذي خططه الرئيس لتنظيم المناقشات. وقد طُرحت الأسئلة بشأن برامج محددة، وسأل الوفد ما إذا كانت المناقشة يمكن أن تكون متسلسلة برنامج تلو آخر.

41. ورد الرئيس بالقول أنه يعترم تنظيم الردود على هذه الأسئلة بحيث تكون هدفا استراتيجيا تلو آخر بدلا من برنامج تلو آخر. ودعا الرئيس الأمانة للرد على الأسئلة ذات الطابع العام لإتاحة الوقت للمسؤولين عن برامج محددة للوصول إلى الغرفة.

42. وبدأت الأمانة بطمأنة المجموعة بآء ووفد كندا حول استراتيجيات التخفيف. فإذا كان مؤشر الأداء ليس على الطريق الصحيح في منتصف فترة الثنائية، فإن هذا سيؤدي إلى وضع استراتيجيات تخفيف للسنة الثانية من فترة الثنائية. فعلى سبيل المثال، إذا كان معنيا بمؤشر ما تناول عدم وجود زيارات على موقع الويب، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انعكاسات على ما كان يتعين على الأمانة القيام به من أجل زيادة عدد الزيارات في السنة الثانية من فترة الثنائية. وكان ذلك جزءا من استراتيجيات التخفيف. وأحاطت الأمانة علما بأن بعض استراتيجيات التخفيف يمكن أن تكون أكثر وضوحا وتضمن أن هذا قد تم فيما يخص تقرير أداء البرنامج في المستقبل. وفيما يتعلق بالوفورات وتدابير كفاءة التكاليف التي تحققت في عام 2014، أشارت الأمانة إلى أن ذلك تم ذكره في إطار كل برنامج. فعلى سبيل المثال، في البرنامج 24، تم إعداد تقارير بعناصر كفاءة التكاليف المتعلقة بالسفر وعمليات الشراء. وقد تم تسجيل الوفورات في البنود ذات الصلة بالمقرات في إطار البرنامج 24. وبناء على الطلبات التي تم الأعراب عنها خلال المشاورات غير الرسمية، حاولت الأمانة تعزيز كفاءة التكاليف المحققة في عام 2014 في وثيقة منفصلة كانت أكثر سهولة للغاية من التماس تلك المعلومات في تقرير أداء البرنامج طويل. ومن شأن هذه المعلومات أن تكون متاحة في وثيقة منفصلة. وكانت الوثيقة جاهزة ويمكن توزيعها لو رغب الرئيس في ذلك. وفيما يتعلق الهدف الاستراتيجي الخامس (المصدر المرجعي العالمي لمعلومات الملكية الفكرية وتحليلها)، قالت الأمانة إن عدة وفود أثارت السؤال عن السبب في ظهور أن هناك عدم إحراز تقدم. وعلقت الأمانة بأن هذا الأمر مؤسف جدا لأنه لم يكن انعكاسا لعدم إحراز تقدم. وعلى العكس من ذلك، كان ذلك بسبب الجوانب التقنية التي توفر القدرة على الحصول على بيانات الأداء على المؤشرات. وظلت الأمانة تكافح لبعض الوقت للحصول على التحليلات بالشكل الذي يفضي إلى الحصول على بيانات متسقة. ولم تكن مسؤولية الأمانة أن تكون غير قادرة على الحصول على البيانات ولكن كانت مسألة اتساق. وكانت الأمانة لا تزال تحاول التغلب على ذلك، وأعربت عن أملها في أن يكون كل شيء في مكانه قبل نهاية فترة الثنائية. وهذا هو السبب في أن بعض المؤشرات في إطار الهدف الاستراتيجي الخامس، وللأسف، جاء تقييمها "غير قابل للتقييم". وكان ذلك في الواقع بسبب غياب المعلومات الصحيحة.

43. وردت الأمانة على السؤال الذي طرحه وفد المكسيك حول مؤشر الأداء بخصوص اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأوضحت الأمانة أن الجدول الذي يتناول بيانات الأداء (صفحة 21)، أشار إلى الموضوعات الخمسة التي نوقشت في لجنة البراءات رقم 21، والتي تزامنت مع قائمة بالقضايا التي ذكرها وفد المكسيك. وتمثلت في ما يلي: الاستثناءات والقيود، وسرية الاتصالات بين محامي البراءات والعميل، ونقل التكنولوجيا، والبراءات والصحة، وجودة البراءات. وظهرت هذه القضايا الخمس بالتفصيل في الجدول الموافق لبيانات الأداء (النتيجة المرتقبة هـ 1.1).

44. وتم دعوة الأمانة للرد على الأسئلة المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الثالث.

45. وردا على سؤال طرحه وفد نيجيريا، أقرت الأمانة بأن هناك، بصفة عامة، مجالات كان فيها مستوى التنفيذ ليس مرضيا. وكان هذا صحيح بشكل خاص في بعض البلدان العربية، حيث تم تأجيل بعض الأنشطة بسبب الوضع السياسي في المنطقة. وفيما يتعلق بالبلدان النامية بشكل عام، وأفريقيا على وجه الخصوص، أكدت الأمانة على الأهمية المعطاة إلى جدول أعمال التنمية الخاص بالمنظمة. وفي أفريقيا، وكذلك في مناطق أخرى، كانت الوبو تعمل مع الدول الأعضاء من خلال أربع ركائز. وكان أولها استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. وكانت الخطوة الأولى هي تحقيق فهم عميق للوضع في البلاد وإعادة النظر في وثائق السياسات القائمة من أجل إدماج عنصر الملكية الفكرية في إطار التنمية الوطنية ووضع استراتيجية ملكية فكرية تتفق مع الأهداف والغايات الإنمائية الوطنية. وكانت الركيزة الثانية هي الإطار التنظيمي الذي قدمت الوبو من خلاله المساعدة للملائمة في تصميم أو تحديث أو تطوير قوانين ولوائح الملكية الفكرية. وكانت الركيزة الثالثة هي البنية التحتية لمكاتب

الملكية الفكرية حيث هدفت مساعدة الويبو إلى تحديث مكاتب الملكية الفكرية الوطنية من حيث الإجراءات والنظم والممارسات، وما إلى ذلك. وكانت الركيزة الرابعة هي مجال بناء القدرات التي من خلالها قدمت الويبو مساعدتها في بناء كتلة حرجة من الموارد البشرية المدربة من لديهم المعرفة والمهارات للتعامل مع مجموعة واسعة من متطلبات الاستخدام الفعال للملكية الفكرية لأغراض التنمية. وكان اشتراك الويبو في التنمية وبناء القدرات عميقا، وهدفت المنظمة إلى تحسين أساليبها وإجراءاتها المتعلقة بجمع وإدارة طلبات الدول الأعضاء.

46. وردت الأمانة على التعليقات حول الهدف الاستراتيجي السادس والسؤال الذي طرحه وفد نيجيريا. وأعربت الأمانة عن ارتياحها لأداء البرنامج 17 وبتحقيق أداء بنسبة 100 في المائة. وقد تم إعداد تقرير أداء البرنامج فيما يتعلق بالنتائج الأربعة المتوقعة للبرنامج 17، التي وافقت عليها الدول الأعضاء في إطار البرنامج والميزانية 2015/2014. واستغلت الأمانة الفرصة لتكرار بأن التوصية 45 من جدول أعمال التنمية كانت مرشدا لجميع الأنشطة التي تم تنفيذها والتي حققتها البرنامج. وبالإشارة إلى المادة 7 من اتفاقية التريبس بشأن الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، ذكرت الأمانة أن إيفاد حقوق الملكية الفكرية قد تم تصميمه وتفسيره باعتباره عنصرا يساهم في نقل التكنولوجيا، وذلك من جملة أمور أخرى. ولا يعد نقل التكنولوجيا، في حد ذاته، معيارا لقياس تحقيق أهداف البرنامج. ومع ذلك، رأت الأمانة أنها بعد أن أشارت إلى التوازن في نظام الملكية الفكرية، وبعد تأكيدها أن الدول الأعضاء المطالبة كان لديها الأطر المعمول بها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قد أسهم فيه البرنامج في ما يخص نقل التكنولوجيا.

47. وردت الأمانة على تعليقات حول الهدف الاستراتيجي السابع الذي يتناول الملكية الفكرية فيما يتعلق بقضايا السياسة العالمية (البرنامج 18)، وتحديد تلك التي أثارها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في بيانها الافتتاحي. وذكرت الأمانة بأن 2014 كان عاما مزدهرا جدا تخلله برنامجي عمل. وقد فاق التوقعات برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ولقد زادت عضوية كونسرتيوم برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ثلاث مرات في الحجم منذ إنطلاقه. وكان الهدف من تشجيع أوجه التعاون حوالي ثلاثة إلى خمسة في السنة الأولى، وخمسة إلى سبعة في السنة الثانية، وعشرة في السنة الثالثة. وفي غضون ثلاث سنوات فقط من العمل، كان هناك حوالي 80 من أوجه التعاون. وكان هذا نجاحا هائلا، الأمر الذي يتطلب توفير موارد من حيث الوقت اللازم لتعزيز هذا التعاون. وكان مؤشر الأداء الأول مشروطة بتمويل صندوق استئماني. وكما ورد في تقرير سابق، ساهم صندوق استئماني الاستثماري بالأموال للتدريب وبناء القدرات ضمن برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لدفع التعاون في مجال تطوير المنتجات. وأعربت الأمانة عن أملها في الحصول على تمويل إضافي، وبالتالي، تم إدراج الهدف في البرنامج والميزانية 2015/2014. وللأسف، في عام 2014، لم تتمكن الأمانة من زيادة تمويل صندوق استئماني إضافي. لهذا السبب، لم يكن نظام إشارات السير ذاته على الطريق الصحيح. وفيما يتعلق بتحميل قاعدة البيانات، تشاركت الأمانة اعتبارين اثنين. وكانت قاعدة بيانات برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية تختلف اختلافا جوهريا عن برنامج الويبو الأخضر. وجاءت الغالبية العظمى من التعاون من خلال التفاعلات الشخصية. ولم يلجأ العلماء عادة إلى قواعد البيانات وطلبوا ملكية فكرية معينة أو مركبات عقاقير أو مكثبات مجمعة أو بيانات علمية أو تنظيمية غير منشورة أو تراخيص براءات. وذهبوا إلى المؤتمرات والتقا بالناس. وكذلك طور برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية أوجه تعاون متقدمة عن طريق تحديد ما كان يتطلع إليه العلماء حقا، بما في ذلك العلماء من البلدان النامية وما يمكن أن يعزز بحوثهم وتطويرهم للمنتجات ويعجل بإجرائها. ثم بحثت في أعضاء برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ولا سيما الشركات، وما يمكن ترخيصه وتقاسمه لدفع هذه المشاريع. وكان الغرض من قاعدة البيانات أن تكون واجهة لإظهار أن الأعضاء كانوا على استعداد لمنح الترخيص والمشاركة. وكان من بين 80 وجها من أوجه التعاون، واحد بدأ بشخص يستفسر عن قاعدة البيانات. وكانت، مع ذلك، واجهة عرض ذات قدر عظيم من الأهمية لأنها جذبت الاهتمام. وكان السبب في تخفيضها أن المساهم الرئيسي في قاعدة البيانات، استرا زينيكا، أعاد في عام 2014 هيكلتها وإزالة كل ما لم يكن أساسيا. فقد تم استبعاد كل المشاركات الإنسانية، ليس بسبب برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ولكن بسبب استرا زينيكا. وقد كانت مشاركاتهم كبيرة. ولعلكم تذكرون منذ إنطلاق برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في 26

أكتوبر 2011 أن رئيس شركة أسترا زينيكا كان هنا وتعهد بأن جميع البراءات البالغ عددها 23000 براءة، و 1200 مجموعة براءات ستكون متاحة لبرنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وكانت هناك مساهمة كبيرة منهم. ومع ذلك، أعربت الأمانة عن اعتقادها بأن تعود إلى الطريق الصحيح بشأن ذلك الهدف بحلول نهاية عام 2015. وفيما يتعلق بالزيارات إلى مواقع الويب، كان من الصعب جدا التقدير وكان ذلك مفيدا جزئيا. ومع ذلك، كانت النتيجة التي سبقت النتيجة الأخيرة مهمة. عندما أُعد البرنامج والميزانية 2014/2015، قبل وقت طويل من إطلاق برنامج الويبو الأخضر، كان التعريف الأصلي مختلفا. وكان هناك 250 هدفا على مدار سنتين، بمعدل 125 هدفا في السنة الواحدة. وكانت الفكرة في ذلك الوقت أن الناس سوف يجدون تحميلا وحاجة، وبمجرد أن يتطابقوا، يمكنهم إجراء معاملة. وهذا ما كان مقصودا بالتطابق. وعندما أُطلق برنامج الويبو الأخضر في 28 نوفمبر 2013، تم تعديل هذا بشكل طفيفا. وكان من الواضح أنه سيكون هناك قيمة مضافة أكثر من ذلك بكثير لإشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة ولا سيما بالبلدان النامية والجامعات، حيث كانت هناك مشاركة واقعية أكثر من ذلك بكثير. ولذلك، فإن المعاملات اليوم أكثر وضوحا مما كانت عليه في الماضي. والآن، كانت المعاملات عبارة عن تراخيص فعلية أو مبيعات كانت قد تمت. وأعربت الأمانة عن أملها في امتلاك عدد قليل من دراسات الحالة لمشاركتها مع الدول الأعضاء بحلول نهاية هذا العام. وفي نهاية يومين من فعالية التطابق التي عقدت في مانبلا حول تقنيات المياه العادمة في أبريل 2015، والتي تم تمويلها من الصندوق الياباني الاستئماني، تم توقيع عدد 16 خطاب نوايا بين المشتريين المحتملين والبائعين بقصد الانخراط في النظر، على الأقل، في المعاملات. وتستغرق هذه المعاملات وقتا. وإذا كان هناك بضع منها بحلول نهاية العام، فإن الأمانة ستدونها وتشاركها.

48. وردت الأمانة على التعليقات المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الرابع (تنسيق وتطوير البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية). وشكرت الأمانة كل تلك المجموعات الإقليمية والوفود الوطنية لدعمهم وتشجيعهم لتنفيذ البرامج في إطار الهدف الاستراتيجي الرابع. وطلبت الأمانة توضيحا للسؤال الذي طرحه وفد شيلي بشأن ما إذا كان الوفد قد شكك في ملاءمة المساعدة المقدمة من الويبو لمنظمات الإدارة الجماعية الخاصة.

49. أوضح وفد شيلي أن الغرض من السؤال كان أن نسأل لماذا تم إدراج اتصال الويبو بشأن حق المؤلف في البرنامج 15، بدلا من التساؤل عما إذا كان من المناسب للويبو أن تساعد منظمات الإدارة الجماعية.

50. وبعد هذا التوضيح، أوضحت الأمانة أن البرنامج 15 صار الآن مسؤولا عن تكوين وتنفيذ اتصال الويبو بشأن حق المؤلف، لأن المشروع يتطلب خبرة تقنية مثل الشبكات وتنسيق البيانات والمعارف الأخرى التي جمعتها البرنامج 15 في إطار مساعدة الدول الأعضاء بالمشورة والمساعدة في تطوير البنية التحتية. وسيتم تنفيذ المشروع بالتنسيق مع شعبة تنمية حقوق التأليف والنشر. وردا على ملاحظات وفد الصين، وجهت الأمانة الشكر للوفد على تعليقاتهم الإيجابية بشأن إدراج أزواج اللغة الإنجليزية واللغة الصينية في الترجمة الآلية في ركن البراءات. وأكدت الأمانة أن استمرار الاستثمار في التحسن سيتحقق ولا سيما في هذا الزوج من اللغة، لأن كمية معلومات الملكية الفكرية باللغة الصينية زادت بشكل ملحوظ. ومن أجل تحسين فرص الحصول على وثائق باللغة الصينية، فإن ركن البراءات سيكون في حاجة إلى ترجمة آلية جيدة جدا وموثوقة، وكذلك إلى أداة بحث باللغتين الصينية والإنجليزية. وسوف تواصل الويبو تطوير وتحسين جودة الترجمة الآلية بين اللغتين الإنجليزية والصينية وطلب المشورة من السلطات الصينية في هذا الصدد. وأشارت الأمانة إلى النقطة الثانية التي أثارها وفد الصين فيما يتعلق بقواعد البيانات، وأكدت للوفد مواصلة الجهود لمعالجة مشكلة بطء الوصول أو الكمون، ولتعزيز القدرات الفنية لركن البراءات للسماح للمستخدمين بتحميل البيانات في أجزاء معينة من العالم، بما في ذلك آسيا والصين.

51. وردت الأمانة على التعليقات حول الهدف الاستراتيجي الثامن الذي يتناول الاتصالات (البرنامج 19). وفيما يتعلق بالقضايا التي "ليست على الطريق الصحيح" أو "لا تنطبق" في البرنامج 19، لاحظت الأمانة أن القضايا الأولى التي "ليست على الطريق الصحيح" تضمنت متوسط عدد وجهات نظر النشرات الصحفية. وأوضحت الأمانة أن هذا الرقم انخفض لأن الأمانة كانت تقلل من تركيزها على مزيد من الوسائل الرسمية للاتصالات، مثل النشرات الصحفية الرسمية والاعتماد أكثر

على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر، وذلك لتوجيه اهتمام ليس فقط الصحافة لكن عامة الجمهور إلى مقالات أكثر إفصاحا في المركز الإعلامي على موقع الويب. وأوضحت الأمانة أنه نتيجة لذلك انخفض عدد النشرات الصحفية التي كانت تصدر وبالتالي قل عدد الآراء التي كان يتم تلقيها. ومع ذلك، كانت وسائل التواصل الاجتماعي توجه المزيد من تدفق الآراء إلى موقع الويب. وأشارت الأمانة إلى أن هذا كان قرارا واعيا وعكس اتجاهها عاما نحو تقليل التركيز على النشرات الصحفية التقليدية وزيادة التركيز على وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للاتصال. وفي القضايا الثانية التي "ليست على الطريق الصحيح"، متوسط عدد مشاهدات مقاطع الفيديو على قناة الويب على يوتيوب، أشارت الأمانة إلى أن انخفاض العدد منذ تحديد خط الأساس لأن خط الأساس كان قد وضع للتو بعد حدوث طفرة كبيرة وانتشارا سريعا في وجهات النظر نظرا لنجاح سلسلة الرسوم الكاريكاتورية التي تجسد طائر البطريق بورورو، والتعاون الناجح مع جمهورية كوريا. وأشارت الأمانة إلى أن بورورو حظي بشعبية كبيرة جدا في جميع أنحاء العالم. ومنذ تحديد خط الأساس، بدأ تراجع الطفرة والانتشار السريع القائم على وجود البطريق بورورو. وأشارت الأمانة إلى أنه، كعامل مخفف في المستقبل، سيحذف إحصاءات زيارات محتوى الرسوم المتحركة من خط الأساس، مما يعطي تمثيلا أكثر دقة نظرا لزيادة عدد المنتجات المفيدة وتلك التي ليست رسوما متحركة التي تنتجها الويبو. وأحاطت الأمانة علما بأنه في حين أن البطريق بورورو أحدث طفرة جيدة جدا وإيجابية جدا لمشاهدي القناة الويبو على يوتيوب، فقد كان في الأصل ارتفاعا مؤقتا جدا. وفيما يتعلق بـ "ليس الطريق الصحيح" لدرجة تأثير كلاوت، أشارت الأمانة إلى أن كلاوت كان وسيلة لقياس التأثير والثوقية، وما إلى ذلك على تويتر. وقد وضعت الويبو هدفا قدره 73 كدرجة تأثير، وأشارت الأمانة أنه في أعلى الدرجات بالنسبة لمعظم المنظمات الدولية. وفتت الأمانة إلى أنه بينما كانت درجة تأثير الويبو على مقياس كلاوت في نهاية عام 2014 (63) تحت الرقم 73، بلغت درجة كلاوت ذروتها في عام 2014 وحتى الآن في عام 2015 كانت 71. وأشارت الأمانة إلى أن درجات كلاوت بلغت ذروتها عموما حول اليوم العالمي للملكية الفكرية، واقترحت أن متوسط درجات كلاوت على مدار السنة - أو في يوم الملكية الفكرية- قد يكون معيار أفضل من درجة نهاية العام. وفيما يتعلق بغير موجود لخط الأساس المحدث من نسبة 84 في المائة لعملاء مدريد ولاهاي الراضون أو الراضون للغاية، أشارت الأمانة إلى أنها قد حددت كهدف 86 في المائة كمتوسط لمدريد ولاهاي. ومع ذلك، لم يتم إجراء مسح لاهاي في عام 2014 نظرا لمحدودية الموارد. وأوضحت الأمانة أنه بالنظر إلى أن 81 في المائة من عملاء مدريد راضون أو راضون للغاية، وأن درجة لاهاي السابقة (عام 2013) كانت 88 في المائة، فإن المتوسط كان سيكون أقرب إلى 86 في المائة لو كان أجري مسح لاهاي. وأوضحت الأمانة أن هذا كان انحرافا، لأن المسوحات لكلتا الخدمتين سوف يتم إجراؤها عموما.

52. وأثار وفد المكسيك نقطة تتعلق بالبرنامج 23 (الهدف الاستراتيجي التاسع)، وذكر أنه لا تزال هناك الكثير من التباينات، ليس فقط في التوزيع الجغرافي، ولكن أيضا في التوزيع بين الجنسين، مشددا على أن الجنس مهم على المستويين المهني والمديرين ولقد تم إحراز تقدم ليس كبيرا في هذا الصدد. وشجع الأمانة على أن تقدم إلى لجنة التنسيق سياسة منقحة للتوزيع الجغرافي، والتي من شأنها أن تحل محل السياسة الحالية، التي يعود تاريخها إلى عام 1975. وفي ضوء التقدم المحدود في هذا المجال، دعا الأمانة إلى أن تدرج في استراتيجية جديدة للموارد البشرية أهدافا وغايات واضحة المعالم فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي والجنساني، وبشكل أكثر تحديدا عن طريق الاستفادة من حالات التقاعد في القوة العاملة لديها التي ستحدث في السنوات القادمة. وأشار الوفد أيضا إلى عدم إحراز تقدم أو إحراز تقدم ليس كبيرا في مشاريع الخطة الرأسالية الرئيسية. وعلى وجه التحديد، أعرب الوفد عن قلقه لأن التأخير قد يؤدي إلى خلق ميزانية أقل من قيمتها الحقيقية بسبب التكاليف وآثار التضخم. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات حول هذه المسألة.

53. وردا على سؤال حول البرنامج 23، وأوضحت الأمانة أنه قد تم إحراز تقدم فيما يتعلق بتعيين الموظفين من قاعدة جغرافية متنوعة قدر الممكن، مشيرة إلى أن الأمانة ليس لديها أهداف محددة. وكانت وحدة التفتيش المشتركة قد أوصت بأن تعمل المنظمة على تنفيذ منهجية جديدة للتنوع الجغرافي وأوضحت أن هذه المسألة قد سبق إحالتها إلى رئيس الجمعية العامة.

وكذلك فإن التقرير السنوي للموارد البشرية الذي سيتم عرضه على الدول الأعضاء ولجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر سوف يسلط الضوء على التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بتعيين موظفين من قاعدة تنوع جغرافي واسعة.

54. واستفسرت الأمانة عما إذا كان السؤال الذي طرحه وفد المكسيك أشار إلى عدم إحراز تقدم الذي قد يؤثر على الميزانية المتاحة لمشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية. وأوضحت الأمانة أنه بالنسبة للمشاريع السبعة ذات الأولوية العالية المدرجة في الخطة الرأسمالية الرئيسية والبالغة نحو 11 مليون فرنك سويسري، قد وافقت لجنة الميزانية على استخدام الاحتياطات. ونتيجة لذلك، لن يكون هناك أي آثار مترتبة في الميزانية على هذا النحو بالنسبة للميزانية العادية، في حالة حدوث تأخير في تنفيذ تلك المشاريع. وسوف تبذل الأمانة كل جهد ممكن لتحقيق تقدم في تلك المشاريع. وإذا كان لدى الوفود أي أسئلة تفصيلية عن المشاريع، فإن مدراء المشاريع المعنيين سيكونوا جاهزين للرد عليها.

55. وأشار وفد المكسيك خصيصاً للمشروع الخاص بترميم واجهات ونظام التبريد/التدفئة في مبنى معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأشار إلى أن التقرير أظهر عدم وجود تقدم من حيث الأداء أو استخدام الميزانية. وعلاوة على ذلك، أشار إلى المخاطر المالية، التي أبرزت في تقرير الأداء لعام 2014، ولا سيما بالنسبة لتكاليف البناء.

56. وأجابت الأمانة على السؤال المتعلق بمشروع الخطة الرأسمالية الرئيسية رقم 3 (تجديد الواجهات ونظام التبريد والتدفئة في مبنى معاهدة التعاون بشأن البراءات). وأوضح تقرير الأداء أنه على الرغم من عدم تكبد أي نفقات حتى الآن، فقد تم إنجاز العمل، على وجه الخصوص، بالارتباط مع عملية المناقصة الجارية لإشراك شركة كمشرف/معماري. وأظهر الجدول المعنون "استخدام ميزانية المشروع وفقاً للمعالم الرئيسية"، في الصفحة 251 من النسخة الإنجليزية، أنه تم إنجاز نسبة معينة من العمل بالارتباط مع منح العقود. وبالنسبة للتعليق بشأن المخاطر المبينة في الجدول بعنوان "استراتيجيات المخاطر والتخفيف من آثارها" في الصفحة 252 من النسخة الإنجليزية، أكدت الأمانة أنها قد أدركت هذه المخاطر لكي تعلم بها الدول الأعضاء. وستؤخذ هذه النقطة بعين الاعتبار عندما تكون الأمانة في وضع يمكنها من اختيار الحل التقني من بين الحلول التي سيتم عرضها، على الأرجح في النصف الثاني من العام المقبل، من قبل شركة المختصين التي من المتوقع أن تشارك خلال العام الحالي. وكررت الأمانة أنها ستأخذ في الاعتبار المعايير المالية في اختيار الحل بين الحلول التي ستعرض، مشيرة إلى أن الوضع في سوق البناء في المستقبل لا يمكن التنبؤ به في هذه المرحلة المبكرة. وكانت النية الواضحة للأمانة تتمثل في اختيار حل من شأنه أن يلبي المعايير التقنية فضلاً عن المعايير المالية وذلك ليبقى ضمن حدود الميزانية.

57. وأعرب وفد البرازيل عن شكره للأمانة على تقديم تقرير أداء البرنامج وأشار إلى أنه كان تقييماً ذاتياً أجرته الأمانة. وأنجز وظيفة واضحة، وليس هناك حاجة ماسة لموافقة الدول الأعضاء أو عدم موافقتهم على البنود الواردة في الوثيقة. وطلب الوفد توضيحاً بشأن جوانب محددة من تقرير أداء البرنامج، وتحديدًا حول مؤشرات الأداء وأهدافه. وأعرب الوفد عن تقديره لصعوبة وضع ما يمكن أن يكون مؤشراً للأداء الجيد لنشاط محدد نظراً لوجود تنوع كبير من الأنشطة التي تقوم بها الأمانة. ومع ذلك، فإنه طلب توضيحاً حول مؤشرات الأداء في الصفحة 29 (النص الإنجليزي)، والنتيجة المرتقبة هـ 2.3 (عدد الحكومات ومنظمات الإدارة الجماعية الموقعة على اتفاق مع الويبو لوضع معيار جديد لضمان جودة الشفافية والمساءلة والحوكمة). ومن المفهوم أن مؤشر الأداء هذا قد وضع لتقييم التقدم المحرز في المشروع المعني بوضع معايير لمنظمات الإدارة الجماعية. وكانت الأهداف التي تم وضعها تتعلق بالحكومات ومنظمات الإدارة الجماعية. وعند تقييم أداء التقدم، تم استبدال عنصر الاتفاق بإبداء الاهتمام، وذكر التقييم أن البرنامج كان على الطريق الصحيح. وطلب الوفد مزيداً من التوضيح بشأن ما إذا كان مؤشر الأداء قد تغير خلال فترة الشنائية لأنه عند التحدث عن الاتفاقات المتعلقة بإيجاد معايير جديدة لضمان الحوكمة تحدث أحدهم عن عملية شاملة للدول الأعضاء التي وافقت على إنشاء هذه الأداة الجديدة. وطلب الوفد أيضاً توضيحاً بشأن البرنامج 18. وفيما يتعلق بنتائج العاملين الماضيين والأهمية المذكورة لمشاركة المزيد من البلدان النامية، ذكر الوفد أن عدداً قليلاً جداً من البلدان النامية كانت أعضاء في برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية وشاركت في البنى التحتية للويبو لتبادل المعارف والملكية الفكرية. وسأل الوفد عما إذا كان المشروع يسعى إلى تنفيذ المزيد من عمليات نقل التكنولوجيا إلى

المشاركين من البلدان النامية وليس فقط يستهدف التفرغ والتدريب، ولكن يشمل أيضا المعاهد والجامعات وغيرها من المؤسسات التي يمكن أن تستفيد من كونها جزءا من مبادرات تقاسم المعرفة ومشاركة فيها.

58. وفيما يتعلق بالبرنامج 3، قالت الأمانة إن هذه المساعدة الفنية المعنية هدفها تعزيز الشفافية والحوكمة بين منظمات الإدارة الجماعية. وكانت مبادرة تم تنفيذها على أساس استشاري لفترة من الوقت، وأنها شملت ثلاثة مجالات، فقد كان المجال الأول لوضع بعض مبادئ الحكم الرشيد. والثاني برنامج تعليم متعلق بتلك المبادئ؛ وكان الثالث لتدبير محتمل للجودة الدولية ومعيارا لمنظمات الإدارة الجماعية. وكان مؤشر الأداء الذي وافقت عليه الدول الأعضاء يتعلق بالمرحلة الثالثة من تلك المراحل الثلاث، وبالاتفاق الذي تم التوصل إليه، وأشارت إليه الدول الأعضاء كإبداء اهتمام بالمشروع. وبعبارة أخرى، كانت الدول الأعضاء قد وافقت على تشكيل جزء من المشروع الذي يمضي قدما. وكان المشروع لا يزال كبير جدا في مرحلة العملية التشاورية، وكما تأكد في مناسبات عديدة بالفعل، رأيت الأمانة أن جزءا من هذه العملية التشاورية كان، بطبيعة الحال، لضم الدول الأعضاء وإشراكها؛ بأكثر عدد ممكن من الدول الأعضاء، وستكون أي دول ترغب في أن تشارك في هذا المشروع، بالطبع، موضع ترحيب. وبإيجاز، لذلك كان الموقف الذي يشهد تقدما يتمثل في أنه كان يجري السعي للحصول على دعم الدول الأعضاء من أجل الاستمرار في هذا البرنامج الخاص بالمساعدة التقنية في مجال الإدارة الجماعية وفي مجال الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد لمنظمات الإدارة الجماعية.

59. وأعرب وفد البرازيل عن شكره للأمانة على المعلومات التي قدمتها وقال إن من المهم لجميع الدول الأعضاء أن تكون على دراية بالجهود التي تبذلها الأمانة. وقال الوفد إنه، بالعودة إلى السؤال الذي وجهه، فقد كان في الواقع حول الفرق بين مؤشر الأداء الذي وضع وتمت الموافقة عليه قبل عامين وبيانات الأداء. وعند قراءة مؤشر الأداء، فهم الوفد أنه أشار إلى الاتفاقات المبرمة بين الويبو ووضع المعايير في المجالات الثلاثة التي قد ذكرتها الأمانة. ومع ذلك، عند النظر إلى بيانات الأداء، فإن ما قد ذكر لم يكن في الواقع اتفاقات أو عمل تعاوني ولكن إبداء اهتمام من قبل الدول الأعضاء لتقرير المشروع. وكان رأي الوفد أن هذين كانا شيئين مختلفين. وقال إن سؤاله حقا كان يستهدف هذه النقطة، أي ما إذا كانت الدول الأعضاء ستواصل الانخراط، سواء كان هذا العمل الذي سوف تقوم به الأمانة، أو ما إذا كان يمكن فهم بيانات الأداء على أنها تعني أن الأمانة قد أنجزت بالفعل ما كان يتعين إنجازها فيما يتعلق بشمولية المشروع.

60. وأعربت الأمانة عن رغبتها في توضيح ما يعتقد أن "الاتفاق" كان يعنيه. ولم تر الأمانة أن "الاتفاق" كان من المتصور أبدا أن يكون عقدا ملزما قانونيا ساريا ولكنه كان يُستخدم كمصطلح أكثر مرونة للتعبير عن موافقة الحكومات. وقد وافقت الحكومات على أن تشارك في هذه العملية. وفي هذا الصدد، رحبت الأمانة كثيرا بإشراك الدول الأعضاء وتوقعت من الدول الأعضاء أن تشارك في كل مرحلة من مراحل عملية التقدم إلى الأمام.

61. وقال وفد البرازيل أنه فهم تقرير أداء البرنامج على أنه أداة تقييم ذاتي ولم يرغب في إطالة أمد النقاش. وفي الوقت نفسه، كان السؤال عما إذا كانت مؤشرات الأداء المقبلة ستعكس فكرة إدراج الدول الأعضاء كجزء من عملية التشاور، وعن الطريقة التي تم من خلالها تشكيل وصياغة معايير التصميم أو، على الأقل، الطرق التي يمكن من خلالها إدراج الدول الأعضاء في هذه العملية، وليس فقط عن طريق الدول الأعضاء التي تقول إنهم كانوا مهتمين بالمشروع الذي كانت تقوم الويبو بتطويره، ولكن أيضا من خلال كونهم جزءا منه.

62. وردت الأمانة على سؤال وفد البرازيل بشأن البرنامج 18، وقالت إن السؤال الذي وجهته تطرق إلى جوهر البرنامج 18 والغرض من برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وفي الواقع، كان في جزء كبير منه يهدف إلى إنشاء نظام بيئي مما يسمح للمؤسسات العامة والخاصة، شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، بتقاسم موارد وأصول الملكية الفكرية من أجل تسريع عملية تطوير العقاقير واللقاحات ووسائل التشخيص لأمراض المناطق المدارية المهملة، وتحديد الملايا والسل. وشمل ذلك التقاسم الخاص بأصول الملكية الفكرية ليس فقط تراخيص البراءات التي كانت الشيء الأقل أهمية في تطوير المنتجات، ولكن

أيضا المعرفة، وتقاسم البيانات التي لم تكن متوفرة. ولم يعرف أحد حتى الكثير من البيانات الموجودة في مؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص. وكان ذلك صحيحا بالتساوي بالنسبة للجامعات كما هو للشركات. وتم نشر القليل من البحوث. وأظهرت السنوات الثلاث الأولى من الأنشطة أنه من الممكن إنشاء نظام بيئي يخفض تكاليف المعاملات ويجلب الثقة في اتحاد ابتكار مفتوح. وكان من الأسهل إلى حد كبير إقامة أوجه تعاون علمي بين معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وستانفورد. وتحديثا نفس اللغة وأيضا كان لديها موارد مالية. ولإقامة تعاون مماثل بين، على سبيل المثال، نوفارتيس ونيجيريا استغرق ذلك وقتا أطول قليلا. وكانت هناك فائدة من التفرغ. وقد مكثوا شخصين من نيجيريا من الذهاب إلى شركة نوفارتيس لعدة أشهر، والعودة بصداقات التعاون. ويمكنها الرد على الهاتف أو إرسال بريد الكتروني إلى الأصدقاء. ونقل نوفارتيس بعض المعدات التي كانت تبلغ من العمر عامين، والتي عفا عليها الزمن بالنسبة لشركة نوفارتيس ولكن لا يمكن لنظرية نيجيريا الحصول عليها. وكان ذلك جزءا من بناء القدرات وتوضيح الكيفية. وكان من الأسهل أيضا جلب أعضاء من البلدان المتقدمة، بشكل عام، حيث سهلت مكاتب الملكية الفكرية أو مكاتب نقل التكنولوجيا تلك العملية كثيرا. وكان ذلك يستغرق وقتا أكثر مع البلدان النامية. ولكن كانت الأمانة فخورة جدا بأن يكون لديها تسعة أو عشرة أعضاء في أفريقيا. وفي آسيا في أغسطس من هذا العام، كانت الويبو تنظم جلسة بعد الظهر حول برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في مانابا في منتدى الصحة العالمي. وكان ذلك جزءا من استراتيجية لجلب المزيد من الدول من آسيا. وكان هناك 12 عضوا من آسيا في ذلك الوقت. ومن أمريكا اللاتينية، كان هناك عدد أقل من الأعضاء، مع وجود أهم عضو فندجوا أوزفالو كروز من البرازيل التي كانت الأكبر من حيث عدد العاملين الحاصلين على درجة الدكتوراه في أمريكا اللاتينية. وكان فايوكروز شريكا فاعلا في استراتيجية التوعية. وكان فايوكروز أيضا متعاون في تلقي أصول الملكية الفكرية وبالنسبة للبلدان في أفريقيا. وكانوا ممتنين بتعزيز تلك الصلة بما في ذلك من خلال برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وكان الهدف من السنوات القليلة الأولى هو توضيح إثبات المفهوم، والحصول على عدد من أوجه التعاون القائمة، أي المزايا السهلة التي كان يسهل البدء بها. وكانت الأمانة حينها بصدد التفكير في استراتيجية ذات مدى أطول، وكيفية نقل برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى المستوى التالي، ونوع الموضوع المختص للقيمة المضافة يمكن أن يوفره برنامج البحث للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في هذا النظام البيئي لتطوير المنتجات. وكان التركيز بشكل خاص على إشراك عدد أكبر من البلدان النامية، وإيجاد ذلك الموضوع المتخصص فيما يتعلق بشركات تطوير المنتجات التي لديها تمويل كبير من مؤسسة غيتس والجهات المانحة الثنائية. وأخيرا، أعربت الأمانة عن أملها في إيجاد وسيلة لتطوير صندوق صغير في المستقبل، أو على الأقل تعاون مع مؤسسات البلدان النامية. ولو لم يكن هناك بعض التمويل المحدود لمساعدة تلك البحوث الاقلاع لكان من الصعب للغاية بالنسبة لأولئك العلماء أن يضيفوا قيمة إلى الملكية الفكرية أو المعلومات. وكان التمويل عادة ما يشكل حجر عثرة. وكانت هناك علماء موهوبون جدا وعلى درجة عالية من التعليم حريصين جدا على المشاركة. ونأمل، بفضل آلية يتمكن من خلالها أطراف ثالثة من تمويل بعض المشاريع على أساس تنافسي، أن تتعزز فرص مشاركة البلدان النامية بشكل كبير.

63. وتساءل وفد البرازيل عما إذا كان من المحبذ توجيه مزيد من الأرصدة أو مزيد من مؤشرات الأداء لتلبية هدف الحصول على المزيد من الشركاء من الدول النامية والمزيد من المشروعات المتعلقة ببرامج تتضمن دولا نامية. وبدلا من وضع أولويات تتعلق على سبيل المثال بعلاقة الويبو مع وكالات الأمم المتحدة فيما يختص بمناقشات التغيرات المناخية أو الأمراض المهملة، يمكن للويبو استثمار مختلف مواردها الصغيرة في إنشاء علاقات مفيدة. لقد كان من الصعوبة بمكان أن يتم ضم المزيد من الدول النامية. وشعرت البرازيل بالسرور لمشاركة فيوكروز. وكانت البرازيل أيضا دولة نامية. حتى فيوكروز واجه صعوبة في إقامة روابط مع المؤسسات البحثية الأخرى حول العالم.

64. وأوضحت الأمانة أن الأمر لم يكن بالصعوبة المتوقعة لكنه كان مكثف أكثر مما كان بين مندوبي ستانفورد وإم.آي.تي. ولم يكن ذلك أمرا مثيرا للدهشة. إن إنشاء نظام بيئي لاتحاد شركات، وفتحها لتلقي مكاملة حول الملكية الفكرية المتعلقة بأي من أمراض المناطق الحارة وخاصة الملكية الفكرية التي لم يفكروا فيها بخصوص هذه الأمراض (وقد تتعلق بارتفاع ضغط الدم أو مرض السكر، الملكية الفكرية في مجالات مختلفة، وإعادة صياغتها من أجل أمراض المناطق الحارة المهملة) كان من

الأهداف الكبرى: إيجاد الثقة في إمكانية تحقيق ذلك وأنه لن يستغرق الأمر وقت وموارد ضخمة للمشاركة. لقد كانت الاستراتيجية تتضمن من البداية التركيز على التعاون بين مؤسسات الدول المتقدمة والتدرج عمل اتصالات بالدول النامية. ويمكن مناقشة ما إذا كان هذا التركيز صحيحاً أم لا. لكن المقصود منه أن ينجح يكون بمثابة الحافز لمزيد من الاهتمام والرغبة. واليوم قالت الشركات أنها ترغب في القيام بالمزيد مع الدول النامية. ويبدو أن برنامج أبحاث الويبو كانت في المكان المناسب. وكان سيتم إجراء مناقشات بشأن مدى صواب التوازن وما إذا كان استخدام برامج الويبو الخاصة ببرنامج أبحاث الويبو وبرنامج ويبو جرين كانت أحد الطرق لتبادل الخبرات والمعلومات، والمعلومات القائمة على الحقائق المتعلقة بنقل التكنولوجيا، وكيفية حدوث الأمور أثناء الممارسة، على التحديات التي تتم مواجهتها، وإلى أي مدى استغلت الأمانة وقتها لمشاركة هذه الخبرات في منتديات الأمم المتحدة. ولم يكن الوقت كافياً لذلك. وكان التركيز على النتائج الملموسة العملية. وكان السبب من وراء البرنامج 18 هو أن يصبح في واجهة الأنشطة العملية الحقيقية الملموسة وعملية صناعة السياسات العالمية. ولم يكن الأمر يتعلق بالتأثير في هذه السياسات لكن تبادل الخبرات العملية التي تقوم على أساس الحقائق بناء على الطلبات التي طرحت في العديد من المنتديات. وفي برنامج وميزانية 2017/2016 تم تخصيص جزء متواضع من الموارد لهذا المجال.

65. وأشار الرئيس إلى عدم وجود طلبات إضافية للحديث. واختتم بقوله إن هناك العديد من الدروس المستفادة للجميع من مناقشات تقرير أداء البرنامج. وبعضها خاصة بالأمانة – وتتعلق بالمؤشرات ومدى صعوبتها والتحديات التي تمثلها واهتمام الوفود بوجود نظام للمؤشرات. وسوف تساعد بعض الأعمال التي تمت تغطيتها الوفود في مناقشتها المتعلقة بالبند 5 على جدول الأعمال. وذكر الرئيس الوفود بأن أن تقرير أداء البرنامج تضمن مشروع فقرة قرار وأشار وفد المكسيك إلى أن لديه بعض الملاحظات المتعلقة بهذا النص. ودعا الرئيس وفد المكسيك إلى تقديم مقترحاته.

66. وعبر وفد المكسيك عن رغبته في اقتراح تعديلين لمشروع القرار. أولاً، رغب في ملاحظة أن القرار الموجود في التقرير المرحلي حول الخطة الرأسالية الرئيسية ومطالبة الأمانة بالاهتمام بصفة خاصة بهذه المشروعات والتي تعرضت لتأخير كبير. كما طلب من الأمانة إعداد تقارير حول تطبيق المشروعات لرفعها إلى لجنة البرنامج والميزانية. وأشار التعديل الثاني إلى بيان الوفد حول نظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة. وفيما يتماشى مع المناقشات التي تسبق ذلك بعامين طالب الوفد من الأمانة إعداد جدول باقتراحات معينة في الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية حول كيفية الحد من خصوم نظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة. ولا بد ألا تقتصر هذه المقترحات على نتائج مجموعة العمل بشأن نظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة والذي وضعته الأمم المتحدة. وطالب الوفد بتوزيع نسخة مطبوعة من مقترحه على الأعضاء لدراسته.

67. وردت الأمانة على الاقتراح المتعلق بالتعديلات والذي طرحه وفد المكسيك. ووجدت أن أول تعديل مقترح نقطة صحيحة وأضافت أنه يجب القيام بكافة الجهود من أجل تقليل التأخير في استكمال مشروعات الخطة الرأسالية الرئيسية. وأشارت الأمانة إلى أن إرسال التقارير إلى لجنة البرنامج والميزانية قد تم من خلال تقرير أداء البرنامج وقالت إن الأمانة كانت تحاول جاهدة من أجل جعل التقارير متناسقة ومتكاملة. وأكدت الأمانة أنها ستستمر في إعداد التقارير حول مشروعات الخطة الرأسالية الرئيسية من خلال تقرير أداء البرنامج طالما أن هذه المشروعات لازالت تحت التنفيذ. وبالإشارة إلى التعديل الثاني المقترح (حول خصوم نظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة) أشارت الأمانة إلى أنها قامت باتخاذ عدد من الإجراءات لاحتوائها. وكانت الخصوم الأولى عبارة عن خصوم طويلة المدى تتعلق بمزايا الموظفين وترتبط بالقوى العاملة الشاملة للمنظمة. وفي هذا السياق، تضمن الاقتراح الحالي تضمين زيادات في الموارد البشرية مع عدم اقتراح وظائف جديدة في البرنامج والميزانية المقترحة لأن المنظمة كانت تنقل إلى نموذج قوة عمل أكثر مرونة يشجع على الاستعانة بمصادر خارجية حيث يوجد قيمة مضافة مزايا من وراء نماذج الاستعانة بمصادر خارجية هذه. ومن وجهة النظر الاستراتيجية، سوف يساعد ذلك على تقليل خصوم نظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة. وتعمل المنظمة عن كثب مع مجموعة عمل الأمم المتحدة كما تم التوضيح خلال المشاورات غير الرسمية في الأسبوع الماضي وكانت تمثل مشارك نشط في اختصاصات مجموعة العمل وتابعت التطبيق المستمر لعمل مجموعة عمل الأمم المتحدة والاقتراحات الخاصة. إن الخدمات الصحية في فترة ما بعد الخدمة

كانت جزء من منهج أنظمة الأمم المتحدة الخاص برعاية الموظفين ومزاياهم طويلة المدى. وبسبب عمليات الأمم المتحدة واسعة النطاق، لم تكن الأمانة متأكدة من أنها ستقدم بأية اقتراحات إضافية أكثر مما تم تحديده.

68. وقال وفد المكسيك إنه فهم أن إعداد التقارير حول الخطة الرأسمالية الرئيسية كان يتم من خلال تقرير أداء البرنامج. وبالرغم من ذلك، رأت أنه يمكن إضافة مرحلة في نهاية التعديل المقترح ليعكس أن التقرير المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية قد تم من خلال تقرير أداء البرنامج. وأكد الوفد على أنه لم يطلب تقريراً منفصلاً. وفيما يتعلق بالتعديل الثاني، أوضح أنه فيما يتعلق بنظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة وإدارته واحتواء تكلفته، كان يمثل أحد المجالات التي لا يبدو أن هناك إجراءات قياسية بشأنها في داخل الأمم المتحدة. وكانت هناك قواسم مشتركة ولكن ما تم القيام به بالفعل في كل من المنظمات على حد كان مختلفاً. ولقد أصبح من الواضح أن موضوع نظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة يظهر في مناقشات كافة المنظمات الدولية لنفس السبب. نعم تم إنشاء مجموعة عمل بمبادرة من الأمم المتحدة في محاولة لتحقيق التناغم. ولكن ذلك لم يعني أن التناغم سيحدث في المستقبل لأن مجموعة العمل نفسها كانت مدركة لأن ممارسات العمل وتمويل المنظمات الدولية يختلف من منظمة لأخرى. ومن الحقيقي أن هناك احتمال لوضع إطار مشترك في كل حالة. وبالإشارة إلى عمليات معينة من أجل احتواء التكاليف، قال الوفد إنه رأى جهود تبذل في مختلف المنظمات والهيئات في جنيف لتحديد إجراءات معينة لاحتواء التكلفة بحيث تتجاوز مجرد محاولة الحد في زيادة معدلات الموظفين. وهذا هو ما أشار إليه الوفد عندما تحدث عن إجراءات معينة لاحتواء التكلفة. وكان هناك إجراء يتم في منظومة الأمم المتحدة، وقد حاول التعديل المقترح الاستفادة من هذه الممارسة. ومن الواضح أنه لم يؤدي شيء، في نفس الوقت، إلى منع الويبيو من اتخاذ إجراءات وهو ما كان الوفد يبحثها على القيام به في العاملين السابقين. وكانت منظمة التجارة العالمية تتطلع إلى إجراءات معينة تتعلق بكيفية احتواء الأسعار مثل تغيير المستوى المتعلق بمستوى بأقساط التأمين الصحي. وكان هناك عدد من الاقتراحات الأخرى أيضاً. وكان الوفد يريد دراسة اقتراحات ملموسة. وقد تخرج أفكار أخرى من المناقشات في مجموعة عمل الأمم المتحدة. وسيتم تقديم تقرير أولي للمجموعة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015. وهذا هو سبب رغبة الوفد في قيام دورة لجنة البرنامج والميزانية بالحصول على المعلومات من مجموعة العمل والبناء عليها للخروج بإجراءات معينة. لقد كانت مسألة نظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة من المسائل ذات الأهمية القصوى، لأن 6% من تكلفة العمالة في المنظمة كانت تنفق على تمويل الخصوم. وصرح الوفد بأن المنظمة يجب أن يكون لها سياسة استثمارات خاصة نظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة والإجراءات الخاصة باحتواء التكلفة.

69. وعبر الرئيس عن اعتقاده بأن العديد من الوفود يمكنها التأكيد على القضايا التي أثارها وفد المكسيك. وكانت المشكلة تتعلق بموضع إظهارها. وطالما أنه من المنطقي ربطها بتقرير التقييم الذاتي، تقرير أداء البرنامج، فإن المسألة تتعلق بما إذا كان يجب اعتبارها جزء من قرار حول البرنامج والميزانية. وطالب الرئيس من الوفود تقديم بعض الإرشاد حول هذا الموضوع.

70. وقال وفد المكسيك أنه عند تحليل الموضوع فقد وصل إلى استنتاج مفاده بأن بند جدول الأعمال رقم 3 يمثل أفضل اختيار لأنه بموجب هذا البند كان الأعضاء يقومون بتقييم أداء المنظمة، من الناحية المالية أيضاً، لأن التقييم تضمن الاستخدام الكفء للموارد وتقوم الأمانة بإعداد تقارير حول الادخار وإجراءات الكفاءة المتعلقة بإدارة الميزانية. وبعد قول ذلك، إذا كان لدى الوفود الأخرى موضوع أفضل لوضع هذه الصياغة، سواء كجزء من مناقشة الميزانية أو كمسألة مستقلة، فإن الوفد لم يجد أي مشكلة في هذا الصدد. وبالرغم من ذلك، فإنه يود التأكد من أن الدول الأعضاء تقوم بتحليل التعديل المقترح بدون أن تدخل بالضرورة في مناقشات أخرى. وقال الوفد إنه مرن بصورة كاملة فيما يتعلق بما إذا كان يجب دراستها في ظل البند 3 أو أي بند آخر في وقت آخر، لكنه أصر على دراسة المسألة.

71. وطالب الرئيس بتوزيع مشروع النص على كافة الوفود ثم يقوم بعدها بالتشاور مع الوفود حول كيفية إعادة الاقتراحات من أجل مناقشتها وإقرارها. ودعا كافة الوفود للتفكير فيما إذا كان يجب اعتماد النص بالطريقة التي اقترحتها وفد

المكسيك أم يجب فصلها وتضمينها في مجال آخر. ولإتاحة وقت مناسب للمشاورات، قام الرئيس بتعليق المناقشات حول البند رقم 3.

72. وفتح الرئيس مجدداً باب النقاش حول فقرة القرار المتعلق بالبند 3 في وقت متأخر أثناء الجلسة. وأشار إلى مشروع النص المنقح للقرار الذي أعدته الأمانة، ووزعته والذي تضمن جزءاً من اقتراح وفد المكسيك.

73. وأكد وفد المكسيك أن النص المنقح كان متاحاً ورغب في توضيح الأمور وإبلاغ اللجنة بأنه كان يتشاور مع الأمانة فيما يتعلق بتعديلين قام بطرحهما وخاصة التعديل المتعلق بالموضوع الأول (الخطة الرأسمالية الرئيسية). ووافق الوفد على أن تقوم الوفود أن يدرس اقتراحه الثاني (نظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة) عندما تعكف الوفود على دراسة مشروع القرار المتعلق بمشروع البرامج والميزانية.

74. وعبر الرئيس عن شكره لوفد المكسيك وعبر عن رغبته في التأكيد على أن كافة الوفود كانت تشعر بالراحة تجاه اتخاذ قرار حول البند 3 كما تم عرضه. ولم تكن هناك أية طلبات مطروحة. وقام الرئيس بقراءة فقرة القرار المقترح، وتم تبنيه.

75. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ استعرضت تقرير أداء البرنامج 2014 (الوثيقة WO/PBC/23/2) وأقرت بطبيعة التقرير كتنقيح ذاتي للأمانة، أوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بما يلي:
"1" أن تقرّ بالتقدم المحرز في البرنامج في عام 2014 نحو تحقيق الأهداف المرتقبة؛

"2" أن تحيط علماً بالتقرير المرحلي الثاني عن الخطة الرأسمالية الرئيسية؛ وتطلب من الأمانة أن تعبر العناية اللازمة للمشروعات التي لديها تأخر كبير وأن ترجع بتقرير إلى اللجنة عن طريق تقرير أداء البرنامج.

البند 4 الوضع المالي في نهاية 2014: النتائج الأولية

76. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/23/INF.1

77. وبين الرئيس أن هذا البند ذو طبيعة إعلامية، وهو عن الوضع المالي في نهاية 2014، النتائج الأولية. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لتعرض التوضيحات المتعلقة بالوثيقة ذات الصلة WO/PBC/23/INF.1.

78. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة قيد الاستعراض تعرض الأرقام في نهاية 2014. وخضعت هذه الأرقام لتدقيق وقت إعداد هذه الوثيقة، وسيبلغ عنها بشكل رسمي في دورة سبتمبر 2015 للجنة البرامج والميزانية باعتبارها البيانات المالية المدققة لعام 2014. وأضافت الأمانة أنه وبعد وضع الوثيقة، فقد ورد رأي مدقق الحسابات الذي أعطى مراجعة مالية نظيفة لحسابات عام 2014. وانتهى عام 2014 بفائض إجمالي قدره 37 مليون فرنك سويسري. وأخذ هذا المبلغ بعين الاعتبار النفقات مقابل الأموال الاحتياطية وتسويات المعايير المحاسبية الدولية، ويأتي مقارنة بفائض إجمالي قدره 15.1 مليون فرنك سويسري عام 2013. ومن حيث فائض الميزانية، فقد تجاوزت الإيرادات الفعلية إيرادات الميزانية بحوالي 6.2 في المائة، وهي زيادة تعزى بأكملها تقريباً إلى رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، في حين كان حجم المصروفات أدنى من المبلغ المخصص في الميزانية بحوالي 8.4 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن تقسيم الميزانية بالتساوي على العاملين كان ممارسة اضطلع بها بهدف تقديم ميزانية سنوية تمثل للمعايير المحاسبية الدولية. وكان من الممكن أن تصرف النفقات بطريقة غير مقسمة بالتساوي بين عامي الثنائية. ومع فائض يقدر بمبلغ 37 مليون فرنك سويسري، ارتفع صافي الأصول ليصل إلى 245.8 مليون فرنك سويسري مقارنة بمبلغ 208.8 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2013. وتقدم الوثيقة أيضاً تفاصيل نفقات عام 2014 لكل برنامج على حدة، ونتائج عام 2014 لكل اتحاد على حدة وتوقعات نتائج عام 2015. وأضافت الأمانة أن هذه التوقعات كانت بالطبع

قد وضعت في وقت مبكر من العام بهدف إعداد هذه الوثيقة، وكانت التوقعات المرتقبة للثنائية تُظهر مبلغاً أعلى قليلاً من المبلغ المتوقع المبين والبالغ قيمته 9 ملايين فرنك سويسري.

79. وأشار وفد اليابان متحدثاً بالنيابة عن المجموعة بآء، إلى حقيقة أن الإيرادات كانت أعلى بقليل من الرقم المقدّر، أي 102 في المائة، وأن النفقات حدّت ضمن نطاق الميزانية أي 98 في المائة في منتصف الثنائية. وبالحديث عن الفائض المقدّر بمبلغ 37 مليون فرنك سويسري الذي حقق في عام 2014، ومع الأخذ بالحسبان أن توقعات تكاليف عام 2015 قد وضعت، تمّنى الوفد معرفة ما إذا كانت المصروفات المنخفضة نسبياً لعام 2014 أتت نتيجة للوفورات ومكاسب الفعالية أم نتيجة لتأجيل الأنشطة أو خفضها. وعبر الوفد عن آماله في أن يستمر أثر أي وفورات ناتجة عن الفعالية خلال عام 2015. وأشار الوفد إلى أن توقعات الإيرادات في الجدول 4 تشير إلى أنه كان من المقرر أن تنخفض إيرادات المنظمة بنسبة 10 في المائة تقريباً. وقال الوفد إن المجموعة بآء تتمنّى الحصول على معلومات إضافية عن سبب توقع المكتب الدولي حدوث انخفاض كبير في الإيرادات في السنة الحالية.

80. وقال وفد إسبانيا إنه درس بتعمّن الوثيقة الخاصة بالوضع المالي في نهاية 2014. وأضاف الوفد أنه يتفق مع ما قاله وفد اليابان، وتمنّى الحصول على معلومات إضافية. وتابع الوفد قائلاً إنه لم يتطلّع على وثيقة تدقيق الحسابات فيما يتصل بالوضع المالي، مضيفاً أنه كان سيحبذ رؤية الوثيقة في مرحلة مبكرة ليتسنى له دراستها. وأضاف الوفد أن كان يرغب الحصول على الوثيقة كاملة لأن ذلك يتيح للوفد تكوين فكرة أوضح حول المعلومات المالية قبل دورة لجنة البرامج والميزانية في سبتمبر. وأضاف الوفد أنه كان يودّ، في هذه المرحلة، أن يرى مزيداً من المعلومات حول أمرين. أولهما، هو تسويات المعايير المحاسبية الدولية. وأعرب الوفد، دعماً لما قاله وفد المكسيك من قبل، عن رغبته في الحصول على فكرة أفضل عن الوضع فيما يتعلق بالتأمين بعد نهاية الخدمة، مضيفاً أن هذا النوع من المعلومات لم يرد في الوثيقة قيد الاستعراض. وتساءل الوفد عن التدابير الفعالة التي لم يكن لها أثر مباشر على الإنفاق والإيرادات ولكنها من الممكن أن تكون ذات أثر على ما ذهب إلى الصندوق الاحتياطي، وطلب توضيحات إضافية في هذا الصدد.

81. ورحب وفد المكسيك باحتمال أن تكون الإيرادات أعلى من المبلغ المقدّر. وقال الوفد إنه لاحظ أن رقم الإنفاق كان أدنى من المتوقع ورحب بذلك أيضاً. ولكن، أعرب الوفد عن أنه، شأنه شأن وفود أخرى، تساوره بعض الشكوك عمّا إذا كان انخفاض الإنفاق نتيجة للوفورات ومكاسب الفعالية، وهو ما طلبته لجنة البرامج والميزانية السنة الماضية، أو أنه كان نتيجة إفاق لم يصرف بسبب عدم تنفيذ بعض الأنشطة لسبب ما. وقال الوفد إنه بحاجة إلى بعض التوضيح في هذه الجوانب، لا سيما في ضوء المناقشات المتوقعة في ما يتعلق بميزانية الثنائية 2016/17. وأضاف الوفد أنه على أحاط علماً بأن المعلومات المالية المدققة ستقدم إلى اللجنة في شهر سبتمبر. وشرح الوفد أن لديه صورة عامة جداً من الأمانة وأنه سينتظر المعلومات الإضافية التي طلبها، وخصوصاً في ما يتعلق بالخصومات طويلة الأجل.

82. وعبر وفد كندا عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة بآء. وسأل الوفد عن صحة ما فهمه من أن الوثيقة تقدم الأرقام مع تسويات المعايير المحاسبية الدولية و من دونها. ورأى الوفد أن بعض الأرقام في الجدول 2 من برنامج الإنفاق، إن لم تكن كلها، لم تطبق عليها تسويات المعايير المحاسبية الدولية في حين أن الجداول التلخيصية احتوت أرقاماً خاضعة للتسوية. وطلب الوفد توضيحاً عمّا إذا كانت هذه هي الحال أم لا، وعن السبب الكامن وراء هذه المقاربة في حال كان الجواب نعم.

83. وأكدت الأمانة المعلومات التي قدمها الرئيس في أن الوثيقة قيد الاستعراض هي وثيقة معلومات تهدف ببساطة إلى تزويد الوفود بمعلومات أساسية قبل دراسة اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية القادمة. وأن الأرقام الواردة في هذه الوثيقة لم تكن أرقاماً مدققة وقت إعداد الوثيقة. وردّاً على استفسار وفد إسبانيا، أكدت الأمانة أن البيانات المالية المدققة ستتاح كوثيقة رسمية للجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر. وأضافت الأمانة أن هذه ممارسة اعتيادية على اعتبار أن ذلك هو وقت

توافر الوثيقة. وقد ورد تقرير تدقيق الحسابات ويجري تحضير الوثيقة للنشر حسب الأصول. وحول موضوع الوفورات، وضحت الأمانة أن كون الإنفاق أدنى من المستوى المخصص في الميزانية يعزى إلى مجموعة من العوامل. فمن جهة الإيرادات، كانت رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات السبب الرئيسي وراء تجاوز الإيرادات المبلغ المخصص في الميزانية. ومن جهة الإنفاق، فينبغي أن تؤخذ عوامل عديدة بعين الاعتبار. إذ هناك الوفورات التي تحققت في تكاليف الموظفين، ولا سيما في مبالغ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، بسبب اختلافات سعر الصرف مقارنة بالافتراضات التي وضعت في البرنامج والميزانية. فقد بنيت التقديرات، في البرنامج والميزانية، على الدولار الأمريكي ووضعت بعض الافتراضات عمماً سيكون عليه سعر الصرف. وفي هذه الحالة، كان سعر الصرف أقل من السعر المفترض الذي وضع في البرنامج والميزانية للشئانية 15/2014 مما أدى إلى تحقيق وفورات في تكاليف الموظفين. كما أحرزت وفورات في ميدان إعادة تصنيف الموظفين. وبالتحديد، فقد وضعت افتراضات في برنامج وميزانية الشئانية 15/2014 حول المبالغ المطلوبة في ما يخص إعادة التصنيف. إلا أن هذه المبالغ لم تستعمل بأكملها في عام 2014، مما يفسر النوع الثاني للوفورات المحققة في مجال تكاليف الموظفين. ومن ثم، فهناك مكاسب محددة في التكلفة، كانت قد ذكرت في أثناء مناقشة تقرير أداء البرنامج. وهي تحديداً وفورات في التكاليف ومكاسب في التكاليف لم تؤثر أساساً على تحقيق النتائج المرتقبة، وسيبلغ عنها في وثيقة منفصلة. وإضافة إلى ذلك، فقد أثرت عوامل خارجية في بعض الحالات على تنفيذ البرامج، وعلى سبيل المثال، فقد أعاقت التطورات الأخيرة في المنطقة العربية تنفيذ بعض الأنشطة في تلك المنطقة. وترجم هذا عملياً بمعدل تنفيذ أبطأ لعدد من الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، كان معدل التنفيذ أبطأ من المتوقع في السنة الأولى من الشئانية لبعض البرامج الأخرى. واعتبر هذا الأمر طبيعياً، ويمكن ملاحظته في تقرير أداء البرنامج، حيث كان معدل التنفيذ عادة أقل من السنة الثانية من الشئانية. ومن المتوقع أن يعاود معدل التنفيذ الارتفاع إلى درجة ما في السنة الثانية. وأضافت الأمانة أنه وبالنسبة للسؤال عن الانخفاض الظاهر في الإيرادات، فليس هناك انخفاض في الواقع. إذ كان حجم إيرادات الميزانية الموافق عليها هو 713.3 مليون وبلغ حجم الإيرادات الفعلي لعام 2014 378.7 مليون. وهو أمر جلي بما أن حسابات عام 2014 قد أغلقت وكان المبلغ المتوقع لعام 2015 هو 345 مليوناً. لهذا السبب، ليس ثمة انخفاض فعلي في الإيرادات لأن الرقم الفعلي أعلى من الرقم الوارد في الميزانية لعام 2014.

84. وشكر وفد اليابان الأمانة على تلك الإيضاحات. وفي حين أقر الوفد أنه لا انخفاض في الدخل، إلا أنه تساءل عن الفارق بين إيرادات عام 2014 وإيرادات عام 2015.

85. وردت الأمانة بأنها ستقدم تحليلاً لهذا الفارق. ويعزى أحد عوامل إلى الخسارة الناجمة عن الارتفاع الذي طرأ على سعر الفرنك السويسري خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. ولكن هذه الخسارة اقتصر على حوالي 5 ملايين تقريباً. وستقدم الأمانة تحليلاً عن ذلك. وبخصوص السؤال الذي طرحه وفد كندا، أشارت الأمانة إلى أن الجدول وضع على أساس الميزانية ولم يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية. وأضافت الأمانة أن تسويات معايير المحاسبة الدولية ستشرح في الوضع المالي الذي سيتاح للدول الأعضاء في شهر سبتمبر. ولكن تمكنت الأمانة من تحديد التغييرات الرئيسية. إذ بلغت نفقات الاهتلاك والاستهلاك والأضرار المجمعة ما يقارب 9 ملايين للسنة. ومن ثم فهناك تسوية صغيرة من أجل شراء المعدات بمبلغ 247000. وتأتي بعد ذلك رسملة مصروفات البناء التي بلغت 30.4 مليون. والتي صرف معظمها في بناء قاعة المؤتمرات. وشكلت رسملة الأصول غير الملموسة مبلغ 1.7 مليون. كما كانت التغييرات التي أدخلت على الخصوم المتعلقة بمستحقات الموظفين عاملاً أيضاً، ولم تقتصر على التأمين بعد نهاية الخدمة، بل شملت تكاليف إعادة إلى الوطن أيضاً. ووصل مجموع هذه العوامل إلى 2.8 مليون. ومن ثم تأتي الرسوم المؤجلة، ومعظمها من إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات، وتبلغ 17 مليون، ويتبعها رسوم مؤجلة أخرى وبالأخص ما يتعلق باتفاقيتي مدريد ولاهاي وتبلغ ما يزيد على 1 مليون. ويأتي بعد ذلك عدد من التسويات الصغيرة على الجرد وتلك المتصلة بالصناديق الاستثنائية. ويرد التفصيل الكامل لما سبق في الصفحة 65 من البيان المالي. وأضافت الأمانة رداً على السؤال الذي طرحه وفد إسبانيا فقد نفذت دراسة إكتوارية، كما هي الحال كل

سنة، حول الخصوم الخاصة بالتأمين بعد نهاية الخدمة في نهاية عام 2014. فقد وصل مبلغ تلك الخصوم إلى 127.8 مليون
بنهاية عام 2014، وأعلن عن هذا المبلغ في البيان المالي.

86. وأكد وفد إسبانيا أن هذه المعلومات عن تفاصيل الاختلافات في صافي الأصول وجزء من الصندوق الاحتياطي،
هي بالفعل المعلومات التي كان يريدونها. وأضاف أنه سيقدر الحصول على توضيحات إضافية حول الاختلاف العام
والاختلاف الشامل للخصوم الخاصة بالتأمين بعد نهاية الخدمة.

87. وأشارت الأمانة أعلى أن الخصوم الخاصة بالتأمين بعد نهاية الخدمة ارتفعت بحوالي 8 مليون منذ نهاية عام 2013.

88. واقترح الرئيس، ملاحظاً عدم وجود أسئلة أخرى حول التقرير المالي، الانتقال إلى البند 5 من جدول الأعمال.

البند 5 مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016

89. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/23/3.

90. وافتتح الرئيس مناقشة البند 5 من جدول الأعمال ومشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 17/2016
(الوثيقة WO/PBC/23/3). وحدد الرئيس بأنه تم تقديم الوثيقة إلى لجنة البرنامج والميزانية للمناقشة وتقديم الملاحظات
والتوصيات بما في ذلك التعديلات الممكنة وفقاً للأنحة المالية 2.6 ووفقاً لآلية زيادة مشاركة الدول الأعضاء في إعداد ومتابعة
البرنامج والميزانية للمنظمة. وذكر الرئيس الوفود بأن لجنة البرنامج والميزانية ستجري مباحثات نهائية بشأن البرنامج والميزانية
المقترحة في دورة سبتمبر عندما يتعين عليها أن تقدم التوصيات إلى الجمعيات. وأشار الرئيس إلى أن الوفود قد عبرت بالفعل
عن آرائها الأولية في بياناتها العامة وأن اللجنة استمعت إلى التصريحات التي أدلى بها المدير العام حول هذا الموضوع. واقترح
الرئيس إجراء المناقشات حسب الهدف الاستراتيجي ودعا إلى تقديم الملاحظات بشأن الهدف الاستراتيجي الأول.

91. وأعرب وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة بء، عن رغبته في تقديم الآراء العامة للمجموعة بشأن مشروع البرنامج
والميزانية المقترح للثنائية 17/2016. وبدأ الوفد بتعبير المجموعة بء عن شكرها للأمانة على إعداد الوثيقة وأعرب عن تقديره
للجهود المبذولة للتوافق مع التاريخ المحدد لصدورها. ورحب وفد المجموعة بء بالتركيز على الزيادات المقترحة في فترة الثنائية
المقبلة. وأعرب عن اعتقاده بأن تحقيق الهدف المتمثل في توفير خدمات الملكية الفكرية يمكن أن يُعزى إلى الجهود المستمرة
لتحسين النظم وبالتالي الاستجابة إلى طلب المستخدمين والترويج الفعال لمزيد من التوسع في الأنظمة. وفي هذا السياق،
طلب وفد المجموعة مزيداً من التوضيح بشأن ما أشار إليه المدير العام بشأن ضرورة زيادة الرسوم بالشكل المناسب في
المستقبل. وفيما يتعلق ببند الإنفاق في البرنامج والميزانية المقترحة أقر وفد المجموعة نسبة زيادة قدرها 4.9 في المائة، بما في
ذلك 10 في المائة في التكاليف غير المتعلقة بالموظفين و2.1 في المائة في التكاليف المتعلقة بالموظفين. وطلب الوفد معلومات
أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالزيادة في الميزانية، بشأن العناصر التي يمكن أن تُعزى إليها هذه الزيادة وبشأن فرصة التوفير وتدابير
الكفاءة. وأكد وفد المجموعة بء على أهمية قيام الأمانة بإيلاء الاعتبار الواجب لتحقيق الوفورات وكفاءة التكلفة. وأفاد بأنه
يعتبر ذلك بمثابة عنصر أساسي من عناصر الميزانية السليمة. ولذلك، أعرب الوفد عن اهتمامه بوجود وثيقة بمعلومات مفصلة
حول الوفورات وكفاءة التكلفة المتوقعة في فترة الثنائية الحالية. كما أعرب عن تقديره لقيام الأمانة بتقديم معلومات عن الإنفاق
الفعلي حتى الآن، فضلاً عن النفقات المتوقعة في فترة الثنائية الحالية، مع الأخذ بعين الاعتبار تنفيذ تدابير الوفورات وفعالية
التكلفة. وأقر وفد المجموعة بء بحقيقة أنه تم تخفيض الزيادة في تكاليف الموظفين إلى حد ما الأدنى وتم الإبقاء عليها عند حد
أقل بكثير من الزيادة في فترة الثنائية الحالية وأن حصة التكاليف المتعلقة بالموظفين مقارنة بالميزانية الكلية قد انخفضت من
66.3 في المائة في 15/2014 إلى 64.6 في المائة في الثنائية 17/2016، وهو ما يعد اتجاهًا جيدًا ويساهم في الإدارة السليمة
للمنظمة. ومع الأخذ في الاعتبار مبدأ اتباع الميزانية المحافظة خلال الوضع الاقتصادي العالمي الحالي غير المستقر ووجوب
توفير الجهود المستمرة لتحقيق وفورات وكفاءة التكلفة، أعرب وفد المجموعة بء عن دعمه العام لتوجه المنظمة في فترة الثنائية

القادمة على النحو المبين في البرنامج والميزانية المقترحة. كما أعرب عن تقديره الخاص للأهمية الكبرى التي تم إيلانها للبرامج المتعلقة بالخدمات العالمية للملكية الفكرية، والتي شكلت الأساس لدخل للمنظمة، وكذلك البرامج المتعلقة بنشر وتقاسم معلومات الملكية الفكرية، وهي الأهمية التي تزايدت لدى كل من البلدان المتقدمة والنامية. ومع ذلك، أشار وفد المجموعة بآء بشيء من القلق إلى الزيادة المقترحة بنسبة 10 في المائة في النفقات غير المتعلقة بالموظفين، وأفاد بأنه من الطبيعي ان تكون هناك حاجة إلى زيادات في الرسوم في المستقبل. وأفاد بأنه في الواقع ينبغي التفكير في إمكانية تخفيض الرسوم. كما شجع وفد المجموعة على تمويل مشاريع الخطة الرأسالية الرئيسية المتبقية من الميزانية العادية وافر وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة لاشتمال هذا العمل في إطار مشروع الميزانية المقترح. وبالإضافة إلى ذلك، رأى وفد المجموعة بآء أن البرنامج والميزانية المقترحة للشائبة 17/2016 بشكل عام، قد صيغت بطريقة تشمل جميع العناصر الضرورية التي كان لها تأثير على الميزانية. وأخيرا ولكن ليس آخرا، أعرب الوفد عن تفضيله وجود فترة زمنية أطول بين الدورة الأولى والدورة الثانية للجنة البرنامج والميزانية في عام الميزانية من اجل السماح للدول الأعضاء بدراسة البرنامج والميزانية بشكل شامل، وذلك بهدف قيام الامانة بتسجيلها والنظر فيها في المستقبل. وأفاد بأنه في الوقت نفسه ينبغي عقد الدورات لتجنب تكرار نفس المناقشة في دورات مختلفة والسماح باستخدام الفعال للوقت.

92. وأعرب الرئيس عن أمله بأن تكون كل الوفود قد أحيطت علما بالرغبة في محاولة تجنب تكرار المناقشات. وأفاد بأنه مع العلم بأن اللجنة سوف تعود لهذا البند في شهر سبتمبر، فإنها ستكون في خدمة جميع الوفود إذا كان من الممكن تصنيف العديد من القضايا قدر الإمكان في الدورة الحالية.

93. وأعرب وفد رومانيا، متحدئا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن ارتياحه لمشروع البرنامج والميزانية المقترح للشائبة 17/2016. كما أعرب عن اعتقاد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بأن الوثيقة تعكس نهج حكيم ومتوازن فيما يتعلق بمختلف القضايا البرنامجية والمالية. وأفاد بأنه كما ذكر في الكلمة الافتتاحية، تعرب المجموعة عن تقديرها بأن مشروع البرنامج والميزانية عزز إدارة المخاطر، الأمر الذي يسمح بتنفيذ منهجية أكثر واقعية. وأيد وفد المجموعة بشكل خاص البرنامج 10 (التعامل مع المراحل الانتقالية والبلدان المتقدمة)، وفي الوقت نفسه، شجع الأمانة على متابعة الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية للجامعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة لمجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وأعرب وفد المجموعة عن تطلعه أيضا إلى نتائج جيدة في البرنامج 30. وأفاد بأن مسألة التمثيل بين أعضاء الأمانة ظلت بمثابة مسألة حاسمة بالنسبة لمجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وشجع الأمانة على مواصلة إيلاء الاهتمام الواجب بهذه المسألة تحديدا. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، أعرب وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن رغبته في اقتراح ما يلي: تعميم الأولويات الرئيسية المبينة في الجزء التمهيدي من البرنامج والميزانية؛ ذكر عدد متساو من الدورات لجميع لجان الويبو أو على الأقل الحصول على ضمان بأنه إذا كانت هناك حاجة إلى أكثر من ثلاث دورات للجنة الدائمة بشأن البراءات واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية، فإنه يجب الا يتم منع انعقادها بسبب نقص المخصصات المالية؛ ذكر دورتين للجنة الاستشارية بشأن التنفيذ خلال فترة الشائبة أو الحصول على إشارة بأن هذه الدورات ستعقد على أساس الممارسة العادية المتمثلة في دورة واحدة كل عام.

94. وشكر وفد المكسيك الأمانة والمدير العام على تقديم البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016 وأثنى على الجهود التي بذلتها الويبو في تحديد تدابير كفاءة التكلفة واشتمال التكاليف. وأطلع على اقتراح النفقات حسب البرنامج الذي يمثل زيادة قدرها 4.9 في المائة، إذا ما قورن بميزانية 15/2014. وأفاد بأنه على الرغم مما ذكره الوفد في إطار البند السابق من جدول الأعمال، سيكون هناك أنشطة لن يتم تنفيذها بسبب مازق أنشطة وضع المعايير في عام 2014 وربما في عام 2015. وكانت هذه هي وجهة نظر الوفد. وأفاد بأنه كان من المستحسن أن تكون الزيادات أقل من 4.9 في المائة، ومن هنا نشأت الحاجة إلى مزيد من الوضوح والتفاصيل على مستوى الإيفاق. وبوجه عام، رأى الوفد أن الإدارة الحكيمة للنفقات هي أمر مهم جدا لتجنب اللجوء إلى الزيادات في الرسوم التي ذكرها المدير العام. وفيما يتعلق بالموارد المحددة لدفع أسعار الفائدة السلبية، أعرب الوفد عن قلقه العميق إزاء الوضع السائد في جنيف، والذي تسبب في وجود ضغوط قوية على ميزانية المنظمات الدولية.

وأفاد بأن وضع الوبو مقلق بشكل خاص نظرا لأنه كان من الصعب فتح حسابات جديدة بالفرنك السويسري والتي كان يتعين على الوبو أن تضع احتياطيها فيها اعتبارا من أول ديسمبر 2015. وكان ذلك تحديا آخر يضاف إلى تأثير أسعار الفائدة السلبية. لذلك، شجع الوفد المدير العام على التعبير عن قلق الدول الأعضاء في الوبو ورغبة المنظمات الدولية التي تتخذ من جنيف مقرا لها في أن تُعفى من أسعار الفائدة السلبية. وأفاد الوفد بأنه يدرك تماما أن هذا الأمر خارج سيطرة الأمانة، ولكنه يود أن يحث جميع الأعضاء والزملاء من سويسرا على مواصلة التفاوض مع البنك الوطني السويسري لتجنب الوضع الذي وجدت المنظمات الدولية نفسها فيه والذي كان له أثر مباشر على تمويلاتها كما هو الحال بالنسبة للوبو.

95. وشكر وفد الصين الأمانة على مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 2016/17. ورحب الوفد بالتفاصيل الواردة في الوثيقة والأولويات الخاصة بالثنائية المقبلة. وأعرب عن سعادته في أن يرى أن الوبو تواصل التزامها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية خلال فترة الثنائية المقبلة وأن يرى أن المقترحات كانت عملية جدا. وفيما يتعلق باقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2016/17، دعم الوفد ذلك الاقتراح من حيث المبدأ وأعرب عن استعداده للمشاركة بطريقة بناءة في المناقشات حول هذا الموضوع.

96. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على تقديم وثيقة الميزانية وأعرب عن تأييده لبيان المجموعة بـ. وكما ذكر بالفعل في بيانه العام، أفاد الوفد بأنه يرى أن الزيادة بنسبة 4.9 في المائة في غاية الصعوبة. والأكثر من ذلك عندما نظر في فترة العامين، حيث كانت الدول الأعضاء في الوبو، ولأسباب خارج سيطرة الأمانة، تواجه صعوبة في مجال وضع المعايير وفي التوصل إلى اتفاق، الأمر الذي انعكس في عدد أقل من الاجتماعات. ونظرا لهذا السيناريو، ربما قد يكون من الأسهل إذا كانت الميزانية المقترحة أقل. وأشار إلى أن هذه النسبة المتمثلة في 4.9 في المائة كانت هي الزيادة بالمقارنة بميزانية 2014/15. وأفاد بأنها كانت مقارنة صحيحة، ولكن كان الوفد مهتما بمعرفة الأرقام والقدرة على مقارنتها بالنفقات الفعلية المتوقعة في 2014/15. وبعبارة أخرى، إذا أخذت كفاءة التكاليف والوفورات التي حققتها المنظمة وتلك التي يمكن أن تحقق في فترة السنتين التالية في الاعتبار، وإذا أخذت الاجتماعات التي لن يتم عقدها مثل اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية (IGC) في الاعتبار، لأسباب تتعلق بالميزانية، فإن الوفد قد تفهم أن الإنفاق الفعلي سيكون أقل من الميزانية المعتمدة، وبالتالي فإن الزيادة المقترحة يجب أيضا مقارنتها بالنفقات الفعلية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الميزانية بنسبة أكبر من 4.9 في المائة. وأوضح الوفد أنه قد يكون هناك ميل من جانب الأمانة إلى المبالغة في تقدير الاحتياجات الفعلية بالميزانية من أجل تأمين غطاء يمكنها من تلبية الحاجة إلى أنشطة جديدة أو تلبية احتياجات الميزانية الجديدة. كما يجب مقارنة هذه الزيادة في الميزانية بالزيادات السابقة وبأي ظاهرة لم تحدث في أي منظمات أخرى، مثل أي زيادة مذهلة في إيرادات الوبو في السنوات الأخيرة. وأشار الوفد بأنه قام بإجراء عملية حسابية قبل بضع سنوات (في عام 2011)، حيث أفاد بأنه إذا تم الإبقاء على مستوى الإنفاق عند مستوى عام 2011، فإن الوبو سيكون لديها زيادة في الدخل بمقدار 375 مليون فرنك سويسري في عام 2017. لقد كان هذا الرقم ضخما، ومع أرقام الدخل من هذا النوع في السنوات الأخيرة، ربما يمكن للأعضاء أن يعيدوا النظر في زيادة الاحتياطات أو تخفيض الرسوم. ويبدو أن الأمانة، بموافقة الدول الأعضاء، قد استفادت من الوضع وقامت بزيادة النفقات، وأيضا لأغراض الاستثمار التي كانت مثيرة جدا للاهتمام وبالتأكيد تتمكن المنظمة من زيادة إنتاجيتها وبالتالي الحصول على مزيد من الدخل. وأفاد بأنه لا يقول أنها ليست فكرة جيدة، ولكن كان يمكن أن يكون هناك توزيع أكثر توازنا للأموال وذلك بهدف حماية المنظمة من المواقف التي قد تتعرض لها في المستقبل حيث لا يكون هناك زيادة ثابتة في الدخل. كان ذلك هو التعليق العام للوفد. ولتلخيص ذلك، أولا، أعرب الوفد عن رغبته في مزيد من الوضوح في الأرقام حتى يتمكن من التحليل الصحيح للزيادات في الميزانية. كما أعرب عن قلقه بشأن أسعار الفائدة السلبية وكيفية ارتباط هذه الحقيقة بالسياسة الجديدة بشأن الاحتياطات، وكما ذكر وفد المكسيك، أعرب الوفد عن رغبته في التعبير عن قلق الدول الأعضاء بشأن هذه السياسة الجديدة. وعلاوة على ذلك، أفاد أنه نظرا لأن الوبو والمنظمات الدولية الأخرى لم تكن كيانات استثمارية، فقد عملت في سويسرا وكان لابد لها أن تعمل بالفرنك السويسري للقيام بعملياتها اليومية. ومن المهم جدا الحفاظ على التزام الأمانة بمواصلة تحقيق الوفورات وكفاءات التكلفة التي يمكن ترجمتها إلى استمرار في الممارسة الجديدة المشمولة في اقتراح تمويل

الاستثمارات. وينبغي أن يتم إدراج الخطة الرأسمالية الرئيسية في الميزانية العادية ومع أي اتفاق للحد بشكل واضح من الاستخدام الاستثنائي للأموال الاحتياطية. وأفاد الوفد بأنه إذا أخذت هذه العناصر بعين الاعتبار، فسيكون لديه نظرة إيجابية أكثر تجاه الاقتراح المقدم من الأمانة.

97. وأشار وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى أن معظم أولويات المجموعات في مشروع البرنامج والميزانية للثلاثية 17/2016 قد ذُكرت في البيان العام للمجموعة. ومع ذلك، أعرب عن رغبة المجموعة الأفريقية في تسليط الضوء مرة أخرى على قلقها إزاء الخلل في تطور الإطار المعياري الدولي. وأشار إلى ما ذكره المدير العام بأن الأمانة قد جرت أفضل تقييماتها التي تقوم على سلوك الدول الأعضاء. ولذلك، يقع جزء من المسؤولية على الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع. ومع ذلك، أعرب وفد المجموعة عن رغبته في مزيد من الوضوح بشأن عدد الدورات المقررة للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصميمات الصناعية والمؤشرات الجغرافية (SCT) واللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع (SCP) لفترة الثنائية المقبلة. وعلاوة على ذلك، واستنادًا إلى الأسئلة والشواغل التي أثيرت في البيان العام للمجموعة والأسئلة التي طرحها وفد البرازيل بشأن مشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة (TAG)، أعرب وفد المجموعة الأفريقية عن رغبته في معرفة الخطوات القادمة وخطة العمل الخاصة بهذا المشروع من حيث مشاركة الدول الأعضاء. كما شجع وفد المجموعة الأفريقية الأنشطة المعززة لأكاديمية الويبو والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي إطار الهدف الاستراتيجي الأول، أشار الوفد إلى اقتراحه لتحويل اللجنة إلى لجنة دائمة وأعرب عن تطلعه إلى دعم الدول الأعضاء له في هذا الصدد. وأفاد بأنه في هذه المرحلة على الأخص تحتاج المجموعة الأفريقية إلى توضيح من الأمانة بشأن ما إذا كان هناك أي تأثير ضخم لتحويل اللجنة إلى لجنة دائمة على الميزانية في فترة الثنائية المقبلة.

98. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع البرنامج والميزانية المقترح وأعرب عن تقديره للجهد الذي بُذل في إعداد الاقتراح. وأعرب عن تأييده الشديد للعمل الذي قامت به الويبو. وأفاد بأنه، كما ذكر في الكلمة الافتتاحية، يضع أهمية قصوى على مبدأ الشفافية والحوكمة في المنظمات مثل الويبو. وأعرب مجددًا عن قلقه الذي أبرزه في البيان الافتتاحي والمتعلق بغياب الشفافية في التكاليف المرتبطة بنظام لشبونة. وطلب الوفد التعامل مع نظام لشبونة بنفس الطريقة التي تتعامل بها الويبو مع نظم التسجيل الأخرى في عرض الميزانية وتقارير التكلفة وكيفية تمويل العجز. وطلب أيضًا أن تقدم الأمانة تفسيرًا أقوى بشأن الزيادة أو النقص في كل شيء ببند النفقات. وأفاد بأن العرض الحالي في عبارة واحدة أو عبارتين من التفسير لا يسمح بتحليل كافٍ للتكلفة ولا يوفر للمنظمة فرصة مناقشة الجهود التي تبذلها لتحقيق كفاءة التكلفة والتوفير. وأفاد الوفد بأن لديه عدد من الأسئلة بشأن البنود التي سيتم مناقشتها. وفي حين أن الوفد كان يدعم جهود المنظمة بشأن الاستقرار المالي من خلال الزيادة في الاحتياطيات المستهدفة المستمدة من فائض الإيرادات كما جرت مناقشته في إطار البند 9، تعامل الوفد بجدية مع الفكرة المنصوص عليها في مقدمة مشروع اقتراح الميزانية، أي أن الزيادات المناسبة في الرسوم ستكون مطلوبة في المستقبل. ورأى أن هيكل الرسوم المناسبة ينبغي أن يسمح للمنظمة بالاكتمال الذاتي، مع احتياطات كافية لتوفير الاستقرار المالي. وينبغي أن يكون توليد الدخل متوازنًا مع هيكل الرسوم كما هو الحال لدى غيرها من المنظمات الدولية. وينبغي أن يؤدي وجود فائض مفرط إلى مراجعة ما إذا كانت الرسوم مناسبة من عدمه. وأفاد بأنه كما جاء في البيان الافتتاحي، إذا واصلت معاهدة التعاون بشأن البراءات وأنظمة مدريد ولاهاي في النمو أو التوسع كما هو متوقع، فإنه ينبغي للدول الأعضاء أن تدرس تخفيض الرسوم وليس زيادتها. وفيما يتعلق بنفقات التشغيل، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن مشروع البرنامج والميزانية يمكن أن يوضح كيف كان كل برنامج يدعم التكاليف التشغيلية للمنظمة. وفيما يتعلق بجداول "الموارد حسب أوجه الإنفاق" التي ودرت في مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثلاثية 17/2016، طلب الوفد معلومات بشأن ماهية البنود الخاصة بالنفقات التشغيلية، بما في ذلك المباني والصيانة، فضلًا عن المعدات واللوازم التي يتم تغطيتها. وبالنسبة لفترة 17/2016، كانت ميزانية نفقات التشغيل تصل إلى 34.278.000 فرنك سويسري ولكن تبين أنها لا تظهر ماهية المباني المدرجة أو ما إذا كان هناك برنامج قد تقرر للمساهمة في ذلك. وتساءل الوفد عما إذا كان هذا البند يشمل مباني وصيانة المكاتب الخارجية. وطلب معلومات عن تكاليف المكاتب الخارجية. وكما جرى اقتراحه، أعرب الوفد عن مخاوفه من أن بعض

البرامج ستدفع مبالغ لا تتناسب مع موظفي البرنامج أو المساحة المستخدمة أو بعض المقاييس الموضوعية الأخرى. وطلب الوفد معلومات إضافية حول كيفية دعم كل برنامج للنفقات التشغيلية للمنظمة، لأنه كما جرى الاقتراح، يبدو أنه ليس هناك سوى البرامج 3، 4، 7، 11، 20، 21، 22، 24، 25، 27، 28 هي التي أُقترح أن تقوم بدفع تكاليف التشغيل. وإذا كان الاقتراح هو عدم قيام جميع البرامج بتقديم دعم متناسب مع استخداماتها، فإن الوفد يرغب في طلب حساب النفقات الخاصة بكل برنامج إذا كانت كل البرامج ستساهم وفقاً لاستخدام الأماكن. وبالمثل، طلب الوفد معلومات عن تكاليف تمويل مشروع البناء الجديد، واقترح أن يتم تخصيص تكاليف التمويل وفقاً للموظفين و/ أو المساحة المستخدمة من قبل كل برنامج في جنيف. وأفاد بأن الجدول 5 من البرنامج والميزانية المقترحة تضمن بند للموظفين غير المخصصين. وأعرب الوفد عن تقديره لزيادة الشفافية التي يمثلها هذا البند، وأشار إلى أن المبلغ المرصود في ميزانية 17/2016 لهذا البند قد بلغ 4.3 مليون فرنك سويسري. وأعرب عن رغبته في معرفة البرامج التي يُتوقع أن تحتاج إلى نفقات عمل إضافي في 17/2016 وكَم المبلغ المطلوب. وفيما يتعلق بالجدول الوارد بعنوان "تطور دخل المنظمة من 2007/2006 إلى 17/2016، ذكر أنه كان من المتوقع أن تبقى الإيرادات المتنوعة ثابتة، ولكن الدخل التقديري لـ 17/2016 كان يقترب من نصف الدخل التقديري لـ 15/2014. وتساءل الوفد عن سبب تناقص الإيرادات المتنوعة. وفيما يتعلق بإيرادات الإيجار، طلب الوفد معلومات إضافية عن مجموع المبالغ التي ساهمت بها مختلف الاتحادات. وأعرب الوفد عن تقديره لمنحه الفرصة لطرح وجهات نظره وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات خلال الأسبوع. وأعرب الوفد مرة أخرى عن رغبته في أن يوضح أن الولايات المتحدة ليست في وضع يمكنها من دعم البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 17/2016 في غياب المزيد من الشفافية والمساءلة والحوكمة في عرضه.

99. وشكر وفد ألمانيا الأمانة العامة على الوثيقة الشاملة بشأن البرنامج والميزانية المقترحة. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المجموعة بآء، وكانت لديه فقط بعض الأسئلة الإضافية بشأن الزيادة الضخمة في الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الأمنية. وأعرب عن رغبته في معرفة المزيد حول ما إذا كانت هذه الزيادة جاءت من المراجعة التي أُجريت في عام 2013، وما هي التدابير التي كانت الدول الأعضاء تنتظر فيها. وطلب مزيد من الوضوح بشأن النفقات المتعلقة بالخطط العام لتجديد مباني مقر الويبو والتمويل من الاحتياطات. وأفاد بأنه يبدو أن هناك مجموعة من التدابير التي يجري تمويلها من الاحتياطات ومجموعة يجري تمويلها من الميزانية الحالية. وأعرب الوفد عن أمنيته في أن يفهم الوضع على نحو أفضل، بما في ذلك سبب وجود مجموعتين منفصلتين من التدابير ممولتين بطريقتين مختلفتين، إذا كان هذا هو الحال.

100. وشكر وفد الجزائر الرئيس على عمله في اللجنة وشكر الأمانة على الكم الهائل من العمل الذي قامت به في إعداد برنامج وميزانية 17/2016. وأشار إلى المقترحات الواردة في الوثيقة. وكانت التعليقات العامة للوفد على النحو التالي. أولاً، أعرب الوفد عن قلقه بشأن النهج الذي يبدو أن الويبو تتبعه إزاء مسائل مثل إنشاء عدة منصات، سواء كانت تعمل بنظام الحاسب الآلي أو بغير ذلك مما يبدو أنه يجد من مشاركة الدول الأعضاء في أعمال الويبو. وفي الواقع، يبدو أن تلك المنصات التي من المفترض أن تكون هناك للاستماع إلى آراء الدول الأعضاء، تأخذ مراعاة مشاركة القطاع الخاص أكثر من مشاركة القطاع العام أو الدولة في الاعتبار. وطلب الوفد من الأمانة أن تفسر أسباب إنشاء تلك المنصات. وأعرب بشكل خاص عن رغبته في الحصول على معلومات محددة بشأن أثر إقامة مثل هذه المنصات على الميزانية. ثانياً، طلب الوفد تقديم عرض عام للإنفاق على المساعدة التقنية. وكان سبب ذلك أنه في الوقت الراهن، كان كل ما هو محدد في وثيقة البرنامج والميزانية هي البرامج المختلفة المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الثالث. ومع ذلك، لم يكن هناك تقييم عام جيد للإنفاق على المساعدة التقنية في الوقت الحاضر. وتم عرض الإنفاق العام في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث لكن ذلك لم يتوافق مع كل بنود الإنفاق على المساعدة التقنية. كما جاءت المساعدة التقنية أيضاً في إطار الأهداف الاستراتيجية الأخرى. ولذلك، طلب الوفد من الأمانة تقديم تقييم عام لجميع النفقات التي تدخل في إطار المساعدة التقنية. وفي الختام، أعرب الوفد عن احتفاظه بالحق في التعليق على كل برنامج عند مناقشته.

101. وانضم وفد إثيوبيا إلى المتحدثين السابقين وأثنى على الرئيس ونائبيه على العمل الذي قاموا به. كما شكر الأمانة على وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة. وأشار الوفد إلى الفقرة 20.1 (في البرنامج 20): "في الثنائية 17/2016، ستقوم الأمم

المتحدة بالتحول من المفاوضات إلى التنفيذ، حيث أن عدد من المفاوضات الرئيسية تتلاقى ويتم اختتامها في نهاية عام 2015". وأشار إلى أن غياب مكاتب الويبو الخارجية في القارة الأفريقية من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على مرحلة التنفيذ في القارة. وبدون افتتاح مكاتب خارجية في أفريقيا، لن تكون المنظمة قادرة على سد هذه الفجوة. وأفاد بأن المكاتب الخارجية في أفريقيا تساعد أيضاً في تعزيز ودفع مصالح الملكية الفكرية في أفريقيا وبقية العالم. وفي هذا السياق، أكد الوفد على الدعوة التي وجهها وفد المجموعة الأفريقية بشأن إنشاء مكاتب الويبو الخارجية في أفريقيا وأعرب عن امله في أن يرى ذلك ينعكس في البرنامج والميزانية المقترحة للثلاثية 17/2016. وفيما يتعلق بمرحلة التنفيذ، اختتم الوفد بيانه وأعرب عن رغبته في معرفة الكيفية التي ستسهم بها المنظمة في مرحلة التنفيذ بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة كما هو مبين في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة. وتساءل عن كيفية مساهمة الويبو وما هي البرامج التي ستشارك من حيث دعم البلدان النامية والأقل نمواً. وأفاد بأنه على الرغم من ورود ذلك في الوثيقة، إلا أنه لم يتم ذكر الكثير من التفاصيل.

102. وأعرب وفد سويسرا عن رغبته في الإدلاء بتعليقات محددة بشأن الأهداف الاستراتيجية عند مناقشة تلك الأهداف. وأفاد بأنه في الوقت الراهن يرغب في الرد على وفود المكسيك وإسبانيا وذلك من خلال الإشارة إلى مسألة أسعار الفائدة السلبية. وأكد الوفد أنه على علم بالآثار المترتبة على قرار البنك الوطني السويسري بفرض أسعار فائدة سلبية على المنظمات الدولية. وأفاد بأن هذا القرار قد اتخذ في وضع اقتصادي ومالي محدد للغاية، حيث كانت سويسرا تحاول إضعاف الفرنك السويسري لجعله أقل جاذبية. ومن الواضح أن هذا كان له تأثير على الاقتصاد السويسري وجميع الأطراف المعنية. وكان البنك الوطني السويسري مؤسسة مستقلة، وحيث أن هذا هو الحال، فإنه لا يمكن للحكومة السويسرية أن تتدخل في أي قرار يتخذه البنك. ورغم ذلك، ظلت السلطات السويسرية ملتزمة لسنوات عديدة بتوفير أفضل الظروف الممكنة للتشغيل للمنظمات الدولية التي تتخذ من سويسرا مقراً لها. ومؤخراً، تم اعتماد استراتيجية جديدة وتم الإفراج عن أموال إضافية لمواصلة تدعيم موقف جنيف باعتبارها المدينة الأولى في العالم التي تستضيف المنظمات الدولية. وكانت هذه الاستراتيجية تهدف، من جملة أمور أخرى، في الظروف الحالية إلى تعزيز ظروف المنظمات الدولية التي تتخذ من جنيف مقراً لها. ولذلك، أفاد الوفد بأن القضايا التي تثار في إطار البند 8 من جدول الأعمال كانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة له وأضاف بأنه لا يزال ملتزماً بالتوصل إلى حلول.

103. وشكر وفد كندا الأمانة على إعداد مشروع البرنامج والميزانية للفترة 17/2016، وكرر دعمه للويبو ولعملها الهام. كما أيد البيان الذي أدلى به وفد المجموعة باء. وبينما كان لدى الوفد عدداً من الأسئلة والتعليقات التي سيقوم بطرحها عند تناول البرامج الفردية، طلب وفد كندا توضيحاً من الأمانة بشأن البيان الشامل الوارد في مقدمة المدير العام فيما يتعلق بإمكانية زيادة الرسوم. وأفاد بأنه يرحب على الأخص بتوضيح من الأمانة العامة بشأن ما قد ينشئ هذه الحاجة في السياق الحالي حيث ترى الويبو اتجاهها نحو زيادة الدخل، بما في ذلك في الفوائد. وفي الختام أفاد الوفد بأنه سيقدم تعليقات على البرامج الفردية بما يتماشى مع حرصه على الشفافية والإدارة القائمة على النتائج.

104. وأفاد وفد البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أن ملاحظاته الأولية معنية بالهدف الاستراتيجي الأول والقرارات المحتملة الناجمة عن المناقشات الجارية في هيئات الويبو مثل اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع (SCP) التي يجب حمايتها من خلال توفير الموارد الكافية. وفي هذا الصدد، أفاد بأنه ينبغي النظر في الموارد اللازمة لتعديل القانون النموذجي لبراءات الاختراع وإجراء مناقشات حول التقييدات والاستثناءات لفائدة قانون البراءات. وعلى نفس المنوال، يجب على الأعضاء أيضاً تجنب اشتغال العناصر التي لم يجري النظر فيها من قبل اللجان المعنية في البرنامج والميزانية، مثل النقاش حول المعلومات السرية في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع. وفيما يتعلق بالأنشطة، أكد وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على أهمية زيادة المبادرات مثل الحلقات الدراسية الإقليمية باعتبارها وسيلة للضي قدما يمكن أن تسهم في التوافق بشأن جدول الأعمال المعياري. وفيما يتعلق بموضوع الأنشطة المتعلقة بمشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة لمنظمات الإدارة الجماعية، أفاد وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، كما جاء في بيان المجموعة الأفريقية، بأنه يجب طلب مشورة مكاتب حق المؤلف الوطنية بشكل فعال في صياغة المعايير من خلال عملية شاملة

ويجربها الأعضاء. وطلب الوفد أيضا تأكيدات بأن برنامج وميزانية الثنائية 17/2016 تشتمل على توقع للموارد الكافية لولاية اللجنة الحكومية الدولية. وأفاد وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بأنه يعلق أهمية كبيرة على ولاية اللجنة الحكومية الدولية وأعرب عن التزامه بعملية مراجعة عملها.

105. واطلع وفد الصين على ملاحظات المدير العام بشأن عدم ضرورة إدخال زيادات في الرسوم في فترة الثنائية المقبلة ولكن سيأتي الوقت المناسب في المستقبل حيث تكون هناك حاجة إلى حكمة إجراء زيادات في الرسوم. وأعرب الوفد عن قلقه في هذا الصدد لأن رسوم المعاهدة الحالية لا تزال مرتفعة نسبيا بالنسبة لمعظم المستخدمين في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، لاسيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والجامعات والمؤسسات البحثية التي لم تتمكن من الاستفادة من تخفيض الرسوم. وأفاد بأن الزيادات في الرسوم ستضيف المزيد إلى الصعوبات التي تواجهها تلك المؤسسات في استخدام نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولم تؤدي إلى توسيع معاهدة التعاون بشأن البراءات وغيرها من أنظمة التسجيل الدولي في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، ولم تساعد على تنمية الابتكار في هذه البلدان. وأعرب الوفد عن أمله في أن تظل الويبو حذرة فيما يتعلق بزيادة الرسوم في المستقبل.

106. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الردود الأولية على الأسئلة المطروحة حتى الآن. وأضاف أن بعض منها قد تمت الإجابة عليه بوضوح في وثيقة الأسئلة والأجوبة التي أتيحت في صباح ذلك اليوم. واقترح الرئيس بأن أي قضايا قد تكون الوفود تناولتها حسب ترتيب الأهداف الاستراتيجية تعطي تماسك معين للمناقشات.

107. وردت الأمانة على الأسئلة من المستوى المرتفع والأسئلة العامة، وبعد ذلك، سيقوم أعضاء الأمانة المشاركين في العمل الخاص بالبرامج المحددة بالإجابة على الأسئلة التفصيلية. أولا، لفتت الأمانة نظر الوفود إلى ورقة الأسئلة والأجوبة الشاملة التي تم نشرها على موقع لجنة البرنامج والميزانية وكانت متاحة في شكل مطبوع بمكتب الوثائق. وقد أثرت بعض الأسئلة خلال المشاورات غير الرسمية وبالتالي تم تناولها في تلك الأسئلة والأجوبة. وأضافت الأمانة أن وثيقة الأسئلة والأجوبة سوف يتم تحديثها، حيث تم طرح المزيد من الأسئلة خلال الدورة. وفيما يتعلق بمسألة الزيادة الإجمالية في مطروف النفقات، أوضحت الأمانة أن عملية التخطيط قد بدأت منذ ما يقرب من ثلاث سنوات قبل نهاية فترة الثنائية المقبلة. ومن خلال عملية التخطيط تلك، تيقنت الأمانة أنها ستكون بحاجة إلى التأكد من توفير مستوى مناسب من الموارد من أجل النتائج المختلفة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها. وواصلت الأمانة قولها بأن مطروف النفقات المقدم للاعتماد كان بمثابة الحد الأقصى من الميزانية الذي لا يمكن تجاوزه. وفي الواقع، كما أشار العديد من الوفود، يتم بذل الجهود المتواصلة سنة بعد سنة في جميع أنحاء المنظمة لتحقيق الوفورات وكفاءة التكلفة، وأضافت بأنه سيتم توفير التفاصيل في وثيقة ستكون متاحة في وقت قريب. وهذه الوثيقة عبارة عن جدول يبين كل الوفورات وكفاءة التكاليف تم إعدادها بناء على طلب الدول الأعضاء من أجل شرح من أين تأتي كفاءات التكلفة. وحددت خطة 17/2016 خط الأساس الفعلي لهذه الوفورات وكفاءات التكلفة. وأفادت الأمانة بأن المنظمة كانت ستتناول مستوى أعلى من التطبيقات عبر أنظمة التسجيل الخاصة بها: حيث ستقوم أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات وأنظمة لاهاي وأنظمة مدريد بتناول التطبيقات التي حفزت جزءا من الزيادة بنسبة 4.9 في المائة. وذكرت الأمانة بأن هناك سؤال حول سبب تحفيز الزيادة، وجاءت الإجابة مرة أخرى على هذا السؤال في الأسئلة والأجوبة في إطار السؤال رقم 4. وقدمت الفقرات 17-39 من فصل النتائج لمحة عامة عن الجوانب المالية، تفاصيل عن محفزات الزيادة الإجمالية. وتم شرح محفزات التكلفة المرتبطة بالموظفين وكذلك التكاليف غير المرتبطة بالموظفين بشكل واضح جدا. وتم تلخيص الدوافع الرئيسية للزيادات في تكلفة الموظفين في الفقرات 40-44. ويمكن ملاحظة الزيادة في الموارد غير المرتبطة بالموظفين في إطار البرنامج 5 (نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات)، الأمر الذي تطلب 5.6 مليون فرنك سويسري إضافي بسبب الزيادة في أحجام ترجمة معاهدة التعاون بشأن البراءات وأحكام تعزيز الاعتماد على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتطلب البرنامج 6 (نظامي مدريد ولشبونة)، مبلغ إضافي قدره 2.5 مليون فرنك سويسري، ويرجع ذلك أساسا إلى توسيع عضوية نظام مدريد وتعزيز كفاءته التشغيلية. وتطلب البرنامج 25 (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) مبلغ 6.9 مليون فرنك سويسري بسبب زيادة الاعتماد على وفعالة البنية التحتية الموثوقة والأمنة لتكنولوجيا

المعلومات بالنسبة لكافة الخدمات العالمية للملكية الفكرية. وتطلب البرنامج 28 (أمن وسلامة المعلومات) مبلغ 3.9 مليون فرنك سويسري لتنفيذ استراتيجيات أمن المعلومات في الثنائية 17/2016 بشكل أساسي. وتطلب البرنامج 22 (البرنامج وإدارة الموارد) زيادة قدرها 4 ملايين فرنك سويسري بسبب استهلاك قدرات نظام التخطيط المركزي للموارد (ERP) الذي تم تنفيذه تدريجياً وكذلك مخصصات أسعار الفائدة السلبية. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الأمانة كانت تفعل كل شيء ممكن ونجحت حتى الآن في تجنب أسعار الفائدة السلبية من خلال التفاوض على العتبات مع شركاء الويبو المصرفيين. وكانت الأمانة غير قادرة على التنبؤ في هذه المرحلة بما إذا كانت ستستطيع تجنب ذلك تماماً، ولكن سيتوقف ذلك على نظر الدول الأعضاء واعتماد وثائق السياسة الاستثمارية التي طُرحت في الدورة الحالية. وأشارت الأمانة إلى تعليقات الوفود في إشارتهم إلى الهدف الاستراتيجي الأول، بأن هناك بعض الوفورات التي تحققت نتيجة عدم تنفيذ الأنشطة. وأشارت الأمانة إلى أن الهدف الاستراتيجي الأول كان مجالاً معيارياً للمنظمة وتحركه الدول الأعضاء. وكانت الأمانة حذرة للغاية في الحفاظ على مستوى الموارد المخصصة لهذا المجال من العمل منذ ذلك الحين، كما ذكر المدير العام بأن الأمانة كانت غير قادرة على التنبؤ بدقة بما ستؤول إليه مداورات الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بمسألة عدد الدورات في كل لجنة دائمة، ردت الأمانة بأنه تم الحفاظ على مستوى الميزانية بالنسبة للجان الدائمة في فترة الثنائية الحالية. وكان الفرق الوحيد أن الاقتراح جعلها أكثر وضوحاً بشأن عدد الدورات الذي أُدرج في الميزانية. وأضافت الأمانة أن نفس المستوى من عدد أيام الاجتماع قد أُدرج في الميزانية كما كان في 15/2014. وتم تناول هذه المسألة في السؤال 1 من الأسئلة والأجوبة. وفي إشارة إلى سؤال عن أثر الميزانية على تحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة، أفادت الأمانة أنه لم يكن هناك أي تأثير في الميزانية لأن تكاليف الاجتماعات استندت إلى عدد أيام الاجتماعات المنعقدة. وفيما يتعلق بالتكاليف ذات الصلة بالترجمة، وتبعاً لطبيعة الدورات، كان هناك تمويل بشأن مشاركة المندوبين من البلدان النامية. وكان وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد ذكر البرامج التي تسهم في تكاليف التشغيل. وفي هذا الصدد، أعربت الأمانة عن رغبتها في شرح هيكل الميزانية، الأمر الذي قد يساعد في المداورات في وقت لاحق من الأسبوع وفي دورة سبتمبر. وأفادت بأنها كانت ميزانية على أساس النتائج بالنسبة للإنفاق، كما تم أيضاً توضيح الإيرادات والنفقات العامة للمنظمة وعرضها حسب الاتحاد (وردت في الملحق الثالث). ولم تعكس جداول البرنامج الخاصة بالإنفاق (الواردة في كل برنامج) مساهمة كل برنامج لأن معظم البرامج لم تحقق أي دخل، وكانت في الأساس ميزانيات إنفاق. وعند النظر في جدول فئات التكلفة، يمكن أن نرى فئات التكاليف التي كانت تعكسها البرامج لاستخدامها من أجل تحقيق نتائجها وولايتها. وإذا كانت هناك تكاليف تشغيل لم تُدرج في ميزانية بعض البرامج، فإن ذلك يعني أنها لا تتطلب توفير معدات أو أثاث. وأضافت الأمانة أنها حاولت الإجابة على هذه المجموعة من الأسئلة في وثيقة الأسئلة والأجوبة وسوف تقدم المزيد من التوضيحات على النحو المطلوب. وفي إشارة إلى تكلفة المباني والصيانة، أفادت الأمانة بأن هذه التكلفة هي تكلفة مركزية مدرجة في الميزانية في إطار البرنامج 24 وشملت إدارة جميع مباني الويبو. كما شمل البرنامج 24 الأنشطة ذات الصلة بالمشتریات. وأفادت الأمانة أنها مستعدة لتقديم مزيد من التفاصيل على النحو المطلوب. وأضافت أن وثيقة الأسئلة والأجوبة قد تضمنت الإجابة على هذا السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية مع ذكر بعض التفاصيل. وحول السؤال الذي طرحه وفد الجزائر بشأن نفقات التنمية الشاملة، أشارت الأمانة إلى أن وثيقة الميزانية كانت بمثابة عرضاً شاملاً للميزانية. وكان هناك ثلاثة عروض ضمن وثيقة الميزانية، أحدها عبارة عن إطار النتائج الخاص بالمنظمة (على صفحة مقاس A3) حيث تم تحديد كل نتيجة من النتائج في إطار الأهداف الاستراتيجية المقابلة لها، والتي تبين مجموع الموارد بالنسبة للنتائج وحصص التنمية. وقدم إطار النتائج رأياً بشأن ما تم إنفاقه تحديداً على تحقيق نتيجة معينة وحصص التنمية الخاصة بتلك النتيجة. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح الجدول 6 نفقات التنمية حسب البرنامج. وأوضح الجدول التالي له موارد مشاريع جدول أعمال التنمية.

108. وأوضح وفد الجزائر أنه قد طلب لحة عن الميزانية بشأن المبلغ المحدد الذي ستنتفقه المنظمة في فترة الثنائية المقبلة على المساعدة التقنية، والذي يعتقد بأنه سيكون مختلفاً عن حصص التنمية لكل هدف استراتيجي. وأدرك الوفد أن الأمر قد يستغرق من الامانة بعض الوقت لتقديم مثل هذا التقدير.

109. ودعا الرئيس الأمانة للإجابة على السؤال الذي طرحه وفد ألمانيا.

110. وأشارت الأمانة أن وثيقة الأسئلة والأجوبة قدمت شرحاً وأضافت أن المنظمة تواجه تهديداً متزايداً من الإرهاب الإلكتروني. وفيما يتعلق باستمرار الأعمال، أفادت الأمانة أنها بحاجة إلى تعزيز المرونة التنظيمية وتناول بعض القضايا التي وردت من مراجعة عام 2013. وأشارت الأمانة إلى أنه لا توجد ازدواجية بين الميزانية المقترحة ومشروع الخطة الرأسمالية الرئيسية المتعلقة بتشفير البيانات وإدارة المستخدم، والذي عمل كجزء مكمل للاستراتيجية التي كانت الأمانة تحاول تنفيذها للثنائية 17/2016. وأكدت الأمانة للوفد بأنه لا يوجد حساب مزدوج.

111. وتناولت الأمانة أيضاً السؤال المطروح بشأن الزيادة في الموارد غير المرتبطة بالموظفين والموارد المرتبطة بالموظفين في إطار البرنامج 28. وإدراكاً لتقارب التهديدات الجسدية والإلكترونية، أفاد بأن الويبو أدرجت ذلك داخل قسم واحد وتحت قيادة واحدة لتسهيل تبادل المعلومات وضمان مرونة الأنظمة الأمنية. وقد ساهمت عملية النقل في السابق من إطار البرنامج 25 إلى البرنامج 28 في زيادة التكلفة المرتبطة بالموظفين بنسبة 65 في المائة. وكانت هناك أيضاً زيادة بنسبة 64 في المائة في التكلفة غير المرتبطة بالموظفين ضمن البرنامج 28. ويمكن تفسير ما يقرب من 14 في المائة من الزيادة البالغة 64 في المائة غير المرتبطة بالموظفين على أنها ناجمة عن دمج التكاليف الحالية غير المرتبطة بالموظفين ذات الصلة بأمن المعلومات في البرنامج 28، والتي أدت إلى زيادة قدرها 50 في المائة في التكلفة غير المرتبطة بالموظفين لفترة الثنائية المقبلة والتي تم توضيحها في خطة تنفيذ استراتيجية أمن المعلومات لعدة سنوات. وشرعت الأمانة في شرح بعض النقاط الرئيسية لاستراتيجية أمن المعلومات. وأفادت بأن الويبو أقرت أهمية توفير تجربة منتج آمنة ومباشرة لأعضائها وعملائها. ولمعالجة منهجية مخاطر أمن المعلومات الكامنة والمتزايدة المرتبطة بخدمات الإنترنت، يتعين على الويبو مواصلة الاستثمار وتعزيز أمن المعلومات لمكافحة التهديدات المعروفة والمتطورة وضمان مرونة أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجاه التهديدات الإلكترونية وتوفير أمن مناسب للضوابط الداخلية الخاصة بعضويتها وعملائها. ويمكن للخطر المرتبط بالمعلومات المتعلقة بالبراءات غير المنشورة للويبو من جانب الجهات المهددة المختلفة - من الجريمة الإلكترونية إلى التجسس على أسرار المؤسسات - أن لا يسبب خسائر كبيرة في الإيرادات والمتراكمة فحسب، بل أيضاً يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء، بغض النظر عن مخاطر السمعة السلبية الناجمة عن التغطية الصحفية السلبية. وكان الاختراق الأخير لمكتب الولايات المتحدة لسجلات معلومات الأفراد الذي أثر على 22 مليون شخص وتعرض شركة سوني لسرقة الملكية الفكرية عبر الإنترنت، بمثابة شهادات على الزيادة في تطور واستمرار الجهات التي تمثل تهديد إلكتروني. ولم تكن الويبو استثناءً من هذه البيئة المهددة. وأفاد بأنه كما سبق ذكره، اتخذت الويبو خطوات في الاتجاه الصحيح عن طريق التعاقد مع مسئول أمني. وستركز الاستراتيجية على تعزيز الرقابة في مجال أمن المعلومات وتغيير سلوك المستخدم من خلال المبادرات الأمنية وضمان الامتثال المستمر وإدارة مخاطر المعلومات على مستوى المشاريع داخل نطاق المخاطر الخاصة بالويبو. وكان الهدف هو حماية المعلومات الحساسة للعملاء وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإجراء تحسينات ضخمة في القدرة على اكتشاف الحوادث والاستجابة لها بشكل أسرع استناداً إلى المعلومات الاستخبارية. وتألفت الخطة من عدد من المشاريع التي تم تخطيطها هندسياً بعناية ليم تنفيذها في تسلسل معين من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية ومؤشرات الأداء الرئيسية الموضحة في وصف الاستراتيجيات التنفيذية في البرنامج 28.

112. وفتت الأمانة انتباه الوفود إلى الإجابة رقم 10 في وثيقة الأسئلة والأجوبة بشأن مسألة العمل الإضافي وكيف من المتوقع للبرامج المختلفة أن تستخدمه. وبهدف مراقبة والتحكم في نفقات العمل الإضافي بشكل أفضل، تم وضع ميزانية منفصلة ومركزية للعمل الإضافي في إطار نفقات الموظفين غير المخصصة. ولذلك، لم يتم وضع ميزانية خاصة بالتكاليف التقديرية للعمل الإضافي لكل برنامج خلال الثنائية 17/2016. وكان تنفيذ العمل الإضافي بشكل مختلف في مختلف البرامج، واختلفت احتياجاتها خلال السنة. على سبيل المثال، كان البرنامج 22 بحاجة في بعض الأحيان إلى عمل إضافي خلال لجنة البرنامج والميزانية بسبب حاجة الموظفين ومساعدتي الأمانة إلى العمل على مدار الساعة لإعداد الوثائق وخلافه. وحدث موقف مشابه خلال الجمعيات. ومع ذلك، لكل برنامج العمل الإضافي الخاص به حسب قيام المنظمة بالتنفيذ، ولكن سيتم رصد هذا

العمل الإضافي بإحكام من خلال دلو العمل الإضافي المركزي. وفيما يتعلق بمسألة الدخل المتنوعة، أفاد بأن الإجابة على ذلك وردت ضمن الإجابة على السؤال رقم 12 في وثيقة الأسئلة والأجوبة.

113. وفيما يتعلق بالتبادلات الأفقية الأولى بشأن البرنامج والميزانية المقترحة، أعرب الرئيس عن أمنيته بالاعتراف بالجهود الرائعة التي تبذلها الأمانة لتوفير أساس جيد للعمل. واقترح الرئيس المضي قدماً في المناقشة التفصيلية وفتح الباب لطرح أسئلة محددة بشأن البرامج في إطار الهدف الاستراتيجي الأول.

114. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في التعليق على البرنامج 3 وعمله فيما يتعلق بالصناعات الإبداعية، التي أنتجت عملاً رائعاً بما في ذلك دراسات بشأن المساهمة الاقتصادية للصناعات الإبداعية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن دراسات حقوق المؤلف، واقترح أن يتم نقلها من البرنامج 3 إلى البرنامج 16 (الاقتصاد والإحصاء) الذي أثار بعض الأسئلة: ما هو نطاق الدراسات الاقتصادية لحقوق المؤلف التي يتعين الاضطلاع بها في إطار البرنامج 16، ولماذا لا يتم الاضطلاع بها في القطاع الموضوعي، أي قطاع حقوق المؤلف وقطاع الحقوق المجاورة؟ وهل سيستمر جدول أعمال الصناعات الإبداعية في تقديم أدلة على المساهمة الاقتصادية للصناعات حق المؤلف وتطوير منهجيات ودراسات الأداء الاقتصادي؟ وهل سيظل قسم الصناعات الإبداعية وهل سيستمر نشر الأدوات الخاصة بالمبدعين وأنشطة بناء القدرات في مجال الصناعات الإبداعية؟

115. وأشار وفد اليابان، فيما يتعلق البرنامج 3، إلى أن الموارد المدرجة في إطار النتيجة المرتقبة هـ 2.3 قد قُدرت بمبلغ 8.4 مليون فرنك سويسري، الذي كان أكثر من ضعفي المبلغ الخاص بالثنائية السابقة. وأفاد الوفد بأنه يتفهم تماماً أهمية المشروع في بناء القدرات لتطوير نظام دولي مستدام لحق المؤلف. وأفاد بأن بناء القدرات لمنظمات الإدارة الجماعية على الأخص كان مهم جداً. وكانت منظمات الإدارة الجماعية هي العناصر الأساسية في نظام حق المؤلف ليس من منظور أصحاب الحقوق فحسب، بل من منظور المستخدمين أيضاً. ومن وجهة النظر هذه، كانت حكومة اليابان تدعم أنشطة الويبو من أجل إنشاء نظام منظمات الإدارة الجماعية في البلدان النامية. وأيد الوفد تماماً استخدام الميزانية العادية في بناء قدرات منظمات الإدارة الجماعية بطريقة مكثفة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه لكي تحقق الويبو أفضل نتيجة من أنشطتها العامة، فإنه يجب تجنب الازدواجية في مختلف الأنشطة، وبدلاً من ذلك، يجب خلق تآزر بأقصى حد ممكن من خلال تبادل المعلومات. ولذلك، طلب الوفد من الأمانة أن تقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن المساعدة في بناء القدرات للثنائية 17/2016، بما في ذلك الموارد التي سيتم تخصيصها لأنشطة محددة.

116. وأفاد وفد البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بأن المجموعة لاحظت أنه في البرنامج 1، لم يتم توفير موارد للأعمال المتعلقة بإمكانية تنقيح القانون النموذجي لبراءات الاختراع لسنة 1979 الذي تجري مناقشته حالياً في اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع. ومع ذلك، كانت هناك موارد مخصصة للمناقشة التي تتعلق بالمعلومات السرية وهي عنصر واحد تمت تسويته من قبل اللجنة. وأفاد أيضاً أن المعلومات السرية ذُكرت في وصف النتائج وفي سرد البرنامج 1. وفيما يتعلق بالبرنامج 3، رأى وفد المجموعة أنه من المهم جداً زيادة مبادرات التعاون باعتبارها طريقاً إلى الأمام يمكن أن يسهم في جدول الأعمال المعياري. وفيما يتعلق بمنظمات الإدارة الجماعية، تفهم وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أنه من الضروري أن عملية تحديد المعايير، حتى المعايير الطوعية، لمنظمات الإدارة الجماعية يجب أن تكون شاملة ويحركها الأعضاء. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتم إضافة نص حيثما كان هناك ذكر لمنظمات الإدارة الجماعية في مشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة. وفيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية، أعرب وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات من الأمانة العامة بشأن التغييرات في الميزانية وتذبذب المبالغ.

117. وأكد وفد تركيا أن أهم التحديات المتوقعة لفترة 17/2016 في البرنامج 1 – ألا وهي سياق التخطيط - كانت موجهة بشكل جيد للغاية من قبل الأمانة. وفيما يتعلق بإطار النتائج، النتيجة المرتقبة هـ 2.1، أشار الوفد إلى أن رصد هذه النتيجة

المرتقبة قدم اثنين من المؤشرات المختلفة. ويبدو أن المؤشر الأول كان مرتبطا بنسبة المستفيدين في حين أن المؤشر الثاني كان مرتبطا بعدد الدول الأعضاء. وكانت خطوط الأساس لكل من مؤشرات الأداء ممتالة وكانت أيضا الأهداف ممتالة، وهي 90 في المائة. وطلب الوفد توضيحا بشأن خطوط الأساس وما إذا كانت الإشارة فقط إلى أن نسبة المستفيدين أو أنها شملت أيضا عدد البلدان. وطرح الوفد سؤالاً ممتالا بشأن البرنامج 2، ضمن النتيجة المرتقبة هـ 2.1. وأخيرا، أفاد الوفد بأن هدف المؤشر القائم على الرضا كان بنسبة 90 في المائة، وبالتالي فإن عدد البلدان لم يشكل الأساس.

118. وأشار وفد كندا، فيما يتعلق بالبرنامج 1، بأنه يرحب بمزيد من التوضيح من جانب الأمانة بشأن حماية المعلومات السرية وما يمكن أن يمثله ذلك في الواقع العملي. وأفاد بأن جزءا من السؤال سيكون بشأن ما هي المعلومات السرية وهل كانت سرية بين مستشاري براءات الاختراع وعملائهم أو كانت بمثابة حماية للمعلومات. وفيما يتعلق بالمبلغ 340.000 فرنك سويسري المخصص لدورات اللجنة الدائمة المعنية ببراءات الاختراع، أعرب الوفد عن ترحيبه بتوضيح بشأن الدورات وعدد الجلسات التي سيمثلها ذلك في الواقع العملي. وفي إطار البرنامج 3، كانت هناك زيادة في الاعتمادات بموجب النتيجة المرتقبة هـ 2.3، وطلب الوفد توضيحا لما يمثله ذلك وما هي العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين الأعمال المنجزة في إطار هذه النتيجة المرتقبة والعمل في إطار البرنامج 9. وطلب الوفد أيضا توضيحا بشأن الزيادة الضخمة إلى حد ما في خدمات التعاقدات الفردية في إطار البرنامج 3، فضلا عن التأكيد بشأن ما إذا كان للزيادة في إطار المباني والصيانة علاقة بالبوابة الجديدة فيما يتعلق بالبنية التحتية لحقوق المؤلف.

119. وأفاد وفد جمهورية كوريا أنه فيما يتعلق بالبرنامج 3، تم اقتراح تغييرات على الخدمات التعاقدية الفردية والخدمات التعاقدية الأخرى ولكن الوفد لم يجد معلومات مفصلة بشأن البنود التي ستطبق عليها الموارد، وبالتالي طلب توفير هذه المعلومات.

120. وأعرب وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) عن ثقته في قيادة الرئيس وشكر الأمانة على إعداد وثيقة الميزانية. وأعرب عن اعتقاده بأن وضع المعايير كان نشاطا أساسيا لدى الويبو، لكن لم يكن للأمانة أن تجري التقييم الذاتي في برامجها المتعلقة بوضع المعايير، حيث أن هذا النشاط يعتمد بالكامل على الدول الأعضاء، وبالتالي سيكون للدول الأعضاء وجهات نظر مختلفة حول التقدم في وضع المعايير. على سبيل المثال، فيما يتعلق باللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع، ذكرت الوثيقة التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ العمل وفقا لجدول أعمال اللجنة. وتواصل النقاش بشأن مسائل معينة في تلك اللجنة طوال الدورات الست الماضية. وأشار الوفد إلى أن مسألة سرية المعلومات كانت مجالاً جديدا لم يتم مناقشته من قبل الدول الأعضاء، وبالتالي فإن الوفد يحتاج إلى توضيح حول المؤشر المقابل، وأعرب عن رغبته في معرفة من أين جاءت حماية المعلومات السرية. كما أفاد الوفد بأنه يؤيد تماما الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية بشأن تغيير طبيعة اللجنة الحكومية الدولية وتحويلها إلى لجنة دائمة.

121. وذكر وفد المكسيك الاستراتيجيات التنفيذية لمعاهدتي بيجين ومراكش فيما يتعلق بالبرنامج 3. ومع ذلك، أفاد بأنه لم يتم بالضرورة تقديم المؤشرات حتى الآن. وأشار الوفد تحديدا إلى تلك الدول التي صدقت على معاهدة مراكش وأشار إلى أن هناك بالفعل ثمان دول أطراف في المعاهدة. وهناك أيضا مسألة الدول التي بصدد التصديق في العام الحالي. وأفاد بأن ذلك قد يكون مفيدا في تنفيذ الاستراتيجيات، لاسيما أن المعاهدات قد تدخل حيز التنفيذ خلال الشنائة 17/2016. وردا على اقتراح تحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة، أعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على حديث المدير العام الذي أشار إلى أنه يتعين على الأعضاء ألا يستخدموا مناقشات الميزانية في التعامل مع القضايا التي ظلت بلا حل لدى اللجان المعنية. وكانت جميع الوفود مدركة بالمناقشات الجارية والمشاورات غير الرسمية بشأن تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية، وبالتالي، لا يبدو أنه من المناسب استخدام المناقشات بشأن البرنامج 4 في الميزانية للتعامل مع هذه المسألة. وقد لا يكون لذلك آثار على الميزانية ولكن له آثار سياسية كبيرة، وأعرب الوفد عن عدم اعتقاده بأن لجنة البرنامج والميزانية يجب أن تتعامل مع

الآثار السياسية. وسيكون من الأفضل أن يتم النظر في ذلك من خلال المشاورات غير الرسمية. وأضاف الوفد بأن هذا ليس المكان ولا الزمان المناسب لمناقشة اللجنة الحكومية الدولية أو اتخاذ أي قرار بشأنها.

122. وأفاد وفد الجزائر، فيما يتعلق بالبرنامج 1، بأنه في وصف الاستراتيجيات التنفيذية، لاسيما في الفقرة 1.3، كانت هناك قائمة من الأنشطة التي تعزز الأمانة القيام بها. ومع ذلك، أعرب الوفد عن قلقه إزاء ملاحظة أنه لا يبدو أن هناك أي إشارة إلى حقيقة أن الأمانة قدمت المساعدة التقنية، بما في ذلك بشأن المرونة الموجودة في نظام البراءات الدولي. وأعرب عن رغبته في أن يرى إشارة واضحة إلى حقيقة أن الأمانة، بناء على الطلب، تقدم المساعدة التقنية لتلك البلدان التي ترغب في الحصول عليها بشأن المرونة في القانون الحالي لبراءات الاختراع. وفيما يتعلق بالبرنامج 3، طلب الوفد مزيدا من المعلومات حول إنشاء معيار دولي بشأن ضمان الجودة والشفافية والمساءلة والحوكمة. وطلب الوفد المزيد من التفاصيل بشأن القيمة المضافة الفعلية التي سيمثلها هذا النشاط. كما طلب المزيد من التفاصيل عن أثر الميزانية على هذا النشاط تحديدا. وأشار الوفد إلى أن الميزانية المخصصة للنتيجة المتوقعة 2. ثلثا قد تضاعفت من حوالي 4 ملايين فرنك سويسري إلى 8 ملايين فرنك سويسري، وأعرب عن رغبته في معرفة سبب ذلك. وفي الختام، كرر الوفد الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية بتحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة. ورأى الوفد أن الأمر يعود للجنة البرنامج والميزانية بشأن الإحاطة بهذا الخيار ومناقشته لأنه في الوقت الذي قد لا يكون له أي تداعيات مباشرة على الميزانية، سيكون له انعكاسات على برنامج الويبو.

123. وأيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، لاسيما فيما يتعلق بالبرنامج 3. وأعرب عن رغبته في التعبير عن شكره بشأن مختلف المبادرات التي تهدف إلى تحسين المساعدة التقنية وتطوير البنية التحتية لحق المؤلف. وأشار الوفد بشكل محدد إلى الشفافية والمساءلة والحوكمة الخاصة ببرنامج التميز. وأفاد بأنه يبدو أن هناك قدرا من الشك والالتباس حول الكيفية التي يعمل بها، نظرا للأنشطة الإشرافية لبعض المكاتب الوطنية لحق المؤلف، لا سيما عند التعامل مع شهادة من منظمة دولية مثل الويبو. وتفهم الوفد أنه حتى الآن لم يكن هذا البرنامج موضع تشاور مع المكاتب الوطنية لحق المؤلف. وأفاد بأن هذا الوضع، إلى جانب توفير خدمة الـ GDA في العام السابق، قد لفت انتباه الوفد لأنه جعله يتساءل حول حقوق المؤلف والقرارات ذات الصلة به. وأكد الوفد دعمه للأنشطة التي من شأنها تحسين القدرات التقنية وتعزيز المؤسسات بهدف مساعدة البلدان على الاستفادة بشكل أفضل من نظام حق المؤلف بطريقة من شأنها أن تعزز المصالح الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في منطقة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

124. وأيد وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، الملاحظة التي أدلى بها وفد المكسيك بشأن اللجنة الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، أعرب وفد المجموعة باء عن تقديره لتقديم توضيح من الأمانة بشأن الآثار المترتبة على الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية.

125. وأفاد وفد البرازيل، متحدثا بصفته الوطنية، بأنه متفق مع إمكانية قيام اللجنة بالنظر في الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية حيث لا توجد له آثار في الميزانية. ومع ذلك، ونظرا لأنه كان اقتراحا جديدا، أفاد الوفد بأنه يرغب في أن يطالع عليه بحيث يمكن تحليله من قبل جميع الوفود. وأعرب الوفد عن حرصه على تقييم أي حلول ترغب الأعضاء في تقديمها بشأن اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن رغبته في تأييد التعليقات التي أدلى بها وفود شيلي والمجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأبدى الوفد استعدادة للتباحث مع الأمانة بشأن المقترحات المقدمة لتناول الشواغل التي أثيرت.

126. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بتحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة.

127. وأفاد وفد رومانيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بأنه فيما يتعلق باقتراح تحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة، انخرطت جميع الوفود في عملية بتوجيه من الميسر، السيد/ إيان غوس، بهدف مناقشة مستقبل ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده أن الجمعية العامة هي المعنية باتخاذ قرار بشأن هذه

المسألة تحديداً. وبالتالي، أيد الوفد تلك الوفود التي تحدثت من قبل، وأفاد بأنه يفضل إجراء مثل هذه المناقشة في إطار العملية التي بدأت والتي من شأنها أن تنتهي في دورة الجمعية العامة في شهر أكتوبر.

128. وأعرب وفد السويد أيضاً عن رغبته في تأييد بيان مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق من حيث أنه ينبغي اتخاذ القرار خلال الجمعية العامة المقبلة.

129. ورحب وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بالتعليقات التي دعمت مقترحه بتحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة. ورأى أن لجنة البرنامج والميزانية كانت بمثابة مكان جيد لطرح الاقتراح خصوصاً في سياق الحصول على توضيح بشأن أي أثر على الميزانية، والذي أوضحته الأمانة بالفعل. وأفاد أنه سيتم تقديم المقترح الوريقي قبل نهاية الأسبوع، ومن حق الوفود فتح باب المناقشات خلال لجنة البرنامج والميزانية الحالية على الرغم من أن الاقتراح مقدم للجمعية العامة.

130. وسأل الرئيس الوفد عما إذا كان الاقتراح سيناقش في عملية إيان غوس وعماً إذا كان الوفد قد رأى تقديم الاقتراح له في نطاق ما كان يقوم بمناقشته.

131. ورد وفد نيجيريا أن هذا ما كان يقصده، وأضاف أن ذلك كان جزءاً من المناقشة المتعلقة بالعملية الاسمية للجنة الحكومية الدولية.

132. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن شكره للأمانة على العمل المتميز في التحضير للاجتماع وأعرب عن سعادته لرؤية الرئيس يقود المناقشات لأنه متأكد من أن الأعضاء سيكونون قادرين على التوصل إلى نتيجة ناجحة تحت قيادته. وفيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية، رأى الوفد أن جلّ الحديث قد ذكرته وفود المكسيك والمجموعة باء ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وأفاد الوفد بأنه أحيط علماً بالاقتراح الجديد فقط في صباح ذلك اليوم. واستمع إلى توضيح من الأمانة بأن الاقتراح ليس له آثار على الميزانية. وكان موقف الوفد يتمثل في أنه يتعين على الأعضاء تجنب أي مناقشات التي لا صلة لها لجنة البرنامج والميزانية في المنتدى الحالي. وأضاف بأن جميع الأعضاء ملتزمون بعملية الولاية بشأن اللجنة الحكومية الدولية. وأفاد بأنه تم تعديل هذه الولاية الخاصة باللجنة الحكومية الدولية من قبل الجمعية العامة. وكانت الدول الأعضاء قد شاركت بالفعل في العملية وتناقش هذه المسألة التي أتت في المنتدى المناسب. وأفاد بأن الطريق الصحيح للمضي قدماً هو تناول هذه المسألة في هذا السياق وشكر وفد المجموعة الأفريقية على موافقته وعلى الاقتراح. ومع ذلك، أفاد بأن هذا الاقتراح ينتمي إلى المنتدى الحالي، ونظراً لازدحام جدول الأعمال فإن الوفد يفضل تجنب المناقشات التي ليست مرتبطة بلجنة البرنامج والميزانية.

133. وأيد وفد ألمانيا التصريحات التي أدلى بها وفود رومانيا والسويد والمملكة المتحدة.

134. وأشار وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) إلى أنه بغض النظر عما إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية هي المنتدى المناسب، فإن الأمانة ذكرت أن التحول لم يكن له تأثير على الميزانية. وحيث أن اللجنة الحكومية الدولية "انتمت" إلى البرنامج، فإن لجنة البرنامج والميزانية هي المكان المناسب لمناقشة هذه المسألة وإصلاح هيكل اللجان في المنظمة بصورة عامة. وإذا توصلت الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن هذا القرار، فإن الجمعية العامة سوف تسير مع هذا القرار. وأفاد بأن تغيير وضع اللجنة الحكومية الدولية سيكون جزءاً من اعتماد الجمعيات لوثيقة البرنامج والميزانية. وأكد الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية كانت المكان المناسب لمناقشة هذه المسألة لأن أحد محامها هو مناقشة برنامج المنظمة.

135. وأيد وفد باراغواي التصريحات التي أدلى بها وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وطلب المزيد من التفاصيل عن البرنامج 1. وذكر بأنه يتفق مع ما ذكر بشأن قانون البراءات النموذجي لعام 1979 لكنه يرغب في الحصول على المزيد من التفاصيل من الأمانة بشأن إمكانية إدراج الموارد بشأنه في وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016.

136. وأوضح وفد جنوب أفريقيا بأن التوضيح بشأن آثار تحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة على الميزانية يمكن فقط إيجادها لدى لجنة البرنامج والميزانية.

137. ودعم وفد إثيوبيا الاقتراح المقدم من وفد المجموعة الأفريقية بشأن اللجنة الحكومية الدولية. وأفاد بأنه على الرغم من عدم وجود آثار على الميزانية، إلا أنه يرغب في معرفة كيف سينعكس ذلك من حيث البرنامج.

138. وحيث لم تكن هناك طلبات أخرى بشأن التحدث حول الهدف الاستراتيجي الأول، اقترح الرئيس الشروع في الإجابة على الأسئلة المطروحة، بدءاً من البرنامج 1.

139. وأفادت الأمانة بأنها ستحاول تجميع بعض الأسئلة بشأن البرنامج 1. وأشارت إلى أنه كانت هناك أسئلة مطروحة من وفود باراغواي والبرازيل (بصفتها الوطنية) ونيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، تتعلق بتنقيح قانون البراءات النموذجي للويو لعام 1979. وأوضحت الأمانة أن السبب كان عدم الإفصاح عن ذلك ضمن البرنامج لأن الأمانة لا تزال تنتظر توجيهات من الدول الأعضاء بشأن المناقشات في اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع (مع دورتها المقبلة في الفترة من 27 إلى 31 يوليو 2015)، بما في ذلك اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حول قضية إعادة النظر في قانون البراءات النموذجي للويو. ولذلك، فإنه اعتماداً على قرارات اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع سيتم وضع برنامج عمل خلال الشائبة المقبلة. واستطردت الأمانة بأنه لم يكن هناك حاجة للقلق بشأن إمكانية عمل الأمانة في هذا الصدد تحديداً. وأكدت على أن الطريقة التي كان سيتم التنفيذ بها تتوقف أولاً على قرار ستتخذه الدول الأعضاء، ومن ثم على الآلية التي قررت الدول الأعضاء أنها القرار الصحيح للمضي قدماً إذا ما حدث ذلك. وأشارت الأمانة إلى أن هناك مجموعة ثانية من الأسئلة تتعلق بمؤشرات الأداء. وكان هناك سؤال من وفد تركيا بشأن النتيجة المرتقبة هـ 2.1 "الأطر التشريعية والتنظيمية والخاصة بالسياسة المعنية بالملكية الفكرية المتوازنة والمصممة حسب الطلب". وفي هذا الصدد كان هناك مؤشرين، حيث أشار المؤشر الأول إلى "الدول الأعضاء التي وجدت أن المعلومات المقدمة بشأن المبادئ القانونية والممارسات الأصلية ونموذج المنفعة وأنظمة الدوائر المتكاملة، بما في ذلك المرونة، كانت مفيدة". وأشار المؤشر الثاني إلى "عدد ونسبة الدول الأعضاء الراضية عن التشريعات وتقديم المشورة بشأن السياسات". وكان هذان المؤشران منفصلين، أحدهما متعلق بالوثائق العامة المنتجة والموزعة للنظر فيها من قبل الدول الأعضاء في حين كان الثاني أكثر ارتباطاً بالمشورة الشائبة المحددة التي قُدمت للدول الأعضاء في إطار المشورة التشريعية. وكان المؤشران مختلفين وقدمتا مقياساً لأداء مختلف خاص بالأمانة. وكان هناك سؤال آخر طرحه وفد الجزائر فيما يتعلق بالإشارة إلى المرونة في الهدف الاستراتيجي الأول. وأفادت الأمانة أن سياق التخطيط المدرج في صفحة 27 (النسخة الإنكليزية) قد اشتمل، في الواقع، على هذه الإشارة الخاصة بالمرونة. وأضافت الأمانة بأن هناك إشارة صريحة إلى المرونة في النقطة رقم 3، حيث وردت معلومات أكثر استهدافاً حول دور ومساهمة وتنفيذ نظام البراءات الدولي بما في ذلك المرونة فيما يتعلق بالدول الأعضاء. وكان من الواضح بالنسبة للأمانة أن الأنشطة الرئيسية في مجال المرونة تتم حتى الآن إما من خلال المناقشات التي دارت في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (مع عدة وثائق تم إنتاجها)، أو من خلال المشورة الشائبة التشريعية والخاصة بالسياسة المقدمة إلى الدول الأعضاء. وكان هذا هو سبب الإشارة إلى المرونة في سياق التخطيط. وأفادت الأمانة بأنه في حال كانت هناك حاجة إلى المزيد من الإشارات لجعل التزام الأمانة واضحاً في اعتبار المرونة موجودة في الإطار القانوني متعدد الأطراف، فإنه يمكن إدراجها في أماكن أخرى من النص السردى. وأضافت الأمانة أنه، من حيث المبدأ، أشار النص الحالي بوضوح إلى أن المرونة كانت جزءاً هاماً من العمل المضطلع به في البرنامج 1. وحول عدد دورات اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع في فترة الشائبة المقبلة، أشارت الأمانة إلى أنه في فترة الشائبة الحالية (15/2014)، كان حجم الموارد المخصصة لدورات اللجنة الدائمة المعنية

بقانون براءات الاختراع قريب جدا مما تم اقتراحه لفترة الشنائية المقبلة. ومع الأخذ في الاعتبار زيادة طفيفة في تكلفة تلك الدورات، فإن المبلغ يكفي لتنظيم ثلاث دورات. وأكدت الأمانة أنه، كما سبق ذكره من جانبها، في حالة رغبة الدول الأعضاء في عقد المزيد من الاجتماعات واتفقا على القيام بذلك نظرا لاهتمام الدول الأعضاء بالحفاظ على سير المناقشات حول الموضوعات المختلفة، فسيتم تخصيص موارد للاجتماع الإضافي، كما كان عليه الحال في فترة الشنائية الحالية، حيث تم تنظيم ثلاث دورات والتخطيط لتنظيم دورة رابعة. ثم أشارت الأمانة إلى مداخلة وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) بشأن الطريقة التي تم بها صياغة مؤشر الأداء. وأفادت بأن الصياغة الحالية كانت في إطار المداخلة المذكورة. وحيث أقرت الأمانة أنه ليس بإمكان الأمانة تحقيق بعض التقدم بشأن اللجنة الدائمة لأن الأمر يقع على عاتق الدول الأعضاء لإعطاء دفعة لعمل اللجان، فقد تم صياغة المؤشر بهذه الطريقة. ونص المؤشر على "التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ العمل المتفق عليه وفقا لجدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع". وهكذا، يمكن للمؤشر قياس ما إذا الأمانة قادرة أو غير قادرة على تقديم ما اعتمده اللجنة، ولا شيء غير ذلك. وكررت الأمانة أن الأمر يخص اللجان للاتفاق على القضايا المختلفة وعلى الأمانة أن تحاول تقديم ما طلبته الدول الأعضاء. وشرعت الأمانة في الإجابة على سؤال يتعلق بالنتيجة المرتقبة هـ 4.1، لاسيما بشأن كون الويبو منتدى لتحليل المسائل المتعلقة بالحماية الدولية للمعلومات السرية. وأفادت بأن هذه المسألة قد أثارها وفود البرازيل وكندا وإيران (جمهورية إيران الإسلامية). وأشارت الأمانة إلى أن هناك عنصرين في تلك الأسئلة. كان أحدهما توضيحا، لاسيما فيما يتعلق بما لم يتم اشتماله تحديدا في هذه النقطة. وأفادت الأمانة بأن الأمر ليس له علاقة بمناقشة امتياز العميل - المستشار التي كانت تجري داخل اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع. وربما كان ذلك هو التوضيح الرئيسي. وتساءلت الوفود الثلاثة عما إذا كانت هناك صلة بين هذه المناقشات. وردت الأمانة بالنفي. وأفادت بأن قضية امتياز العميل - المستشار هي قضية نوقشت في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع. وأكدت أن ما أشير إليه في النتيجة المرتقبة هـ 4.1 كان ما يعرف عادة باسم "الأسرار التجارية" أو "المعلومات غير المفصح عنها" أو "المعلومات السرية". وحيث أن المصطلحات ليست بالإجماع، فإن مصطلح "المعلومات السرية" كان يستخدم للإشارة إلى هذه الفئة من الملكية الفكرية. وكان المصطلح يشير إما إلى المعلومات غير المفصح عنها أو الأسرار التجارية ولكنه لم يكن متعلقا بامتياز العميل - المحامي. وأضافت الأمانة أن السبب وراء الاهتمام بهذه الفئة من الملكية الفكرية كان، من بين أمور أخرى، أن الويبو قد دُعيت لحضور العديد من المناقشات، سواء على مستوى السياسات أو على المستوى القانوني، بشأن مسألة البعد الدولي للأسرار التجارية. وأشارت الأمانة إلى أن لم يكن هناك الكثير من التطورات بشأن ذلك لدى الويبو، على الرغم من الإشارة الصريحة إلى حماية الأسرار التجارية من خلال ممارسات المنافسة غير المشروعة التي تم إجرائها في اتفاقية باريس. وعلاوة على ذلك، كان هناك واجب توفير الحماية للمعلومات غير المفصح عنها بموجب المادة 29.1 أو 29.2 من الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وأشارت إلى أنه بناء على هذين الالتزامين، فإن التطورات الهامة التي حدثت على المستوى الوطني في مختلف المناطق والتشريعات الوطنية قد تم تنفيذها في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وأشارت الأمانة إلى أنها ترغب في الاستعداد لتلك المناسبات التي قد يطرح فيها نقاش في مجال المعلومات غير المفصح عنها. ولذلك، أشار الاقتراح إلى إجراء الأعمال التحضيرية من قبل الأمانة، مثل إجراء الدراسات وتخطيط الاتجاهات في جميع أنحاء العالم على مستوى السياسات وعلى المستوى التشريعي.

140. وأعرب وفد البرازيل عن شكره للأمانة على جهودها بشأن الإجابة على الأسئلة. وأشار إلى أن الأمانة قد بدأت الرد على بعض الأسئلة المتعلقة بالمناقشات داخل اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع بشأن تحديث قانون براءات النموذجي، وأنه إذا كان الوفد قد أشار بشكل صحيح، فإن الجواب يتمثل في أنه إذا اتفق الأعضاء على ذلك فإن الأمانة ستوفر الموارد اللازمة لإجراء هذا التحديث وأن تلك الموارد لا تحتاج إلى أن تكون جزءا من البرنامج والميزانية وستخصص الموارد بصرف النظر عما إذا كانت قد ادرجت في وثيقة البرنامج والميزانية من عدمه. وطلب وفد البرازيل توضيحا بشأن سبب ورود نص في مشروع البرامج والميزانيات الماضي حول تحديث مشروع القانون النموذجي وعدم وروده في المشروع الحالي. وواصل الوفد حديثه بشأن النقطة الثانية التي تتعلق بالمعلومات غير المفصح عنها المذكورة في البرنامج 1. وأفاد بأن النتائج المرتقبة في البرنامج 1 ذكرت أن أحد النتائج المرتقبة كانت تتمثل في الاهتمام المتزايد بالويبو كمنتدى لتحليل المسائل

المتعلقة بالحماية الدولية للمعلومات السرية . وأضاف بأنه أشير إلى ذلك كجزء من عدد قليل من البنود التي وردت في سياق التخطيط، كما ذكر ذلك أيضا في استراتيجيات التنفيذ (معالجة القضايا المتعلقة بحماية المعلومات السرية في سياق التعزيز والابتكار ونشر التكنولوجيات)، وورد كذلك في تفسيرات موارد البرنامج 1 حيث ذكر أن ما يقرب من نصف مليون فرنك سويسري قد حُصصت لتلك الأنشطة. وأشار الوفد بأنه طالما كان هذا هو الحال، فإنه يود الحصول على توضيح بشأن كيف قامت الدول الأعضاء بتقديم هذه المعطيات إلى أمانة الويبو. وأشار أيضا إلى أنه لم تكن هناك مناقشات حول هذا الموضوع داخل اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع. واستطرد بأنه لم يتم طرح المسألة للاستشارة الداخلية داخل المجموعة لمعرفة كيف يمكن تناول هذه المسألة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن المداخلات التي قدمها فيما يتعلق بالبرنامج 1، طُرحت باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

141. وأعرب وفد تركيا عن شكره للأمانة على ردودها لكنه أضاف أنه لا يزال يتساءل لماذا كان عدد من البلدان مؤشرا وكان يشكل الأساس ولم يؤخذ في الاعتبار في إطار الهدف.

142. وأجابت الأمانة باقتراح البدء بالسؤال المطروح من وفد البرازيل. وأفادت أنه بشأن العمل على تنقيح قانون الويبو النموذجي لسنة 1979، كانت الأمانة في الواقع تنتظر توجيهات من الدول الأعضاء بشأن كيفية سير هذه العملية إلى الأمام. وأضافت بأن أي قرار سيُتخذ من قبل الأعضاء، سيتم تخصيص الموارد اللازمة له. وفي حال كان هناك تفضيل لاستخدام المؤشر، مثل ذلك الذي تم استخدامه في البرنامج والميزانية لفترة 15/2014، فإن ذلك من شأنه أن يكون شيء يمكن أن تنتظر الأمانة فيه كاحتمال. وأشارت إلى أن مكن الصعوبة بهذا المؤشر في الفترة السابقة كان متمثلا في أنه قائم على اتفاق الدول الأعضاء، وهذا ما لم يحدث خلال فترة الثنائية. وأفادت أيضا ان الاتفاق هو الشيء الذي لم يكن في مقدور الأمانة. وفي هذا الصدد، قد يكون خيارا جيدا إذا تم الانتظار لحين اتخاذ قرار إما باشتغال شيء بشكل صريح في النسخ المقبلة من البرنامج أو التأكيد للدول الأعضاء بأن الموارد ستكون متاحة لذلك النشاط اذا كان سيتم اتخاذ قرار بشأنه. وأضافت الأمانة أنه امر يمكن النظر فيه في وقت لاحق. وأشارت الأمانة إلى أنه بالنسبة لقضية الأسرار التجارية كان هناك فرق، لأن الأسرار التجارية / المعلومات غير المفصح عنها كانت موضوعا من موضوعات الأنشطة المختلفة التي تقوم بها شعبة قانون براءات الاختراع. ولم تتعامل شعبة قانون براءات الاختراع مع براءات الاختراع فحسب، بل أيضا مع نماذج المنفعة والمعلومات غير المفصح عنها والتصميمات التخطيطية (الدوائر المتكاملة). وغطت أعمالها الفئات الأربع من الملكية الفكرية ذات الصلة بالتكنولوجيا. وتم تقديم المشورة التشريعية والمساعدة التقنية بشأن هذه الموضوعات إلى الدول الأعضاء. وما تم مناقشته في اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع اقتصر على ولايتها. ولذلك، لم تكن اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع في الواقع تتعامل مع أي نشاط بشأن الأسرار التجارية / المعلومات غير المفصح عنها. واستطردت الأمانة موضحة بأن ما لوحظ في الفترة الأخيرة كان عددا متزايدا من طلبات المساعدة في هذا المجال وإبداء للاهتمام بمزيد من المعلومات القائمة على الأدلة بشأن البدائل والخيارات المختلفة حول حماية الأسرار التجارية. ورأت أنه لكي تكون الامانة قادرة على الرد على طلبات الدول الأعضاء في هذا المجال، لا بد لها أن تكون مستعدة. وأضافت أنه كان شيء يمكن أن تضطلع به وسوف تضطلع به خارج اختصاص اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد تركيا، أوضحت الأمانة أنه في حالة النتيجة المرتقبة هـ 2.1 هناك اثنين من مؤشرات الأداء. وتضمن المؤشر الثاني مؤشر أداء يشير الى عدد ونسبة الدول الأعضاء، وكخط أساس كان هناك أيضا إشارة إلى عدد من الدول الأعضاء التي طلبت المساعدة ونسبة رضا تلك الدول الأعضاء. ولكن الهدف كان مقتصر على نسبة رضا الدول الأعضاء، لأن ذلك كان ببساطة طلب مساعدة نموذجي يحركه الأعضاء. ولا يمكن للأمانة أن تلتزم بعدد معين من الأعضاء لأنه يختلف من سنة إلى أخرى، وهناك أسباب كثيرة لتلك المدة. وما كان يمكن للأمانة أن تفعله هو الاستجابة لطلبات المساعدة وأن تلتزم نفسها بمستوى راق من الرضا، وتم قياس مستوى الرضا هذا من خلال الاستبيانات المختلفة التي تم إرسالها إلى الدول الأعضاء كمدخلات لتقييم الخدمات.

143. وأعرب وفد إيطاليا عن تهنئته للأمانة على عملها الممتاز وعلى التوضيح الذي قدمته، لاسيما بشأن الأسئلة والأجوبة التي كانت مفيدة بشكل خاص. وفيما يتعلق بالبرنامج 1، أيد الوفد العمل الإضافي بشأن الأسرار التجارية. وأعرب عن اعتقاده بأنه الوقت المناسب لمعالجة هذه المسألة، كما أنه الوقت المناسب للنظر أيضا في قضية الإرهاب الإلكتروني والأمن الإلكتروني المرتبط بذلك. ولذلك، كان من الضروري معرفة كيفية حماية المعلومات غير المفصح عنها ومدى أهمية هذه المعلومات في عالم اليوم. وأضاف بأن اللجنة قد تكون على علم بحقيقة أنه في دول الاتحاد الأوروبي كانت هناك مفاوضات جارية في هذا الوقت بشأن توجيه من الاتحاد الأوروبي حول حماية الأسرار التجارية. وفي الختام، أعرب الوفد عن تقديره لإدراج هذا البند في البرنامج 1.

144. وأعرب وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، عن رضائه عن التفسيرات التي قدمتها الأمانة، لاسيما بشأن مسألة القانون النموذجي وتحليل قضية الحماية الدولية للمعلومات السرية. وفيما يتعلق بالقانون النموذجي، أفاد الوفد بأنه على الرغم من تفهمه بأن القانون قد أدرج في الوثيقة السابقة للبرنامج والميزانية، إلا أنه من الحكمة عدم إدراج المسألة المحددة التي لم يتم اتخاذ قرار بشأنها في وثيقة الميزانية من منظور الإطار القائم على النتائج. واستطرد قائلاً إنه إذا قام الأعضاء باشتغال هذا البند المحدد الذي لم يتم اتخاذ قرار بشأنه كنتيجة متوقعة أو مؤشر أداء فسيكون من الصعب جدا تقييم تطوير عمل الأمانة العامة في مرحلة لاحقة. وأعرب وفد المجموعة باء عن موافقته بأنه سيكون من الحكمة عدم إدراج مثل هذه المسائل، وأضاف أن هذا المبدأ يجب أن يتم تطبيقه أيضا على وثيقة البرنامج والميزانية بأكملها لتفادي صعوبة التقييم في مرحلة لاحقة، وفي الوقت نفسه، تجنب ازدواجية المناقشة في لجنة البرنامج والميزانية ولدى اللجنة المعنية بتلك البنود المحددة. وأكد وفد المجموعة باء أيضا بأن هذا المبدأ ينبغي أن يتم تطبيقه بطريقة شاملة على جميع البرامج - ولا ينبغي أن يتم ذكر بنود محددة لم يتخذ بشأنها قرار في البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالمعلومات السرية، أعرب الوفد عن تفهمه بأن العمل الذي تقصده الأمانة ذو طبيعة تحضيرية وأنه ينبغي أن تكون الدول الأعضاء جزءا من هذه المناقشة. وأشار إلى أنه من هذا المنطلق، ينبغي للدول الأعضاء ترك المسألة للأمانة في ذلك الوقت.

145. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن شكره للأمانة عن الشرح الشامل الذي قدمته، وأشار إلى أنه قد نما إلى علمه بأن الأموال المتعلقة بتنقيح القانون النموذجي كانت مشروطة بموافقة الدول الأعضاء على المضي قدما في المشروع. وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك هو ما كان يفترض أن يقوم به الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية، أي أنهم ليسوا هناك لتخمين ما ستوافق عليه اللجان من عدمه. وسيتم الاحتفاظ بذلك لعمل اللجان الفردية. وأشار إلى أن مهمتهم تتمثل في تخصيص الأموال في حال موافقة الدول الأعضاء على المضي قدما. وقال الوفد أن هذا هو سبب رغبته في تجنب هذا النوع من الإدارة المصغرة والسماح للمشروع بالمضي قدما إذا كان هناك اتفاق. وأشار إلى أن هذا المبدأ العام ينبغي أن يتم تطبيقه على جميع المناقشات المتعلقة بالميزانية.

146. وعلق الرئيس بأنه يبدو أن هناك العديد من القضايا المتعلقة بالبرنامج 1، حيث لدى بعض الأعضاء الرغبة في ذكر الأمور والبعض الآخر لا يرغب في ذلك. وأضاف أن الوقت قد حان للوفود لبدء بناء تنازلات، وإلا فإن البند سيبقى مفتوحا وسيتم مناقشته مرة أخرى.

147. وأفاد وفد البرازيل بأنه لا يريد إطالة المناقشات حول البرنامج 1. وأضاف بأن الأسئلة والتفسيرات التي طُرحت كانت مثيرة جدا للاهتمام. وأشار إلى أنه سيكون بحاجة إلى العودة إلى مجموعته حيث أن طرح السؤال الخاص بهذا البند كان قرار المجموعة. وأشار إلى أنه من المثير للاهتمام أن تعرف أن هناك مجموعات كانت محتمة بهذا البند الذي لم يتم مناقشته خلال اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع. وبخصوص النقاط التي أثارها وفد اليابان نيابة عن المجموعة باء، أعرب الوفد عن عدم موافقته على إدراج مناقشات أكثر بشأن البنود التي لم تقرر الدول الأعضاء بشأنها في وثيقة الميزانية وأن ذلك لا ينبغي أن ينطبق على الطلبات المقدمة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فحسب، بل أيضا على تلك المقدمة من المجموعات الأخرى.

148. وشجع الرئيس المجموعة بآء ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على التشاور مع الأمانة للتوصل إلى تسوية بشأن إدماج مسألة المعلومات السرية ومراجعة القانون النموذجي في البرنامج 1. وإذا تم القيام بذلك، سوف تستمر المسألة في مطاردة الدول الأعضاء حتى جلسة لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر.

149. وعبر وفد اليابان عن رغبته في توضيح موقفه. وقال أنه لا يعارض تخصيص الأموال، والذي تم تخصيصه كما أوضحت الأمانة. وأشار إلى أنه إذا بدأ الأعضاء المناقشات لتغيير الوصف في وثيقة البرنامج والميزانية، فسوف يقود ذلك إلى مناقشات طويلة كما أشار الرئيس. ورأى الوفد أنه على الأعضاء تجنب أوصاف الإدارة التفصيلية في وثيقة البرنامج والميزانية. وأكد الوفد على أن الأموال قد تم تخصيصها ويجب ترك الوصف كما هو، ووضع الثقة في الأمانة.

150. وقام الرئيس بلفت انتباه الوفد إلى نية مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي التشاور داخل المجموعة. وعبر عن أمله في أن تكون الوفود منفتحة نحو هذه المسألة. وقال أنه نوى إنهاء المناقشات حول البرنامج 1 وأضاف أن الأمانة سوف تكون مستعدة للنقاش مع المتقدمين بالطلبات المتعلقة بكل مسألة تمت إثارها. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الأسئلة المطروحة في البرنامج 3.

151. وذكرت الأمانة بأنه كان هناك عدد من الأسئلة التي تتعلق بمشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في اليوم السابق واعتقد أن هناك سؤالاً رئيسياً طرحه وفد المكسيك وهو ما يشير إلى أنه قد تم مضاعفة ميزانية مشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة من أربعة إلى ثمانية ملايين. وقالت الأمانة أن ذلك سوء فهم وأن الحال ليست كذلك. ورأت أن سوء الفهم قد نشأ عن النظر إلى النتيجة المرتقبة هـ 2.3 والتي كانت تتعلق ببناء القدرات بالنسبة للدول النامية والدول الأقل نمواً والتي تضمنت العديد من الأنشطة الأخرى. وكان مشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة جزءاً من ذلك. وكان مشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة تتعلق بالدول الـ 188 الأعضاء في الويبو وليس للدول النامية فحسب. وبالنسبة للأرصدة التي يتم تخصيصها لمشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة بصفة خاصة، قال أنه سيكون هناك زيادة ضئيلة بالمقارنة بالعامين الحاليين. وفي الثنائية 15/2014 كانت القيمة الكلية، التي تضمنت الموارد البشرية وغير البشرية حوالي 946,964 فرنك سويسري. وكانت الزيادة المقترحة سوف تجعل الإجمالي يصل إلى 1,150,200 فرنك سويسري. وأرادت الأمانة توضيح ذلك لأنه عند النظر إلى خط الميزانية الكاملة وهو 8 مليون فرنك سويسري فإن خط الميزانية تضمن ميزانية شعبة تنمية حقوق المؤلف وميزانية مشروع اتحاد الكتب سهلة المنال (ABC) والدعم الفني وبناء القدرات. وقالت الأمانة أنها سعيدة لمشاركة تفاصيل ما تم اقتراحه لتوضيح سوء الفهم. وقبل الانتقال إلى الأسئلة الأخرى المتعلقة بمشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة، عبرت الأمانة عن أملها في أن تقوم بتناول السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل التوضيح. وبالمثل عبرت الأمانة عن اعتقادها بأن هناك سوء تفاهم طفيف. وكان سؤال وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول اقتراح نقل نشاط الدراسات الاقتصادية في مجال حقوق المؤلف، أي الدراسات الهامة التي تتم لتقييم وقياس المشاركة الاقتصادية للصناعات التي تعتمد على حقوق المؤلف والصناعات الإبداعية. وقد تم نقل مسؤولية الدراسات الاقتصادية والإحصائية من البرنامج 3 إلى البرنامج 16، وهو مكتب كبير الاقتصاديين. ولم يقصد بالنقل أن الأمانة ستقوم بعدد أقل من الدراسات الاقتصادية حول حقوق المؤلف والصناعات الإبداعية. وقال أن الأمانة، على النقيض من ذلك، ستقوم بالمزيد من الدراسات وستقوم بها بصورة أفضل وأنه من المعقول أن تقوم منظمة مثل الويبو بتنسيق المسؤولية عن الأبحاث الاقتصادية والإحصائية في مكتب كبير الاقتصاديين لضمان توافر القدرات التنظيمية الخاصة بإدارة هذه الدراسات. وكانت الأمانة متأكدة من أنه عند قيام لجنة البرنامج والميزانية بمناقشة البرنامج 16 (أو إذا رغبت الدول الأعضاء في مناقشتها الآن) سيقوم كبير اقتصادي الويبو بتقديم توضيحات حول الخطط المتعلقة بمجدول أعمال الأبحاث المتعلقة بحقوق المؤلف والصناعات الإبداعية. وقد كان ذلك مثلاً كبيراً على كيفية عمل الأمانة. لقد كانت تعمل من خلال شعب داخلية كما كانت تعمل كبناء واحد. إن نقل المسؤولية عن نشاط من برنامج أو شعبة إلى أخرى لا يعني أن الشعب لن تستمر في العمل معاً. وسوف يعمل كبير الاقتصاديين وفريق قطاع حقوق المؤلف معاً عن كثب. وفي الواقع يعد ذلك من الإجراءات الثابتة في مكتب كبير الاقتصاديين والذي عمل عن كثب مع المجالات الموضوعية. ويقوم قطاع حقوق المؤلف بتغذيته وهناك دعم لهذه

المجالات. وعبرت الأمانة عن أملها في طمأنة وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن هذا المجال لن يتم تجاهله. وسوف يتم دعمه وتحسينه وسيتم بذل المزيد من الجهد. وسوف يتم الترحيب بأي تعليقات من الدول الأعضاء. وقالت الأمانة ثانية أنه سيسعدها الدخول في تفاصيل مقدار ما تم إنفاقه وعلى ماذا كانت هناك أسئلة أخرى. وذكرت الأمانة بسؤال آخر يتعلق بعمل شعبة قانون حقوق المؤلف الذي طرحه وفد المكسيك. وعبر الوفد عن رغبته في إطلاعه على آخر التطورات حول معاهدي مراكش ويكين لأن الوثائق المطروحة أمام الدول الأعضاء لم تقدم أرقام نهائية. واعتذرت الأمانة لأن المستندات غير محدثة. وقالت أن خطوات التصديق عليها يسير قدما وسوف يتم تقديم تحديث حول تصديق معاهدي بكين ومراكش بالإضافة إلى المزيد من الشرح حول تطبيق استراتيجية لتحل محل معاهدات حقوق المؤلف.

152. وعبرت الأمانة عن شكرها لوفد المكسيك على سؤاله، والذي ظن أنه يتعلق بتحديث الخطوط الأساسية المتعلقة بالتصديق على معاهدات وخاصة معاهدي بكين ومراكش. وأشارت الأمانة إلى أن أرقام الخطوط الأساسية في وثيقة البرنامج والميزانية كانت تقترب من 2014. ولهذا السبب بدا أن الأرقام غير محدثة وأيضا لأن هناك من حسن الحظ تصديقات إضافية لمعاهدي بكين ومراكش في 2015. وقالت الأمانة عند هذه النقطة أنها يمكنها أن تؤكد أن هناك ثمانية تصديقات أو حالات انضمام لكلا معاهدي حقوق المؤلف. وعلمت الأمانة أيضا بشأن حالات انضمام أخرى قادمة تتضمن بالطبع تصديق المكسيك على معاهدة مراكش في أواخر الشهر. وفي بداية 2016 ستعكس وثائق أداء البرنامج المحدثة الخطوط الأساسية الجديدة والذي توقعته الأمانة أن تكون أفضل بكثير مما يظهر في وثيقة البرنامج والميزانية الحالية. وعبرت الأمانة عن تقديرها للسؤال وتقديرها لفرصة توفير تحديث للدول الأعضاء. وقالت الأمانة أنه فيما يتعلق بخطة الدول الأعضاء لدفع عملية التصديق على المعاهدة وأنشطة التطبيق سيتم عقد سلسلة من حلقات العمل والندوات حول معاهدات حقوق المؤلف الجديدة. وعند الانتهاء من هذه السلسلة سيبدأ العمل حول حلقات العمل الإضافية الخاصة بالدعم التشريعي. كما ستقوم الأمانة أيضا بإتباع نموذج نجاح في نشاط عقد مؤخرًا وشاركت المكسيك في رعايته في الرأس الأخضر فيما يتعلق بندوة تقوم على أساس اللغة وحلقة عمل حول تطبيق معاهدة مراكش. وسوف تبحث الأمانة عملية القيام بالمزيد من هذه الأنشطة في عام 2016. وسيتم الدمج بين الأنشطة المتعلقة بالمساعدة في المصادقة على المعاهدة والاضمام إليها والأنشطة المتعلقة بالتطبيق لأن العديد من الدول كانت ترغب في الاستعداد بحيث يكونوا في ظروف تسمح لهم بالاستفادة من الموقف عند البدء في تنفيذ معاهدة. وقالت الأمانة أن البند الآخر الذي يجب ذكره هو المساعدة المستمرة التي تقدمها الأمانة حول التشريعات والتي تقدم بناء على طلب الدول الأعضاء. وكانت الأمانة تتلقى طلبات لدراسة القانون الوطني لاكتشاف مدى توافقه مع معاهدي بكين ومراكش ومن المتوقع تخصيص موارد بشرية ومالية كبيرة لهذا النشاط خلال العامين القادمين.

153. وتذكرت الأمانة سؤال طرحه وفد جمهورية كوريا بشأن زيادة في البرنامج 3 بخصوص الخدمات التعاقدية الفردية. وقالت أن السبب في الزيادة هو أن الأمانة كانت مدركة لأن الميزانية الشخصية كانت تحتاج إلى التحكم فيها وأنه من أجل تنفيذ نشاط كانت الأمانة تحتاج إلى استخدام التلزم وتوظيف استشاريين خارجيين على المدى القصير بدلا من تحمل تكلفة توظيف موظفين دائمين. وكان هذا هو سبب الزيادة أي محاولة التحكم في وإدارة الميزانية بصورة أفضل ومن خلال فعالية التكلفة. وبالعودة إلى مشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة والتي ذكرت الأمانة أن هناك العديد من الأسئلة التي طرحت بشأنه، رغبت الأمانة في تكرار القول بأن مشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة هو عبارة عن مبادرة كبرى تفيد كافة الدول الأعضاء وليس الدول النامية فقط. وقالت أن التركيز كان على تطوير وتعزيز البنية الأساسية لحقوق المؤلف في الدول الأعضاء في الويبو وإعطاء استعراض عام يتعامل بصفة خاصة مع الأسئلة التي تم طرحها في اليوم السابق.

154. وردا على الأسئلة التي طرحتها وفود الجزائر وشيلي والبرازيل حول مبادرة التميز في الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة بالإضافة إلى سؤال عام من وفد اليابان حول مشروعات البنية التحتية في قطاع حق المؤلف، ذكرت الأمانة فيما يخص مشروعات البنية التحتية أن مشروع التميز يرتبط بمجالين: الأول يخص إنشاء بوابة إلكترونية والثاني يتعلق بمبادرة التميز في الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. وفيما يتعلق بالبوابة الإلكترونية قالت الأمانة أنها ستجيب على سؤال وفد اليابان من خلال الحديث عن الماضي والحاضر والمستقبل. ففي الماضي، تضمنت الأنشطة المادية إقامة اجتماعات على مستوى

المنطقة مع تنقلات جوية مكثفة. وقد نالت الاجتماعات معدل رضا مرتفع وبالرغم من ذلك كانت كثيفة الاستخدام للموارد المالية والبشرية. وبالانتقال للحاضر، حيث تقف الأمانة حالياً في ظل مشروع البوابة الالكترونية فإن الهدف في شعبة البنية التحتية لحقوق المؤلف كان يتعلق بالاستفادة من الوسائل التكنولوجية الجديدة واستخدام قوى الديمقراطية المطبقة لخلق مصدر معلومات يعتمد عليه على الانترنت بخصوص كافة مشروعات البنية التحتية للصناعات الإبداعية. وما تم حتى الآن بالنسبة لأكاديمية الويبو هو تطوير دورة تعليم عن بعد حول الإدارة الجماعية والتي تم توفيرها في كافة مناطق العالم. وفي عام 2014، تم توفير مطبوعات مثل "كيف تكسب قوت يومك من خلال الموسيقى" و "كيف تكسب قوت يومك من الأفلام" على الانترنت، وتم تنزيلها أكثر من 120 ألف مرة. وتعتبر هذه بمثابة أمثلة ملموسة على استخدام الوسائل التكنولوجية الجديدة والانترنت في دعم عمل الويبو في مجال البنية التحتية. وبالحدوث عن المستقبل، كانت الأمانة ترغب في إنشاء مجتمع افتراضي قوي على الانترنت يجمع في مصدر رسمي واحد كافة المعلومات المتعلقة بالبنية التحتية التي قد يحتاجها أي فرد في أي مكان في العالم. وهذا باختصار هو مشروع البوابة الالكترونية. أما المجال الثاني الذي يتم التركيز عليه فهو مشروع التميز في الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. وتذكيراً بالسؤال الذي طرحته وفود الجزائر وشيلي والبرازيل عبرت الأمانة عن رغبتها في تفسير مبادرة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة وهي مبادرة دعم فني أخرى وليست مبادرة تنظيمية أو تقوم بوضع معايير. لقد كانت مبادرة تطوعية محضة تتضمن شراكة بين القطاع العام والخاص وبين الويبو والحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمعات الإبداعية. وعبرت الأمانة عن رغبتها في التأكيد على هذه النقطة الأولى - وهي أن مبادرة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة هي مبادرة تطوعية. ثم أرادت أن تقسم الاستجابة إلى الاستجابة في الماضي والحاضر والمستقبل. وبدءاً بالماضي، اعتقدت أن الجميع يدركون أهمية الإدارة الجماعية. وتقوم منظمات الإدارة الجماعية المبدع بالحصول على ريع حقوق المؤلف التي لا يستطيع بأي طريقة أخرى الحصول عليها. ومن المقبول جيداً حول العالم أن الإدارة الجماعية هي جزء من أي نظام حقوق مؤلف جيد. وفي نفس الوقت، وفي العديد من المناطق في العالم، يتم اخضاع منظمات الإدارة الجماعية للفحص لأسباب منطقية. ويتم تحقيق أكثر من 10 مليار دولار سنوياً من منظمات الإدارة الجماعية. وبسبب تداول هذا الحجم من الأموال فمن الطبيعي أن يتم تداوله بصورة شفافة ومسؤولة. إن المشكلة المنتشرة حول العالم هي أن هناك بعض منظمات الإدارة الجماعية الرائعة والتميزة بحق وفي نفس الوقت يوجد منظمات إدارة جماعية ليست على مستوى المنظمات تلك. والمشكلة تتعلق بكيفية التمييز بين منظمات الإدارة الجماعية الجيدة وغير الجيدة. وقالت الأمانة أن ذلك أدى إلى الحاضر والجزء الثاني من هذا العرض التوضيحي المتعلق بمبادرة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة والمتعلقة بعلاقة الويبو بالتحديد بمبادرة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. وقالت أنه تم توظيف مدير مشروعات للعمل مع الخبراء وأصحاب المصلحة على وضع مجموعة رئيسة من أفضل الممارسات في مجال الإدارة الجماعية، مثل: كيف تعامل منظمة الإدارة الجماعية الأعضاء، وكيف تتعامل منظمة الإدارة الجماعية مع المنظمات الأخرى، وكيف تتعامل منظمة الإدارة الجماعية مع المستخدمين. وقالت إن الإجابة على تلك الأسئلة تتلخص في مبدأ عدم التمييز، ومبدأ السرية ومبدأ المساءلة بالنسبة لريع حقوق المؤلف التي يتم جمعها. وقد تم دمج كل هذه المبادئ في كتيب مختصر متوافر للرجوع إليه. وبدأت الأمانة عملية تشاور مع الدول الأعضاء. وفي نشاط جانبي أقيم مؤخراً، قامت الأمانة بتوضيح موقفها من مبادرة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة بشيء من التفصيل وهي الآن بصدد عقد مزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء حول كيفية السير قدماً. وهذا هو موقف الويبو الحالي: تم تطوير مجموعة من المبادئ، والتي تعتبر دمجاً لأفضل الممارسات الحالية حول العالم. ولذلك فإن أول عنصر من عناصر مبادرة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة هو كتيب موجز عبارة عن مجموعة من المبادئ الأساسية. والعنصر الثاني هو التدريب. وبالنسبة للمنظمات التي لا تقوم بتطبيق كافة المبادئ الموضوعية، فإن هدف المبادرة هو تشجيعها ودعمها على الوصول إلى المستوى المطلوب في الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. ومن الجوانب الهامة للسير قدماً ضمان تحقيق ذلك. أما العنصر الثالث لمبادرة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة فهو المستقبل وعبارة أخرى هو إمكانية تقديم معايير تأكد من جودة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. وعبرت الأمانة عن رغبتها في التأكيد مرة أخرى على الأهمية الكبرى للمدخلات الحكومية ومدخلات الدول الأعضاء من أجل التمكن من السير قدماً.

155. وعبر وفد الولايات المتحدة عن شكره للأمانة وقال أن سؤ الفهم المتعلق بهذا الجزء ينبع من غياب الوضوح في البرنامج والميزانية حول نقل مسؤوليات دراسات حقوق المؤلف من البرنامج 3 إلى البرنامج 16. ويحتاج هذا الأمر إلى توضيح أكثر. إن الإشارة الوحيدة التي عثر عليها الوفد كانت في صفحة 38 وكانت إشارة غامضة. وعبر الوفد عن رغبته في أن يعمل الخبراء الموضوعيين المسؤولين عن هذه الدراسات جنبا إلى جنب مع مكتب كبير الاقتصاديين وتمنى الحصول على تأكيد بهذا الصدد. كما عبر عن امتنانه لبيان الأمانة لكنه يعتقد أنه يجب وجود إشارة في وثيقة البرنامج والميزانية إلى التنسيق بين البرنامجين واستمرار المستوى المرتفع للدراسات والتقارير.

156. وشكر وفد البرازيل الأمانة على الشرح الذي قدمته لمبادرة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. وقال أنه تم ذكر أنه على الدول الأعضاء أن يكونوا جزء من عملية وضع مبادئ توجيهية. وقال الوفد أنه سوف يناقش هذا الأمر داخل المجموعة لأن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قررت طلب بعض التعديل في مبادرة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في البرنامج 3.

157. وعبر وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن شكره للأمانة على توضيحها للأنشطة التي تتم تحت مظلة مشروع التميز في مجال الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. وتماشيا مع رأي وفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عبرت المجموعة أيضا عن رغبته في أن تكون هذه العملية مقتصرة على الدول الأعضاء فحسب. وتريد المجموعة الأفريقية أن ترى ذلك يظهر في البرنامج والميزانية المحدثين من أجل صياغة المبادئ وتطوير معايير مستقبلية للتميز في مجال الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. وذكرت المجموعة الأفريقية بأن الأمانة قد صرحت بأن برنامج الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة هو برنامج لكافة الدول الأعضاء الـ 188. وكانت المجموعة الأفريقية تشعر بالفضول تجاه معرفة ما إذا كانت هناك دول تفكر فيها الشعبة من أجل اختبار المشروع وأرادت الحصول على المزيد من المعلومات في هذا الصدد.

158. وشكر وفد الجزائر المتحدثين من قطاع حقوق المؤلف. وأيد البيان الذي ألقته المجموعة الأفريقية وطالب بمزيد من الوقت لمناقشة مشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة مع حكومته. وذكر أيضا بسؤاله حول الميزانية المحددة المخصصة لهذا المشروع لأنه لاحظ زيادة كبيرة في النتيجة المرتقبة هـ 2.3. وأراد معرفة ما إذا كانت الزيادة بسبب مشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة أو بسبب آخر ولماذا تضاعفت القيمة.

159. وقالت الأمانة أن السؤال قد تم تناوله فيما قبل وربما كان الوفد غير حاضر. وقالت أن هناك سوء فهم وربما نظر الوفد إلى خط الميزانية المتعلقة بكافة أنشطة بناء القدرات بالنسبة للدول النامية والدول الأقل نموا عندما رأى زيادة من 4 إلى 8 مليون فرنك سويسري. وهذه القيمة تزيد زيادة كبيرة عن مشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. إن القيمة الدقيقة الخاصة بمشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة خلال العامين الحاليين، والتي تتضمن الموارد البشرية وغير البشرية كانت 946,964 فرنك سويسري. وفي الثنائية 17/2016، يوجد زيادة طفيفة بحيث تصل الميزانية إلى 1,150,200 فرنك سويسري. وبالنسبة لإجمالي 8 مليون فرنك سويسري، قالت الأمانة أنه يسعدها أن تتناول هذا الأمر وتعرض تفاصيل كيفية توزيع هذا المبلغ. وتضمن أيضا مشروع اتحاد الكتب سهلة المنال والدعم الفني وبناء القدرات والمبادرات التعليمية وكان بمثابة وعاء كبير.

160. وأضافت الأمانة أن الويبو هي منظمة تقودها الدول الأعضاء وكان السبب في القيام بمشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة أنه من المهم بالنسبة للدول الأعضاء أن تقوم منظمات الإدارة الجماعية بالعمل وفقا للمعايير الدولية. وكان ذلك أمر هام على المستوى العالمي وكان الهدف هو تطبيق مشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة على مستوى العالم. وعبرت الأمانة عن أملها أن يتم خلال العام القادم عقد سلسلة من الفعاليات الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا أجزاء أخرى من العالم والتي يجب أن تركز على: أولا، عملية التشاور لضمان التشاور مع كافة الدول الأعضاء ضمن مبادرة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة وثانيا اختبار مشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في السوق ومشاركة

منظمات الإدارة الجماعية في العملية. وكانت الإجابة على سؤال وفد نيجيريا هي أن الهدف هو العمل على المستوى الإقليمي خلال العام القادم أو ما يقارب ذلك.

161. وقال الرئيس أنه يعتقد أن الدول الأعضاء تعتمد على تبادل وجهات النظر هذه بين الدول الأعضاء المعنية والأمانة من أجل قيام الأمانة بالتعديلات المناسبة في النسخة المنقحة لمشروع البرنامج والميزانية.

162. وعبرت الأمانة عن رغبتها في طمأنة وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن الأمانة قد قامت بأخذ تعليقات الوفد في الحسبان وأنه يسعد الأمانة تعديل النص من أجل القيام بتقديم شرح، والقيام بجعل الأمر أكثر شفافية، فيما يتعلق بالالتزام بكيفية ونوعية المخطط المطبقة بالنسبة للدراسات الاقتصادية المتعلقة بحقوق المؤلف والصناعات الإبداعية.

163. وقال الرئيس إن هذا الموقف الإيجابي رآه لدى كافة أعضاء الأمانة وشجع الدول الأعضاء على مشاركة الأمانة حول أي طلبات تتعلق بهذا البرنامج. واقترح الرئيس أن تقوم الأمانة بالإجابة على الأسئلة المتعلقة بالبرنامج 4.

164. وفيما يتعلق بموارد البرنامج 4، أكدت الأمانة أنه كما أشير في السؤال الثاني في صفحة 7 من الأسئلة والإجابة (الوثيقة WIPO/PBC/23/Q&A) فإن مستوى الموارد المستخدمة في الثنائية 17/2016 كان نفس المستوى المستخدم في 15/2014. وكان الانخفاض في قيمة الموارد غير البشرية التي تبلغ حوالي 900,000 فرنك سويسري، كما هو موضح في الوثيقة، كانت القيمة التي تم تحييتها جانبا من أجل المؤتمر الدبلوماسي في البرنامج 4 في برنامج وميزانية 15/2014 ولكن تم نقلها من البرنامج 4 إلى "نفقات غير مخصصة" في مشروع البرنامج والميزانية الخاصة بالثنائية 17/2016.

165. وعبر وفد جمهورية إيران الإسلامية عن شكره للأمانة على شرحها. وتساءل الوفد عما إذا كانت الموارد التي سيتم تخصيصها للجنة الحكومية الدولية ستكون كافية لإقامة مؤتمر دبلوماسي، إذا وافقت الدول الأعضاء عليه، ولإقامة اجتماعات بين الجلسات أيضا.

166. وأوضحت الأمانة أن المنهج المتبع في وضع الميزانية المتعلقة بالمؤتمر الدبلوماسي المحتمل قد تغير. ووفقا لرغبات الدول الأعضاء، تم تحويل ميزانية إقامة مؤتمر دبلوماسي من برامج خاصة إلى موارد غير مخصصة لا تتعلق بالموارد البشرية. وكان هناك حوالي مليون فرنك سويسري في الموارد غير المخصصة التي لا تتعلق بالموارد البشرية والتي كان قد تم تخصيصها للمؤتمر الدبلوماسي.

167. وصرح وفد جمهورية إيران الإسلامية بأن سؤاله كان يتعلق بالاجتماعات بين الجلسات. وقد تم عقد اجتماعات بين الجلسات للاتفاق بشأن معاهدة مراكش. وربما تكون هناك نفس الحاجة بالنسبة للجنة الحكومية الدولية. وتساءل الوفد عما إذا كانت الموارد غير المخصصة كافية لعقد اجتماعات بين الجلسات.

168. وأكدت الأمانة على أن هناك موارد كافية لتغطية الأنشطة التي وافقت الدول الأعضاء عليها.

169. وفتح الرئيس باب النقاش حول الهدف الاستراتيجي الثاني (توفير خدمات عالمية متميزة) والبرامج 5 و6 و31 و7.

170. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في تقديم تعليقات تتعلق بالبرنامج 6. وأشار الوفد إلى أن الجدول 2 الخاص بالتقديرات المتعلقة بالطلب على الخدمات تحت مظلة معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع، ونظام مدريد ونظام لاهاي، في الصفحة 8 من وثيقة WO/PBC/23/3 قد قدم تقديرات للطلب على خدمات ثلاثة أو أربعة أنظمة تسجيل تقوم بها الويبو وتساءل عن سبب عدم تقديم تقديرات تتعلق بنظام لشبونة. ورأى الوفد أنه يجب معاملة كافة نظم التسجيل بصورة متكافئة ويجب إدراجها في الجدول 2. وبالانتقال إلى جدول 4، الخاصة بالميزانية المقترحة للثنائية 17/2016 من قبل البرنامج، في صفحة 14 من وثيقة WO/PBC/23/3، أشار الوفد إلى أن البرنامج 6 قد تم إدراجه مثل نظامي لشبونة

ومدير وقد تم إدراج رقم ميزانية واحد لكلا النظامين. وعبر الوفد عن شعوره بالإحباط في هذا الشأن، لأنه طالب مرارا وتكرارا بفصل ميزانيتي هذين النظامين في برنامجين مختلفين كما كان الحال بالنسبة لنظام لاهاي ومعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع. وذكر الوفد بأنه بموجب المادة 24 من وثيقة جنيف باتفاقية لشبونة حول أسماء المنشأ والمؤشرات الجغرافية و"الدخل والنفقات الخاصة بالاتحاد الخاص ستعكس في ميزانية المنظمة بصورة عادلة وشفافة" وفي هذا الصدد، قال الوفد أن الأمر يمر بدون الإشارة إلى أن البرنامج 6 يمزج بين أرصدة نظامي تسجيل مختلفين ولهما مواضيع مختلفة للغاية ومستخدمين مختلفين ولا يساعد ذلك في شيء سوى التفكير في أن سبب ذلك هو أن نظام لشبونة كان يعمل في ظل وجود عجز كبير واعتمد على عائدات نظام مدريد لتغطية تكلفته. وكما أوضح في المؤتمر الدبلوماسي، حول أهدافه بالإضافة إلى أهداف العديد من الوفود، فقد تم تبني وثيقة جنيف الخاصة باتفاقية لشبونة وكان على هذا الدعم المالي أن ينتهي. وكان يجب على نظام لشبونة أن يكون له برنامج خاص والمنفصل عن نظام مدريد حتى يستطيع تقييم مستوى التمويل الذي يحتاجه نظام لشبونة حتى يعمل بنجاح. ومن أجل تحديد مصادر التمويل المحتملة غير معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع أو رسوم نظام مدريد، كان من الضروري القيام بوضع تفصيل محاسبي منفصل لنظام لشبونة. لذلك أصر الوفد على أن يكون برنامج 17/2016 منفصل عن ميزانية اتحاد مدريد وعن ميزانية اتحاد لشبونة بحيث تعكس ميزانية كل اتحاد بصورة عادلة وشفافة. وبالإشارة إلى الجدول 6، الخاص بنفقات التنمية المستحقة للثنائية 17/2016 من قبل البرنامج الوارد في صفحة 24 من الوثيقة WO/PBC/23/3 والذي تم إدراج البرنامج 6 فيه بالإضافة إلى نظامي مدريد ولشبونة وتم تضمين رقم واحد خاص بكل النظامين، قام الوفد بتجديد طلبه في فصل النظامين. كما طالب الوفد أيضا بإضافة عبارة إلى نقطة في الفقرة 15 في صفحة 20 من مشروع البرنامج والميزانية والتي تشير إلى توفير التمويل للمؤتمر الدبلوماسي، إذا قررت الدول الأعضاء عقد المؤتمر في الثنائية 17/2016. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد بأنه في اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية في 2013 والذي تم فيها مناقشة تمويل مؤتمر دبلوماسي لتبني الوثيقة الجديدة الخاصة باتفاقية لشبونة، تم إخبار الوفود من قبل أمانة اتحاد لشبونة بأن المؤتمر الدبلوماسي سيكون مفتوحا لمشاركة كافة الدول الأعضاء في الويبو كما كان الوضع في وثيقة جنيف الخاصة باتفاقية لاهاي. وفي هذا الوقت، لم يقم الوفد باتخاذ إجراء صارم بحجب ميزانية 15/2014 لأنه اعتبر أنها جزء من المؤتمر وسوف تعطي فرصة جعل المعاهدة أكثر استيعابا للأعضاء. ولأن ذلك لم يؤت ثماره المرجوة، كما كانت تعتقد الوفود، أشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا يريد تكرار نفس الخطأ لذلك رأى انه يجب ان يكون هناك وضوح في الميزانية حول كيفية اعتقاد الوفد لطريقة عمل أي مؤتمر دبلوماسي. وفيما يتعلق بالصفحة 53 من وثيقة WO/PBC/23/3 رأى الوفد أنه في الجدول الذي تضمن "إطار النتائج الخاصة بالبرنامج 6"، تحت نقطة II.6، فإنه يجب حذف مؤشر الأداء "التوسع في التغطية الجغرافية لنظام لشبونة"، ومقياس الخط الأساس "عدد الجهات المتعاقدة في الوثيقة الجديدة في نهاية 2015" ومقياس الهدف "الوصول إلى 5 أطراف متعاقدة في الوثيقة الجديدة بنهاية 2017"، حتى يتم تمويل نظام لشبونة بصورة كاملة بموجب شروط المادة 11 من اتفاقية لشبونة والمادة 24 من وثيقة جنيف الخاصة باتفاقية لشبونة. وذكر الوفد أن وثيقة جنيف قد تم التفاوض بشأنها من خلال المشاركة المتكافئة لكافة أعضاء الويبو ولم تكن منتج للتوافق في الرأي وأشار إلى أن نظام لشبونة لم يكن ولن يكون ذاتي التمويل حتى لو تطلب نظام لشبونة ذلك. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى المادة 11 (3) من اتفاقية لشبونة التي تنص على أن الرسوم يجب أن تغطي تكلفة النظام وإذا لم تكن كافية يجب جمع مساهمات من الأطراف المتعاقدة أو الدولة المضيفة أي سويسرا. وأضاف الوفد قائلا أن اتحاد لشبونة لم يوافق على زيادة الرسوم في العشرين عاما الماضية لتغطية العجز المستمر والذي ارتفع في العشرة سنوات الأخيرة إلى أكثر من 4 مليون فرنك سويسري ولم يقم اتحاد لشبونة بطلب مساهمات من الأطراف المتعاقدة كما هو منصوص عليه في المعاهدة لتمويل اتفاقية لشبونة الحالية. وأشار الوفد أيضا إلى أنه لأن ميزانيات الويبو السابقة مزجت بين أموال اتفاقية لشبونة ونظامي مدريد ولاهاي، فإن حجم العجز وعدم اتخاذ إجراء من قبل اتحاد لشبونة من خلال تجاهل التزامات المعاهدة لم تكن واضحة لغير الأعضاء في اتفاقية لشبونة. ونتيجة لذلك، فقد قامت الميزانيات السابقة بالسير قدما وقامت بتمويل العجز المزمع في نظام لشبونة من خلال مصادر تمويل بديلة خفية بدلا من القيام بذلك من خلال المساهمات الضرورية والإجبارية للدول الأعضاء في اتفاقية لشبونة. وفي أثناء المؤتمر الدبلوماسي، كان من الواضح أن موارد التمويل البديلة الخفية تتضمن الرسوم التي تم سدادها إلى الويبو ومعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع وخدمات مدريد. وكان من غير المقبول أن يقوم اتحاد لشبونة بإنكار التصويت على

وفد الولايات المتحدة الأمريكية أو أي عضو في الويبو، وبذلك يمنعها من المشاركة الجديدة مع توقع استمرار استخدام معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع ورسوم مدريد والتي تدفع لرعاياها من أجل تمويل نظام لشبونة غير المتوازن وغير الشرعي. ولأن كافة أنظمة التسجيل هي أنظمة ذاتية التمويل رأى الوفد أنه يجب التعامل مع نظام لشبونة بطريقة مختلفة. وحتى يحين الوقت الذي يتمكن فيه اتحاد لشبونة من ضمان أن المعاهدة أصبحت تحقق كفاية ذاتية وكلما اتسعت عضوية الويبو بحيث تصبح فرصة لتبني معاهدة يمكن لعدد أكبر من أعضاء الويبو الانضمام إليها، فإن الوفد لا يمكنه دعم استخدام موارد الويبو للترويج لوثيقة جنيف الخاصة باتفاقية لشبونة. ولن يكون من المناسب بالنسبة للويبو القيام بقياس نجاح وثيقة جنيف من خلال الترويج لنظام لمزيد من الداعمين مع وجود تمويل من مصادر لم تقرها المعاهدة ولم توافق عليها كافة الدول الأعضاء في الويبو. ولذلك، فقد رأى الوفد أن مقياس النجاح - أي زيادة الانضمام للمعاهدة - لن يكون مناسباً ولا يجب الترويج للنظام حتى يتم تمويل أنشطة الترويج وعمليات لشبونة بموجب المادة 11 من اتفاقية لشبونة والمادة 24 من وثيقة جنيف. واقترح الوفد إعادة صياغة الفقرة 6-10 لتأييد الدعم الفني والإشارة إلى أن الترويج سيكون مرتبطاً بالتمويل الكامل وفقاً لشروط الاتفاقيتين. واقترح الوفد الصياغة التالية: (1) بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم دعم فني محايد ومتوازن إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، وخاصة للدول النامية والدول الأقل نمواً، والمهتمة بالالتزام بنظام التسجيل الدولي الخاص بالمؤشرات الجغرافية بما في ذلك الحماية من خلال أنظمة العلامات التجارية. وسوف يضمن مثل هذا الدعم الفني بأنه لا يتم إعطاء أولوية لنظام حماية على النظم الأخرى بما في ذلك ما يتعلق بحماية العلامة التجارية واستخدام الأسماء العامة، (2) أي حملات توعية أو ترويج للنظام يعتمد على الالتزام بالمادة 11 من اتفاقية لشبونة والمادة 24 من وثيقة جنيف الخاصة باتفاقية لشبونة. وبما يتماشى مع طلبها بالفصل بين اتفاقية مدريد واتفاقية لشبونة في برنامجين منفصلين طالب الوفد أيضاً الفصل بين النتيجتين المرتبقتين هـ 6.2 و هـ 7.2 في صفحة 55 من مشروع البرنامج والميزانية إلى نتائج مرتقبة خاصة بكل من نظام مدريد ونظام لشبونة بحيث يتم السماح لعمل كل اتحاد أن يتم إعداد ميزانية منفصلة له كما تم بالنسبة لمعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع ونظام لاهاي. النتيجة المرتقبة 6.2 الخاصة بالاستخدام الأوسع وأكثر فاعلية لنظامي مدريد ولشبونة من قبل الدول النامية والدول الأقل نمواً" والنتيجة المرتقبة 7.2 "الخاصة بتحسين الإنتاجية وجودة الخدمة لعمليات مدريد ولشبونة يجب مراجعتها من أجل إيجاد أربعة مؤشرات أداء بدلا من اثنين بحيث يتوافر الوضوح والشفافية في الميزانية. وأشار الوفد إلى أنه إذا لم يتم التفاوض بشأن وثيقة جنيف بصورة منفتحة وشاملة من قبل كافة الدول الأعضاء في الويبو وتمت صياغتها بحيث تجذب منهج على المناهج الأخرى بينما قام اتحاد لشبونة بالاستفادة من عمليات التحويل دون الوفاء بالتزاماته المالية بموجب اتفاقية لشبونة، فإنه لا يريد أن يرى استخدام حرية تصرف المدير العام الخاصة بالتحويل يستخدم في سياق نظام لشبونة. وفي هذا الصدد، طالب الوفد بإضافة حاشية في صفحة 55 تحت عنوان موارد البرنامج 6 وبالأخص تحت جدول الموارد المخصصة وفقاً لموضوع الإنفاق على أن تنص على ما يلي: "بينما تكون لدى المدير العام حرية التصرف بموجب اللائحة المالية رقم 5-5 لتحويل ما يصل إلى 5% من الميزانية بين البرامج فإن هذه الحرية لا يجب ممارستها فيما يتعلق بميزانية نظام لشبونة". وفيما يتعلق بالبرنامج 13، خدمات قواعد البيانات الدولية، في صفحة 97، الفقرة 13-2، عبر الوفد عن رغبته في أن يرى إشارة إلى نشر التطبيقات التي تتم بموجب نظام لشبونة بالإضافة إلى معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع الحالية وتطبيقات مدريد ولشبونة. ومن أجل تحقيق الشفافية فيما يتعلق بالمطالبة العريضة بالحقوق التي ولدها نظام لشبونة والأثر السلبي الكبير التي قد تكون لهذه الحقوق على الطرف الثالث، إذا تم استخدام قواعد البيانات العالمية الخاصة بالعلامات التجارية بالنسبة للشبونة، فيجب استخدامها لنشر التطبيقات العالمية في ظل نطاق معاهدة لشبونة. وبعبارة أخرى يجب أن يهدف البرنامج إلى ضمان نشر كافة التطبيقات ذات الصلة. وأشار الوفد إلى أن جدول 8 "الميزانية بعد التحويلات وفقاً للبرنامج" في صفحة 176 لم يحدد ما إذا تمت أية تحويلات في العامين الحاليين إلى نظام لشبونة أو نظام مدريد بموجب البرنامج 6. ويجب فصل هذين النظامين إلى برنامجين منفصلين بحيث يتم تفسير كافة التحويلات إلى نظام لشبونة بصورة دقيقة. ومن أجل تحقيق الشفافية والمسؤولية المالية، كان من الضروري القيام بصورة أفضل بتحديد مصادر تمويل نظام لشبونة. وفي هذا الصدد، طالب الوفد من المراقب المالي الإشارة إلى ما إذا تمت أية تحويلات إلى اتحاد لشبونة في السنوات العشرة الأخيرة من عملية الموازنة. وأضاف الوفد قائلاً أن هناك حاجة إلى الشفافية أيضاً يجب في الملحق 2، جدول 9 "ميزانية 17/2016 وفقاً للبرنامج" وفي جدول 10 "المناصب للشائبة 17/2016 وفقاً للبرنامج" لأن حسابات

نظام لشبونة كانت غير واضحة غامضة ولا يمكن أن تبقى كذلك. وأشار الوفد أن الفقرة 1 في صفحة 179 أشارت إلى أن اللوائح المالية لليوبيو تنص على تقديم ميزانية المنظمة "بصورة منفصلة بالنسبة لكل اتحاد". ومع ذلك، لم ير سوى تقارير محدودة حول تفاصيل ميزانية اتحاد لشبونة. علاوة على ذلك، لم تتم محاسبة اتحاد لشبونة على سداد حصته المتعلقة ببعض النفقات المباشرة وغير المباشرة مقابل العديد من خدمات الليوبيو والتي كان لها أثر القيام بصورة غير مباشرة بالترويج أو دفع نظام التسجيل الدولي لاتحاد لشبونة بما في ذلك تطبيق مبادرات جدول أعمال التنمية. وبالإشارة إلى الملحق 3، تحت عنوان مخصصات الدخل، عبر الوفد عن رأيه بأنه في الفقرة 3-1-5 في صفحة 179 يجب أن تتضمن نفقات اتحاد لشبونة المباشرة الإشارة إلى البرنامج 13 "خدمات قواعد البيانات العالمية" وبرنامج 2 "العلامات التجارية والتصميمات الصناعية والمؤشرات الجغرافية". وأشار الوفد أيضا إلى أنه تم تضمين بيانات نظام لشبونة في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية وبهذا فإن تكاليف خدمات الليوبيو يجب أن تعتبر نفقات خاصة باتحاد لشبونة. علاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن الجدول 13 في الملحق 3 الوارد في صفحة 182 لم يذكر نظام لشبونة على أنه يساهم في ميزانية قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، طالما أنه تم إدراج المؤشرات الجغرافية في وثيقة جنيف، يجب أن يتضمن اتحاد لشبونة البرنامج 2، لجنة العلامات، بوصفه نفقات مباشرة. وبإيجاز، فإن جدول 13 يجب أن يتضمن هذه الإشارات ويعكس هذه النفقات بدقة. بالإضافة لذلك، يجب أن يكون نظام لشبونة مسؤول عن حصته في النفقات غير المباشرة كما هو مشار إليه في الفقرتين 1-4 و2-4. وقد تم تخصيص النفقات غير المباشرة على أساس "قدرة الاتحاد على السداد". وتعزى عدم قدرة اتحاد لشبونة على سداد النفقات غير المباشرة لفشله في الوفاء بالتزاماته الواردة في المادة 11 من الاتفاقية. وذكر الوفد بأن اتحاد لشبونة رفض زيادة الرسوم لمدة 20 عاما كما لم يقم بسداد مشاركته في النظام، وفقا لمتطلبات المعاهدة، والذي خلق بدوره حالة مصطنعة من "عدم القدرة على السداد" والتي لا يمكن السماح لها بعد ذلك باستبعاد الاتحاد من الاضطرار إلى سداد أي نفقات غير مباشرة لأي برنامج. وأشار الوفد إلى أنه في حين كانت الفقرة 5 الواردة في صفحة 180 مفيدة لفهم سبب تلقي اتحاد مدريد نصيب من دخل الإيجار أكبر مما تحصل عليه الاتحادات الأخرى، فقد كان من غير الواضح لماذا يتم تخصيص "الدخل الآخر" بصورة متساوية بين الاتحادات. وفي ضوء عدم رغبة اتحاد لشبونة في تمويل عملياته، رأى الوفد أنه سيبدو الأمر بمثابة استدامة الدعم عند إعطاء نفس قيمة "الدخل الآخر" إلى لشبونة وإلى الاتحادات الأكثر نجاحا والتي قامت بتمويل نفسها. وسوف يقدر الوفد الحصول على مزيد من المعلومات حول مصادر تمويل المباني والتي يتم استمداد دخل الإيجار منها. وحتى يتم التوصل إلى مزيد من الوضوح بشأن مصادر التمويل، اقترح الوفد أن يتم توزيع الدخل الإيجاري بصورة متساوية، وفقا لعدد الأعضاء في كل اتحاد على سبيل المثال. وأشار الوفد إلى أنه يتضح من الجدول 11 في صفحة 181 الذي وفر معلومات حول النفقات المخطط لها من قبل كل اتحاد، والاتحادات التي يتم تمويلها من خلال المشاركات، واتحاد لاهاي واتحاد لشبونة، أن كل الاتحادات لديها عجز. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عن مصدر الأموال التي يجب الحصول عليها لتغطية مثل هذا العجز ما إذا كان لا يجب على نظامي لاهاي ولشبونة رفع الرسوم بدلا من ذلك، بحيث يكون لديها ميزانية متوازنة. وعبر الوفد عن رأيه بأن الملحق 4، الذي يحمل عنوان التطور والطلب على الخدمات في ظل معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع، ونظامي مدريد ولاهاي على المدى المتوسط والذي بدأ في صفحة 183، يجب أن يتضمن توقعات خاصة بنظام لشبونة بنفس طريقة معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع ومدريد ولاهاي. وبالمثل، يجب أن يكون هناك ملحق يعكس مؤشرات عمليات نظام لشبونة كما هو الحال بالنسبة لاتحادات نظم التسجيل الأخرى. وفي صفحة 233 طالب الوفد مراجعة الملحق 10، بعنوان الميزانية وفقا للنتائج المتوقعة والبرنامج بحيث يتم تخصيص النفقات بصورة عادلة في الاتحادات مع فصل نظامي مدريد ولشبونة من بند نفس الخط الأساسي. وأخيرا، فيما يتعلق بالملحق 11، الذي يحمل عنوان ميزانية 2016/2016 وفقا للنتائج المتوقعة الوارد في صفحة 235، طالب الوفد فصل لشبونة ومدريد من نفس بند خط الأساس. وفي ختام بيانه حول البرنامج 6، سأل الوفد الرئيس عما إذا كان سيقوم بتقديم تعليقات حول البرنامج 31 والبرنامج 7.

171. وأجاب الرئيس بأن تلك الأمور تقع ضمن نطاق الهدف الاستراتيجي الثاني ودعا الوفد إلى استكمال حديثه.

172. ومن خلال الحديث حول البرنامج 31، أشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى جدول 11 في صفحة 181 والذي تضمن معلومات حول النفقات المخطط لها من قبل كل اتحاد، ولاحظ أن الاتحادات التي يتم تمويلها من خلال المشاركات مثل اتحاد لاهاي واتحاد لشبونة، يوجد لديها عجز. وتساءل الوفد عن المصدر الذي سيأتي منه المال اللازم لتغطية العجز وما إذا كان على نظامي لشبونة ولاهاي رفع الرسوم بحيث يكون لهما ميزانية متوازنة. وأشار الوفد إلى أنه من المتوقع أن يزيد عدد الطلبات الدولية للتصميمات الصناعية التي ستقدم خلال الثنائية 17/2016 زيادة كبيرة وأنه سيتم تطوير مميزات جديدة ومعقدة وخاصة بالنسبة للدول التي يوجد بها أنظمة اختبار الابتكارات. وتساءل الوفد عما إذا كانت قد تمت موارد البرنامج 31 للوفاء بالزيادة المتوقعة في عدد الطلبات وطبيعتها الأكثر تعقيداً. ومن خلال المقارنة، أشار الوفد إلى أن الفقرة 17 من مشروع البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 17/2016 ذكرت زيادات ذات صلة بالموارد الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع ونظام مدريد لكنها لم تذكر شيئاً عن نظام لاهاي. ومن أجل التمكن من القيام بالتعامل بكفاءة مع زيادة عبء العمل يجب اقتراح زيادة في الموارد والموظفين بالنسبة لنظام لاهاي. وبالانتقال إلى البرنامج 7، صرح الوفد بأن بالنسبة للثنائية 17/2016 من المفهوم أن البرنامج 7 يخصص له 11.34 مليون فرنك سويسري كنفقات كما تبلغ عائداته 2.6 مليون فرنك سويسري. وبدلاً من تقسيم العائدات على الاتحادات يمكن استخدام منهج محاسبي مختلف بحيث يصبح يستخدم دخل مركز الويبو للتحكيم والوساطة في تغطية تكاليفه ويتم تقسيم التكاليف الأخرى بين البرامج الأخرى. وبالنسبة للجدول 7 البرنامج 7: الموارد وفقاً لموضوع النفقات صفحة 63، تساءل الوفد عما إذا كانت الحالات التي تعامل معها المركز قد عمل فيها أشخاص وفقاً لمراكزهم، أم قام بالتعامل معها موظفين مؤقتين أو خدمات تعاقدية فردية.

173. وطلب الرئيس من الوفد تقديم نسخة مكتوبة من بيانه بسبب كثرة التفاصيل الموجودة به وطوله.

174. وقام وفد جمهورية كوريا بتأييد مداخلة وفد الولايات المتحدة بتأييد كاملاً. وكأحد الدول التي لها مصلحة كبرى من وجود عمليات مالية مستقلة لأنظمة الملكية الفكرية العالمية، كان وفد جمهورية كوريا قلقاً للغاية بشأن الوثيقة التي تم دراستها والتي مزجت بين نظامي مدريد ولشبونة. وكما ذكر الوفد في بيانه الافتتاحي طالب الوفد بأن تظهر ميزانية نظام لشبونة بصورة منفصلة عن ميزانية نظام مدريد من أجل التمييز بوضوح بين هذين النظامين. ورأى الوفد أن مثل هذا المنهج لن يؤدي فقط إلى زيادة الشفافية والمساءلة لكنه سوف يسمح أيضاً باتخاذ قرارات أفضل بشأن السياسات في المستقبل. وذكر الوفد بأنه قد تمت مناقشة الاستدامة المالية لنظام لشبونة بصورة بناءة في المؤتمر الدبلوماسي حيث تم تبني وثيقة جنيف الخاصة باتفاقية لشبونة.

175. وطالب وفد البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بتوضيح ما إذا كان هناك في البرنامج 5 موارد مخصصة لضمان المناقشات التي تجري فيما يتعلق بمرونة الرسوم الخاصة بالطلبات الدولية بموجب معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع. ولاحظ الوفد أن العديد من الوفود اقترحت في بداية الجلسة أن هناك اتجاه لخفض رسوم معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع. وجررت مناقشات في مجموعة عمل معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع حول خفض الرسوم المحتمل للجامعات ومراكز البحث الحكومية وعبر الوفد عن رغبته في التأكيد على أن هذه المناقشات سوف يضمنها تخصيص الموارد اللازمة.

176. وأيد وفد أوروغواي بيان وفد الولايات المتحدة الأمريكية لأنه تضمن غالبية إن لم تكن كافة أوجه القلق التي أثارها الوفد. ووافق الوفد على أن هناك حاجة إلى زيادة الشفافية. وسوف تنتج هذه الشفافية عن التحديد المنفصل والواضح لمختلف أنظمة التسجيل لأن ذلك سيسمح بتقييم أفضل لاستدامتها الذاتية. وعبر الوفد أيضاً عن قلقه إزاء الدعم الفني المقترح وأنشطة الترويج الخاصة بنظام لشبونة ورأى أن تلك يجب وضعها على قدم المساواة مع أنظمة التسجيل الأخرى.

177. وقد أثار وفد اليابان قضيتين تتعلقان ببرنامج 5. أولاً، صرح بأنه يجب الحفاظ على جودة خدمات معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع وتحسينها مع الأخذ في الحسبان أن أكثر من 76% من دخل الويبو يأتي من رسوم معاهدة التعاون

بشأن براءات الاختراع التي يقوم المتقدمون بالطلبات بسدادها. ورحب الوفد بأن الميزانية التي تم تخصيصها لبرنامج 5 قد تم إعطاؤها الأولوية في البرنامج والميزانية المقترحتين وطالب بالمزيد من المعلومات المفصلة حول كيفية تخطيط الأمانة لاستخدام الميزانية المقترحة من أجل زيادة تحسين الانتاجية وجودة نظام معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع. ثانياً، طالب الوفد بتوضيح حول سبب وجوب توفير 1.4 مليار فرنك سويسري لتعديد مرونة اتفاقية التعاون بشأن براءات الاختراع. وفيما يتعلق بالبرنامج 6 - نظام مدريد ولشبونة- مع أخذ مسائل النزاهة والشفافية في الحسبان، اعتقد الوفد أنه سيكون من الجيد الفصل بين برنامج وميزانية نظامي مدريد ولشبونة وفقاً لاقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

178. وصرح وفد باراجواي، متحدثاً من وجهة نظر دولة عضو في الويبو لم تقم باستخدام الخدمات التي كانت موضع الهدف الاستراتيجي الثاني، بأنه يجب أن تعطى الأولوية لتعزيز الأنشطة المتعلقة بدعم معنى الانضمام لمختلف هذه الأنظمة. وقد يتضمن ذلك عدد من الأنشطة الإقليمية ودون الوطنية التي يجب تطويرها في مختلف أجزاء العالم بما في ذلك مشاركة ممثلي الدول الأعضاء في الويبو التي لا تعتبر جزءاً من هذه الأنظمة. وفيما يتعلق بأنشطة مركز التحكيم والوساطة كان من المهم مشاركة الدول النامية والدول الأقل نمواً بحيث تكون هناك أنشطة مثل الندوات وورش العمل لها في كافة أنحاء العالم. وبقدر الإمكان سيكون من المرغوب فيه أن يتم تمويل المسؤولين الذين يمثلون الدول التي لا تعتبر أطرافاً في هذا النظام سواء من خلال اقتراح مواقف أو من خلال الدفاع عنها بالإضافة إلى مشاركة دول لم تكن تقوم باستخدام النظام بصورة متكررة.

179. وأيد وفد سنغافورة هؤلاء الأعضاء الذين يسعون لتحقيق قدر أكبر من الشفافية في عملية ممارسة البرنامج والميزانية الحالية. وكان من المهم بالنسبة للدول الأعضاء أن يكون لديها صورة واضحة للتكاليف والإسهامات الخاصة بكل اتحاد. وفي هذا الصدد، ورأى الوفد أن أول خطوة يجب القيام بها هي فصل البرنامج 6 بحيث يتم التعامل مع نظام مدريد ونظام لشبونة بصورة منفصلة. وقد أيد الوفد فكرة محاولة كل اتحاد أن يحقق الاستقلال الذاتي وأن تغطي الرسوم التي يحصل عليها كل اتحاد تكاليفها حتى يكون لديها ميزانيات متوازنة. وفي حالة نظام لشبونة، عبر الوفد عن اعتقاده بأن التقصير يجب تغطيته من خلال الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة. وفي هذا الصدد، كان الوفد يشعر بالقلق لأن أعضاء اتحاد لشبونة قد فاتهم فرصة في المؤتمر الدبلوماسي في مايو لتقديم رسوم صيانة وتجديد والتي كانت ستخفف من أعباء أعضاء اتحاد لشبونة مع ضمان تغطية تكلفة إدارة الحقوق المنصوص عليها في نظام لشبونة. وتطلع الوفد إلى الاستماع لاقتراحات من أعضاء اتحاد لشبونة حول فائدة الاستدامة المالية لنظام لشبونة للدول الأعضاء في النظام، لأن ذلك لن يساعد فقط في تحديد الرسوم والمساهمات المناسبة لكنه سيسمح لها أيضاً بمقارنة موقفها بالاتحادات الأخرى فيما يتعلق بالاستدامة. وأخيراً، دعم الوفد اقتراح جعل تمويل أي مؤتمر دبلوماسي يعقد في المستقبل مرتبطاً بالمشاركة المتكافئة لكافة أعضاء الويبو، لأنه رأى أن الطريقة التي تم بها تنفيذ مؤتمر لشبونة الدبلوماسي انطوت على شذوذ مؤسف والتي لا يجب أن تمثل سابقة في تاريخ الويبو.

180. ووافق وفد بنما على بعض الآراء التي قامت بالتعبير عنها بعض الوفود الأخرى. ويجب تقسيم البرنامج 6 إلى برنامجين لتعزيز الشفافية وتعريف النفقات بصورة أفضل وتقييم الاستدامة الذاتية لكل من أنظمة التسجيل. وقد عبر الوفد أيضاً عن رأيه القائل بأن مؤتمر لشبونة الدبلوماسي والذي كان مغلقاً ولم يكن شاملاً لكافة الأعضاء لن يكون له تبعات فقط بالنسبة لأعضاء نظام لشبونة، لكنه سيؤثر على أعضاء الويبو بصورة عامة. ولذلك، كان من الضروري تحديد أثر تكلفة هذا المؤتمر على الميزانية بوضوح.

181. وقال وفد اليابان أنه مع أخذ النزاهة والشفافية في الحسبان سيكون من المفيد أن يتم الفصل بين ميزانية نظامي مدريد ولشبونة.

182. وأكد وفد كندا على المخاوف التي تم التعبير عنها من قبل بخصوص جمع البيانات والأرقام الخاصة بنظامي مدريد ولشبونة. ويجب تقسيم برنامج 6 إلى برنامجين أحدهما يتعلق بكل من نظامي التسجيل. وقد نبعت آراء الوفد من النتائج التي تعتمد على الإدارة ولم تنطبق فقط على البرنامج 6. ويمكن أن تستفيد الأجزاء الأخرى من البرنامج والميزانية من الوضوح

والتفاصيل. وصرح الوفد بأن نظام لاهاي نظام فعال من حيث التكلفة كما أن له قيمة مضافة بالنسبة لمستخدميه. ولقد كانت من أولويات الحكومة الكندية الانضمام إلى نظام لاهاي. وصرح الوفد بأنه سيدشارك في مجموعة العمل المعنية بالتطوير القانوني لنظام لاهاي الخاصة بالتسجيل الدولي للتصميمات الصناعية للاستمرار في مراقبة والإسهام في تطوير النظام وخاصة لأن الدول التي تقوم بعمل فحص موضوعي سوف تستمر في الانضمام للنظام. وعبر الوفد عن شكره للأمانة على مساعدتها على الانضمام إلى نظامي مدريد ولاهاي.

183. وعبر وفد الأرجنتين عن دعمه للبيان الذي ألقاه وفد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالبرنامج 6. وشعر الوفد بأنه من الهام الفصل بين مكوني برنامج 6 من أجل توضيح نظامي لشبونة ومدريد ووضع رؤية أكثر شمولية للاكتفاء الذاتي لنظام لشبونة. علاوة على ذلك، فإن إجراء دراسة خاصة بنظام لشبونة ستكون بمثابة أداة مفيدة من أجل اتخاذ قرارات تعتمد على معلومات حول الإسهامات والرسوم التي يجب تحديدها. وفي النهاية أكد الوفد على الأهمية التي أولاها إلى المؤتمرات الدبلوماسية التي تشمل جميع الأعضاء. ولذلك، فقد دعم الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتضمين نص يوضح أن المؤتمرات الدبلوماسية يجب أن تكون متاحة لكافة أعضاء الويبو.

184. وذكر وفد البرتغال بأنه في عام 1998 وضع أعضاء الويبو نظام ميزانية موحد لكافة الاتحادات وعبروا عن رأي قائل أنه يجب الحفاظ على هذا النظام. وقال الوفد أن اتحاد لشبونة سوف يلتقي في أكتوبر لتحليل احتمال زيادة رسوم التسجيل وهو أمر سيكون له أثر إيجابي فيما يتعلق بتوليد الدخل الخاص بالبرنامج 6. وفي أثناء المؤتمر الدبلوماسي الخاص بمراجعة نظام لشبونة قام الأعضاء بعمل تسويات مالية قوية ستخضع للتحليل في سياق تطبيق وثيقة جنيف الخاصة باتفاقية لشبونة. وكما يتضح من الفقرة 6-8 من مشروع البرنامج والميزانية كان من المتوقع أن تؤدي وثيقة جنيف الخاصة باتفاقية لشبونة إلى تمهيد الطريق لزيادة كبيرة في عدد أعضاء اتحاد لشبونة. ورأى الوفد أن هذه الزيادة في العضوية ستؤدي إلى زيادة في دخل نظام لشبونة. وقال الوفد أن البرتغال ملتزمة بهدف جعل نظام لشبونة أكثر استدامة وأكثر شفافية.

185. وقال وفد نيوزيلندا أنه يولي أهمية كبرى بمبدأ الشفافية والمحاسبة ويود أن يرى مزيد من الاهتمام بالمقترحات التي تم طرحها فيما يتعلق بالبرنامج 6 الذي سيقوم بدعم الشفافية.

186. وقام وفد شيلي بدعم بيانات الوفود الأخرى التي أكدت على أهمية الشفافية. وسوف تؤدي زيادة النفاذ للمعلومات بطريقة أفضل إلى تمكين الدول الأعضاء من تحليل وضع الميزانية بصورة أفضل. ولذلك رأى الوفد أنه من المهم الحصول على معلومات واضحة بشأن الميزانية من أجل التمكن من تحديد مخصصات الميزانية المتعلقة بنظامي مدريد ولشبونة بصورة منفصلة. ويمكن توضيح الدخل والمشاركات والرسوم. وعبر الوفد عن تقديره لإجابة الأمانة على الأسئلة المطروحة لكنه أشار إلى أن المعلومات لم تكن واضحة في البرنامج والميزانية المقترحة نفسها. وكان من المطلوب إعداد شرح مفصل. كما أيد الوفد أيضاً أهمية الحيادية في عملية الدعم الفني بما يتضمنه الدعم المقدم للبرنامج 6 وأنظمتها المختلفة. وأشارت توصيات جدول أعمال التنمية إلى أن الدعم الفني المقدم من الويبو يجب أن يقوم، من بين أمور أخرى، بدعم التنمية والشفافية ويقوم على أساس الطلب ويستجيب للاحتياجات الخاصة بالدول الأعضاء. وبالمثل، رأى الوفد أن العاملين في الويبو والمستشارين به الذين يشاركون في عملية الدعم الفني يجب أن يستمروا في تحملهم المسؤولية ويجب أن يكونوا محايدين. وتعتبر هذه الجوانب جوانب هامة ويجب أخذها دائماً في الحسبان لمصلحة المنظمة ككل.

187. وصرح وفد فرنسا بأنه لا يؤيد اقتراح فصل نظامي مدريد ولشبونة تحت مظلة برنامج 6 لسببين. أولاً، يتضمن هذين النظامين عناصر متقاطعة ولفترة طويلة قامت الويبو بتطبيق سياسة تمكن هذين النظامين من تحقيق التوازن المالي. وعلاوة على ذلك، تمثل ميزانية لشبونة مبالغ وأنشطة ليست بنفس أهمية ميزانية مدريد وميزانية الويبو بكاملها. وذكر الوفد بأن هناك علاقة ما بين نظامي مدريد ولشبونة ورأى أن الحفاظ عليها في داخل نفس البرنامج أمر مبرر لأسباب تتعلق بالفعالية والحوكمة الجيدة. وفيما يتعلق بالشفافية، أشار الوفد إلى أن الأمانة قد قدمت في وثيقة PBC/23/3 وفي إجابتها على

الأسئلة معلومات تتعلق بالنفقات والدخل الخاص بنظام لشبونة. وكان وفد فرنسا مستعدا لتلقي المزيد من المعلومات حول ميزانية لشبونة وقال ان الجمعية العامة لاتحاد لشبونة سوف تناقش مرة ثانية المضاعفة المقترحة لرسوم التسجيل في اجتماعها في أكتوبر. وذكر الوفد أيضا بخريطة الطريق الهامة المتعلقة بمسألة التمويل والتي تم تبنيها في شهر مايو أثناء المؤتمر الدبلوماسي والتي ستكون موضع لمزيد من العمل في سياق دخول وثيقة جنيف الخاصة بنظام لشبونة حيز التنفيذ. وطالب وفد فرنسا بتوفير السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مكتوبة.

188. وقام وفد إيطاليا بترديد الملاحظات التي أبدتها وفدى البرتغال وفرنسا. وقام الوفد بتقديم بيان مكتوب يتعلق بالبرنامج 6. وطالب بإعادة وضعها في التقرير المكتوب للجلسة. وكان البيان كالتالي. بالإشارة إلى مسألة شفافية الميزانية أيد الوفد توفير المزيد من المعلومات المفصلة والأرقام المتعلقة بنظام لشبونة خلال برنامج 6. ويمكن تحقيق ذلك بدون أي تغيير في هيكل الميزانية الحالي. وقد استجابت الجداول 11 و 12 و 13 في الوثيقة WO/PBC/23/3 (صفحة 181-182) للالتزام الذي تفرضه المعاهدة والخاص بأن دخل اتحاد لشبونة يجب أن يظهر في ميزانية المنظمة "بصورة نزهة وتميز بالشفافية". ويمكن أن تقوم أمانة الويبو بتوفير معلومات إضافية في صورة وثيقة منفصلة "للأسئلة والإجابات". وقد قامت الوفود بتقديم طلبات من أجل الحصول على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بالبرامج الأخرى واقترحت الأمانة حلا يفي بطلب معين يتعلق بالمزيد من التفصيل للميزانية وبنود التكاليف. ومرة أخرى تم تحقيق الشفافية من خلال وثيقة الأسئلة والإجابات وبذلك لم يكن من الضروري فصل نظام لشبونة في البرنامج 6. وقد كان نظامي لشبونة تحت مظلة نفس البرنامج لسنوات عديدة وهو ما يتماشى مع ممارسة متكاملة متسقة. وإذا كان لا بد من فصل نظام لشبونة في برنامج مختلف، فسيكون البرنامج الوحيد في الميزانية الذي يتم وضعه تحت مسؤولية وحدة. وفي هذا الصدد، يجب ملاحظة أنه بينما نجد أن سجل مدريد له إدارة خاصة به تنقسم إلى عدة شعب فإن سجل لشبونة تديره وحدة داخل شعبة الإرشاد القانوني والتشريعي وتعتمد على تعاون ثلاثة موظفين في الويبو. ولم يكن هناك برنامج آخر في الميزانية يتضمن هذا العدد القليل من الوظائف. وعلاوة على ذلك، لا بد من إلقاء الضوء على أن نظامي مدريد ولشبونة مرتبطين لأنهما يتعاملان بطرق مختلفة مع عملية حماية المؤشرات الجغرافية ومع العلاقة بين العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية. ويمكن حماية المؤشرات الجغرافية من خلال علامات جماعية وعلامات اعتماد (نظام مدريد) بالإضافة إلى مؤشرات جغرافية فريدة (نظام لشبونة). وتتوافر المعلومات حول كلا النظامين بصورة محايدة وتميز بالشفافية على موقع الويبو على الانترنت. وبالرغم من ذلك، يعتبر نظام مدريد أكثر وضوحا، لأنه لا يمكن الدخول على نظام لشبونة حاليا من صفحة الويبو الرسمية في القسم المخصص لخدمات الملكية الفكرية العالمية. وفيما يتعلق بالعجز المالي في اتحاد لشبونة، ستقوم الدول المتعاقدة الـ 27 بمناقشة وتناول هذه المسألة (بما في ذلك اقتراح زيادة رسوم التسجيل) في اجتماعهم المقبل في أكتوبر في ضوء المناقشات التي عقدت على مدار السنوات الماضية خلال مجموعة العمل المتعلقة بتطوير نظام لشبونة. وقد كان الوفد ملتزما بالمشاركة في هذا الصدد. ومن الملاحظ أن حوالي 70% من العجز المتراكم (وخاصة في عام 2009) لاتحاد لشبونة قد نتج عن العدد الكبير من الاجتماعات لمجموعة العمل ولتكلفة الموظفين المتعلقة بمراجعة نظام لشبونة، أو أنشطة المعلومات/الترويج. لذلك، فإن معالجة تعاملات سجل لشبونة كان يمثل 30% فقط من إجمالي عبء العمل والتكاليف. وفيما يتعلق بالاحتياجات المالية المستقبلية لاتحاد لشبونة يرجى ملاحظة أن الزيادة المتوقعة في العجز في الثنائية 17/2016 (حوالي 1.5 مليون فرنك سويسري) كانت مرتبطة بصورة أساسية بتمويل الأنشطة الخاصة بدعم نظام المؤشرات الجغرافية الدولية وفقا لوثيقة جنيف. ومثل هذه الأنشطة، مثل تلك التي تم تنفيذها حتى الآن، كانت تتماشى بصورة كلية مع تكليف الويبو بوصفها منظمة متعددة الأطراف ومختصة بتسمية نظام ملكية فكرية دولي متوازن. إن التزام الويبو بتعزيز نظام تسجيل المؤشرات الجغرافية العالمية ككل كان مهما أيضا بهدف توفير الدعم الفني للدول النامية في هذا المجال بما يتماشى مع أهداف جدول أعمال التنمية. وقد قامت الويبو بتجميع فائض كبير حتى الآن وهي الآن في وضع مالي جيد. وإذا كان هناك جزء ضئيل من دخلها المتنوع يتم استخدامه لدعم نظام جديد للملكية الفكرية على المستوى الدولي، فإن ذلك لن يضر بالبرامج الأخرى وسوف يساهم في تقديم المزيد من خدمات الملكية الفكرية العالمية للدول الأعضاء.

189. وعبر وفد سويسرا عن اعتقاده بأنه سيكون من المهم بالنسبة للوفود المعنية أن ترى اقتراحات من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كتابية. وبصورة أولية، عبر الوفد عن رأي مفاده أن إبعاد الموارد عن عملية دعم وثيقة جنيف الخاصة بنظام لشبونة يبدو أنه يعارض الغرض من جعل نظام لشبونة يتمتع بمجدي اقتصادية على المدى الطويل. وقد كان وفد سويسرا يدعم هدف جعل نظام لشبونة يتمتع بمجدي اقتصادية. وذكر الوفد أن الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة كانوا يسعون للحصول على تحديث لاتفاقية لشبونة بحيث تقوم بجذب عدد أكبر من المستخدمين المحتملين وعلى أمل زيادة عدد الأطراف المتعاقدة على المدى البعيد بما يجعل نظام لشبونة نظاما ذو جدوى اقتصادية. وفيما يتعلق بهذا الهدف، والذي أيدته جميع الدول الأعضاء، وجد وفد سويسرا أنه من الصعب فهم كيف يؤدي استقطاع موارد خاصة بتعزيز وثيقة جنيف إلى خدمة هدف جعل النظام ذو جدوى اقتصادية. وعبر الوفد عن تأييده للتحفظات التي أبدتها وفود فرنسا وإيطاليا والبرتغال حول موضوع فصل العنصرين من برنامج 6.

190. ودعم وفد هنغاريا الآراء التي عبرت عنها وفود فرنسا وإيطاليا والبرتغال وسويسرا وطالبت بالتعرف على تفاصيل الاقتراحات الخاصة بوفد الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التفكير فيها.

191. ودعم وفد جمهورية إيران الإسلامية بيانات وفود البرتغال وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وهنغاريا لنفس الأسباب والمنطق الذي طرحته هذه الوفود. ودعم الوفد البرنامج 6 والبرامج الأخرى المتعلقة بنظام لشبونة وظهرت في مشروع البرنامج والميزانية.

192. وقال وفد الجزائر، بصورة أولية محضة، بأنه لم يفهم الارتباط بين الرغبة في الشفافية التي تم التعبير عنها من قبل عدد من الوفود، من ناحية، وبين الرغبة في تقسيم البرنامج 6 إلى برنامجين منفصلين. ويمكن دراسة البرنامج 6 كما كان بالإضافة إلى المزيد من المعلومات كما دعت بعض الوفود. وبالرغم من ذلك، فقد رأى الوفد أن تغيير هيكل كل الميزانية كان يمثل أمرا مختلفا. وقد تم تبني الميزانية من قبل الأعضاء في الشكل الحالي لعدة سنوات. ولذلك فسوف يود الوفد الحصول على المزيد من الحجج المفصلة بخصوص العلاقة التي يفترض وجودها بين الشفافية من جانب وبين هيكل الميزانية من جانب آخر. علاوة على ذلك، عبر وفد الجزائر عن اعتقاده بأن الأعضاء بدأوا في المشاركة في ممارسة سيكون لها أثر نظامي. وفي هذا الشأن، قال الوفد أن الأسئلة الواضحة التي طرحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت لدرجة الإدارة التفصيلية على سبيل المثال عندما اقترح الوفد عدم استخدام امتيازات المدير العام في مجال معين وأن النفقات لن يتم نقلها إلى برنامج معين. ورأى الوفد أن ذلك ليس منهجا يجب على أعضاء اللويو تبنيه. وهناك واجب على كافة الدول الأعضاء يتعلق بضمان أن الميزانية قد قامت بالأخذ في الحسبان أولويات ومتطلبات كافة الدول الأعضاء وليس أولويات اثنين أو ثلاثة أو أربعة وفود. ولذلك حث وفد الجزائر الوفود الأخرى على التفكير في التبعات الشاملة المحتملة من وراء المقترحات المقدمة.

193. وقال وفد استراليا أنه يدعم الشفافية في إعداد تقارير اللويو كلما أمكن. وفيما يتعلق بالبرنامج 6 أيد الوفد اقتراح فصل الحسابات الخاصة بنظام لشبونة عن نظام مدريد. وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة شفافية الحسابات ويتماشى مع إعداد التقارير في أنظمة الملكية العالمية الأخرى التابعة للويو. كما أيد الوفد أيضا الشفافية في تنفيذ التزامات الأعضاء وتوقع من أعضاء اتحاد لشبونة تطبيق الشروط التي وافقوا عليها فيما يتعلق بتمويل نظام لشبونة. وقام وفد استراليا بدعم مبدأ مفاده أن جهود الدعم الفني للويو التي تتعلق بالمؤشرات الجغرافية يجب أن تتبنى منهج محايد فيما يتعلق بأنظمة حماية المؤشرات الجغرافية مع ملاحظة أن هناك أنظمة مختلفة مستخدمة حول العالم وتقوم بتقديم حماية قوية لحاملي المؤشرات الجغرافية. وأخيرا يود وفد استراليا القيام بمزيد من الدراسات حول البيانات التاريخية والتوقعات المستقبلية الخاصة بدخل لشبونة. وبالإشارة إلى تعليق قام بطرحه وفد البرتغال، الذي عبر عن رأي مفاده أن هناك تعارض بين طلبات بعض الوفود ونظام المشاركة في الاتحاد، قال وفد استراليا أن كلا من اتفاقية لشبونة ووثيقة جنيف التابعة لاتفاقية لشبونة تتضمنان التزامات خاصة بمساهمات تغطي العجز. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن هذه الأحكام ليست متعارضة مع نظام المشاركة في الاتحاد لكنها تقويه. وأشار وفد استراليا أيضا إلى أنه يبدو أن هناك اختلاف بين الوفود فيما يتعلق بما إذا كان نظام لشبونة يمكن أن يحقق في النهاية الاكتفاء

الذاتي بدون أي رسوم صيانة مستمرة أو مساهمات من الدول الأعضاء. ورأى الوفد أن مثل هذا الاختلاف، أو الارتباك فيما يتعلق بالمسألة، سوف يؤدي بالفعل إلى تقوية اسباب وجود إجراء دراسة أخرى تتعلق بالتنبؤات المستقبلية الخاصة بدخل لشبونة.

194. طالب وفد المكسيك بأن يتم توزيع الاقتراحات التي تقدم بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية على جميع الوفود. وعبر الوفد عن قلقه إزاء البرنامج 6 بل ونظام المساهمات بكامله.

195. ودعم وفد جمهورية التشيك الآراء التي عبر عنها وفد فرنسا.

196. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيقوم بتوفير بيانه السابق في صورة مكتوبة. وقال الوفد، مشيراً إلى الاقتراح القائل بأن الاقتراح أدى نوعاً ما إلى هدف النظام الاتحادي، أن النظام قد تم تبنيه في وقت كانت الاتحادات فيه تتماشى مع المعاهدات ذات الصلة، وكان كل اتحاد يحقق الاكتفاء الذاتي. ورداً على اقتراح مفاده أن لجنة البرنامج والميزانية ليست المنتدى المناسب لمناقشة البرامج واتحادات معينة قام البرنامج بتغطيتها، قال وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه يعتبرها المنتدى المناسب تماماً لمناقشة الأمور المتعلقة بالميزانية. واستمر الوفد في الإصرار على أنه يجب تقسيم البرنامج إلى برنامجين مختلفين. وأشار الوفد إلى أنه في شهر مايو قام اتحاد لشبونة باتخاذ قرار بالاستمرار في المساهمات التي تقدمها الدول الأعضاء والدفعات المقدمة التي تقوم بدفعها الدولة المضيفة. وكما صرح وفد استراليا فقد طالب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالتزام الدول الأعضاء في اتفاقية لشبونة بالأحكام التي اتفقوا بشأنها وتقديم المساهمات الضرورية لدعم نظامهم والتوقف عن استخدام الميزانية المعتادة للويو.

197. وأشار الرئيس إلى العديد من الأسئلة المتعلقة بالبرنامج 6 واقترح أولاً أن يتم تقديم إجابات تتعلق بالبرامج 5 و31 و7. وسيتم تناول البرنامج 6 بصورة منفصلة. ودعا الرئيس الأمانة إلى الإجابة على التعليقات حول البرنامج 5 والبرنامج 7.

198. وانتقالاً إلى أسئلة حول البرنامج 7، أشارت الأمانة إلى أن سؤال وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول تخصيص النفقات والعائدات الخاصة بمركز التحكيم والوساطة سيجيب عليها المراقب المالي. وذكرت الأمانة بأن وفد الولايات المتحدة الأمريكية طرح سؤالاً عن عدد الموظفين بالنسبة للحالات بالمركز كما تساءل وفدي باراغواي وشيلي عن احتمالات تعزيز المركز لتعاونه مع الدول النامية والدول الأقل نمواً.

199. وأشارت الأمانة إلى أن حالات الويوو يتم إدارتها في مجالين هما التحكيم والوساطة بالنسبة لأي نوع من أنواع النزاع المتعلق بالملكية الفكرية وحل النزاعات المتعلقة باسم نطاق الانترنت. وأشارت الأمانة إلى الحالات التي تندرج تحت الفئة السابقة والتي قد تتضمن قيمة مالية كبيرة والتي يقوم بالتعامل معها في المعتاد محامين معينين وهو ما يمثل نسبة ضئيلة من الموظفين. وأشارت الأمانة إلى أنه في العمليات التي تنطوي على اسم نطاق أطول، يتم استخدام مدراء الحالات في منح ويتم الإشراف عليهم من قبل كبار المحامين كبار في وظائف مؤقتة، وهي فئة أخرى من فئات الموظفين المؤقتين في الويوو، أو مجموعة صغيرة من المحامين المعينين.

200. وأجابت الأمانة على السؤال المطروح من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن البرنامج 7 والحسابات وفقاً لمنظور الاتحاد المتعلق بالميزانية. وأشارت الأمانة إلى أن مركز التحكيم والوساطة لا يمثل اتحاداً منفصلاً. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن دخل ونفقات المركز قد تم تخصيصها بالنسبة للاتحادات بناء على منهجية مخصصات الاتحاد المذكورة في الملحق 3. وأشارت الأمانة أنه كان هناك وقت تم إظهار المركز فيه في عمود منفصل ويمكن مراجعة هذه الطريقة إذا رغبت الدول الأعضاء في ذلك. وطالبت الأمانة بتقديم مثل هذه المقترحات بصورة كتابية لمراجعتها معاً، لأن العديد منها تتعلق بمنهجية مخصصات الاتحاد.

201. وردا على أسئلة وفدي الباراجواي وشيلي حول تعاون المركز مع الدول النامية والدول الأقل نمواً، لاحظت الأمانة أن عمل المركز ينقسم إلى فئتين رئيسيتين هما خدمات إدارة الحالات بناء على تقاضي رسوم والعمل المتعلق بالسياسات. وأكدت الأمانة أن التعاون مع الدول النامية وتقديم المساعدات لها كانت من بين المهام البارزة للسياسات، وأعطت مثالين على ذلك. وأوضحت الأمانة أنه في مجال حل النزاعات الخاصة باسم النطاق فإن غالبية الحالات كانت تتعلق بنظام (بالسياسة الموحدة لفض المنازعات المتعلقة باسم النطاق). وأشارت الأمانة إلى أن عمل المركز مع الدول الأعضاء يساعدها على تبني السياسة الموحدة لفض المنازعات المتعلقة باسم النطاق أو النسخ الوطنية من النطاقات التي تديرها هذه الدول. وأشارت الأمانة إلى قائمة الدول المنشورة التي قدم لها المركز خدمات بما فيها الدول النامية والدول الأقل نمواً.

202. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن تعاون المركز المستمر مع مكاتب الملكية الفكرية يضع خيار التسوية البديل للمنازعات لأطراف الحالات المطروحة أمام المكاتب في النزاعات التي تتعلق بالعلامات التجارية على سبيل المثال. وأشارت الأمانة إلى أن مثل هذا الاستخدام لخيار التسوية البديلة للمنازعات يمكن أن يساعد الأطراف والمكتب على اختصار الوقت والمال. واختتمت الأمانة بالإشارة إلى أن هذا نشاط جديد ويقوم على أساس الطلب والذي بدأ المركز من خلاله التعاون مع بعض الدول الأعضاء بما فيها الدول النامية.

203. وأجابت الأمانة على سؤال حول البرنامج 5. وردا على أسئلة وفد اليابان التي تتعلق بجودة خدمات معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع و1.4 مليون فرنك سويسري بالميزانية مخصصة لمرونة معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع، أكدت الأمانة على أهمية ضمان استمرار نظام معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع في العمل بكفاءة لأن عدد الطلبات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع استمرت في الزيادة. وهذا يعني أن العاملين في معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع عليهم معالجة المزيد من الطلبات بدون زيادة عدد العاملين. وعلى النقيض من ذلك، تم اقتراح تجميد ثماني وظائف في العاملين القادمين. وبالرغم من ذلك، فإن ميزانية معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع سوف تزيد قليلاً بسبب زيادة الخدمات والتنفقات المرتفعة في ترجمة معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع. وفيما يتعلق ببعض التدابير العملية التي تم اتخاذها للحفاظ على جودة خدمات معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع وتحسينها من وجهة نظر التشغيل، أكدت الأمانة على المراجعة والتحسين الدائم لأنظمة الملكية الفكرية المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع الداخلية والخارجية وزيادة أتمتة الطلبات والمستندات وزيادة نسبة المستندات التي يتم تقديمها في شكل مقروء للآلات وخاصة شكل XML. ومواءمة مؤهلات الموظفين مع الظروف المعدلة المتعلقة باللغة والتكنولوجيا من خلال التدريب والإجراءات الصارمة الخاصة بالتحكم في الجودة في معالجة طلبات معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع وترجمتها، والمراجعة المنتظمة لمؤشرات الأداء لقياس الانجازات، وإجراء دراسات منتظمة وإرسالها إلى المكاتب والمستخدمين والتي تولد تعقيبات مفيدة لمساعدة المكتب الدولي على تحسين جودة خدماته.

204. وأشار عضو من أعضاء الأمانة إلى أن هناك جانب هام من جوانب جودة معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع فيما عدا المسائل التي كانت تعتبر ضمن المسؤولية التشغيلية للمكتب الدولي وهي جودة البحث الدولي والفحص الأولي. وأشارت الأمانة إلى أن المسؤولية التشغيلية لهذا الأمر تقع على عاتق الهيئات الدولية للبحث والفحص الأولي وكان يجب استخدام ميزانيتها لتقديم منتجات ذات جودة وليس ميزانية الويبو. وبالرغم من ذلك، فإن ميزانية البرنامج 5 لم تكن تتضمن بند يغطي كافة أعمال الدعم التي تمت مطالبة المكتب الدولي بتقديمها من أجل السماح للأطراف المتعاقدة والهيئات الدولية بمناقشة المسائل التي تحتاج السلطات الدولية إلى تناولها. وقد غطى ذلك بصفة خاصة عمل مجموعة عمل اتفاقية التعاون بشأن براءات الاختراع واجتماع الهيئات الدولية والمجموعة الفرعية المعنية بالجودة المنبثقة عن اجتماع الهيئات الدولية والمنتديات الأخرى التي تتعامل مع المسائل المتعلقة بالجودة. علاوة على ذلك، تسمح الميزانية بانعقاد لجنة معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع للتعاون الفني حيث يمكن للدول المتعاقدة دراسة ما إذا كان من الملائم القيام بتعيين أو إعادة تعيين هيئة دولية. وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها وفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يتعلق بمرونة الرسوم، صرحت الأمانة بأن الميزانية المقترحة للبرنامج 5 تضمنت موارد كافية لدعم المناقشات المتعلقة بالتخفيض المحتمل للرسوم

للجامعات ومن المحتمل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد تضمن ذلك عقد الاجتماعات ذات الصلة الخاصة بمجموعة عمل معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع وتقديم أي تحليل قد يكون مطلوباً بالتعاون من كبير الاقتصاديين، من أجل السماح لمجموعة العمل بالتوصل إلى استنتاجات تعتمد على معلومات بشرط أن يقوم هذا التحليل على أساس البيانات التي تتوفر للمكتب الدولي. ومن ناحية أخرى، لم يتضمن البرنامج والميزانية أي بنود تتعلق بتمويل أية نتائج. وكانت هناك العديد من القضايا. أولاً، لم يكن من الواضح مستوى خفض الدخل المتضمن. وبناء على الاقتراحات، يمكن أن تتراوح التكلفة بين بضعة مئات الألوف من الفرنكات السويسرية في السنة إلى 100 مليون فرنك سويسري أو أكثر. وبالرغم من أن الآثار ستكون محدودة بناء على أنه من المحتمل أن تتحقق أي تخفيضات في السنة أشهر الأخيرة من العام، فقد كان من المستحيل تحديد ما يمكن أن يكون ضرورياً لتحقيق ميزانية متوازنة بدون وضوح أكبر لما ترغب الدول الأعضاء في تحقيقه. ثانياً، تم تعريف البرنامج والميزانية فيما يتعلق بالنفقات وسوف تتأثر التكاليف المتعلقة بتطبيق البرنامج 5 بصورة طفيفة فقط بأي تخفيض محتمل للرسوم. وسوف يكون التأثير الرئيسي متعلقاً بخسارة الدخل والذي أثر في النتائج المالية النهائية للمنظمة، لكنه لم ينعكس على ميزانية الإنفاق. وقام كبير الاقتصاديين بتقديم توقعات متداولة لدخل أنظمة التسجيل ويجب أخذ أي خفض للرسوم في الحسبان ويجب أن يشكل أساس أي تقييم لتأثير المنظمة. وبالرغم من ذلك، لا يمكن أن يدخل ذلك في الميزانية لأنه لا يمثل نفقات ويمكن تقييمه بصورة صحيحة فقط عند معرفة حجم التخفيض المقترح.

205. وأعاد وفد البرازيل تأكيد رأي دول مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي مفاده أن هناك مناقشات جارية على مستوى الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وأن من المهم تخصيص موارد أو تقديم ضمانات بتخصيص موارد للبرنامج 5.

206. وردا على سؤال وفد باراجواي المتعلق بأنشطة الدول غير الأعضاء في معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع، أوضحت الأمانة أن هناك 148 دولة متعاقدة في معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع بالإضافة إلى العديد من الدول التي لم تنضم بعض للمعاهدة. وأشارت الأمانة إلى أنها كانت سعيدة دائماً لرؤيتها علامات الاهتمام من قبل الدول الأعضاء التي لم تنضم لمعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع بدراسة الاحتمالات المستقبلية للانضمام للمعاهدة. وقد قام المكتب الدولي بالفعل بأنشطة ليس للدول الأعضاء في المعاهدة فحسب، ولكن للدول غير الأعضاء بها أيضاً. وأوضحت الأمانة أيضاً أن الدول الأعضاء في الويبو، سواء كانت منضمة إلى معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع أم لا، يمكنها أن تقوم بالاتصال مباشرة بشعبة التعاون الدولي لمعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع أو إبلاغ اهتمامها من خلال المكاتب الإقليمية لأن الاثنين يحتفظان باتصال داخلي وثيق.

207. وبالإشارة إلى الأسئلة والطلبات المطروحة من قبل وفد البرازيل اقترح الرئيس قيام الوفد بالتشاور مع الأمانة للتوصل إلى اتفاق ثنائي حول هذه المسألة. وقام الرئيس بدعوة الأمانة للاستجابة لتعليقات برنامج 31.

208. ورحبت الأمانة بالسؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول ما إذا كانت الموارد في الميزانية كافية للوفاء بالزيادة المتوقعة في عبء العمل المتعلق بنظام لاهاي. وأشارت الأمانة إلى أنه في الوثيقة Q&A PBC 23 التي أعدتها الأمانة تمت الإشارة بوضوح إلى أن موارد ميزانية 17/2016 الخاصة بنظام لاهاي كانت تقوم على أساس معدل الاستخدام الفعلي للميزانية في 15/2014 وأخذ في الحسبان حجم العمل المتوقع بناء على النمو المتوقع في عدد حالات التسجيل والتجديد. ويجب أيضاً ملاحظة أن عدد من عمليات التوفيق لوظائف المختبرين المستمرة كانت لا تزال لم يبت بشأنها وعند تطبيقها ستؤدي إلى زيادة في عدد الوظائف في البرنامج. لقد كان نظام لاهاي يمر بمرحلة تغير كبيرة نتيجة للجهود الترويجية التي قامت بها الأمانة، بالإضافة إلى الدعم الضخم الذي قدمته الدول الأعضاء. ولم ترغب الأمانة في زيادة الميزانية لكنها أرادت مراقبة الاتجاه عن كثب وتطوير دعم تكنولوجيا معلومات للنظام. وخلال الأعداد للبرنامج والميزانية أخذت الأمانة في الحسبان القضايا المذكورة آنفاً. ولذلك، يجب أن تكون الميزانية بالنسبة للعامين القادمين كافية لتغطية نفقات النظام. وأكدت الأمانة على أنها على استعداد تام للزيادة المتوقعة في عدد الطلبات الدولية وزيادة تعقيد نظام لاهاي لأنه تم التنبؤ بذلك منذ

سنوات. وقد كانت الأمانة تقوم عن كثب بمراقبة الزيادة في عدد الطلبات الدولية بعد انضمام اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لنظام لاهاي في شهر مايو الماضي، من بين أمور أخرى، كما لاحظت زيادة بلغت 90% تقريبا في عدد الطلبات في شهر يونيو. ورأت الأمانة أن هذا الاتجاه ذو صلة وأنه يتماشى مع ما تم التنبؤ به في برنامج وميزانية 17/2016 وأن الزيادة التقديرية التي تبلغ تقريبا 5000 طلب في 2016 كانت تبدو واقعية. وعلاوة على ذلك، تم إدخال عدد من السمات الجديدة والعمليات المؤتمتة في نظام حفظ الملفات الإلكترونية للحفاظ على الكفاءة التشغيلية للنظام. وفي مجموعة العمل المعنية بالتنمية القانونية لنظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم الصناعية، يجب الاستمرار في مناقشة التطور المتوازن لنظام لاهاي. وأشارت الأمانة إلى البيئة الإلكترونية لنظام لاهاي والذي كان يوجد به بالفعل نظام حفظ ملفات الكترونية وأدوات تجديد. وسوف يتم تحسين هذه الأدوات بصورة مستمرة وفقا للأولويات التي يحددها سجل لاهاي. بالإضافة إلى ذلك، طالب سجل لاهاي بتطوير ستة أشكال شبكية ذكية لإدراجها في البيئة الإلكترونية المتطورة له. وسوف تساعد هذه التدابير سجل لاهاي على إدارة الزيادة في حجم العمل المتوقعة. ولاحظت الأمانة أنه في الوقت الحالي يعمل نظام لاهاي في ظل وجود عجز لكن من المتوقع أن يتغير هذا الموقف قريبا بفضل الجهود المبذولة بخصوص الترويج وبفضل دعم الدول الأعضاء بخصوص عضوية نظام لاهاي، والمؤهلة للزيادة وزيادة كبيرة.

209. وقام الرئيس بإعادة فتح النقاش حول البرنامج 6 ودعا الوفود التي كانت ترغب في الرد على البيان المكتوب الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية لإبداء وجهات نظرها. وبعد ذلك سيتم إعطاء الكلمة للأمانة للاستجابة للنقاط التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

210. وقال وفد فرنسا أنه بينما سيحتاج التحليل الدقيق للمقترحات التي قدمها وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقت إضافي لفحصها في خلال الأسابيع القادمة، فإنه يرغب في الوقت نفسه في عرض ملاحظات أولية. وأشار الوفد إلى أنه بالرغم من دعمه الكامل لهدف زيادة الشفافية وتوفير مزيد من المعلومات بشأن ميزانية اتحاد لشبونة فقد رأى أيضا أن المعلومات الإضافية يمكن تقديمها وإدراجها كجزء تكميلي لمشروع البرنامج والميزانية والذي تم دراسته بعناية بدون أي حاجة لتعديل الهيكل الكامل لهذه الوثيقة. علاوة على ذلك، لم ير الوفد حاجة إلى تقسيم برنامج 6 بعد التفسيرات التي ستقدمها الأمانة للتعليقات التي تقدم بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية لأن مثل هذه التفاصيل سوف تسمح للوفود بالحصول على التوضيحات المطلوبة بشأن ميزانية لشبونة لأن هناك أوجه تشابه، كما يظن وفد فرنسا، بين الأنظمة القائمة والخاصة بالعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية. وأشار الوفد، في هذا الصدد، إلى نظام الحماية ورفض الحماية بالإضافة إلى حقيقة أنه يمكن حماية المؤشرات الجغرافية أحيانا من خلال العلامات الجماعية. وذكر الوفد أيضا أن مبدأ الطبيعة المتقاطعة لميزانية الويبو كان يوجد منذ نهاية التسعينات ويريد الحفاظ على هذا المبدأ وخاصة كلما كان هذا المبدأ يتماشى مع المهمة الأساسية للويبو وهي الترويج لكافة حقوق الملكية الفكرية. وذكر الوفد الوفود الأخرى بأن التكاليف التشغيلية في الماضي لأنظمة الحماية الأخرى التي تقوم الويبو بإدارتها مثل معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع لم يتم بتحملها اتحاد بمفرده، لإعطاء النظام المقصود الوقت الكافي لتطوير وتحقيق النضج المطلوب لميزانيته. ولنفس السبب، رأى الوفد أنه يجب إعطاء نظام لشبونة مثل هذه الفرصة وكان على ثقة في أن النظام سيحصل على زخم جديد بفضل مراجعته التي أدت مؤخرا إلى تبني وثيقة جنيف الخاص باتفاقية لشبونة. ولأن الوفد يدرك بصورة كاملة المشكلات المتعلقة بتمويل اتحاد لشبونة والذي تمت زيادته في الجمعية العامة لاتحاد لشبونة في 2014 فقد أيد مضاعفة رسوم التسجيل المطبقة وفقا لنظام لشبونة. وأكد الوفد على أن نظام لشبونة قد أصبح أكثر جاذبية للأعضاء بعد تبني وثيقة جنيف الخاصة باتفاقية لشبونة. لذا فقد عبر عن أمله في الترحيب بالعديد من الأعضاء في نظام لشبونة وتوقع العديد من حالات التسجيل الجديدة بما يسمح بتدفق مالي جديد وتحسن للوضع المالي العام لاتحاد لشبونة. وذكر الوفد بأن مبدأ المساهمات من قبل الدول الأعضاء قد تم إدراجه في وثيقة جنيف الخاصة باتفاقية لشبونة بعد تعديل قام بالتقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر الدبلوماسي. وفي هذا الصدد، أكد الوفد على أنه في انتظار دخول وثيقة جنيف الخاصة باتفاقية لشبونة إلى حيز التنفيذ وأول اجتماع للجمعية العامة لاتحاد لشبونة فيما بعد، فإن كافة المسائل المتعلقة بتمويل اتحاد لشبونة سيتم مناقشتها بالفعل من قبل الجمعية العامة لاتحاد لشبونة في أكتوبر

2015. وفي النهاية، عبر الوفد عن رأي مفاده أنه يبدو أن بعض الاقتراحات التي تقدم بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية تقع خارج نطاق الإطار الخاص بمجال اختصاص لجنة البرنامج والميزانية.

211. ودعم وفد هونغاري البيانات التي ألقاها وفدي فرنسا وإيطاليا ووافق على اقتراح مفاده أن يظهر دخل ونفقات اتحاد لشبونة في البرنامج والميزانية الخاصة بالمنظمة بصورة نزيهة وتميز بالشفافية. وبالرغم من ذلك، لأن ذلك يمكن القيام به من خلال برنامج 6، فلم يرى الوفد حاجة إلى وجود برنامج ميزانية منفصل لاتحاد لشبونة. وقال الوفد أن الاقتراح المفصل الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية يتطلب مزيد من الدراسة ولذلك فإن هونغاري ليست في موقف يمكنها من الرد على كل جانب من جوانبه في الجلسة الحالية. وبالرغم من ذلك فقد أراد الوفد التأكيد على أنه ليس في موقف يمكنه من دعم الاقتراحات التي يبدو أنها تعارض الأحكام الواردة في اللوائح المالية للويو مثل اقتراح القضاء على سلطة المدير العام التقديرية المتعلقة بتحرك 5% من الميزانية من برنامج آخر. ولا يمكن تجاوز اللوائح المالية بالطريقة التي تم اقتراحها. وأدرك الوفد أن دخل نظام لشبونة في الوقت الحالي ليس كافياً لتغطية كافة نفقاته لكنه كان يرى أن هناك حاجة لتطبيق منح حذر للغاية لتحليل كفاءة التكلفة والتمويل الذاتي المحتمل لنظام لشبونة. وفي هذا الصدد أشار الوفد إلى أن الاستدامة المالية لنظام لشبونة لا يمكن مقارنتها بأنظمة التسجيل العالمية الأخرى مثل نظامي مدريد ومعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع لأن أسماء المنشآت والمؤشرات الجغرافية الأخرى تقوم على أساس أسماء جغرافية وهناك عدد محدود من الأسماء الجغرافية المحمية والطلبات المتعلقة بها. وذكر الوفد أيضاً بأن الويو عليها أن تقوم بتنفيذ مهمتها المتعلقة بجعل خدمات الملكية الفكرية العالمية التي تقدمها بما في ذلك نظام لشبونة أكثر جذبا للمستخدمين. ويتطلب ذلك التخصيص الضروري للموارد المالية ليس فقط للإدارة الفعالة لسجل لشبونة ولكن أيضاً من أجل أنشطة المعلومات والترويج حتى لو فشل الدخل الحالي في تغطية جميع النفقات. وفي النهاية، فيما يتعلق بعجز نظام لشبونة أشار الوفد إلى أن تبني التدابير الضرورية للتعامل مع مثل هذا العجز يقع في إطار سلطة الجمعية العامة لاتحاد لشبونة. وفي الختام، عبر الوفد عن أمله الصادق في التوصل إلى حل وسط لتيسير اعتماد البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016.

212. وعبر وفد البرتغال عن دعمه للبيانات الخاصة بوفود فرنسا وإيطاليا وهونغاري.

213. وعبر وفد جمهورية إيران الإسلامية عن دعمه للبيانات الخاصة بوفود فرنسا وإيطاليا وهونغاري. وكرد فعل أولي، قال الوفد أنه لم يمكنه تأييد اقتراح فصل نظامي مدريد ولشبونة وأكد على أوجه التشابه بين النظامين. وفي هذا الصدد، أشار الوفد أولاً إلى أنه في مكتب براءات الاختراع الوطني الخاص فإن هناك شعبة واحدة تتعامل مع نظامي مدريد ولشبونة وثانياً أنه يفهم أنه في العديد من الدول يمكن للمستخدمين من المؤشرات الجغرافية وأسماء المنشآت الاختيار بين التسجيل في نظام لشبونة أو نظام مدريد. وكما أشارت أيضاً الوفود الأخرى، فقد كان وفد جمهورية إيران الإسلامية على استعداد للقيام في الجمعية العامة لاتحاد لشبونة بدراسة - بخلاف الزيادة المتوقعة في الرسوم- الأساليب التي حدتها اتفاقية لشبونة لتحقيق التوازن والاستدامة لميزانية لشبونة. وفي النهاية، بسبب الطبيعة الفنية لاقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية يحتاج الوفد لمزيد من الوقت لدراسته بالتفصيل والعودة إليه في سبتمبر.

214. وأشار وفد الجزائر أيضاً إلى الحاجة إلى المزيد من الوقت لفهم الاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية قبل اتخاذه لقرار. وبالرغم من ذلك، فقد أكد الوفد في رد فعل أولي على أنه لا يرى ضرورة لتقسيم البرنامج 6 إلى برنامجين منفصلين. ويجب احترام الهيكل الحالي للبرنامج والميزانية ويمكن أخذ تدابير الشفافية، مثل تلك التي يطالب بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، في الحسبان بدون تغيير الهيكل.

215. وأشار وفد المكسيك أيضاً إلى أنه يحتاج لمزيد من الوقت لدراسة اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية وعندئذ سيكون في موقف يمكنه من إعطاء استجابة واضحة وأكثر تفصيلاً في جلسة لجنة البرنامج والميزانية التالية في سبتمبر. وفيما يتعلق بمهمة لجنة البرنامج والميزانية، أشار الوفد إلى أنه بالرغم من أنه يبدو أن بعض الاقتراحات تخرج عن نطاق مهمة لجنة

البرنامج والميزانية، فإن هناك اقتراحات أخرى يبدو أنها تشكل في النظام الموحد للميزانية أو يبدو أنها تخرج عن نطاق المسموح به وفقاً للوائح المالية. ورأى الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية ليست المنتدى المناسب لحل هذه المسائل.

216. ودعم وفد جمهورية التشيك بيانات وفود فرنسا وإيطاليا وهنغاريا.

217. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية انه كان من المحبط سماع أن هناك حاجة لمزيد من الوقت وخاصة أن المسائل التي طرحت في الاقتراح لم تكن جديدة. وبالإشارة إلى الوثيقة التي قام بتوزيعها اليوم السابق، أشار الوفد إلى أنه تضمن أساساً 20 نقطة محددة يمكن حصرها في خمسة مبادئ رئيسية وهي: (1) تقسيم النظام المحاسبي لنظامي لشبونة ومدريد إلى برنامجين منفصلين، (2) ضمان أن استخدام نظام لشبونة وإسهاماته في خدمات الويبو تظهر بشكل دقيق، لتحقيق قدر أكبر من الشفافية (3) تحقيق التوازن في ميزانية لشبونة وفقاً لما تنص عليه اتفاقية لشبونة ووثيقة جنيف الخاصة باتفاقية لشبونة بدون استخدام دخل الاتحادات الأخرى، (4) مطالبة الأمانة بإجراء دراسة حول الاستدامة المالية للشبونة، (5) وضع مخصصات أي مؤتمر دبلوماسي في الثنائية 17/2016 شريطة المشاركة الكاملة.

218. وفيما يتعلق بالنقاط التي طرحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية أشارت الأمانة أولاً إلى الجدول 2 في صفحة 8 في الوثيقة WO/PBC/23/3 والسؤال المتعلق بسبب عدم وجود تقدير للطلب على الخدمات الخاص بكافة أنظمة التسجيل بما فيما نظام لشبونة. وأشارت الأمانة إلى أن التقديرات الخاصة بنظام لشبونة كانت ضئيلة للغاية وكان من الصعب أحياناً وضع الأرقام الصغيرة إلى جانب الأرقام الكبيرة في نفس الجدول. وبالرغم من ذلك، يمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال إضافة حواشي إلى الجدول 2 كما حديث في حالة الجدول 3 عند إضافة حاشية لتقديرات دخل نظام لشبونة. وبالإشارة إلى المسألة المتعلقة بتجميع نظامي لشبونة ومدريد في برنامج 6، أشارت الأمانة إلى أن الإجابة على ذلك هي انه لم يكن هناك قرار من لجنة البرنامج والميزانية يطلب بالتقسيم لبرنامجين منفصلين. ثم أشارت الأمانة إلى تعليق مفاده أن مشروع البرنامج والميزانية كانت تجمع نفقات اتحاد مدريد واتحاد لشبونة وبذلك لم تظهر الدخل والنفقات بصورة نزهاء وتميز بالشفافية. وفي هذا الصدد، أشارت الأمانة إلى أنه بالرغم من تجميع نفقات نظامي مدريد ولشبونة في برنامج 6، فإنه يظهر دخل ونفقات كل منهما بصورة منفصلة في جدول 11، والذي يقدم السيناريو الكامل وفقاً لكل اتحاد. وذكرت الأمانة أنه بالرغم من أن الويبو لديها ميزانية تعتمد على البرامج، يجب تقديم نظرة عامة على الميزانية الخاصة بالمنظمة وفقاً للاتحادات وذلك من أجل التوافق مع اللوائح والقواعد المالية. ومن ثم، فقد ظهر دخل ونفقات كل اتحاد في الملحق 3 وفقاً للمنهج الحالي المتعلق بتخصيص هذا الدخل والنفقات. وفيما يتعلق بالبيان الخاص بأن نظام لشبونة كان يعمل في ظل وجود عجز مالي لأنه اعتمد على عائدات نظام مدريد لتغطية التكاليف، أشارت الأمانة ثانية إلى جدول 11 من أجل الإشارة إلى أنه تم الفصل بوضوح بين دخل كل من النظامين. وأوضحت الأمانة أنه وفقاً للمنهج الحالي فإن الدخل المخصص لاتحاد مدريد يتكون من دخل رسوم نظام مدريد ودخل إيجارات مبنى اتحاد مدريد وجزء صغير من رسوم التحكم بالإضافة إلى حصة في الدخل الآخر الذي يتم تقسيمه بالتساوي على كافة الاتحادات. وفيما يتعلق بالحاجة إلى تحديد الموارد المحتملة للتمويل فيما عدا اتفاقية التعاون بشأن براءات الاختراع ونظام مدريد، أشارت الأمانة إلى أنه تم الإفصاح عن كافة مصادر التمويل في منهجية التخصيص. علاوة على ذلك، تم عرضها أيضاً في البيانات المالية، تحت تقرير القطاعات مثل البيانات المالية المنشورة والمراجعة التي تعرض الموقف الحقيقي لكل اتحاد في تقرير القطاعات في البيانات المالية. وبالإشارة إلى سؤال يتعلق بنفقات التطوير في صفحة 24 من الوثيقة WO/PBC/23/3 والمطالبة بفصل نفقات التطوير في الثنائية 17/2016، أشارت الأمانة إلى أنه إذا كان يجب تقسيم برنامج 6 إلى برنامجين، بعد إصدار لجنة البرنامج والميزانية قرار بهذا المعنى، فإن نفقات التطوير سيتم إظهارها أيضاً بصورة منفصلة. ومع ذلك، يمكن تقديم تقرير مفصل لنفقات التطوير وفقاً للاتحاد في وثيقة الأسئلة والإجابات. وقالت الأمانة أن اتحاد لشبونة لم يرفع الرسوم خلال العشرين عاماً الماضية لكنه قام بتصحيح ملاحظة بأن اتحاد لشبونة يعاني من عجز مستمر في السنوات العشر الماضية ارتفع إلى أكثر من 4 مليون فرنك سويسري. وقد تم تضمين إجمالي قيمة العجز المتراكم في القائمة المالية الخاصة بعام 2014 أظهرت عجزاً قدره 531,000 فرنك سويسري. وفيما يتعلق بالملاحظة التي تتعلق بأن هناك مصادر خفية للتمويل، أشارت الأمانة مرة ثانية إلى جدول 11، والذي أفصح عن كافة مصادر الدخل الخاصة باتحاد لشبونة

وكل من الاتحادات الأخرى بما يتماشى مع المنهج الحالي، والذي تم تطبيقه أيضاً على القوائم المالية، بناء على النفقات الفعلية التي ظهرت في القوائم المالية المتقنة للويبو. وفيما يتعلق بأن النتيجة المرتقبة هـ 6.2 "الاستخدام الأوسع والأكثر فاعلية لنظامي لشبونة ومديرد، بما في ذلك من قبل الدول النامية والدول الأقل نمواً" والنتيجة المرتقبة هـ 7.2 "الإنتاجية وجودة الخدمات المحسنة لعمليات مديرد ولشبونة" يجب مراجعتها بحيث يكون بها أربعة مؤشرات أداء بدلا من مؤشري أداء فقط، أشارت الأمانة إلى أن المراجعة وفقا لهذه الإجراءات يجب أن تتم إذا قررت الدول الأعضاء تقسيم مديرد ولشبونة إلى برنامجين. وفيما يتعلق بالتعليق الخاص باللائحة المالية 5.5 والتي تتعلق بتحويلات الميزانية، أشارت الأمانة من وجهة نظر إدارة مالية محضّة، إلى أن اللوائح والقواعد القانونية توفر الإطار التنظيبي لتطبيق كافة برامج المنظمة.

219. وأشار المستشار القانوني إلى اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلق بوضع حاشية في البرنامج والميزانية تشير إلى أن البند التقديري الموجود في اللوائح المالية والذي يسمح للمدير العام بالقيام بتحويلات في إطار حد 5% لن يطبق على نظام لشبونة. وقال المستشار القانوني أن أي حاشية لن تتماشى مع اللوائح والقواعد القانونية إلى إذا قام المدير العام بالتصديق على إجراء تعديل لهذه اللوائح والقواعد.

220. وأشارت الأمانة إلى اقتراح لوفد الولايات المتحدة الأمريكية يتعلق بالصفحة 176، والجدول 8 بشأن البرنامج والميزانية بعد التحويلات وفقا للبرنامج، والتي لم تحدد، من وجهة نظر الوفد، ما إذا كان قد تمت أية تحويلات إلى نظام مديرد أو نظام لشبونة وفقا للبرنامج 6 خلال العامين هذين. وقالت الأمانة أن الميزانية، في حالة اتخاذ الدول الأعضاء قرار بتقسيم البرنامج 6 إلى برنامجين، بعد التحويلات سيتم إعداد تقرير منفصل عنها بالنسبة لكل برنامج من البرنامجين. وبالإشارة إلى سؤال يتعلق بما إذا كانت الأمانة تستطيع الإشارة إلى أي تحويلات تمت إلى نظام لشبونة في السنوات العشر الأخيرة من عملية الميزانية، قالت الأمانة أن وحدة الميزانية المنفصلة خرجت إلى النور فقط أثناء العامين الحاليين. ولذلك، فقد تم في عام 2014 وضع أنشطة برنامج متعلقة بلشبونة في النظام الإداري للمنظمة في أعقاب تغيير نظام الكود في تخطيط موارد المشروعات للمنظمة ككل. ونتيجة لذلك، لم يكن من الممكن تعقب أي تحويلات قبل عام 2014. وبالرغم من ذلك، وفيما يتعلق بالتحويلات في العامين الحاليين، قالت الأمانة أنه تم تحويل إجمالي 430,900 فرنك سويسري إلى نظام لشبونة لأغراض المؤتمر الدبلوماسي. وكانت الميزانية الأولية لهذا الغرض 130,000 فرنك سويسري لكن ارتفعت تكلفة المؤتمر الدبلوماسي بسبب تغيير مكان عقد المؤتمر. وبالإشارة إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية لفصل مديرد ولشبونة في صفحات 177-178 من الملحق 2، والجدول 9، ميزانية 17/2016 وفقا للبرنامج، البرنامج 6، الجدول 10، 17/2016، الوظائف وفقا للبرنامج، قالت الأمانة أنه في حالة تقسيم البرنامج، سيكون هناك أجزاء منفصلة لكل من مديرد ولشبونة في كل من تلك الجداول. وبالإشارة إلى سؤال حول الشفافية في النظام المحاسبي للشبونة، قالت الأمانة أن نظام اتحاد لشبونة كان مماثلا لنظم الاتحادات الأخرى. وقدم الملحق 3 تفاصيل خاصة بالدخل والنفقات التي تم التخطيط إلى نسبتها إلى اتحاد لشبونة في العامين القادمين. وقالت الأمانة أنه وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن القوائم المالية تضمنت تقارير خاصة بالعائدات وفقا للقطاع في الويبو، وكانت تلك القطاعات مرتبطة بالاتحادات. وكان ذلك يمثل جزء لا يتجزأ من عملية إعداد التقارير المتعلقة بالقوائم المالية. وأشارت الأمانة إلى أن هناك اقتراح إضافي يتعلق بالصفحة 179 وهو أن اللوائح والقواعد المالية تطلبت عرض ميزانية المنظمة بصورة منفصلة بالنسبة لكل اتحاد. وفي هذا الصدد، أجابت الأمانة بأن الملحق 3 عرض وجهة نظر الاتحادات كما عرض نفس الشيء بالنسبة لكافة اتحادات المنظمة. وأكدت الأمانة على أن اتحاد لشبونة بالإضافة إلى اتحاد لاهاي لم تكن تتحمل حصة من النفقات غير المباشرة لخدمات الويبو وفقا للمنهج الحالي المذكور في الملحق 3. وأضافت الأمانة أن الملحق 3، والفقرة 4-1 والفقرة 4-2 وصفت مفهوم القدرة على السداد خلال عامين. وبالإشارة إلى سؤال حول الفقرة 5 في صفحة 180 حول سبب تخصيص "الدخل الآخر" بصورة متساوية بين الاتحادات، قالت الأمانة أن إجمالي دخل الإيجار للشثائية 17/2016 قدر بحوالي 1.09 مليون فرنك سويسري. وقد تضمن ذلك تقديرات بحوالي 0.34 مليون فرنك سويسري مبنى سكني خاص بمديرد في ميرين والذي كان يعزى بصورة كاملة لاتحاد مديرد لأن ذلك يقوم على أساس قرار لاتحاد مديرد بالاستثمار في مبنى منذ عدة عقود. وأوضحت الأمانة أن

دخل الإيجار المتبقي وهو 0.75 مليون فرنك سويسري والتي تمثل مواد مثل إيجار مواقف السيارات لموظفي الويبي وإيجار مركز البيانات في المبنى الجديد للمركز الدولي للحوسبة، إلى سويسكوم وأورانج من أجل هوائيات السطح، قد تم تقسيمه بين كافة الاتحادات وفقا للمنهج الموضح في الملحق 3. وبالإشارة إلى سؤال حول كيفية تغطية العجز، أوضحت الأمانة أن ميزانية المنظمة كانت ميزانية إنفاق وفقا للبرامج ووفقا للنتائج وأن وجهة نظر الاتحاد تعتمد على المنهج الحالي الذي قدم نظرة عامة للاتحادات في نهاية العامين. ولذلك، لم يكن هناك مفهوم تغطية العجز. واختتمت الأمانة الحديث بالقول أن النتيجة النهائية هي أن بعض الاتحادات في الفترة المالية المعنية كانت تعاني من عجز مالي وبعضها كان لديه فائض. وبشكل عام، كانت المنظمة لديها فائض وكان الفائض المتوقع يعزى إلى معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع واتحاد مدريد بينما كان نظامي لشبونة ولاهاي يساهمون في العجز الذي تعاني منه المنظمة بصفة عامة. وبالإشارة إلى سؤال وفد الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بالصفحة 233، والملحق 10 والميزانية وفقا للنتائج المتوقعة والبرنامج، قالت الأمانة أنه إذا كان سيتم الفصل بين مدريد ولشبونة سيتم سرد مدريد ولشبونة بصورة منفصلة في الجدول. وينطبق نفس الشيء على صفحة 235، الملحق 9 "الميزانية وفقا للنتيجة المتوقعة".

221. وقالت الأمانة، مشيرة إلى سؤال يتعلق بسبب عدم وجود توقعات خاصة بالطلب على الخدمات في نظام لشبونة، إن السبب الرئيس هو أن العدد الحقيقي للطلبات كان صغيرا للغاية ويتذبذب بشدة أيضا. ولذلك، فإن الخروج بتوقعات مفيدة يمثل أحد التحديات الضخمة. وأضافت الأمانة أنه بالرغم من ذلك إن تعليق وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد تم أخذه بعين الاعتبار وأنها ستحاول إجراء التوقعات الضرورية بحيث يمكن تقديم البيانات للجنة لدراستها بصورة أكثر تفصيلا. وبالإشارة إلى سؤال يتعلق بما حدث في الجلسة العشرين للجنة البرنامج والميزانية، أشارت الأمانة إلى أن سجل ما قالته الأمانة يمكن العثور عليه في تقرير هذه الجلسة، أي وثيقة WO/PBC/20/8 فقرة 448. وذكر الوفد بعد ذلك بأنه جرت مناقشات حول الزيادة المتوقعة في الرسوم بنسبة 100% في الجلسة الختامية للجمعية العامة لاتحاد لشبونة لكنها لم تكن حاسمة هذا الوقت. وبالرغم من ذلك، ستم مناقشة الأمر مرة ثانية في الجلسة التالية للجمعية العامة لاتحاد لشبونة في أكتوبر، على أساس اقتراح منقح تقوم الأمانة بإعداده. وفيما يتعلق بالفقرة 6-10 من مشروع البرنامج والميزانية المقترح، والذي أشار إلى مسألة تقديم دعم فني بموجب اتفاق لشبونة، أكدت الأمانة على أن كل الدعم الفني الذي تقدمه الويبي يعتمد على أساس الطلب. وقالت الأمانة أنها كانت عادة ما تحاول الاستجابة لطلبات الدعم الفني من خلال شروط هذه الطلبات. وعندما كان الدعم الفني يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، كان يتم تقديم كافة ألوان آليات الحماية المتاحة. وأكدت الأمانة على أن ذلك قد تم إقراره وتأسيسه من خلال المادة 10 من وثيقة جنيف الخاصة باتفاقية لشبونة والتي أشارت صراحة إلى أن كل طرف متعاقد "سيكون حرا في اختيار نوع التشريع الذي تقوم في ظله بتحقيق الحماية المنصوص عليها" في المعاهدة. ونتيجة لذلك، فإن الدعم الفني المعروض والمقدم فيما يتعلق بلشبونة يجب أن يكون محايدا وشاملا. وبالإشارة إلى التعليق الخاص بمؤشرات الأداء وفقا للنتيجة المتوقعة II.6، أجابت الأمانة بأنه في صفحة 53 كان يوجد جدول به عدد كبير من مؤشرات الأداء، والتي تم تقسيمها إلى مؤشرات أداء منفصلة بالنسبة للشبونة ومدريد. وفيما يتعلق بخدمة قواعد البيانات العالمية، قالت الأمانة أنه بالرغم من أن هذه الخدمة تتعلق بمدير البرامج الخاص ببرنامج 13 فإن كافة البيانات الموجودة في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية قد تم جمعها من خلال قواعد البيانات الخاصة بنظامي مدريد ولشبونة. وبالرغم من ذلك، فإن المطلب المتعلق بتقديم أكبر كم ممكن ومتوفر من البيانات قد تم أخذه بعين الاعتبار. وأضافت الأمانة إلى أنه بينما يتم التقدم في نظام الأمانة الخاص بسجل لشبونة، يمكن توليد البيانات المطلوبة بصورة آلية واستخدامها لتزويد قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية بالمعلومات.

222. وقال الرئيس أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية قام بتلخيص اقتراحه من خلال التركيز على خمسة مسائل سياسية أساسية متضمنة فيه. وأجابت الأمانة بشأن جدوى بعض العناصر الخاصة بها. وفيما يتعلق بتقسيم البرنامج 6 إلى برنامجين، كما تمت المطالبة من قبل العديد من الوفود، أشار الرئيس إلى أن هناك سبعة وفود أشارت إلى عدم ارتياحها بالنسبة لهذا الاقتراح بينما أشارت إلى أن الشفافية الضرورية يمكن تحقيقها أيضا من خلال طرق أخرى. وعلى أية حال، فإن الدول

الأعضاء هي التي ستتخذ القرار بشأن تقسيم البرنامج من عدمه، وليس الأمانة. ويمكن أن تطالب لجنة البرنامج والميزانية الأمانة بإعداد دراسة جول استدامة نظام لشبونة. وفيما يتعلق بالاقترح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول قرار عقد أي مؤتمر دبلوماسي في المستقبل على أن يكون مشروطاً بالمشاركة الكاملة، دعا الرئيس المستشار القانوني للرد عليه.

223. وقال المستشار القانوني، إن القرار المتعلق بمثل هذا الاقتراح يجب أن تتخذه الجمعية العامة.

224. وتساءل وفد الولايات المتحدة الأمريكية، مشيراً إلى ما قالته الأمانة حول الجدول 11 في صفحة 181، عن كيفية تمويل العجز البالغ 1.5 مليون فرنك سويسري في نظام لشبونة ومن الذي سيقوم بتغطية العجز. وقال الوفد أن التعليق الذي قام به وفد فرنسا والوفود الأخرى حول الميزانية الموحدة كان مُضِلِّلاً. وتساءل وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول كيفية ضمان الدول الأعضاء في الويبو تطبيق أعضاء لشبونة لالتزاماتها بموجب المادة 24 من وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة والتي تطالب الأطراف المتعاقدة بتمويل نظام لشبونة.

225. وأشار المستشار القانوني إلى أن الويبو قامت بتطبيق نظام الاشتراكات الموحد بمعنى أن التمويل يتم من نقطة واحدة. وبالرغم من أن نظام الاشتراكات الموحد يتماشى مع صياغة النص في المعاهدات ذاتها، تم اتخاذ قرار بهذا الصدد من قبل الجمعية العامة في عام 1994. ومنذ ذلك الحين، كان هذا هو الإجراء المتبع، حتى لو أشارت اتفاقية لشبونة وكافة المعاهدات التي تقوم الويبو بإدارتها بصفة خاصة إلى نظم اشتراكات متعددة وليست موحدة.

226. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه سوف يفكر في إجابة المستشار القانوني. وطالب الوفد بمزيد من الإيضاحات حول تمويل المؤتمر الدبلوماسي في مايو 2015 وخاصة ما إذا كانت قيمة 400.000 فرنك سويسري قد تضمنت نفقات السفر الخاصة بأعضاء الوفود.

227. وقالت الأمانة إن نفقات سفر أعضاء الوفود إلى المؤتمر الدبلوماسي لم يتم تمويلها من قبل الويبو. وقد تضمنت التكلفة الأساسية نفقات الترجمة والضيافة واستراحة تناول الشاي، ترجمة وحواشي الأفلام والأمن.

228. وقد فتح الرئيس الباب للتعليقات حول الهدف الاستراتيجي الثالث (تيسير استخدام الملكية الفكرية من أجل التنمية) والبرامج 8 و9 و10 و11 و30.

229. وعبر وفد الجزائر عن شكره للأمانة على الأنشطة المقترحة بموجب الهدف الاستراتيجي الثالث. وقال انه سيقوم بتقديم اقتراحات تتعلق بإعادة الصياغة في بعض البرامج. أولاً، طالب الوفد بنظرة عامة على إجمالي النفقات المخصصة للدعم الفني الخاص بكافة برامج الويبو أثناء العامين القادمين ووفقاً لفئة الدول إن أمكن. وطالب الوفد أيضاً بمزيد من التفسير فيما يتعلق باستراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية والخطط القطرية وأشار إلى أنه كانت هناك إشارة إلى مكاتب نقل التكنولوجيا في البرنامج 9 والبرنامج 30. وطالب الوفد بإيضاحات حول البرنامج 30 وكيفية ارتباطه بالبرنامج 9. وأشار إلى أن مكاتب نقل التكنولوجيا كانت في الميزانية السابقة تعمل في ظل برنامج 30 أما في الوقت الحالي فليس من الواضح ما هو البرنامج الذي يتعامل مع مكاتب نقل التكنولوجيا لأن هناك إشارة لها في البرامج الأخرى. وفي أعقاب تسلم المعلومات من الأمانة، سيقترح الوفد استخدام صياغة معينة في كلا البرنامجين للتعامل مع هذه المسألة. وعبر الوفد أيضاً عن رغبته في التعرف على البرنامج الذي يتعامل مع هذه المسألة وما هي الميزانية الحقيقية المخصصة لمكاتب نقل التكنولوجيا للدول العربية.

230. وأكد وفد البرازيل، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، على ضرورة تخصيص مزيد من الموارد لتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية وتأمين التمويل الضروري لاستمرار أنشطة التعاون في مجال الملكية الفكرية والذي يتضمن تبادل الخبرات، تجميع المصادر، تبادل الموارد، وتنمية مهارات متكاملة بين الدول النامية والدول الأقل نمواً. وفي هذا

المجال، طالب الوفد الحصول على تحديث من الأمانة حول تطبيق وحدة التفتيش المشترك بالأأم المتحدة للتوصيات المتعلقة بالتعاون بين دول الجنوب.

231. وأيد وفد باكستان الطلب الذي تقدمت به الجزائر فيما يتعلق باستراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية والخطط القطرية والارتباط بين برنامجي 9 و30 فيما يتعلق بمكاتب نقل التكنولوجيا.

232. وعبر وفد نيجريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن شكره للأمانة على الجهود التي بذلتها وعلى أخذها العديد من مجالات اهتمام البلدان النامية والدول الأقل نمواً في الحسبان. وبالرغم من ذلك، فقد عبر عن رأى مفاده أن البرنامج والميزانية المقترحة لهذا الهدف الاستراتيجي كان من الممكن أن تكون أكثر طموحاً. علاوة على ذلك، عبر الوفد عن رأى مفاده أنه يجب إدراج نتائج متوقعة معينة ومؤشرات أداء حول الاستخدام الفعال لخدمات الملكية الفكرية العالمية في الهدف الاستراتيجي الثالث، بالإضافة إلى مبادرات متعلقة بمكاتب نقل التكنولوجيا لتعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة. وأيد الوفد ملاحظة الجزائر فيما يتعلق بالارتباط بين البرنامجين 9 و30 ووضع مكاتب نقل التكنولوجيا. كما ذكر الوفد أيضاً غياب وجود خارطة طريق للتعاون بين دول الجنوب ودعا الأمانة إلى تطبيق توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، عبر الوفد عن شكره للدول التي قامت بتقديم اشتراكات تطوعية لهذا البرنامج وعبر عن رغبته في تخصيص مزيد من التمويل للهدف الاستراتيجي الثالث، للتعامل مع اهتمامات الدول النامية والدول الأقل نمواً. ورأى الوفد أن البرنامج 8 قد تم غمطه حقه من خلال الخلاف بشأن آلية التنسيق حول جهات الويبو التي يجب أن تقدم تقارير إلى الجمعية العامة حول مشاركتها في تطبيق توصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة. وأشار الوفد إلى استراتيجية تخفيف المخاطر التي قدمتها الأمانة بناء على خطة الانخراط في مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء لتيسير تقارب الآراء. وطالب الوفد الأمانة بتقديم نظره عامة على الأنشطة التي تنصورها حول هذا الجانب من جوانب البرنامج 8. وفيما يتعلق بالبرنامج 11، رحب الوفد بالأنشطة التي قامت بها الأكاديمية. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن أهم أمور هو القيام بتطوير استراتيجية تتعلق بالطريقة المستدامة التي تضمن الحفاظ على المعرفة ونقلها من جيل لآخر لأن ذلك يؤثر بحق في النمو الاقتصادي. كما شجع الويبو على تعزيز العمل في هذا المجال، لتشجيع الأنشطة السابقة وتحقيق الأهداف الخاصة بالأكاديميات الوطنية الناشئة. كما أضاف أن هناك العديد من الوفود الأفريقية التي تهتم بالمشاركة في هذا الجانب من المشروع. كما عبر الوفد عن رغبته أيضاً في رؤية برنامج معين حول تدريب الأفراد من الدول الأفريقية النامية والدول الأقل نمواً في مختلف مجالات الملكية الفكرية، ونظام مدريد، ونظام لاهاي واستخدام المعلومات من أجل الولوج للمعلومات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية بحيث يكون هناك عدد معين من الأفراد في كل مجال من مجالات الملكية الفكرية الأساسية. ورحب الوفد بالمقترحات والنوايا والأهداف وتطبيق الاستراتيجيات المقترحة في ظل البرنامج 30. ورأى الوفد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمكنت من تشكيل قاعدة قوية من الاقتصاديات الوطنية وأرادت من الأمانة التفكير في آلية متابعة للأنشطة التي تقوم بها الأمانة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث تضمن الحفاظ على التدريب وتبادل المعرفة، بحيث تكون أنشطة مفيدة ويمكن استغلالها. وقال الوفد إن المتابعة ستكون طريقة جيدة للحكم على أثر الأنشطة.

233. وعبر وفد كندا بالنسبة للبرنامج 11 عن دعمه للأنشطة التي قامت بها أكاديمية الويبو لتحسين قدرات الدول الأعضاء على استخدام نظام الملكية الفكرية. كما أقر بصورة خاصة بالتعاون المتميز بين أكاديمية الويبو والمكتب الكندي للملكية الفكرية في تقديم أنشطة فنية ناجحة مثل حلقات العمل الخاص بتطبيق تقنيات إدارية في مجال تقديم خدمات الملكية الفكرية. وفي ظل البرنامج 30، أكد الوفد على أنه يدعم بشكل كامل البرنامج 30 فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأن البرنامج يتماشى بصورة كاملة مع مصالح حكومة كندا وخاصة أولويات ورؤية المكتب الكندي للملكية الفكرية. ورحب الوفد بالزيادة المقترحة في الموارد بالرغم من أنه سيكون ممتناً للحصول على المزيد من المعلومات من الأمانة فيما يتعلق بما دفع بالزيادات المقترحة والتخفيضات المقترحة وفقاً للحالة في التخصيص في ظل النتائج المرتقبة الفردية. واقترح الوفد أن تقوم الأمانة بدراسة تعديل النتائج المرتقبة وبصفة خاصة مؤشرات الأداء بحيث تقوم بصورة أفضل بإظهار نتائج البرنامج المعلنة

من أجل تعظيم التأثير مباشرة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسط والجامعات ومؤسسات البحث العامة، وشعر بأن المؤشرات الحالية تميل فقط إلى التعامل مع الأثر غير المباشر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

234. وأشار وفد اليابان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة بآء، إلى أن موارد البرنامج 11 قد ارتفعت بنسبة 13.9% أو 1.6 مليون فرنك سويسري بسبب عملية إصلاح أكاديمية الويبو. وصرح الوفد بأنه بالرغم من توفير وثيقة البرنامج والميزانية لبعض المعلومات حول عملية الإصلاح فإن الوفد يود أن يحصل على إيضاحات بشأن التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن وضرورة القيام بمزيد من الإصلاحات في أكاديمية الويبو.

235. واقترح وفد بنجلاديش إضافة للفقرة 9-10 المتعلقة بالدول الأقل نموا. ففي السطر، الجملة التي تبدأ بـ "نقوم الويبو بصفة خاصة بالاستمرار في دعم الأنشطة..." اقترح الوفد استبدال الجملة بما يلي "برنامج الويبو الخاص بالدول الأقل نموا، الخ..."

236. ورحب وفد جمهورية إيران الإسلامية بالأنشطة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج 30 وخاصة برامج التدريب وقال أنه في حاجة لإيضاحات بشأن تخفيض الموارد البشرية في هذا البرنامج. وقال الوفد أنه سمع أن الموارد قد تم خفضها بصورة كبيرة. وصرح بأن العديد من الدول قد أكدت على هذه المسألة في الجلسات السابقة وعبر عن رغبته في الحصول على إيضاحات بشأن كيفية قيام البرنامج 30 بالاستمرار في العمل وفقا لتوقعات الدول الأعضاء إذا ما تم خفض الموارد البشرية.

237. وأشار وفد الأرجنتين إلى إصلاح أكاديمية الويبو وذكر مختلف النقاط الخاصة بالبرنامج 11 وطالب بمزيد من المعلومات حول تقدم الإصلاحات بما في ذلك ما إذا كان هناك أجل لاستكمالها. كما طالب الوفد أيضا بمعلومات حول جهود الأكاديمية الخاصة ببناء مزيد من علاقات التعاون مع الدول الأعضاء وحول سياسات التنمية المتعلقة بهذه الأغراض ومن المسؤول بصفة خاصة عن تطوير هذه السياسات. وكان الوفد حريصا على معرفة ما إذا كان قد تم تحقيق أي تقدم بشأن هذا الأمر، وما هو الوقت المتوقع لاستكمال ذلك. وتشير الفقرة 11-7(3) من الوثيقة إلى أن أكاديمية الويبو ستستمر في تقديم النصح والدعم للتعليم العالي من خلال المشاركة في إدارة برامج الحصول على الماجستير وأن النموذج سوف يتطور ليصبح نموذج مختلط يتم فيه تقديم نطاق واسع من الإرشاد والدعم للمؤسسات الأكاديمية. وطالب وفد الأرجنتين مزيد من المعلومات الخاصة حول النموذج المختلط. واختتم الوفد حديثه من خلال ملاحظة زيادة قوية في التكاليف التشغيلية للأكاديمية وطالب بالمزيد من التفاصيل حول سبب وجود هذه الزيادة الضخمة في هذا البرنامج.

238. وأشار وفد باراجواي إلى أن الغاية من الهدف الثالث كانت تيسير استخدام الملكية الفكرية في التنمية وفي هذا الصدد، عبر الوفد عن اعتقاده بأنه يجب وضع أولويات حول تنفيذ التعاون في ظل تطبيق جدول أعمال التنمية. ويجب تطبيق ذلك بصفة خاصة على الدول التي لا تتمتع بمثل هذه الفرصة. وتساءل الوفد عما إذا كانت الأمانة قد أخذت هذا العنصر بعين الاعتبار في مشروع البرنامج والميزانية (في البرنامج 8).

239. ولاحظ وفد إيطاليا، أثناء حديثه عن برنامج 30، أن اسم البرنامج قد تغير، وأنه كان في السابق "المشروعات الصغيرة والمتوسطة والابتكار". ورأى الوفد أن الاسم الحالي أفضل وبالرغم من ذلك فقد كان يرغب في التأكيد على أن الابتكار هو أساس الأنشطة التي يجب القيام بها خلال البرنامج 30 ورأى أن البرنامج نفسه يمكن أن يركز على الابتكار. وطالب الوفد إيضاحات حول المشروع التجريبي الذي يمكن إطلاقه وأشار بصفة خاصة إلى مشاريع الرعاية الأولية في مجال الملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الواردة في صفحة 86. وطالب الوفد بتسلم بعض النماذج في هذا الشأن. وقد كان الوفد قلقا إلى حد ما بسبب انخفاض الموارد البشرية. ولم يكن مقتنعا بصورة كاملة بأن خفض كان مبررا بسبب إلغاء بعض الأنشطة ونقل بعض الأنشطة إلى برامج أخرى. وقال الوفد أن تحقيق الاستقرار فيما يتعلق بالموارد البشرية يعتبر من

أهم الأمور بالنسبة لأداء البرنامج ومن أجل الوفاء بالتوقعات المرتبطة بمؤشرات الأداء، مع الأخذ في الحسبان، انه لم يتم تحقيق بعض الأهداف في السنوات الماضية. واعتقد الوفد أن ذلك كان بسبب مشكلة الموارد البشرية.

240. وأيد وفد شيلي بيان مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وأكد على الأهمية التي توليها بلاده للملكية الفكرية والتنمية وعبر عن رضاه تجاه استمرار الوبو في تطبيق جدول أعمال التنمية. علاوة على ذلك، صرح الوفد بأن الإيضاحات التي طالبت بها بعض الوفود الأخرى سوف تعطي مزيد من الوضوح لهذا الهدف الاستراتيجي الهام للغاية.

241. وصرح وفد الاتحاد الروسي بأنه سوف يتحدث عن البرامج 10، و11 و30. وتم تقديم تعليقات تتعلق بالبرنامج 10 في البداية. وأشار الوفد إلى أن البرنامج 10 كان دائما برنامجا يتم التركيز عليه كثيرا وأحد البرامج التي أعدت كي تأخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة للدول التي تغطيها، حتى إذا كانت تتمتع بأوضاع اقتصادية واجتماعية متباينة واحتياجات مختلفة فيما يتعلق بدعم الملكية الفكرية. ومن البداية تم توجيهه إلى دول آسيا الوسطى والبلطيق وأوروبا الشرقية والقوقاز وقد انعكس ذلك على الميزانية في السنوات الستة الماضية. وذكر الوفد بأن الجلسة التي عقدتها الجمعية في 2013 تضمنت مكون إضافي تم وضعه في البرنامج. وقد أشار ذلك إلى تنسيق الأنشطة من خلال توفير زيادة في الخدمات المقدمة من الوبو إلى الدول النامية. وعبر الوفد عن أنه من الأهمية بمكان أن يتم توفير تعريف للنطاق الجغرافي للبرنامج وتطبيقات تمويله. وعبر الوفد عن اعتقاده بأنه من الضروري الإشارة في نص البرنامج 10 إلى الدول الموجودة في المنطقة التي سيقوم بتغطيتها. وأشار الوفد إلى أن مشروع البرنامج والميزانية للتناثية 17/2016 تضمن تقديم الدعم إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة في البرنامج 10 وليس من خلال برنامج 10. وأشار الوفد إلى أنه لم يفهم هذا التغيير بالرغم من إشارة الوفد إلى أن القيام بذلك لا بد ألا يؤدي إلى خفض التمويل المقدم إلى المشروعات والتدابير التي تتضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنطقة. وأشاروا إلى المشروعات التي كانت تحت البرنامج 10 في السابق. وقال الوفد أنه يود تلقي ضمانات مناسبة حول هذه النقطة من الأمانة. وأشار الوفد أيضا خفض التمويل في برنامج 10 بحوالي 400.000 فرنك سويسري وزيادة تمويل البرنامج 30. وذكر الوفد بأنه لفت انتباه الأمانة عدة مرات إلى أن البرنامج 30 كان فعالا بصورة عملية بالنسبة لدول المنطقة. وعندما يتعلق الأمر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يفضل الوفد الإشارة إلى استخدام برنامج 10. كما أشار الوفد أيضا إلى أنه بناء على المواد المقدمة لم يكن من الواضح أي التدابير والمشروعات هي التي سيتم تمويلها من المخصصات التي تم نقلها من البرنامج 10 إلى البرنامج 30. وعبر الوفد عن أنه لم يكن من الواضح ما إذا كان هناك خفض في مستوى العاملين في البرنامج 10 وزيادة في البرنامج 30. وقال الوفد أنه يبدو أن هناك مشكلة تتعلق بخفض العاملين المؤقتين. وطالب الوفد بتوضيحات من الأمانة حول الأرصدة التي تم نقلها من البرنامج 10 إلى البرنامج 30 وإذا لم تكن هناك أية قضايا تتعلق بذلك. وفيما يتعلق بالبرنامج 11، أكاديمية الوبو، عبر الوفد عن اعتقاده بأن نشاط أكاديمية الوبو لا بد أن يشجع تبادل وتوزيع المعرفة وتعزيز القدرات وتدريب المسؤولين بما في ذلك مسؤولين من دول ذات اقتصاديات تمر بمرحلة تحول. وصرح بأن المدرسة الصيفية الخاصة بالوبو كانت أهم فعاليات أكاديمية الوبو لأن الغرض منها كان مساعدة المتخصصين الشبان والطلبة الذين يرغبون في التوسع في زيادة معرفتهم بالمسائل المتعلقة والمتضمنة للملكية الفكرية. وسوف يثنى الوفد كثيرا بعقد المدرسة الصيفية الخاصة بالوبو بالإضافة إلى الفعاليات الأخرى في الاتحاد الروسي، حيث يوجد جمهور خاص يناسب فعاليات أكاديمية الوبو. وطالب الوفد من الوبو أن يأخذ في حسابه الاحتمالات المالية للمواطنين الروس للمشاركة في مثل هذه الفعاليات. لقد كانت زيادة تكلفة المشاركة في مثل هذه الفعاليات لها أثرا سلبيا على جودة وعدد الأشخاص المشاركين فيها، ويعني خفض الوبو لتمويل مثل هذه الأنشطة أنه سيتم حظر دخول الشباب إلى المعرفة والمعلومات الخاصة بالملكية الفكرية. وأوصى الوفد بالبحث عن طريقة لنشر المزيد من المعارف حول الملكية الفكرية من خلال زيادة مشاركة الشباب في فعاليات أكاديمية الوبو بدلا من تقليلها.

242. وعبر وفد تركيا عن شكره للأمانة على إعداد الوثيقة. وكان أول سؤال يتعلق بالبرنامج 10 والنتيجة المرتقبة هـ 1.3 والتي أشارت إلى الابتكار الوطني واستراتيجيات الملكية الفكرية والخطط التي تتماشى مع مشروعات التنمية الوطنية. وتساءل الوفد عما إذا كانت النتيجة المرتقبة تشير فقط إلى صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية. وتساءل الوفد عما إذا كانت هذه

النتيجة المرتقبة تشير فقط إلى صياغة استراتيجيات ملكية فكرية وطنية. وأشار الوفد إلى أن البرنامج 9، بالإضافة إلى صياغة استراتيجيات الملكية الفكرية تضمنت أيضا مؤشرات أداء منفصلة وخطوط أساسية وأهداف ليتم تبنيها وتطبيقها. وفيما يتعلق بالبرنامج 11 قال الوفد أن أكاديمية الويبو يجب أن تعمل عن كثب مع برنامج 9 وبرنامج 10 ويجب أن ينعكس ذلك في مؤشرات الأداء لأن البرامج التالية كانت هامة للتدريب أي برنامج التنمية المهنية، وبرنامج التعليم عن بعد وبرنامج المؤسسات الأكاديمية. علاوة على ذلك، أشاد البرنامج ببرنامج التعليم عن بعد في الأكاديمية لنجاحه في عام 2014 وأوصى بتضمين مؤشر للأداء حول دعم استخدام دورات التعليم عن بعد لتطبيقها في العاملين القادمين.

243. وقال وفد البرازيل، متحدثا بصفته الوطنية، إن الإشارة إلى دمج مشروعات جدول أعمال التنمية تحت الأولويات الرئيسة للعاملين والمدرجة في صفحة 15 من البرنامج والميزانية لا يجب أن يخلط بينها وبين توصيات جدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بتخصيص الأموال للبرنامج 8 قال الوفد أن تحليل الجدول الموجود بصفحة 69 يوضح أن إجمالي الموارد المخصصة كان مائلا للعاملين السابقين بعد إجراء التحويلات. وأشار الوفد إلى أن المبلغ المخصص لمشروع الاقتراح بعد القيام بعمليات التحويل الداخلية للشائبة 15/2014 كانت أقل من المبلغ الذي تم ذكره في الميزانية. وذكر الوفد بأن المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية لم يعقد في التاريخ الذي حدد في البداية ويجب عقده في العام التالي. وأكد الوفد على أنه، كما أشارت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، والمجموعة الأفريقية ووفود شيلي وجمهورية إيران الإسلامية وباراجواي، يجب تخصيص المزيد من الموارد لبرنامج 8 أو على الأقل تخصيص نفس مستوى العاملين الماضيين.

244. وقد عبر وفد طاجيكستان عن دعمه الكامل لتعليقات وفد الاتحاد الروسي فيما يتعلق ببرنامج 10 و11 و30.

245. وطالب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم إيضاحات بشأن جدول في صفحتي 64 و66 ونسبة خبراء الملكية الفكرية الوطنيين والإقليميين الذين تم استخدامهم كموارد بشرية في فعاليات الويبو بالإضافة إلى إطار النتائج في الصفحات من 72 إلى 74. وفيما يتعلق بالنتيجة المرتقبة هـ 2.3 تساءل الوفد عن معنى كلمة "مستدام" في مؤشرات الأداء الخاصة بالأكاديميات الوطنية الناشئة وما إذا كانت تعني اكتفاء ذاتي. وإذا كان الأمر كذلك، يجب الإشارة إلى ذلك. وفي هذا الصدد يجب حذف كلمة "مستدام" وفيما يتعلق بالبرنامج 10، عبر الوفد عن شكره للأمانة على إجاباتها على الأسئلة السابقة في وثيقة الأسئلة والإجابات. وطالب الوفد الأمانة بحذف النتيجة المرتقبة هـ 6.2 ضمن البرنامج 10. وابلغ الوفد الأمانة بأنها لا يمكنه دعم البرنامج 10 لأنه يستخدم في الترويج للنتيجة المتوقعة المحددة. ويرغب الوفد في التفكير في إدراج هذه النتيجة المرتقبة إذا تمت مراجعتها بطريقة تظهر الاتحادين المختلفين. وتساءل الوفد عما إذا كان يجب تقليص النتيجة المرتقبتين هـ 2.3 و هـ 4.3 لتدخل في البرنامج 10 في النتائج المدرجة في صفحة 79 مع عدم ذكر الدول الأقل نموا بعد ذلك.

246. ودعا الرئيس الأمانة إلى الإجابة على أسئلة الوفود بدءا من البرنامج 11 ثم البرنامج 9 والبرنامج 8.

247. وشكرت الأمانة الوفود على تعبيرهم على الدعم والرضا تجاه التعاون الذي حصلوا عليه من أكاديمية الويبو. وردا على وفد نيجريا (الذي تحدث بالنيابة عن المجموعة الأفريقية) أكدت الأمانة على أنها قد لاحظت جيدا النقاط المطروحة وخاصة المتعلقة بالطلب الخاص بوجود المزيد من برامج التدريب المتخصصة التي تصمم لتلبي احتياجات الدول الأفريقية في كافة مجالات الملكية الفكرية. وأكدت الأمانة على أن الأكاديمية قد قامت بتنظيم برنامج مكثف لدورات التدريب المكثف وأنها ستسعد بالقيام بالمزيد من المناقشات مع الوفد حول احتياجات التدريب التي قد تكون مطلوبة في مجال التدريب المتخصص. وأشار الوفد إلى أنه قد أرسل مؤخرا استقصاء إلى كافة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لتحديد وتأكيد الاحتياجات والمتطلبات في مجال التدريب المتخصص والذي سيساعد الأمانة على تصميم دورات متخصصة تتماشى مع أولويات الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بموضوع الأكاديميات الناشئة، عبرت الأمانة عن استعدادها للالتقاء بالوفود المهتمة من المجموعة الأفريقية لمناقشة متطلبات إنشاء الأكاديميات الناشئة هذه. وردا على الأسئلة التي طرحها وفدي اليابان والأرجنتين، أشارت الأمانة إلى طلب الحصول على معلومات حول إصلاحات أكاديمية الويبو من خلال التأكيد على أن الإصلاح كان بمثابة عملية مستمرة

لبعض الوقت. وكان الحافز الرئيس بالنسبة للإصلاح هو قرار تصحيح وضع الأكاديمية لتصبح الكيان الرئيسي المتخصص في التدريب في الويبو والتي تقدم تدريباً متخصصاً وبناء قدرات. وتتضمن عملية الإصلاح بصفة أساسية مراجعة وتنقيح لإجراءات وممارسات مطبقة عند تنفيذ أنشطة التدريب. ومن أوائل القضايا التي يتم البحث عنها في عملية الإصلاح وجود مزيد من التنسيق وتبادل المعلومات والتعاون بين كافة القطاعات في الويبو لتقديم التدريب. ثانياً، كان سؤال الانساق في تقديم أنشطة التدريب يهدف تجنب التداخل والتكرار وتحقيق أثر جيد وكفاءة التكلفة. وتتضمن الإصلاح أيضاً البدء في عملية معقدة لمراجعة وتحديث المضمون الحالي لدورات التدريب بالإضافة إلى دورات التعليم عن بعد. وتم التأكيد على أن عملية المراجعة معقدة ومكلفة وتتضمن مساهمة من مختلف القطاعات في المنظمة بالإضافة إلى مدخلات من مختلف أنحاء العالم في عالم الملكية الفكرية بما في ذلك المعلمين والأساتذة والخبراء والمحامين. وإلى جانب المراجعة، أشارت الأمانة إلى أنها تقوم أيضاً بعملية ترجمة للدورات إلى مختلف اللغات. وأضافت الأمانة أن جزءاً من عملية الإصلاح تضمنت أيضاً تحديد أدق لاحتياجات ومتطلبات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في مجال التدريب المتخصص وتحديد الشركات الجديدة. وعبرت عن رضاها الكامل بالتعاون المتميز والدعم الذي تلقتته من شركائها الحاليين. وبالرغم من ذلك رأت الأمانة أن الوقت مناسب للدخول في شركات جديدة مع الدول الأعضاء التي طورت معارف وقدرات ومهارات يمكن نقلها إلى الدول النامية. وأشارت إلى أن هذه الشركات الجديدة قد تم السعي إليها مع الاقتصاديات الناشئة والدول النامية الكبيرة بالإضافة إلى الدول الأعضاء التي تهتم بالإسهام في دورات التدريب المتخصصة بالمنظمة. وتم الإشارة أيضاً إلى أن امتلاك أدوات أفضل لتقييم الأنشطة المستمرة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية الإصلاح. وتم التأكيد على أن التعقيبات التي يتم تلقيها من المشاركين، سواء من مشاركين من الحكومة أو القطاع الخاص، هامة لتصميم وتطبيق البرامج المستقبلية. وعبرت الأمانة عن استعدادها لتقديم المزيد من المعلومات حول إصلاح الأكاديمية إذا طلب منها ذلك. وردا على وفد الأرجنتين، أوضحت الأمانة أن هناك وصف موجز للأهداف التي يسعى لتحقيقها من وراء الشركات الجديدة في الفقرة 11-6 من البرنامج 11. وأكدت الأمانة أنها ستقوم بإعداد سياسة حول الشركات وستقوم بتوزيعها على الدول الأعضاء عند استكمالها. وتم توضيح أن السياسة ستقوم بوضع مبادئ توجيهية الخاصة بدعم الشركات ولا تسعى إلى وضع قيود على الشركات الجديدة. وفيما يتعلق بالسؤال المتعلقة بالنموذج المختلط المتعلق بتقديم النصح والمساعدة وفقاً لبرنامج المؤسسات الأكاديمية، فقد تم التوضيح أن الجزء الحالي والأكثر من الأرصدة الخاصة بالبرنامج المشار إليه تم استخدامها لتمويل الزمالات والمشاركة في عدد من برامج الماجستير المشتركة. وبالرغم من ذلك، استمرت المنظمة في تلقي عدد متزايد من الطلبات من الجامعات التي ترغب في الاستفادة من النصح والمساعدة في مجال تأسيس برامج ماجستير وفي تحديد المقررات المناسبة وفي تدريب أساتذتهم. وبالرغم من ذلك، لم تكن الأكاديمية قادرة على تلبية هذه الطلبات بسبب عدم توافر الأموال اللازمة والتي كانت مخصصة بصورة أساسية لبرامج الزمالة. وأشارت الأمانة إلى أنها كانت تقصد تقليل عدد الزمالات المقدمة بهدف تأمين الأرصدة الخاص بتقديم النصح والمساعدة التي تسعى إلى الحصول إليها الجامعات من كافة أنحاء العالم. وردا على المخاوف التي عبر عنها وفد الاتحاد الروسي بشأن الرسوم المرتفعة المستوى الخاصة بالمدرسة الصيفية التي تعقد في بلاده أكدت الأمانة أنها ستقوم بدراسة مستوى الرسوم الحالية مجدية وستحاول تخفيفه بقدر الإمكان.

248. وردا على السؤال الذي طرحه وفد الجزائر بشأن مكاتب نقل التكنولوجيا أشارت الأمانة إلى أن البرنامج 30 لا يزال هو المسؤول عن هذه المسألة. كما لاحظت الأمانة أيضاً الطلب المقدم من وفد باكستان بخصوص مكاتب نقل التكنولوجيا في البرنامج 30 والبرنامج 9. وبخصوص مسألة استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية والخطط القطرية التي طرحها وفد الجزائر، أوضحت الأمانة جهود الويبو المتعلقة بمساعدة الدول النامية والدول الأقل نمواً لإدراج الملكية الفكرية في أهداف التنمية الوطنية وفي تصميم وصياغة وتطبيق استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية. وأسهمت الأمانة فيما يتعلق بالخطط القطرية وأنها أدوات تخطيط تقدم نظره عامة لمشاركة الويبو في كل دولة على المدى المتوسط. وبالإشارة إلى التمييز بين "التبني" و"التطبيق"، أوضحت الأمانة أن هناك ثلاثة مراحل لاستراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية: الصياغة، حيث تعمل الأمانة مع دولة ما لتطوير استراتيجية وطنية، والتبني، عند الموافقة على الخطة من قبل برلمان الدولة، ثم التطبيق، عندما تدخل الخطة إلى حيز التنفيذ. وفيما يتعلق بالتعديلات التي اقترحتها وفد بنجلاديش على الفقرة 9-10 والمتعلقة بالدول الأقل نمواً أكدت الأمانة للوفد

أنها سوف يتم دراستها. وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أوضحت الأمانة أن النسب المذكورة في صفحتي 72 و73 تشير إلى تلك المجالات المعينة ولذلك أشارت إلى نسبة الخبراء المستخدمين في الفعاليات في منطقة ما والذين هم من تلك المنطقة. وفي المقابل، فإن حس التنوع لدى هؤلاء الخبراء يتوافر في قاعدتي بيانات IP-TAD وIP-ROC حيث تتوافر كافة البيانات ذات الصلة. وفيما يتعلق باستخدام "مستديم" بالنسبة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، اتفقت الأمانة مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية على أن ذلك قد يخلق نوعاً من الخلط. وأوضحت أن عملية الدعم الفني في هذا المجال تتضمن أربعة مستويات وهي زيادة الوعي، والدخول إلى قواعد البيانات المتخصصة، والتدريب العام والتدريب الخاص. وبالرغم من ذلك، استمر تقديم الدعم الفني في كافة المستويات. ورداً على سؤال طرحه وفد البرازيل فيما يتعلق بالتعاون بين دول الجنوب، ذكرت الأمانة بأن التعاون بين دول الجنوب هو أحد المبادئ الأساسية في منظومة الأمم المتحدة وأكدت على أن الويبو هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وهي تعتبر التعاون بين دول الجنوب أحد أنشطتها الأساسية. وفي هذا الصدد، أعلنت الأمانة أن النقطة الأساسية المتعلقة بالتعاون بين دول الجنوب، قد تم وضعها في البرنامج 9 وهي وحدة المشروعات الخاصة داخل قطاع التطوير.

249. وأجابت الأمانة على سؤال يتعلق بالمخاطر واستراتيجيات التخفيف وأوضحت أن شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية تقوم بصورة نشطة بعقد مشاورات على مدار العام مع مختلف الوفود. وصرحت أن شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية تقوم بإبلاغ الوفود الزائرة من العواصم والموجودة في جنيف وتقوم بعقد لقاءات بصورة متكررة معها. وعلاوة على ذلك، صرحت بأنه في اجتماعات مثل اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية، حيث يتم تبادل وجهات النظر، تحاول الأمانة تيسير العمل من خلال تقديم إيضاحات واقتراحات وتحاول التوصل إلى طرق عامة لحل أو محاولة بناء اتفاق في الرأي حول مختلف القضايا. وأشارت الأمانة إلى أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كانت هي المنتدى الرئيس الذي يتم به هذا العمل. وأضافت الأمانة أنها نظمت اجتماعات غير رسمية بناء على اقتراحات خاصة مختلفة. ومن أمثلة ذلك الاجتماعات غير الرسمية العديدة التي عقدت أثناء الجلسة 14 للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتبني اللجنة للشروط المرجعية الخاصة بالمراجعة المستقلة لتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية. وأشارت إلى أنها قد قامت بتيسير العمل بصورة فعالة من أجل التوصل إلى اتفاق. وتناولت الأمانة السؤال الثاني والذي يندرج تحت النتيجة المرتقبة هـ 5.3. وأكدت على نسبة المشاركين الذين يشعرون بالرضا في فعاليات جدول أعمال التنمية الخاصة بالويبو هي 80% وهي نسبة مرتفعة للغاية مشيرة إلى أنه عند عقد مثل هذه الفعاليات، لا يجيب 100% من المشاركين على الاستبيانات وأنه هناك دائماً مشاركين غير راضين عن الفعالية لأسباب مختلفة أو مشاركين لا يفهمون موضوع الفعالية. ورأت الأمانة أنه إذا لم يصر أعضاء الوفود على رفع هذه النسبة، سيكون الهدف الموضوع مناسباً.

250. أشارت الأمانة إلى أن الميزانية، كما أشار وفد البرازيل، المتعلقة بجدول أعمال التنمية كانت كما هي في العامين الماضيين وأوضحت الأمانة أنه قد تم تخصيص مبلغ معين للمراجعة المستقلة لتوصيات جدول أعمال التنمية في العامين الماضيين وللمؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية في العامين القادمين. وأشارت الأمانة إلى أن المبالغ الخاصة بالعامين كانت متساوية.

251. ودعا الرئيس الأمانة للرد على التعليقات المطروحة بشأن البرنامج 30.

252. وعبرت الأمانة عن شكرها للوفود عن الأسئلة المتعلقة بالبرنامجين 10 و30. وقالت الأمانة أن اسم البرنامج 30 قد تم تغييره إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء المشروعات. وأجابت الأمانة على التعليقات الخاصة بعنصر الابتكار في الشعبة وأوضحت أنه من أجل مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين لا يمكن أن تكون أنشطة الابتكار هي المهمة الوحيدة لبرنامج 30. وقالت الأمانة أنها تقوم بتعزيز الفهم داخل المنظمة والتنسيق والحوكمة والتعامل مع التحديات، بما في ذلك بناء القدرات وتعزيز الأنشطة والتي ستصبح مهمة المنظمة بكاملها. ومن خلال القيام بذلك، ستقوم الأمانة بالاستجابة بصورة أكثر فاعلية لمتطلبات وتوقعات الدول الأعضاء. وقالت الأمانة أن الموارد البشرية في ظل البرنامج 30 لم يتم خفضها بل على العكس فقد تمت زيادتها. وأضافت الأمانة أنه تم الاهتمام بصورة كبيرة بزيادة كفاءة الموارد البشرية ودعم التنسيق الداخلي

والتوسع في الدعم والمساهمة من القطاعات الأخرى. وكان هناك شعور بأن كفاءة البرنامج سترتفع من خلال الجمع بين الموارد البشرية الحالية والمدخلات الإيجابية والبناء والتعاونية والتفاعلية من القطاعات الأخرى. وقالت الأمانة أن التنسيق الداخلي وتعزيز الأهداف وخدمات الدعم وأنشطة بناء القدرات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار الابتكار سوف تؤدي إلى استجابات أفضل لتوقعات الدول الأعضاء. وعبرت الأمانة عن شكرها لوفد الاتحاد الروسي على أسئلته المناسبة. وأكدت على أن العمل قد تم القيام به مع دول ذات اقتصاديات في مرحلة تحول، بما فيها دول البلطيق، ووسط آسيا وأوروبا الشرقية والقوقاز. وأشارت الأمانة إلى أن هذه الدول قد قامت بالتقدم بطلبات خاصة للمساعدة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال مساعدة الدول الأعضاء، أدى ذلك إلى تطوير برامج معينة، والتي من المؤمل أن تتمكن من دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء المشروعات في هذه المنطقة وخاصة فيما يتعلق بكيفية استخدامها للملكية الفكرية من أجل تطوير مشروعاتهم. وعبرت الأمانة عن أملها في أن يسهم ذلك بصورة متواضعة في التنمية الاقتصادية للدول المعنية. وأكدت الأمانة على أن البرنامج 30 كان يتجه بصورة مباشرة لإدارة هذه الخدمات والبرامج للدول التي تمر بمرحلة تحول بما فيها دول وسط أوروبا وأوروبا الشرقية ودول البلطيق ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز. وأكدت الأمانة أن ذلك سيتم من خلال التنسيق الوثيق مع البرامج الأخرى مؤكدة أنها ستستمر في تطبيق المنهج الخاص بكل قطر على حدا بصورة كاملة والذي كان يطبق في الماضي من أجل ضمان تلبية الخدمات للاحتياجات الخاصة للدول المعنية. وهناك مسؤول بالويبو يتحدث الروسية بطلاقة في برنامج 30 والذي قدم عوناً كبيراً للدول التي تتحدث اللغة الروسية في المنطقة التي يقوم البرنامج بتغطيتها. وعبرت الأمانة عن أملها في أن وجود هذا المسؤول سوف يكون مصدر دعم ومساعدة كبيرة. وأكدت الأمانة على أن برنامج 30 كان ضمن إدارة التحول والدول النامية وأنه يعمل بالتنسيق مع الدول في تقديم الدعم بما في ذلك مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية لتطوير مشروعات صغيرة ومتوسطة. وأكدت الأمانة على أنه سوف تتم تلبية توقعات دول مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وأن كافة الطلبات التي ستتلقها الأمانة سوف يتم أخذها بعين الاعتبار. وأكدت الأمانة على أنها تقوم بالفعل بإعداد خطة عمل للعامين القادمين وأعدت التأكيد على بأن الأمانة سوف تحاول الاستجابة بصورة إيجابية على توقعات الدول الأعضاء مما كانت. وفيما يتعلق بالترويج لاستراتيجيات الملكية الفكرية والعلاقة بين البرنامج 9 والبرنامج 10، فإن الاختلاف يتعلق بالتركيز الجغرافي فقط. وكان البرنامج 9 والبرنامج 10 يقومان بعمل تقييم احتياجات ويقوم بتنظيم عمليات إطلاق وتعاون وتبني وتطبيق لاستراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية بالإضافة إلى تطوير إرشادات خاصة، وأدوات ومنهجيات. ولاحظت الأمانة التنسيق المتزايد والمحسن بين البرنامج 9 والبرنامج 10. وأجابت الأمانة على تساؤل متعلق بمشروع إنشاء مكاتب نقل تكنولوجيا والذي طرحه وفد الجزائر مشيرة إلى أنها تشعر بالرضا بشأن مهمة تقصي الحقائق التي تمكن فيها الخبراء من تحديد احتياجات وتوقعات القطر من خلال تقرير تقييم الاحتياجات والذي سيتم تقديمه قريباً للقطر. وقالت الأمانة أن النتائج والاستنتاجات تمت صياغتها بصورة ملموسة وتمت ترجمتها ليس للمنطقة العربية فحسب ولكن أيضاً للمناطق الأخرى في المستقبل. وصرحت الأمانة بأن البرنامج 9 والبرنامج 30 تعاونوا حول هذا المشروع التجريبي وحددا المشروعات المحتملة في المناطق الأخرى والتي سيتم تقاسم الموارد البشرية والمالية بينها بصورة متساوية. وبالرغم من ذلك، فيما يتعلق بإجمالي الموارد لم تكن الأمانة في موقف يسمح لها بتقديم إجابة ملموسة لأن هذا الأمر ستم مناقشته باستفاضة في إطار الجمعيات العامة، والمشاورات المتعمقة مع الوفود والتي ستم من أجل وضع شروط تعاون محددة. وسوف يظهر ذلك في خطة عمل العام المقبل. وردا على الأسئلة التي تتعلق بأنشطة المتابعة والمرتبطة بالتدريب ومشروعات المساعدة الأولية، ستقوم الأمانة بالتوسع في المنهجيات وأنشطة المتابعة. وأشارت الأمانة إلى أن المناقشات الداخلية كانت تسير قدماً لتحديد طرق مبتكرة ومنهج جديدة ومنهجيات لتحسين طريقة تنفيذ النشاطات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك مشاركة خبراء خارجيين. وكان آخر خبير عمل في هذا المشروع هو خبير من المملكة المتحدة وثبت أنه تفاعل جيد للغاية وقام بتبادل الخبرات مع زملائه/الخبراء من فرنسا. وكانت الأمانة تتطلع إلى الوصول إلى دول أخرى ورأت أنه خلال فترة قصيرة فإن الاستنتاجات المتعلقة بالمنهج الجديد سوف تقدم مناهج جديدة للاستجابة بصورة أفضل للتحديات الجديدة. وأشارت الأمانة إلى أن هناك طلبات ليست فقط من الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة تحول ولكن تبادل الخبرة مهم أيضاً وضروري للدول النامية. وصرحت الأمانة بأنه إلى جانب الجهود الرامية إلى تحديد مناهج جديدة فقد كانت تسعى أيضاً إلى تشكيل فرق داخلية وبين القطاعات تتعامل مع مسائل

كيفية التعامل مع متطلبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنه لا يمكن توقع أن تستطيع شعبة واحدة مساندة هذه المهام، ولكن في حالة تبني ثقافة وفي حالة وجود منهج متضافر فإن المسائل ستصبح مسؤولية القطاعات الأخرى والإدارات أيضا وستصبح الأمانة أكثر كفاءة في الاستجابة لهذه الاحتياجات. وأكدت الأمانة على أنها ستقوم في البرنامج 10 بمراجعة صياغة النتيجة المرتقبة هـ 6.2 بما يتماشى مع الأنشطة الترويجية الأخرى التي تعكس توقعات الدول الأعضاء. وحول مسألة مشروعات المساعدة الأولية قالت الأمانة أنها فكرة طرأت خلال مناقشات الموائد المستديرة التي عقدت بين عدد كبير من الدول الأعضاء حيث تم اقتراح اختيار عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطبيق أنواع مختلفة من المساعدة المتعلقة بالملكية الفكرية وتنفيذ عملية مراجعة مالية وتقييم احتياجات الملكية الفكرية ومساعدة الدولة لفترة من الزمن، لعام أو اثنين، وتحديد الاحتياجات الفعلية، و النتائج المرتقبة فيما يتعلق بالعائدات أو الأرباح على سبيل المثال. وقالت الأمانة أنها قد تلقت تعقيبات مثيرة للاهتمام يمكن فيها تطبيق أدوات ملكية فكرية معينة على نظام في ظروف مختلفة. وقامت الأمانة بعقد مناقشات مع حكومات خمس دول من مناطق مختلفة لتحديد كيفية السير قدما بالمشروع. ولأن المشروع مبتكر، كانت الأمانة تتطلع للتعرف على نتائج هذه المناقشات.

253. وعبر الرئيس عن شكره على الإجابات وفتح الباب للإلقاء أي أسئلة متابعة عامة أو خاصة. وعبر عن فهمه بأن بعض الأسئلة كانت خاصة وقد أشارت الأمانة إلى الرغبة في الرد وتعديل نص المقترحات والأفكار التي قد تكون لدى الوفود.

254. وصرح وفد الاتحاد الروسي بأن لديه بعض أسئلة المتابعة المتعلقة بالبرنامج 10 وهي أسئلة تتعلق بالتغطية الجغرافية للبرنامج المشار إليه وأن هذا الأمر هام بالنسبة للمنطقة بما فيها الاتحاد الأوروبي. وطالب الوفد بأن يشير البرنامج 10 إلى الدول والمناطق التي ستستفيد من البرنامج وأن يظهر ذلك في البرنامج والميزانية. وأشار الوفد إلى أنه لاحظ التغييرات في عدد الموظفين وفهم أن ذلك سيكون إجراء مؤقت. وعبر عن رغبته في الحصول على رد من الأمانة فيما يتعلق بهذا الخفض لعدد العاملين والوظائف الشاغرة. وعبر الوفد عن تقديره الكبير للأمانة على تلقي الرد باللغة الروسية.

255. وعبر وفد الجزائر عن رضاه عن الإجابات والمعلومات التي قدمتها الأمانة. وعبر عن رغبته في وجود فقرة محددة تناول مكاتب نقل التكنولوجيا في البرنامج 30. وقد فهم الوفد أن البرنامج 30 سيكون مسؤولا عن مشروع مكاتب نقل التكنولوجيا وأن الموارد البشرية والمالية سوف توزع على البرنامج 9 والبرنامج 10 والبرنامج 30. وطالب الوفد بأن يتم التصريح بذلك بوضوح في نص البرنامج 30. وأشار الوفد إلى أن هناك جزء صغير مكتوب حول المشروع بالرغم من أن العديد من الدول الأعضاء قد أبدت الاهتمام به. واقترح الوفد العمل مع الأمانة في صياغة فقرة حول هذا الموضوع لإضافتها إلى النص.

256. وأكدت الأمانة على أن الفقرة سوف تضاف إلى البرنامج 10 وفقا لاقتراح وفد الاتحاد الروسي. وفيما يتعلق بمسألة خفض التكلفة أكدت الأمانة على أنها مسألة فنية مرتبطة بعملية الضبط. وفي نفس الوقت قدمت الأمانة ضمانات بأن هناك عدد من الزملاء في البرنامج 9 والبرنامج 10 لن يتم تقليل عددهم. ونصحت الأمانة الوفد بالاتصال بمدير أداء البرنامج وشعبة الميزانية والذي سيقوم بشرح هذه المسائل الفنية.

257. وأكدت الأمانة كذلك على أن هناك وظيفة مؤقتة في البرنامج 10 والتي سيتم ضبطها وهو ما يعني أنه سيكون هناك زيادة في عدد الوظائف في البرنامج. وفي وقت إعداد البرنامج والميزانية المقترحين لم يحدث ذلك. ولهذا السبب لم تظهر. وقد قامت الأمانة بتضمين ذلك في النص من أجل طمأنة الدول الأعضاء بأن عدد الوظائف في البرنامج 10 ظل وسيظل مستقرا خلال العام. وكانت هذه المسألة تتعلق بتأخير الوقت. وسوف يتم ضبط الوظيفة المؤقتة كوظيفة ثابتة وسوف تنعكس على زيادة عدد الوظائف في البرنامج.

258. وأكد وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، طلبه المتعلق بإدراج النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء المتعلقة باستخدام خدمات الملكية الفكرية العالمية من قبل الدول النامية والدول الأقل نمواً في ظل الهدف الاستراتيجي الثالث.

259. 171. ودعم وفد جنوب أفريقيا طلب المجموعة الأفريقية لإضافة النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء بشأن مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في خدمات الملكية الفكرية العالمية ضمن إطار الهدف الاستراتيجي الثالث.

260. وطمأنت الأمانة وفدي نيجيريا وجنوب أفريقيا من أنه سيتم معالجة هذا الطلب في الصيغة المعدلة من وثيقة الميزانية.

261. وشكر وفد البرازيل الأمانة لتقديمها معلومات جديدة وهامة، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في قطاع التنمية ونقطة الاتصال. وفيما يتعلق بميزانية البرنامج 8، لاحظ الوفد أن الأمانة ذكرت أن الوضع الحالي هو انعكاس للتكاليف المرتبطة باستعراض تنفيذ جدول أعمال التنمية في فترة السنتين هذه، وللمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية في السنتين المقبلتين. وإشارة إلى الجدول في الصفحة 69، أكد الوفد أن مبلغ 4.341.000 فرنك سويسري تمت جدولته في ميزانية 15/2014 وأن ميزانية فترة السنتين المقبلة بلغت 3.7 مليون فرنك سويسري. وأشار الوفد إلى اختلاف 600.000 فرنك سويسري. وذكر أيضاً أنه بما أن قطاع التنمية سيحتاج أيضاً إلى موارد لتنفيذ أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، طلب مزيداً من المعلومات حول كيفية تنفيذها في إطار المبلغ الذي كان أقل بكثير مما كان مجدولاً في ميزانية 15/2014. وأشار الوفد عند المقارنة بين الميزانية بعد التحويلات والميزانية المقترحة أنه لا يوجد فرق كبير. وفهم الوفد أن تلك كانت جزءاً من الموارد التي لم تستخدم في فترة السنتين هذه، وسيكون مبلغ 3.6 مليون فرنك سويسري الحد الأقصى لتكلفة البرنامج لفترة السنتين المقبلة.

262. وأشارت الأمانة، لدى معالجة مسألة وفد البرازيل بشأن مسألة ميزانية البرنامج 8، إلى الصفحة 69 حيث كان الفارق 0.1% مما يعكس انخفاض وظيفة واحدة. وأكدت الأمانة أن الأنشطة لم تتأثر، وأنه تم نقل هذه الوظيفة إلى برنامج آخر، وكان مستوى الموظفين كافياً للتعامل مع الأنشطة المتوخاة للفترة 17/2016.

263. وشجع الرئيس الوفود للقيام بمتابعة بشكل فردي مع مدراء البرنامج بشأن أي أسئلة معينة والإجابة عليها من أجل التأكد من أنها سترد في الصيغة المعدلة من وثيقة الميزانية.

264. وفتح الرئيس المناقشات بشأن الهدف الاستراتيجي الرابع (تنسيق وتطوير البنية التحتية للملكية الفكرية العالمية) والبرامج 12 إلى 15.

265. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتقاده أنه يجب إدراج مؤشر الأداء بشأن توقيت وقت إضافة السجلات إلى قاعدة البيانات العالمية في الجدول على الصفحة 91. وبالإشارة إلى البرنامج 13، طلب الوفد أن يتم تضمين التسجيلات بموجب نظام لشبونة في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية كما حدث مع تطبيقات مدريد. وعلق الوفد أن التحدي الرئيسي هو عدم القدرة على إجراء بحث لقاعدة البيانات العالمية للتصاميم. وأشار إلى أن العديد من مكاتب الفحص لديها نظم تصنيف وطنية فعالة وسأل عما إذا كانت قاعدة البيانات تتصور وضع فهرسة وفقاً لأنظمة التصنيف الوطنية أيضاً.

266. وأعترف وفد اليابان، متحدًا بصفته الوطنية، فيما يتعلق بالبرنامج 13، بأهمية معلومات الملكية الفكرية للمستخدمين الأفراد والدول الأعضاء وبأهمية تطوير مثل هذه المعلومات والحفاظ عليها. وأيد الوفد بقوة تطوير خدمات قاعدة بيانات عالمية مثل قاعدة بيانات ركن البراءات، وقاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية وقاعدة البيانات العالمية للتصاميم. ورحب الوفد بشكل خاص بتوسيع التغطية الجغرافية لقواعد البيانات العالمية وتحسين نوعية وتوقيت البيانات المقدمة، مع مواصلة تعزيز قابليتها للاستخدام. وعبر الوفد عن تقديره البالغ لتخصيص مبلغ أكبر لميزانية برنامج 15؛ لدعم الحلول المخصصة لمكتب الملكية

الفكرية وتوفير التدريب لدعم المعالجة الفعالة لتطبيقات الملكية الفكرية في البلدان النامية كمبادرة للويبو لتعزيز الملكية الفكرية في البلدان النامية وتقديم الخدمات القائمة على المعرفة للمستخدمين من خلال تهيئة البنية التحتية اللازمة.

267. وأعرب وفد كندا عن قلقه من أن اللجنة المعنية بمعايير الويبو في البرنامج 12 كانت تعاني من التحديات التي تمس قدرة البرنامج على القيام بمهامه ورحب بفكرة أن الأمانة تحوّل هذه التطورات إلى مشروع البرنامج والميزانية. ورحب الوفد بأي معلومات إضافية قد تكون لدى الأمانة بشأن الطريقة التي تنظر فيها إلى استمرارية الأعمال فيما يتعلق بمعايير الويبو في ضوء الوضع مع اللجنة المعنية بمعايير الويبو. وفي البرنامج 13، دعا الوفد الويبو إلى مواصلة نشر معلومات براءات الاختراع شاملة ومتاحة بسهولة في الوقت المناسب لتلبية احتياجات المتقدمين والمكاتب والأطراف الثالثة الذين دعموا التقدم الاجتماعي والتقني وزيادة الرفاهية العامة، وكذلك المعلومات التقنية والقانونية التي يمكن استخلاصها من المعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع والتي يمكن أن تخدم عددا من المستخدمين. وشجع الوفد خدمة على شبكة الإنترنت للسماح للوصول إلى معلومات الملكية الفكرية والمعلومات المتعلقة بالبراءات وتبادلها. وسيسمح تبادل معلومات الملكية الفكرية للدول الأعضاء من الوصول إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء الأخرى، وبالتالي تحسين فعالية وكفاءة متابعة طلبات الملكية الفكرية. كما شجع الوفد الويبو على مواصلة تطوير نظام النفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO-CASE)، وربطه بأنظمة ملف البوابة الواحدة لمكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة (IP5).

268. وأشار وفد الجزائر أن البرنامج 14 لديه مؤشر أداء لعدد من شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISC) الوطنية المستدامة والذي كان نفس مؤشر الأداء في البرنامج 9. وكان نفس الأساس، ونفس الأهداف. وطلب الوفد شرحاً لكيفية عمل ذلك، ومن الذي كان مسؤولاً عن ذلك، وأي ميزانية ذهبت لتنفيذ هذا المؤشر في الواقع.

269. ورأى وفد شيلي أن الزيادة التي قدرها 15.1 في المائة بالنسبة للبرنامج 15 كانت أخباراً جيدة لأن البرنامج وفر الحلول الحاسمة لمكاتب الملكية الصناعية، ولا سيما نظام أتمتة الملكية الصناعية (IPAS). وطلب الوفد تفصيلاً أكثر تحديداً للنفقات المرتبطة بنظام أتمتة الملكية الصناعية لأن ذلك وثيق الصلة بالموضوع وأخذ في الحسبان النقل من البرنامج 3 إلى البرنامج 15 لمسؤوليات التنمية والشروع في منصة شبكة الويبو لحقوق المؤلف (WCC).

270. وأشار وفد إيطاليا، في إشارة إلى مؤشرات أداء البرنامج 13، إلى وجود هدف لزيادة عدد اللغات من 12 إلى 14 في البحث ما بين اللغات الذي كان أداة مهمة للغاية وسأل أي لغتين إضافيتين ستتم إضافتهما.

271. وردت الأمانة على السؤال الموجه من وفد كندا بشأن البرنامج 12 بخصوص المشاكل التي واجهتها لجنة معايير الويبو. وللأسف، لم تتمكن اللجنة المعنية بمعايير الويبو من الاجتماع هذا العام بسبب المشاكل المؤسسية التي شهدتها اللجنة لمدة سنة تقريباً الآن. وأشارت الأمانة إلى الجهود للتوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء لحل هذه المشاكل. والإنجاز التالي المهم للوصول إلى مثل هذا الاتفاق سيكون الجمعية العامة في أكتوبر 2015 وأكدت أن الأمانة ستعمل على تحقيق اختراق قبل أو أثناء انعقاد الجمعية العامة.

272. وأشار وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أنه في الصفحة 104 لحلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية، كان هناك حد أدنى للغاية لتحسين استخدام أنظمة مكاتب الملكية الفكرية للويبو في المنطقة الأفريقية من 2010 إلى 2014، فقد زادت أربعة فقط. وطلب الوفد بعض المعلومات الأساسية بشأن ذلك، وإذا كانت هنالك أي أنشطة يمكن أن تضطلع بها الأمانة لتعزيز أو تحسين هذه الإحصاءات.

273. وشكرت الأمانة وفدا اليابان وكندا على دعمهما للبرنامج 13 وأشارت إلى ثلاثة أسئلة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يتعلق بإضافة مقياس الأداء الجديد لقياس دقة توقيت تحميل الوثائق الوطنية في قواعد البيانات العالمية، أجابت الأمانة بشكل إيجابي وأشارت إلى أن السجلات تم تحميلها على أساس أفضل جهد. السؤال الثاني يتعلق بإمكانية

البحث عن سجلات نشرت بموجب اتفاق لشبونة مع قاعدة البيانات العالمية لأدوات التوسيم وردت الأمانة أن هذا كان بالفعل ممكنا. السؤال الثالث يتعلق بإمكانية دعم نظم التصنيف الوطنية في قاعدة بيانات التصميم العالمية. وأجابت الأمانة أن العمل يجري حاليا لتنفيذه لتحميل المجموعات الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإسبانيا وأن التصنيفات الوطنية لتصاميم البحث يمكن دعمها، ولا سيما تصنيف التصاميم الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية. كما أوضحت الأمانة أن اللغتين الجديدتين التي ستدعمها ميزة البحث ما بين اللغات لنظام قاعدة بيانات ركن البراءات هما الدانماركية والبولندية.

274. وردا على سؤال وفد الجزائر المتعلق بمؤشر الأداء بشأن شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار المستدامة للبرنامج 14، أشارت الأمانة إلى أن وجهات نظر البرنامج 14 و9 كانت مختلفة. فالبرنامج 14 مسؤول عن إنشاء مشاريع وطنية وبالنسبة للبرنامج 9 كان المؤشر هو تقييم مستوى مشاركة برنامج مساعدة المخترع. وأشارت الأمانة أنه بالنسبة للبرنامج 14 تم استخدام مستويات المعايير الثلاثة التالية لتقييم الاستدامة التشغيلية، وهي في المستوى الأول تعيين مسؤول اتصال لتنسيق شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الوطنية وكذلك نقاط اتصال للمؤسسة المضيفة، وفي المستوى الثاني، تقديم تقرير سنوي بشأن أنشطة شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وفي المستوى الثالث، تنظيم المناسبات الوطنية من قبل نقطة اتصال مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الوطنية.

275. ودعى الرئيس الأمانة للرد على الأسئلة حول البرنامج 15.

276. وشكرت الأمانة كافة الوفود لدعمها للبرنامج 15 وأشارت إلى سؤالين. وردا على سؤال من وفد شيلي بشأن الزيادة في الموارد، أكدت الأمانة للوفد أن الزيادة في الموارد في هذا البرنامج يرجع بالكامل تقريبا إلى تحسين الدعم لنظام أتمتة الملكية الصناعية. وأوضحت الأمانة أن البرنامج والميزانية لم يتم تفصيلها حسب النشاط. فقد شملت الأنشطة نظام النفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص، وبوابة خدمات النفاذ الرقمي للويبو، وشبكة الويبو لحق المؤلف ودعم مكاتب الملكية الفكرية. وكانت الزيادة البالغة 500.000 فرنك سويسري هي لزيادة الدعم المقدم إلى نظام أتمتة الملكية الصناعية والمنتجات ذات الصلة في مكاتب الملكية الفكرية. وردا على سؤال من وفد نيجيريا عن سبب تباطؤ النمو أكثر في أفريقيا بالنسبة للمناطق الأخرى، أوضحت الأمانة أن السبب يعود لوجود بالفعل تغطية جيدة للغاية في أفريقيا؛ إذا تستخدم معظم مكاتب الملكية الفكرية في أفريقيا جنوب الصحراء أنظمة الويبو، على الأقل مكاتب الملكية الفكرية التي تعمل بكامل طاقتها. وأوضحت الأمانة كذلك أن هناك برنامجا واسعا من الأنشطة في أفريقيا وقد أضيفت عدة مكاتب جديدة في الآونة الأخيرة إلى القائمة في أفريقيا، أحدها في نيجيريا، وهناك مشاريع جارية في سوازيلاند وليسوتو، وتوفر نطاق واسع من التدريب. وكان التركيز في الوقت الراهن في أفريقيا للبرنامج 15 هو في زيادة الاستخدام الفعال للأنظمة في المنطقة بدلا من التوسع في عدد المكاتب.

277. وشكر وفد شيلي الأمانة على هذا التوضيح وكرر طلبه في أن يكون التفصيل واضحا في الميزانية.

278. وشكر وفد الجزائر الأمانة على المعلومات المفيدة وطلب إعادة صياغة مؤشرات الأداء على أساس ما قدمته الأمانة.

279. وافتتح الرئيس المناقشات بشأن الأهداف الاستراتيجية 5 إلى 8 والبرامج 16، 17، 18، 19 و20.

280. وأشار وفد المكسيك إلى اقتراح الأمانة بإغلاق مكتب تنسيق الويبو لدى الأمم المتحدة في نيويورك وبيان المدير العام بشأن هذه النقطة. وذكر الوفد أنه لا يدعم هذا الاقتراح وطلب مزيدا من المعلومات من الأمانة بشأن المنطق وراء ذلك وقال أنه رأى حجة قوية جدا للحفاظ على مكتب نيويورك. وتساءل الوفد عن الاقتراح الرامي إلى إغلاق هذا المكتب لا سيما في ظل مختلف أنشطة الأمم المتحدة في نيويورك، مثل جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 والأهداف الإنمائية المستدامة، فضلا عن تغير المناخ. ورأى الوفد أن مكتب نيويورك كان مهما للمتابعة وإعداد التقارير الناتجة عن تنفيذ هذه العمليات، التي ستشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك الويبو. وشدد الوفد على أهمية أن تكون كافة وكالات الأمم المتحدة "صالحة للغرض" لجدول أعمال التنمية لما بعد 2015، وفي هذا السياق، سيكون من المهم للويبو أن تعير اهتماما كبيرا للمتابعة أي

قرارات متخذة لجدول أعمال التنمية لما بعد 2015. وقال الوفد إنه، وباختصار، فإنه يود أن توفر الأمانة مزيدا من المعلومات حول المنطق وراء هذا الاقتراح. وعلاوة على ذلك، لاحظ الوفد أن هذا الاقتراح يأتي في وقت حساس بما أنه لم يجرز أي تقدم في موضوع شبكة مكاتب الويبو الخارجية. وإذا كان هذا الاقتراح لإغلاق مكتب تنسيق الويبو التابع للأمم المتحدة في نيويورك هو بمثابة ترشيح من حيث الموارد، ينبغي توفير مزيد من المعلومات التفصيلية حول فوائد هذا الاقتراح. وذكر الوفد أنه غير قادر في الوقت الحالي على دعم هذا الاقتراح.

281. ولاحظ وفد إيطاليا بعض التغييرات في إطار مشروع البرنامج والميزانية التي تتعلق بالملكية الفكرية وسياسة المنافسة ورغب في فهم المنطق وراء ذلك. وعلى وجه الخصوص، ونظرا لأهمية هذا الموضوع بالنسبة لإيطاليا، تمنى الوفد أن يفهم لماذا في المشروع يبدو أن هذا النشاط تم دمجها بأنشطة متعلقة بإطار معياري متوازن. وطلب الوفد أيضا معلومات عن الأسباب التي أدت إلى انخفاض الميزانية. ولكن، أساسا، أراد وفد إيطاليا الاطمئنان من أن أنشطة الويبو بشأن الملكية الفكرية والمنافسة ستستمر كما كانت تسير من قبل.

282. وطلبت جمهورية كوريا، في البرنامج 20، الحصول على معلومات مفصلة عن الموارد المخصصة للمكاتب الخارجية الفردية بحسب موضوع الإنفاق. وبالإضافة إلى ذلك، سعى الوفد لمعرفة كيف سيتم تقسيم المبلغ غير المخصص والبالغ مليون فرنك سويسري للمكاتب الخارجية.

283. وفي البرنامج 16، سلط وفد كندا الضوء على أن الويبو كانت رائدة على مستوى العالم في مجال معلومات الملكية الفكرية. واعتبر تقرير مؤشرات الملكية الفكرية العالمية السنوية والمراجعات السنوية لأنظمة إيداع الويبو كانعكاس لجمع البيانات الممتاز في الويبو. ورأى الوفد أنه ينبغي على الويبو أن تربط براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية من خلال الصناعة و/أو التكنولوجيا للسماح لفهم أعمق للتفاعلات بين مختلف حقوق الملكية الفكرية، وكيف أنها تختلف حسب الصناعات والبلدان. كما دعم منشورات الويبو لمؤشر الابتكار العالمي. واعتبرت مشاركة الويبو في نشر هذا المؤشر كدعوة صانعي السياسات لقياس أدائهم. ودعا الوفد الويبو على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء لتحديد المزيد من الدراسات المفيدة واستكشاف مجالات التعاون ضمن شبكتها العالمية من اقتصادي الملكية الفكرية بما في ذلك أولئك الموجودين داخل مكاتب الملكية الفكرية الوطنية. وبالنسبة للبرنامج 18، شجع الوفد القطاع على مواصلة العمل الجيد نحو زيادة وضوح منصات برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء وبرنامج Re:Search ورحب بالمؤشر الجديد الذي يسعى إلى زيادة عدد الاتفاقيات في إطار برنامج Re:Search. وأيد الوفد تدخل وفد إيطاليا. وبما أن للعلاقة التفاعلية بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة حقل قاطع، فإنه يعتقد أن للويبو دور توثيقه في ذلك. ولذلك سعى الوفد إلى الوضوح بشأن الأسباب الكامنة وراء التغييرات التي أدخلت على مشروع البرنامج والميزانية، كما هو مقترح.

284. وأشار وفد الصين إلى البرنامج 20، مشيرا إلى أنه في شهر يوليو الماضي، تم تأسيس مكتب في بكين. ولاحظ أن إنشاء المكتب حقق نتائج إيجابية. وعلى وجه الخصوص، أنشأ المكتب قنوات اتصال جيدة مع الحكومة الصينية وحافظ على علاقة وثيقة بها، ووفر بنشاط المعلومات للزبائن بشأن القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية والدعم الفني والخدمات. وأشار الوفد إلى أنه في الوقت نفسه، بناء على طلب الزبائن الصينيين، كان المكتب يقوم بالترويج لخدمات الويبو، وبشكل خاص معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي مدريد ولاهاي وكذلك خدمات التحكيم والوساطة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه مع تطورات الملكية الفكرية العالمية، ستلعب المكاتب الخارجية دورا إيجابيا وهاما في تعزيز وتطوير خدمات الويبو العالمية. وأكد الوفد أنه يحتفظ بموقف مرن ومنفتح تجاه عدد وحجم المكاتب الخارجية. وأشار إلى أنه في الوقت نفسه، فإنه يؤيد، في حدود الوسائل الميزانية، التمديد المناسب للمكاتب الخارجية وخاصة في البلدان النامية من أجل تعزيز أنظمة الملكية الفكرية في البلدان النامية.

285. وشكر وفد تركيا الأمانة على إعداد هذا الجزء من الوثيقة. وأعرب عن تقديره للعمل الذي اضطلع به البرنامج 16 وأكد أنه يشجع بقوة التقارير الإحصائية والمساهمات ذات الصلة بالويبو ويدعمها. وكما ذكر وفد تركيا في الاجتماعات السابقة، فإنه يعتقد أن هذا العمل القيم يمكن أن يكون أكثر وضوحاً، مع إعطاء حق الوصول للعلماء الذين لا يرون عادة هذه المنشورات والتقارير إلا إذا عملوا في مجال الملكية الفكرية على وجه التحديد. وفي هذا الصدد اقترح الوفد تنظيم، على سبيل المثال، لقاء لإعطاء معلومات للجمهور في البلدان أو المناطق المهتمة بذلك بمشاركة من العلماء والاقتصاديين المحليين، وذلك تمسياً مع النتيجة المرتقبة لاستخدام التحليل الاقتصادي للويبو على نطاق أوسع وأفضل في صياغة السياسات. وهذا من شأنه أن يكون وسيلة لزيادة الوعي حول هذا العمل القيم.

286. وأشار وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى البرنامج 20 ولاحظ أن مسألة المكاتب الخارجية كانت موضوع نقاش وتساؤل في الويبو لعدد من السنوات. ولاحظت المجموعة الأفريقية أن مسار إنشاء المكاتب الخارجية في الويبو كان للرد على تطور الواقع العالمي. وأكد الوفد أيضاً أن أفريقيا كانت ممثلة تمثيلاً ناقصاً في سياق شبكة المكاتب الخارجية للويبو. ولاحظت المجموعة الأفريقية أن أفريقيا كانت المنطقة التي يمكن أن تستفيد كثيراً من وجود المكاتب الخارجية من حيث الوعي بالملكية الفكرية ونشر المعرفة بالملكية الفكرية. ومع الأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي والاقتصادي، والقيمة الثقافية التي سيقوم المكتب الخارجي بخدتها في المنطقة، فضلاً عن الطلب الأولي للمجموعة الأفريقية في عام 2013 في هذا الصدد، طلبت المجموعة الأفريقية إنشاء مكتبين خارجيين في المنطقة الأفريقية في فترة السنتين المقبلة.

287. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للإجابات التي قدمت في وقت سابق بشأن البرنامج 3. وطلب أيضاً أن تعكس الفقرة 9.16 من سرد البرنامج 16 أن يتم إجراء دراسات اقتصاديات حق المؤلف المقترحة بالتنسيق مع البرنامج 13. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه سيكون من الضروري إشراك خبراء حق المؤلف الموضوعي. وأراد سماع المزيد عن نطاق دراسة المؤشرات الجغرافية. وطلب أن تكون أي دراسة حول هذا محايدة بشأن النظام، مؤكداً أيضاً أن أنظمة العلامات التجارية توفر أيضاً القدرة على حماية المؤشرات الجغرافية، وليس فقط النظم الفريدة. وشجع الوفد أمانة الويبو على التنسيق مع أمانة منظمة التجارة العالمية في هذا الشأن. وإذا تمت الموافقة عليه، سأل الوفد فيما سيكون العمل المتضمن جزءاً من الميزانية لاتفاق لشبونة، وإذا لم يكن كذلك، لما لا. وأشار الوفد إلى الفقرة 5.20 (الصفحة 133) من وثيقة البرنامج والميزانية والاقتراح لمواصلة العمليات الحالية لمكتب تنسيق الويبو في نيويورك فقط حتى نهاية عام 2016. وشكر الوفد الأمانة على الردود والمبررات على السؤال 3 من وثيقة الأسئلة والأجوبة، ومع ذلك، لم يجد أن الردود كانت واضحة. وأضاف الوفد أنه بينما يتم معظم التنسيق في جنيف يبقى السؤال عن كيفية تقييم الفعالية من حيث التكلفة وما هي النماذج البديلة التي يجري النظر فيها. وسأل الوفد إذا تم اتخاذ أي خطوات لإغلاق مكتب نيويورك في نهاية عام 2016، وما إذا كان مكاتب خارجية أخرى تشهد نفس تحليل الفعالية من حيث التكلفة وبهذا المعنى، كيفية مقارنة مكتب تنسيق الويبو للأمم المتحدة في نيويورك من حيث فعالية التكلفة مع مكاتب خارجية أخرى. ثم أشار الوفد إلى الفقرة 8.20 في الصفحة 134، مشيراً إلى أن المكاتب الخارجية يجب أن تكون فعالة من حيث التكلفة. وشكر الأمانة على الردود الإضافية على السؤال 5 ولكنه ذكر أن الملخص الذي تم توفيره لم يكن واضحاً. وعلى وجه الخصوص، أراد الوفد أن يعرف لماذا كانت المصاريف غير الشخصية والموارد بحسب موضوع الإنفاق في الجدول في الصفحة 14 تبلغ 12.4 مليون فرنك سويسري في حين بلغ المجموع في الاستجابة 2.1 مليون فرنك سويسري. وطلب الوفد أن يتم توفير المعلومات المتعلقة بالميزانية لكل مكتب خارجي ومكتب تنسيق بشكل منفصل. وسأل الوفد أيضاً عما إذا كانت النفقات غير الشخصية تشمل تكاليف الإيجار أو تكاليف التشغيل الأخرى. ولدى الانتقال إلى الصفحة 140 من البرنامج 20 بشأن جدول "الموارد حسب موضوع الإنفاق" سأل الوفد فيما إذا كانت تكاليف المباني والصيانة تشمل المكاتب الخارجية أو تغطي فقط جنيف. وأضاف الوفد أنه لو تضمن هذا الرقم المكاتب الخارجية، طلب أن توضع المكاتب الخارجية في سطر مستقل في هذا الجدول.

288. ودعم وفد البرازيل، متحدثاً بصفته الوطنية، عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين وفهم أنه من المهم الحصول على بيانات إحصائية عن الملكية الفكرية وكذلك عن الدراسات القطرية ودراسات الحالات. وفي البرنامج 18، طلب الوفد

إيضاحات من الأمانة بشأن الفقرة 3.18، ومنصات برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء وبرنامج Re:Search لأصحاب المصلحة المتعددين. وقد حفزت مثل هذه المبادرات البحث في مرحلة مبكرة، وساهمت في نقل التكنولوجيات القائمة في مجال الصحة العالمية. وأعرب الوفد عن اهتمامه بمعرفة كيف وسواء تحققت أهداف المنصتين أو ما إذا كان سيكون هنالك منتجات جديدة من شأنها أن تعالج الأمراض المهملة والتخفيف من آثار تغير المناخ والاستراتيجيات. وذكرت الفقرة 5.18 أنه سيتم التركيز على التواصل العالمي لمبدعي البلد العالميين. وطلب الوفد أن تُشرح له الكيفية التي سيتم بها تحقيق ذلك. وفي الفقرة 8.18، لاحظ الوفد أن الأمانة قدمت العديد من التوضيحات الهامة، وتحديدًا فيما يتعلق بالعلاقة بين الويبو ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويمكن إدراج المعلومات التي قدمتها الأمانة في الفقرتين 8.18 و3.18، وفي هذه الحالة لن يكون للوفد أية مخاوف أخرى حول هذا الموضوع. وأعرب الوفد عن تقديره للمعلومات حول العمل في المستقبل بشأن سياسة المنافسة وكان حريصًا على مواصلة النقاش على كامل البرنامج 18 والدخول في حوار مع الأمانة. وأضاف الوفد أيضًا صوته إلى المخاوف التي أعربت عنها إيطاليا وكندا، وطلب توضيحًا بشأن كيف ستتعامل الويبو مع العلاقة التفاعلية بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة في فترة السنتين المقبلة.

289. وطلب وفد باكستان من الأمانة، للبرنامج 20، الحصول على تفاصيل حول كيف ساهمت المكاتب الخارجية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للويبو بطريقة لم يكن من الممكن أن يقوم بها المقر. وطلب الوفد معلومات محددة عن الميزانية للمكاتب. واستغل الوفد أيضًا الفرصة لتكرير موقف مجموعة آسيا والمحيط الهادئ من أنه ينبغي أولاً وضع اللمسات الأخيرة على المبادئ التوجيهية لأي مكاتب خارجية مستقبلية بطريقة شاملة وشفافة وقائمة على الاحتياجات قبل البت في عدد المكاتب على ضوء المبادئ المعتمدة.

290. وأعرب وفد شيلي عن امتنانه للعمل الذي أنجز في إطار البرنامج 16. وفي ضوء الدور الهام الذي تلعبه المعلومات الإحصائية ونظراً للحاجة للاستخدام الأفضل وعلى نطاق أوسع للتحليل الاقتصادي في صياغة السياسات، رأى الوفد أن هذا العمل كان حاسماً وأن الدراسات والأحداث التي يمكن من خلالها وضع الأفكار وتبادلها يمكنها أن تحسن صنع السياسات. والتمس الوفد مزيداً من المعلومات من الأمانة بشأن اقتراح إغلاق المكتب في نيويورك وأشار إلى أن المنظمات الأخرى التي كان مقرها في جنيف كان لديها مكاتب في نيويورك، وبعضها تم فتحه مؤخراً إلى حد ما. وفي رأي الوفد فإن ذلك سيكون مناقضاً لاقتراح الويبو لإغلاق مكتب موجود هناك. وطلب الوفد مزيداً من المعلومات لمساعدته على فهم الأسباب التي يركز عليها الاقتراح. وفيما يتعلق بالبرنامج 20 والمكاتب الخارجية، ذكر الوفد اللجنة أن الحفاظ على مخصصات الميزانية للمكاتب الخارجية كان نتيجة حل يقوم على تسوية. وواصل الوفد القول إنه نظراً لعدم الاتفاق على النظام الداخلي لافتتاح مكاتب جديدة وعلى مهمات المكاتب الجديدة، رأى الوفد أنه قبل الموافقة على أي مكاتب جديدة، هنالك حاجة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضمان الشفافية في تلك العملية التي من شأنها توفير اليقين لكافة الدول الأعضاء بشأن الدور الذي سيلعبه هذا المكتب أو هذه المكاتب. وكرر الوفد تأييده لموقف مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي كما ورد في البيان الأولي للمجموعة الذي أشار إلى هذه النقطة.

291. وعلق وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، على البرنامج 20 وذكر أن المجموعة تريد من الأمانة أن توفر مزيداً من المعلومات بشأن أنشطة المكاتب القائمة. وفيما يتعلق بالمكاتب المستقبلية، أيدت المجموعة الجزء ذي الصلة من البيان الذي أدلت به مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومفادها أنه ينبغي الاتفاق على المبادئ أولاً قبل اتخاذ قرار بشأن عدد وتوزيع المكاتب الخارجية.

292. وكرر وفد رومانيا، متحدثاً باسم مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، النقطة التي ذكرها في بيانه الافتتاحي بشأن البرنامج 17 المتمثل في إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وأكد على الأهمية الكبيرة الذي يوليها لأعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد (ACE). وأشار إلى أنه من الممارسة العادية عقد جلسة واحدة للجنة كل عام، وطلب توضيحاً لماذا لم تكن هنالك أي إشارة إلى جلسات متوقعة للجنة الاستشارية المعنية بالإفاد في مشروع البرنامج والميزانية 2016/17. وفيما يتعلق

بالبرنامج 20، لاحظ الوفد أن مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق حافظت على موقفها أنه ينبغي التوصل أولاً إلى اتفاق على المبادئ التوجيهية. وكرر أن هذه وثيقة هامة و فقط بعد ذلك يمكن أن يكون هناك نقاش حول موقع المكاتب.

293. ودعم وفد جنوب أفريقيا تدخل المجموعة الأفريقية. وفيما يتعلق بالبرنامج 20 والمكاتب الخارجية، ذكر الوفد أن المجموعة الأفريقية شاركت بصورة بناءة في المناقشات بشأن المبادئ التوجيهية، وأشار إلى أنه من المؤسف أنه لم يتم التوصل إلى نتيجة توافقية. وذكر الوفد أيضاً إلى أن أفريقيا لم تكن ممثلة تمثيلاً ناقصاً فيما يتعلق بالمكاتب الخارجية فقط ولكنها لم تكن ممثلة على الإطلاق. وبالنظر إلى حقيقة أن أفريقيا تضم 54 بلداً، أكد الوفد أن هذا كان صورة زائفة للعدالة. وأشار الوفد إلى أنه، كما أشار وفد نيجيريا، يمكن أن تستفيد أفريقيا كثيراً من المكاتب الخارجية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وفقاً لما أشار إليه وفد الصين عندما أعلنت الصين عن مكتبها الخارجي. وفي هذا السياق، أكد الوفد أنه يؤيد إنشاء مكاتب في أفريقيا.

294. وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية أن صياغة الفقرات 2.17 و 3.17، فضلاً عن الأنشطة التي اضطلع بها البرنامج 17 عموماً، أرسلوا رسالة عززت الفكرة التي مفادها أن الإنفاذ المعزز هام للتنمية وحماية المستهلك. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن هذا تفسير خاطئ للتوصية 45 من جدول أعمال التنمية، والذي يتطلب أن يأخذ الإنفاذ في عين الاعتبار المصالح المجتمعية ومخاوف التنمية. وأشار إلى أن البرنامج 17 لا ينبغي أن يركز فقط على تعزيز الإنفاذ لكن أيضاً النظر في الأسباب الجذرية للانتهاك، بما في ذلك قضايا مثل القدرة على تحمل التكاليف، والتوافر وكذلك الحماية المفرطة للملكية الفكرية، ومعالجة القضايا ذات الصلة بالإنفاذ بطريقة متوازنة. ورأى الوفد أن التعاون في إطار البرنامج 17 لا ينبغي القيام به مع جمعيات الأعمال والشركات الخاصة المهمة فقط بالإنفاذ بأي ثمن، ذلك أن مثل هذه المصالح قد تؤثر على نزاهة الويبو. وأشار الوفد إلى البرنامج 20 ومسألة المكاتب الخارجية، مشيراً إلى دعمه للبيان الذي أدلى به وفد باكستان. وذكر الوفد المناقشات التي كانت جارية منذ يوليو 2013، مشيراً إلى أنه كان لابد من المضي قدماً من خلال الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من هذه المداولات السابقة بما في ذلك قبل البدء في تلك القضايا التي تتطلب إرادة سياسية، وينبغي أن تكون هناك أولاً وثيقة منظمة قانونياً تشمل كافة المبادئ والمتطلبات اللازمة لإنشاء مكاتب جديدة للويبو. وذكر الوفد أنه أكد على ذلك منذ أول يوم من المناقشات. ثانياً، أكد الوفد أنه كان من الواضح أن هذه العملية ستكون ناجحة إذا عملت الدول الأعضاء على أساس نهج محدد ومتباين لضمان أن تكون الوثيقة ملزمة قانوناً وهذا من شأنه أن يخدم بشكل جيد لسنوات قادمة. وأكد الوفد أنه يشعر بالامتنان لسفير بيلاروس والسفير ونائب الممثل الدائم لألمانيا لجهودهما الدؤوبة في توجيه المناقشات غير الرسمية السابقة. ورأى الوفد أن المناقشات كانت على تسير على الطريق الصحيح. وشعر أن النتيجة كانت قريبة لكن لا يمكن التوصل إليها إلا إذا استمر العمل بروح من التعاون البناء كما كان عليه الحال خلال المناقشات غير الرسمية السابقة بهدف إزالة المشاكل الموجودة، وإيجاد حل مقبول ومثالي للجميع. وقال الوفد إنه متفائل جداً من أن الدول الأعضاء سوف تجد وسيلة للخروج من الوضع الحالي شريطة أن يكون هناك تفاهم مشترك وتصميم على متابعة ذلك. وكان الوفد يرى أنه في هذه المرحلة الحرجة، ينبغي على الدول الأعضاء مواصلة العمل بصورة بناءة بهدف تمهيد الطريق للتوصل إلى نتيجة شاملة تضمن القرار واستمرار التعاون مع الويبو. ووفقاً لذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن المشاورات غير الرسمية ينبغي أن تستمر لتحقيق مهمتين متاليتين، وهما، أولاً، مواصلة العمل على المبادئ التوجيهية بهدف وضع اللمسات الأخيرة على النص، وثانياً، وبعد الانتهاء من المرحلة الأولى، مناقشة مسألة إنشاء مكاتب خارجية جديدة. وقال الوفد إن هذا من شأنه أن يمهّد الطريق نحو نتيجة توافقية. وأكد الوفد أن بيانه لم يكن ضد أي طلبات مشروعة للبلدان.

295. ولاحظ وفد الجزائر، فيما يتعلق بمؤشر الابتكار العالمي، في الفقرة 5.16 أن الويبو ستستمر في المشاركة في هذا المؤشر العالمي، وأعرب عن قلقه من أنه لم يكن مرتاحاً تماماً أن يكون هذا المؤشر معياراً لصناع القرار. وفهم الوفد أنه يحق للويبو المساهمة في الكثير من المنشورات ولكن بعض الدول الأعضاء قد لا تكون مرتاحة أن تكون تلك المنشورات "مرجعا في جميع أنحاء العالم"، وأن هذا يقلق على الأقل الجزائر. ولن ينعج الوفد الويبو من التعاون في هذا المؤشر العالمي لكنه يرغب أن تأخذ الويبو في الاعتبار المعلومات الاسترجاعية التي تقدمها الدول الأعضاء بشأن هذا المؤشر العالمي وأراد أن يكون

الوصف في الفقرة 5.16 أكثر حياديا ومتوازنا في هذا الصدد. وكان الوفد يرغب بتقديم لغة معينة واقترح مناقشة ذلك بشكل ثنائي مع الأمانة. وفيما يتعلق بالبرنامج 17، طلب الوفد استبدال الإشارة إلى الجزء الثالث من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في أول مؤشر أداء للنتيجة المرتقبة أولاً. 2. في الصفحة 114 من مشروع البرنامج والميزانية 17/2016 بالإشارة إلى التوصية 45 من جدول أعمال التنمية. وأشار الوفد إلى أنه ليست كل الدول الأعضاء في الويبو أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وأعرب عن اعتقاده بأن المرجح الوحيد الذي ينبغي أن تأخذه الويبو فيما يتعلق بمؤشر الأداء هذا كان التوصية 45 من جدول أعمال التنمية التي تتحدث على وجه التحديد عن الإنفاذ. وفيما يتعلق بالبرنامج 18، أيد الوفد البيان الذي أدلت به مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يخص إشراك الدول الأعضاء عندما يتعلق الأمر بمساهمة الويبو في مناقشات الأمم المتحدة. وأشار وفد الجزائر إلى البرنامج 20 وأشار إلى دعمه للبيان الذي أدلت به المجموعة الأفريقية. وأضاف الوفد صوته لما قاله منسق المجموعة الأفريقية وجنوب أفريقيا الذي مفاده أنه سيكون عادلا ومنصفا تخصيص ميزانية ومالية واضحة لإنشاء مكتبين خارجيين في أفريقيا. وذكر الوفد إلى أن أحدا لم يعارض وجود مكاتب خارجية في أفريقيا. وأضاف الوفد، أولاً، أنها مسألة إنصاف على الأقل لوضع جانبا بعض الأموال لإنشاء هذين المكتبين. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن حقيقة عدم ذكر فترة السنتين المقبلة يعتبر تجاهلا لكل ما قيل وفعل في هذا الصدد. وأوضح الوفد أنه لهذا السبب أراد إشارة واضحة إلى أنه سيتم توفير المال لإنشاء على الأقل مكتبين من المكاتب الخارجية لأفريقيا خلال فترة السنتين المقبلة.

296. وفيما يتعلق بالبرنامج 16، طلب وفد إسبانيا عما إذا كان يمكن للأمانة أن تعطي التعليقات على توقعات نتيجة معاهدة التعاون بشأن البراءات في السنوات القادمة. وكان الوفد على علم بأن الأمانة قد شاركت ووزعت على الدول الأعضاء دراسة مثيرة للاهتمام، لكنه تمنى أن يسمع عن أبرز التوقعات الرئيسية. وأشار الوفد إلى البرنامج 20 وأيد الطلب الذي تقدم به وفد باكستان. ورأى الوفد أنه من المهم أن يكون لتحليل البرنامج معلومات أكثر تفصيلاً بشأن وضع الميزانية الفردي للمكاتب المختلفة. كما طلب الوفد من الأمانة الحصول على معلومات بشأن القيمة المضافة والفعالية من حيث التكلفة لأعمال ومساهمات المكاتب الخارجية مع الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة التي يقوم بها المقر بالفعل.

297. وشارك وفد بنما المخاوف التي عبرت عنها الوفود الأخرى في البرنامج 20 بشأن إغلاق مكتب التنسيق التابع للويبو في نيويورك وأراد أن يعرف الأسباب الكامنة وراء هذا الاقتراح وكذلك مزيداً من المعلومات من الأمانة بشأن النماذج البديلة المقترحة. وأيد الوفد البيان الصادر عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على أهمية وجود مبادئ توجيهية واضحة قبل فتح أي مكاتب خارجية جديدة. وأكد الوفد أنه كان دائماً على استعداد لتجديد المناقشات حول هذا الموضوع في محافل أخرى.

298. وسلط وفد البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، الضوء على إسهامات البرنامج 16 نحو تحسين إحصاءات الملكية الفكرية في البلدان الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتطوير دراسات قطرية ودراسات حالة جديدة، وتطوير مهارات التحليل الاقتصادي. وهنأ مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين للعمل المنجز حتى الآن، واعترف أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وفيما يتعلق بالبرنامج 20، أكد الوفد أنه بالنسبة لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، تعتبر المكاتب الخارجية موضوعاً هاماً. وذكر أنه من أجل الاتفاق على مكاتب خارجية جديدة، كان لا بد من اعتماد مبادئ توجيهية. وفي هذا السياق، كرر الفريق اهتمامه باستضافة مكتب خارجي ثاني في منطقتهم.

299. وأشار وفد اليابان، متحدثاً بصفته الوطنية، إلى أنشطة المكاتب الخارجية وأعرب عن اهتمامه بالتطرق بإيجاز إلى الأنشطة التي يقوم بها مكتب الويبو في اليابان التي كانت اليابان البلد المضيف له. ولاحظ الوفد أنه في البداية، ولترويج خدمات الملكية الفكرية العالمية للويبو، كان من الضروري أن يفهم المستخدمون الفائدة الفعلية لهذه الخدمات. وعلى هذا النحو، كان من الضروري إجراء محادثات مع المستخدمين المحتملين وتوفير متابعة الدعم الذي يأخذ في الاعتبار الممارسات التجارية المحلية لتحقيق ذلك. وفي هذا السياق، أكد الوفد أنه منذ إنشاء مكتب الويبو في اليابان، لعب دوراً هاماً في تعزيز

الأنشطة فيما يتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد وفي الآونة الأخيرة نظام لاهاي. وأشار الوفد إلى أن المكتب قد حقق نتائج ثبات على الرغم من الآثار الكبيرة المترتبة على الميزانية المتعلقة بالميزانية العادية نظرا للتعاون مع حكومة اليابان واتفاقية الصناديق الاستثنائية بين اليابان-الويبو. وكمثال على مثل هذا التعاون، أشار الوفد إلى اجتماع رؤساء مكتب الملكية الفكرية الذي قامت به الويبو باستخدام الصناديق الاستثنائية بين اليابان-الويبو. وجمع هذا الاجتماع الشركات مع مكتب براءات الاختراع في اليابان، ووفود من الويبو ورؤساء مكاتب الملكية الفكرية من اتحاد دول جنوب شرق آسيا ودول أخرى. وقاسم مكتب براءات الاختراع في اليابان بنجاح معرفته وخبرته المفيدة مع المشاركين. وأشار الوفد أن الوضع المالي الحالي لليابان خطر جدا ولكنه ذكر أن اليابان، باعتبارها البلد المضيف، ملتزمة بمواصلة دعم أنشطة مكتب الويبو في اليابان.

300. وأشار وفد السلفادور أنه بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها، أعرب عن ارتياحه لتعيين الرئيس رئيسا لهذه اللجنة وشكر الأمانة على إعداد الاجتماع والمشاورات التي أجريت قبل الاجتماع. ثم أشار الوفد إلى البرنامج 20 وأشار إلى أنه يؤيد التصريحات التي أدلى بها عدد من الوفود، ولا سيما التي أدلت بها البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفيما يتعلق بالحاجة إلى فتح مكاتب خارجية جديدة، شدد الوفد على أنه من الضروري أن تكون هناك أهداف ومبادئ تم تحديدها بشكل واضح والتي مكنت وجود مكاتب فعالة وتعمل بشفافية.

301. واعتذر وفد جمهورية إيران الإسلامية، لأخذ الكلمة مرة أخرى، وأشار إلى الفقرة 33. وذكر الوفد أنه طلب توضيحا بشأن تخصيص الأموال لإنشاء مكاتب خارجية جديدة. وتساءل الوفد كم عدد المكاتب التي يمكن أن تنشأ وفقا للميزانية في هذه الفقرة وسأل لماذا تم اختيار مبلغ مليون فرنك سويسري وليس، على سبيل المثال، مبلغ مليوني فرنك سويسري. ثم ذكر الوفد أنه كان لديه اقتراح لإدراج صياغة في هذه الفقرة فيما يتعلق بالحاجة إلى ضمان وضع اللمسات الأخيرة على المبادئ التوجيهية قبل صدور قرار من الجمعية العامة بشأن مواقع وأعداد المكاتب الخارجية الجديدة.

302. وطلب الرئيس من الوفد أن يقدم اقتراحه إلى الأمانة.

303. وردت الأمانة على التعليقات الواردة بشأن البرنامج 16 وشكرت جميع الوفود على بيانها، ورحبت بردود الفعل الإيجابية التي أبدتها عدد من الوفود. وأخذت الأمانة علما بالحاجة إلى رفع مستوى الوعي بشأن إحصاءات الملكية الفكرية كما أعرب عنه وفد تركيا. وأكدت أنه على مر السنين حدثت تحسينات وسلطت الضوء على الدعم المقدم من شعبة الاتصالات في الويبو فضلا عن المكاتب الإقليمية في تعبئة جمع إحصاءات الملكية الفكرية ونشر التقارير الإحصائية. وأقرت الأمانة أنه يمكن القيام بالمزيد ووعدت بمتابعة اقتراحات تركيا. وردا على سؤال من قبل وفد الولايات المتحدة الأمريكية، رددت الأمانة التعليقات التي أدلت بها من قبل وشددت على أن البرنامج 16 هو في مرحلة أولية في تنفيذ الخط الجديد من البحث الاقتصادي المبدع. وذكرت أن البرنامج 16 سيعمل بشكل وثيق جدا مع البرنامج 3، وذلك بهدف الاستفادة الكاملة من المهارات التحليلية في البرنامج 16 ومعرفة حق المؤلف في البرنامج 3. وفيما يتعلق بمسألة المؤشرات الجغرافية، أوضحت الأمانة أن ما تم اقتراحه في سرد البرنامج هو جمع إحصاءات عن المؤشرات الجغرافية، وبشكل أكثر تحديدا، ليس إحصاءات عن نظام لشبونة ولكن على التسجيل الوطني للبيانات الجغرافية. وبعبارة أخرى، لن تكون هناك أي علاقة مباشرة مع نظام لشبونة على هذا النحو. وأشارت الأمانة إلى رأي الوفد أنه في العديد من الولايات القضائية تعتبر المؤشرات الجغرافية محمية من قبل العلامات التجارية وأكدت أن البرنامج 16 كان ينشر بالفعل إحصاءات غنية للعلامة التجارية وسيبقى، في المستقبل، جاهدا لتقديم تفصيل أفضل للعلامات التجارية الجماعية وعلامات التصديق. وأوضحت الأمانة أن هدفها في جمع إحصاءات عن المؤشرات الجغرافية هو لوضع بيانات جديدة في المجال العام، ومن ثم إنشاء قاعدة تجريبية لتحليل هذه الأشكال من الملكية الفكرية بصورة أفضل. وردا على النقاط التي أثارها وفد الجزائر، لم ترى الأمانة أي مشاكل مع الاقتراحات التي قدمها الوفد وأشارت إلى أنها ستعيد النظر بكل سرور بالصيغة المتأشبهة مع هذه الاقتراحات. وشددت الأمانة أيضا أن سرد البرنامج استخدم كلمة مقياس كنعل وليس كاسم. ولا تعتقد الأمانة أن مؤشر الابتكار العالمي هو أداة قياس الابتكار النهائية. وأشارت إلى التحدي المتمثل في قياس الابتكار، وأوضحت أنه أداة واحدة لقياس أداء الابتكار. وردا

على سؤال من إسبانيا عن توقعات الدخل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، أوضحت الأمانة أن توقعاتها لم تتغير بشكل ملحوظ خلال الأشهر الستة الماضية. ثم وصفت أنها توقعت نموا معتدلا من إيداعات معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2015 بنحو 0.8 في المائة، مما يعكس بشكل رئيسي أداء مرتفعا بشكل غير عادي للإيداع من قبل الولايات المتحدة في عام 2014، والذي يعزى لحدث واحد. ثم يتوقع نموذج التوقعات العودة إلى الاتجاهات للنمو في عام 2016 و 2017، مع نمو بنسبة 3.1 في المائة في عام 2016 ونمو بنسبة 2.7 في المائة في عام 2017. وشددت الأمانة على أن هذه كانت توقعات المنتصف التي جاءت مع فواصل ثقة معينة وسيكون هنالك الكثير من الشكوك التي يمكن أن تؤثر على أداء الإيداع، ولا سيما الأداء الاقتصادي. وكانت الأمانة أيضا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة على القرار الذي اتخذته البنك الوطني السويسري في وقت سابق من هذا العام بالتخلي عن سقف الفرنك السويسري مقابل اليورو مما أدى إلى خسارة النقد الأجنبي في الأشهر القليلة الأولى من هذا العام. وفي الوقت الذي أوضحت فيه أن هذه الخسارة لم تكن كبيرة كما كان متوقعا في البداية، كانت الأمانة لا تزال قلقة إزاء استجابة الإيداع السلبية التي يمكن رؤيتها فقط في البيانات التي ستأتي في غضون الأشهر القليلة التالية. وسيطلب ذلك مراقبة دقيقة.

304. وشكرت الأمانة وفود رومانيا وجمهورية إيران الإسلامية والجزائر على أسئلتهم. وفيما يتعلق بتدخل وفد رومانيا، بالنيابة عن مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، أوضحت الأمانة أن مشروع البرنامج والميزانية 17/2016 ذكر على وجه التحديد اللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد في مؤشر الأداء للنتائج المرتقبة سادسا.2. وفيما يتعلق بسؤال وفد جمهورية إيران الإسلامية، أكدت الأمانة، وكما يتضح من برنامج العمل، أن عمل البرنامج 17 يتعلق على وجه التحديد بالتدابير الوقائية وأن القدرة على تحمل تكاليف حقوق الملكية الفكرية وتوافرها هي اعتبارات هامة في بناء الاحترام للملكية الفكرية. وكما ذكر في سياق التخطيط في الفقرة 1.17، فإن الحصول على فهم سليم لدوافع المنتجين والمستهلكين للسلع المخالفة للملكية الفكرية وتأثير التعدي على الملكية الفكرية على رفاه المجتمعات كان نقطة الانطلاق لعمل البرنامج 17. وأشارت أيضا إلى أن احترام الملكية الفكرية كان الهدف المشترك لكافة الدول الأعضاء في الويبو وأن مساعدة الأمانة فيما يتعلق ببناء القدرات والمساعدة التشريعية في مجال احترام الملكية الفكرية قد طلب من قبل البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ولدى تقديم المساعدة المطلوبة، أخذت الأمانة، وذلك تمشيا مع الهدف الاستراتيجي السادس، في الاعتبار الكامل الحقائق الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المعنية، فضلا عن مستوى تميته. وفيما يتعلق بطلب وفد الجزائر، ذكرت الأمانة أن التوصية 45 من جدول أعمال التنمية كانت المبدأ التوجيهي. والتمست الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للمساعدة التشريعية التي تلقتها الأمانة تعليقات على الامتثال بقوانينها مع الجزء الثالث من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، أشارت التوصية 45 من جدول أعمال التنمية بشكل محدد إلى المادة 7 من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

305. وتناولت الأمانة المسألتين من البرنامج 18 بشكل منفصل وهما التحديات العالمية وسياسة المنافسة. وفيما يتعلق بالتحديات العالمية، رحبت الأمانة بتقدير عمل ونجاح برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء وبرنامج Re:Search منذ إنطلاقها. وشكرت الأمانة البرازيل لدعمها للتعاون الثلاثي مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية. وظلت الدراسة ثلاثية الأطراف حجر الزاوية لهذا التعاون. وفي 28 أكتوبر 2015، تزامنت الندوة الثلاثية، التي استضافتها منظمة التجارة العالمية، مع الذكرى 20 لمنظمة التجارة العالمية. وتأملت الأمانة في مشاركة واسعة من الدول الأعضاء في الويبو. وفي هذا العام، بدأت الأمانة العمل مع أكاديمية الويبو على برنامج التعلم عن بعد مرتكز على الدراسة ثلاثية الأطراف. ورحبت الأمانة باقتراح وفد البرازيل لإجراء تحليل خاص على العلاقة التفاعلية مع التجارة من حيث المساهمات في مرحلة ما بعد جدول أعمال عام 2015، ودعت الوفد إلى تقديم تفاصيل.

306. وردا على أسئلة وفد البرازيل على برنامج Re:Search وبرنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء، بما في ذلك التزامات الويبو مع عمليات الأمم المتحدة، خصوصا عمليات تغير المناخ، وبشكل خاص أسئلة حول الفقرتين 3.18، بشأن أهداف برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء، و5.18، حول كيفية تنفيذ دور الأمانة، وعلى الاتصال مع المبتكرين من

البلدان النامية، ردت الأمانة بأن برنامج Re:Search تعاون بشكل غير مسبوق. وذكر المدير العام، في بيان صحفي مؤخرًا، أنه يهدف إلى تبادل أصول الملكية الفكرية الثمينة لتعزيز البحوث وتطوير المنتجات في مجال الأمراض المدارية المهملة والملازيم والسل. وبعبارة أخرى، كان يتناول احتياجات البلدان النامية في المقام الأول. وكان ذلك مثالاً لمنصة أصحاب المصلحة المتعددين حيث تم وضع مثال لولاية الويبو لتشغيل الملكية الفكرية. وكان ذلك مرتكزا في جزء منه على أساس فكرة أن كان هناك فشل السوق، في حين حدثت الملكية الفكرية أو الابتكار في الأسواق التي تعمل. وكان لدى المنتجات التي تعالج الأمراض المدارية المهملة سوق صغيرة جدا وكانت هناك فرصة كبيرة للملكية الفكرية القائمة، والتي تم إنشاؤها لأمراض أخرى، للعمل من أجل التنمية أو للتصدي لهذه الأمراض. ولدى تناولها دور الويبو المحدد في هذا الاتحاد، قالت الأمانة إن سلطة الويبو لعقد الاجتماعات مهمة للغاية. وكان العديد من الأعضاء يثقون بالويبو، وهم الدول الأعضاء ومؤسساتها، والشركات التي فتحت ممتلكاتها للملكية الفكرية بطريقة كبيرة. وكانت الويبو تهدف إلى خفض تكاليف المعاملات لكي تكون هناك مشاركة شاملة، وعلى نحو متزايد من قبل علماء البلدان النامية. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة شفافة مع شروط ترخيص شفافة أو على الأقل الحد الأدنى من الشروط التي ينبغي على كل عضو من أعضاء الاتحاد احترامها. وتجسدت هذه في المبادئ التوجيهية. ولم تتدخل الأمانة على وجه التحديد في التعاون، لأن ذلك لم يكن دورها. ووجدت الشراكة مع BIO Ventures for Global Health، وهي منظمة غير حكومية غير ربحية في الولايات المتحدة، لهذا الغرض. وكان هناك سبب مهم جدا للنجاح هو أنهم ذهبوا إلى المؤتمرات العلمية التي كان يوجد فيها علماء دعوا الشركات وأعضاء مختلفين من أجل القيام بتلك المعاملات وتحفيزها. وكان دور الأمانة مقتصرًا على تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء وبين أعضاء برنامج Re:Search ومع المجتمع الصحي العالمي في مجالات الملكية الفكرية والابتكار. واتصلت الأمانة مع منظمة الصحة العالمية التي شغلت منصب المستشار الفني للويبو بشأن قضايا الصحة العالمية. ونظمت الأمانة الاجتماع السنوي وسهلت الوصول إلى خدمات الدعم للويبو التي تضمنت إجازات التفرغ التي تم تمكينها في الصناديق الاستثنائية. وكان برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء مختلفًا بعض الشيء. وكان سوقًا، كما قال شعار برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء. وكان يحاول إضافة بعض الشفافية في سوق التكنولوجيا الخضراء من أجل تسهيل الابتكار وتسريع نشر التكنولوجيات الخضراء. وكان لأولئك الذين يريدون الوصول إلى قاعدة البيانات، لعرض اختراعاتهم أو منتجاتهم أو خدماتهم، أو أولئك الذين لديهم احتياجات خاصة، وأرادوا الوصول إلى الموارد المختلفة من خلال الشبكة. وبالنسبة لبرنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء، لم تكن للأمانة شراكة مع BIO Ventures for Global Health، لعقد صفقات أو القيام بالتعاون. فقد تم ذلك من خلال الشبكة، وإلى حد كبير من خلال إحالة أولئك الذين يريدون الحصول على المساعدة، على سبيل المثال بشأن التمويل، إلى الممولين على الطاولة، كما حصل في هذا الحدث في مانيل، المشار إليه يوم أمس، الذي استضافه البنك الآسيوي للتنمية، وهو منتدى الطاقة النظيفة في آسيا. وكان للأمانة العامة دورًا أكثر سلبية في الاتصال. وفيما يتعلق بمشاركة البلدان النامية، كان هناك، على سبيل المثال، مؤسسة FIOCRUZ من البرازيل من خلال مشروع Re:Search. وكان مكتب الملكية الفكرية في البرازيل مؤيدًا مهمًا جدًا لبرنامج Re:Search وبرنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء. وكان لبرنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء FORTECH، رابطة الجامعات في البرازيل الذين كانوا يقومون بتحميل الاختراعات البرازيلية من الجامعات على برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء. وكانوا يترجمون بعض تلك المعلومات من أجل إثراء قاعدة البيانات ولكي تكون البرازيل على اتصال أفضل في التعاون والتراخيص، والمشاريع المشتركة المحتملة أو بيع الملكية الفكرية أو المنتجات. ومن خلال هذه الشراكات تم إنجاز الكثير لبرنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء. ففي الواقع، أنجز الشركاء الكثير. وفيما يتعلق بحوار السياسات، أكدت الأمانة لوفد البرازيل أنها لم تساهم في الكيفية التي ينبغي أن تتم فيها معاملة الملكية الفكرية في محافل أخرى. ولم يكن للأمانة أي موقف بشأن أي من تلك المفاوضات. وكان دور الأمانة هو فقط الإعلام حسب الطلب، والتوضيح، والدراسة، وتبادل الخبرات والمعلومات، والتعلم من خلال المشاركة، بشكل انتقائي في المحافل حيث تم دعوة الأمانة إليها. وكانت هذه أيضًا وسيلة لتعزيز شراكة أصحاب المصلحة المتعددين لبرنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء. ولم يكن بالإمكان تطوير البرنامج في فراغ. وكان بحاجة إلى ربطه بمحافل أخرى. وكان ذلك خدمة هامة جدًا قدمها البرنامج، الربط بالآخرين الذين كانوا يطورون خدمات مجانية. وكان الأمل في أن يتم تحقيق أكثر من ذلك بكثير معًا. وباختصار، أملت الأمانة تعزيز بيئة للابتكار من خلال برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء في

حين تقوم بتكثيف النشر الأسرع. وأضافت الأمانة أن الويبو، بصفتها عضواً في منظومة الأمم المتحدة، شاركت في مسار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كمنظمة مراقبة، وفي الأساس كشكل من أشكال التمثيل في مؤتمر الأطراف واللجنة التنفيذية للتكنولوجيا. وكان دور الأمانة هو تقديم، بناء على طلب من الأطراف، معلومات عن نظام الملكية الفكرية وعلى عمل الويبو. وحيث أمكن فعل ذلك، عززت الأمانة عمل الويبو، على سبيل المثال برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء ومبادرات مثل مؤشر الابتكار العالمي، حيث كان ذات صلة، وزادت التوعية بشأن هذا العمل وروجت لأنشطة محددة، مثل برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء، لتري كيف سينسجم برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء وغيرهم في المبادرات المتخذة في مسار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

307. وخلصت الأمانة أنها تدرك لزوم القيام بمزيد من التوعية، أيضاً في جنيف. وسيتم ذلك لبرنامج Re:Search وبرنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء في سياق الحلقات الدراسية للتحديات العالمية لتحديث الدول الأعضاء بشأن التطورات. وكان برنامج Re:Search يتحرك بسرعة كبيرة من حيث التعاون وزيادة العضوية. وكان هنالك عدد من العناصر الأخرى التي تحتاج إلى الوقت لشرحها من حيث نقل المعرفة والخبرة، من الشركات التي تساهم في أصولها أو مركباتها أو مكوناتها النشطة للملكية الفكرية إلى النظام. كما أسهمت بيانات، وبيانات سريرية وغير سريرية، وكتيبات التحقيق. وهناك الكثير الذي كان يحدث والذي سيفسر في المستقبل. وفي عملية تغير المناخ، ستكون الويبو حاضرة أيضاً لشرح وإشراك الشركاء للمشاركة في اللقاءات الجانبية، في باريس، على سبيل المثال. وخططت الأمانة للعمل مع المعهد الوطني للملكية الصناعية (INPI) والمكتب الأفريقي لكي يكون لها حضور جيد هناك، والحصول على مزيد من العضوية ومزيد من التعاون من خلال وجودها في تلك المحافل. وسيساعد وجود الويبو على تفسير ما هي الخدمات المتاحة في الويبو.

308. وأفادت الأمانة كذلك بأنها تشارك، باعتبارها عضواً في منظومة الأمم المتحدة، في مسار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كمنظمة مراقبة من حيث تمثيلها في مؤتمر أطراف الاتفاقية وبشكل أكثر تحديداً، في أعمال اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا. وأكدت الأمانة أن دورها هو توفير، بناء على طلب من الأطراف، معلومات عن نظام الملكية الفكرية، وعلى عمل الويبو. بالإضافة إلى ذلك، وحيثما كان ذلك ممكناً، تستخدم الأمانة فرصة تلك العملية، من أجل تعزيز الجوانب ذات الصلة من عمل الويبو. وعلى سبيل المثال، برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء، ولكن بالإضافة إلى أنشطة أخرى مثل مؤشر الابتكار العالمي. وفي هذه الجهود، تسعى الأمانة لزيادة التوعية بشأن عمل الويبو، ومشاريع محددة مثل برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء وتري كيف يمكن أن تكمل المبادرات التي تجري في إطار مسار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتدعمها.

309. وطمأنت الأمانة وفود إيطاليا وكندا والبرازيل قائلة إنها ستواصل التصدي للعلاقة التفاعلية بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة في فترة السنتين المقبلة. وكانت هذه قضية نتجت مباشرة عن اعتماد جدول أعمال التنمية، مع ما لا يقل عن ثلاث توصيات تطلب من الأمانة العمل على هذا الموضوع. ووفقاً لذلك، وبالإضافة إلى الوصف السردى المدرج بالفعل، ستضاف النتائج المرتقبة ذات الصلة ومؤشرات الأداء لمشروع البرنامج والميزانية. وفي الفقرات 13.18 إلى 16 من المشروع، نجد وصفاً موجزاً لأنشطة تهدف الأمانة القيام بها في هذا المجال. وسوف تترأس هذه الأنشطة نفس المبادئ الثلاثة التي وضعتها الدول الأعضاء في عام 2009، عندما تمت مناقشة تنفيذ التوصيات 7 و23 و32 من جدول أعمال التنمية، والتي يمكن أن توصف بأنها "اللاث الثلاث": لا للتحيز، لا للتكرار، ولا للتنسيق. وفي أعقاب تلك المبادئ الثلاثة، تطلب من الأمانة أن تكون محايدة وحيادية وغير متحيزة، وينبغي أن تتجنب الازدواجية والتكرار، من خلال التنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى؛ وأنه لا ينبغي أن تسعى إلى تنسيق القوانين الوطنية بل تعزيز إطار تشريعي وطني متوازن من أجل ضمان استخدام الملكية الفكرية بطريقة تؤيد المنافسة. ومع البقاء وافية لتلك التوصيات الثلاث، ستستمر الأمانة، في فترة السنتين المقبلة، في تسهيل وتشجيع تبادل الخبرات وتعزيز فهم أفضل لكيفية استخدام الملكية الفكرية لتعزيز الأسواق الحرة والتنمية الاقتصادية.

310. وأشار وفد البرازيل إلى البرنامج 18 ولاحظ أن الأمانة قدمت العديد من التوضيحات الهامة، وتحديدًا فيما يتعلق بالعلاقة بين الويبو ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويمكن إدراج المعلومات التي قدمتها الأمانة في الفقرتين 8.18 و 3.18. ثم لن يكون للوفد أي اهتمامات أخرى حول هذا الموضوع. كما أعرب الوفد عن تقديره للحصول على معلومات حول العمل في المستقبل بشأن سياسة المنافسة وكانت حريصًا على مواصلة النقاش حول كامل البرنامج 18 والدخول في حوار مع الأمانة. وفيما يتعلق بالبرنامج 20، أعرب الوفد عن تقديره الكبير لمكتب الويبو في البرازيل الذي كان مسؤولًا عن إدارة الصناديق الاستثنائية البرازيلية. وقد وجه أحد الاهتمامات على وجه التحديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إحدى أولويات الأمم المتحدة ومنظمات أسرة الأمم المتحدة. وقد ذكرت الأمانة ذلك كمثال محدد على القيمة المضافة التي يقدمها برنامج Re:Search للويبو. وقد تم ضم عدد من المنظمات البرازيلية. وكانت المنطقتان الوحيدتان من الدول النامية. وكانت كل من FIOCRUZ، والمعهد الوطني للملكية الصناعية (INPI) والبرازيل، جزء من مشروع ويرجع ذلك أساسًا إلى العمل الجاد لمكتب الويبو في البرازيل لجلب التعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا المشروع. وكان هذا مثالًا واضحًا على الكيفية التي يمكن بها جلب القيمة المضافة للمنظمة. وإلى جانب ذلك، مع صندوق بلدان الجنوب، يمكن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

311. وأعرب وفد رومانيا، متحدًا باسم مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، عن اعتقاده بأن البرنامج 17 ينبغي أن يتضمن إشارة صريحة إلى عقد دورتين للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد في السنتين 2016/17، وطلب تخصيص أموال مناسبة للدورتين. وأوضح أنه لا يطلب أيام أو جلسات أكثر ولكن استمرار الممارسة الحالية. وعلاوة على ذلك، لم يدعم الوفد اقتراح حذف الإشارة في الجزء الثالث من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في أول مؤشر الأداء للنتيجة المرتقبة أولًا. وفي الصفحة 114 من مشروع البرنامج والميزانية 2016/17. وأعرب عن اعتقاده بأن الإشارة إلى الاتفاقية كانت وثيقة الصلة وطلب الإبقاء على النص بصيغته الحالية.

312. وأيد وفد المكسيك البيان الذي أدلى به وفد رومانيا بالنيابة عن مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وكان يرى أنه من الضروري عقد دورتين للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد في السنتين 2016/17 وأن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد ينبغي أن تترسخ أكثر بما أن أنها شكل ممتاز لتبادل المعلومات والخبرات.

313. وفيما يتعلق بالبرنامج 17، طلب وفد جمهورية إيران الإسلامية تلقي الاقتراح الذي تقدم به وفد رومانيا بالنيابة عن مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق بالنسبة لعدد دورات اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد في السنتين 2016/17 بشكل مكتوب، وتوفير أسباب زيادة دورات اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد عندما كانت هناك طلبات لتقليل اجتماعات اللجان الأخرى.

314. وأعرب وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة باء، عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد رومانيا بالنيابة عن مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق أن يتم عقد دورتي اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد في فترة السنتين 2016/17 كما كان الحال مع فترة السنتين السابقة. وعلق الوفد أهمية كبيرة على اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد بما أنها سوق مهم من الأفكار في مجال احترام الملكية الفكرية. ولذلك، ينبغي الحفاظ على الوتيرة الحالية للاجتماعات لتحقيق هذا الغرض. وعلاوة على ذلك، كان من رأي أن الإشارة إلى الجزء الثالث من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في سياق إطار نتائج البرنامج 17 كانت مناسبة وطلب الاحتفاظ به.

315. وأشارت الأمانة، رداً على أسئلة بخصوص مكتب نيويورك إلى بيان المدير العام وأسباب هذا الاقتراح. وأشارت إلى أنه من حيث الالتزام الواسع للأمانة وأنشطة العلاقات الخارجية كان هذا في المقام الأول مع منظمات الأمم المتحدة التي تتخذ من جنيف مقراً لها والمنظمات الحكومية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن عدد آخر خارج جنيف، مثل اليونسكو (باريس)، واليونيب (نيروبي) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (بون) وأن

الأمانة كانت تغطي هذا العمل في جنيف. وثمة مثال آخر هو تمويل مؤتمر التنمية في أديس أبابا. ومثل مدير شعبة العلاقات الخارجية أمانة الويبو في المؤتمر من جنيف. ولاحظت الأمانة أن العمل لتنسيق المدخلات لهذه العمليات، وللدرد على طلبات للحصول على مساهمات ولدعم عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات كان ينسق من قبل شعبة العلاقات الخارجية في جنيف. وعلى سبيل المثال، تم في جنيف العمل على تنسيق مساهمة الويبو في جدول أعمال التنمية لما بعد 2015. وفيما يتعلق بالإشارة إلى طرائق التشغيل الجديدة كما ورد في وثيقة البرنامج والميزانية، أشارت الأمانة إلى تزايد استخدام البث الشبكي لمتابعة العديد من الاجتماعات، واستخدام مؤتمرات الفيديو والصوت للمشاركة في المناقشات بين الوكالات. وردا على سؤال محدد من وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أشارت الأمانة إلى أنه لم يتم اتخاذ أي خطوات فيما يتعلق بإغلاق مكتب نيويورك. وفي هذه المرحلة كان هناك فقط مشاورات بشأن هذه المسألة. وعلقت الأمانة أيضا أنه لم تكن هناك دراسة شاملة من حيث التكلفة وممارسات وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وفي هذا السياق، وفي حين أن وفورات التكلفة ستكون كبيرة، لم يكن السبب الغالب للاقتراح. وشددت الأمانة على قيمة العمل الذي يقوم به الموظفون في مكتب الويبو في نيويورك، ولم تكن ترغب في أن تقلل من شأنه. ورحبت الأمانة بالأراء التي أعربت عنها الوفود، وأشارت إلى أنها ستنتظر فيها.

316. ودعا الرئيس الأمانة للدرد على التعليقات الخاصة بالبرنامج 20 والمكاتب الخارجية.

317. وأكدت الأمانة أنها ستقوم بتعليقات على المكاتب الخارجية الحالية للويبو، وبشكل خاص تلك الموجودة في البرازيل والصين واليابان وروسيا وسنغافورة. وشكرت الأمانة كافة الوفود التي قدمت مداخلات بشأن القضايا المتعلقة بالمكاتب الخارجية، وقالت إن هذه التعليقات والأسئلة والاقتراحات قد وردت بشكل عام، في ثلاث فئات. إحدى الفئات هي المسألة التي أثيرت مرارا وتكرارا عن افتتاح مكاتب خارجية جديدة. أما الثانية فتتعلق بفعالية تكلفة المكاتب الخارجية، والقيمة المضافة التي قدمتها، وباختصار، ما فعلته. وكانت الفئة الثالثة عرض، كل على حدة، لمخصصات الميزانية لكل مكتب. وبالنسبة للمسألة الأولى المتعلقة بافتتاح مكاتب خارجية جديدة والعمليات التي تنطوي فيها، ذكرت الأمانة أنها كأمانة، ليس لديها ما نقوله على الاطلاق بشأن مكاتب مستقبلية محتملة بما في ذلك المسائل المتعلقة بالعمليات والمبادئ التوجيهية الممكنة. وذكرت الأمانة الوفود بأن الدول الأعضاء قد تولت المسؤولية بشأن تحديد المسائل المتصلة بمكاتب المستقبل، وعلى هذا النحو، فإنها كررت أنها لن تقدم أي تعليقات في هذا الصدد. وفيما يتعلق بمسألة فعالية تكلفة المكاتب الخارجية الحالية، فإن القيمة المضافة التي قدمتها وماذا فعلت، فقد ذكرت الأمانة، في البداية، أن المكاتب الخارجية الحالية للويبو تمثل ذراعا قيمة طويلة للمنظمة في البلدان، وعند الاقتضاء، المنطقة الموجودة فيها، والتي توفر مجموعة متنوعة من الخدمات المفيدة جدا. وقبل الخوض في التفاصيل، شكرت الأمانة وفدي الصين واليابان لتسهيلها لهذه المهمة حيث أن الوفدين وصفا بإيجاز العمل الذي تقوم به مكاتب الويبو الخارجية التي أنشئت في بلدانها. ثم تطرقت الأمانة بإيجاز إلى مختلف الخدمات التي قدمتها مكاتب الويبو الخارجية، وخاصة أنها: قدمت خدمات الدعم لأنظمة الملكية الفكرية العالمية للويبو، وقدمت مساعدة تقنية في البلدان النامية فيما يتعلق ببرامج البنية التحتية العالمية للمنظمة؛ وقدمت أنشطة بناء القدرات، وسهلت استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية؛ وروجت معاهدات الويبو في تعزيز التطور المتوازن للإطار المعياري الدولي للملكية الفكرية، وقدمت اتصالات أكثر فعالية للجمهور الواسع، واستخدمت قريبا الكثير للقيام بالتنوع المستهدفة، وإقامة علاقات وثيقة مع أصحاب المصلحة؛ وعرضت خدمات على مدار الساعة لضمان توافر الويبو خارج ساعات العمل في جنيف. وقالت الأمانة إنه، باختصار، كانت مكاتب الويبو الخارجية مزدهمة وتقوم بقدر كبير من العمل. ونتيجة لذلك، أعربت الأمانة عن استغرابها من أن بعض الوفود قد أثارت تساؤلات بشأن ما فعلته المكاتب الخارجية وسألت ما هي القيمة المضافة التي جلبتها. وقالت الأمانة إن الخطأ يقع إلى حد كبير عليها لأنها لم تطلع الدول الأعضاء بشكل كامل على عمل المكاتب الخارجية وما فعلته. وأضافت أنها ستنتظر إلى ما تعترزم الأمانة القيام به لسد هذه الفجوة في المعلومات في وقت لاحق أثناء تدخلها. وبالنسبة لمسألة تخصيص ميزانية لكل مكتب، استرعت الأمانة انتباه الدول الأعضاء إلى المعلومات المقدمة في وثيقة الأسئلة والأجوبة (WO/PBC/23/Q&A) في الصفحة 10، مشيرة إلى أن هذه الوثيقة متوفرة في موقع الويبو. ولاحظت الأمانة أن الميزانية

الإجالية للبرنامج 20 كانت أعلى إذا أنها شملت أيضا العلاقات الخارجية والشركات كما هو موضح في الفقرات 1.20 إلى 5.20. وأشارت أيضا إلى أنه في حال تم السعي إلى مزيد من التفاصيل بالنسبة لميزانية المكاتب الخارجية، ستنتظر إدارة تخطيط البرامج والشؤون المالية في هذه المسألة. وفيما يتعلق بالنتائج التي حققتها المكاتب الخارجية، ذكرت الأمانة أن تقرير أداء البرنامج كان تديرا فعالا لأداء البرنامج. ومن حيث فعالية التكلفة المالية، فهدت الأمانة أنه قد يكون هناك منهجية لمعالجة هذه المسألة، لقياس الفعالية من حيث التكلفة فيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، وقالت إنها ستنتظر في هذه المسألة. وقالت الأمانة (رئيس الموظفين) إنه باعتباره منسق المكاتب الخارجية الحالية، كان يريد أن يغتم هذه الفرصة لإبلاغ الدول الأعضاء باختصار عن العديد من المبادرات التي تم الاضطلاع بها في الأشهر الستة الأخيرة لإدماج العمل الذي تقوم به المكاتب الخارجية بالكامل في عمل المنظمة، وكذلك لتحقيق قدر أكبر من التماسك في عملها. وأشارت الأمانة إلى أنه تم عقد أول اجتماع لرؤساء المكاتب في جنيف في فبراير من هذا العام لغرض محدد هو تنسيق مدخلات البرنامج والميزانية للثنائية 2016/17، وكذلك مع الهدف المحدد للقضاء على الازدواجية في العمل الذي يجري في المكاتب الخارجية والذي يقوم به المقرر. وكانت الأمانة قد بدأت الأفرقة العاملة لتكنولوجيا المعلومات والمباني والأمن والإدارة والتخطيط والانتداب، واستمرارية الأعمال والبروتوكول والفعاليات بهدف تبسيط سير العمل في المكاتب الخارجية. وقد بدأت مؤتمرات فيديو منتظمة مرتين في الشهر مع المكاتب الخارجية، لإضفاء الطابع الرسمي وتعزيز التواصل مع المقرر. وعلقت الأمانة أن مشروع هندسة المكتب العالمي الخاص بالويبو كان عنصرا حاسما من التماسك وأضاف أنه من شأنه أن يؤدي، بحلول نهاية العام، أن يكون لكافة المكاتب نفس ربط وخدمات الملكية الفكرية كما استفاد منها الزملاء في المقرر، مع نفس المستوى من الأمن. وقالت الأمانة إن مكتب اليابان كان من المقرر أن يكون أول مكتب طور التشغيل في نهاية أغسطس. كما أشارت إلى صدور تقرير نصف شهري منتظم من المكاتب الخارجية. وأضافت أن تقريرين صدرا حتى الآن، وأكدت أنها يتضمنان معلومات وافية حول أنشطة المكاتب الخارجية. وأشارت الأمانة أيضا أنها تعترم إعداد وثيقة معلومات عن العمل الذي قامت به المكاتب الخارجية لصالح الدول الأعضاء، وكجزء من هذه الوثيقة، ستدرج فيه نسخ من التقارير نصف الشهرية وذلك لتوفير للدول الأعضاء نكهة العمل الذي تقوم به المكاتب الخارجية. وتهدت الأمانة بإتاحة هذه الوثيقة للدول الأعضاء في وقت قريب وقبل انعقاد الجمعية العامة بفترة. وأشارت الأمانة إلى صفحات الويب التي تم تجديدها للمكاتب الخارجية والتي أطلقت على شبكة الإنترنت والتي عززت بصمة الاتصالات للمكاتب الخارجية. وكان توسيع هذه الصفحات على شبكة الإنترنت إلى اللغات المحلية في غاية الأهمية لأصحاب المصلحة في هذه المناطق والبلدان. وأخيرا، أشارت الأمانة إلى أن الأمر الرابع من السلسلة المتجددة من تدقيق السلامة والأمن قد أنجز مؤخرا في الصين وأن هذه التدقيقات عززت سلامة وأمن الموظفين والأصول في المكاتب الخارجية وسيجري تدقيق مماثل قريبا في الاتحاد الروسي. وفي الختام، أشارت الأمانة إلى أنها ستكون مقصرة إذا لم تشكر الزملاء في المكاتب الخارجية لقيامهم بهذه المبادرات والحماس والالتزام التي أعربوا عنه في اعتناق هذه التغييرات في أساليب العمل والثقافة. كما شكرت الأمانة كافة الزملاء في المقرر الذين ساهموا في المبادرات الجديدة التي اتخذت فيما يتعلق بالمكاتب الخارجية.

318. وأعرب وفد نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، عن شكره للأمانة على الملخص المقنع جدا بشأن أهمية وفائدة وجود شبكة من المكاتب الخارجية للويبو لتحقيق أهدافها. وأفادت المجموعة الأفريقية بأن الأمانة قدمت معلومات جيدة بشأن المساعدة التقنية فيما يخص تحقيق أهداف الويبو وتوفير أنشطة بناء القدرات لتسهيل استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وأشارت المجموعة الأفريقية أيضا إلى ذكر الأمانة للدور الذي لعبته شبكة المكاتب الخارجية في تعزيز خدمات الملكية الفكرية العالمية وكذلك تشجيع استخدام الملكية الفكرية. وصرحت بأن العرض الخاص بالكيفية التي ستعمل بها الأمانة على ضمان أن تكون الدول الأعضاء أكثر مشاركة والتزاما في أنشطة الويبو أشار إلى الخدمات التي تقدمها المكاتب وذكر التحديات التي تواجهها وأشار إلى خطط محتملة لتعزيز دورها في تحقيق أهداف المنظمة. وعلى أساس ذلك، طلبت المجموعة الأفريقية أن تتيح الأمانة بيانها إلى الدول الأعضاء لتقديم مزيد من الوضوح إذ كانت هناك بعض النقاط التي لم يذكرها ووجدت المجموعة الأفريقية البيان مفيدا جدا. وقالت المجموعة الأفريقية إنها تريد إغلاق هذه المداخلة بتكرار طلب المجموعة

إدراج وتوفير مكتبين في أفريقيا في فترة السنتين المقبلة. وكررت المجموعة الأفريقية أيضا طلب أن يتم توفير الأموال لكي لا يؤثر ذلك على الميزانية بأي طريقة أخرى.

319. وذكر وفد جنوب أفريقيا أنه يريد أيضا الحصول على نسخة من بيان الأمانة بشأن المكاتب الخارجية.

320. وقال وفد سنغافورة إنه أعرب عن تقديره للدور الذي لعبه مكتب الويبو في سنغافورة في تعزيز التنفيذ الفعال لنظام الملكية الفكرية في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فضلا عن الدعم الذي قدمه لحطة تكامل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الأوسع التي سيتم تنفيذها على مدى السنوات الخمس المقبلة. وذكر أن العام الماضي شهد تسليما مثيرا لبرامج المساعدة التقنية عالية الجودة للمنطقة. وأشار الوفد أن برامج المساعدة التقنية قد سلمت في المقام الأول مع الويبو، بما في ذلك في إطار مبادرة التمويل المشترك بين برنامج تعاون سنغافورة ومكتب الويبو في سنغافورة. وعلى مدى العامين الماضيين، قدمت سنغافورة ومكتب الويبو في سنغافورة سبعة برامج تدريبية لأكثر من 150 مسؤولا في إطار هذه المبادرة. ومعاً، وآخذين بعني الاعتبار كافة البرامج الأخرى، شاركت سنغافورة، ومكتب الويبو في سنغافورة في أو قدمت أكثر من 20 ندوة وورش عمل وبرامج تدريبية وكذلك مدرسة الويبو الصيفية، والتي وصلت لنحو 500 مشارك من أكثر من 20 بلدا. وإدراكا لأهمية دورها الإقليمي الفريد، واصلت سنغافورة بتغطية تكاليف مبنى مكتب الويبو في سنغافورة فيما يتعلق باستئجار أماكن العمل، وكذلك الصيانة، والإعداد والأمن، كما فعلت منذ افتتاح المكتب في 2005.

321. وشكر وفد باكستان الأمانة على المعلومات التي قدمتها بشأن المكاتب الخارجية. ووافق الوفد أن المكاتب الخارجية قدمت بالتأكد فائدة للمناطق الموجودة بها. وذكر الوفد أن المشكلة من وجهة نظره، ووجهة نظر مجموعة آسيا والمحيط الهادئ تتعلق بالقيود المفروضة على الميزانية. وأشار إلى أن الخدمات والمزايا المترتبة على وجود مكتب خارجي كان شيء ستحتاجه وتستفيد منه كافة البلدان في جميع المناطق المطلوبة. ولكن، لحسن الحظ أو لسوء الحظ، لم يكن لدى الويبو المال الكافي لإعطاء المكاتب الخارجية إلى قائمة طويلة من المطالب التي كانت لدينا بالفعل، ولهذا السبب، ونيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، طلب الوفد معلومات إضافية حول القيمة المضافة، وليس الفوائد، ولكن القيمة المضافة التي قدمتها المكاتب الخارجية بطريقة لم تكن ممكنة عن طريق المقر. وكرر الوفد هذا الطلب. ثانيا، طلب الوفد الحصول على تقرير اجتماع رؤساء المكاتب الخارجية الذي أشارت إليه الأمانة. وشعر أن هذا التقرير سيكون أيضا إعلاميا. ثالثا، طلب الوفد تفاصيل محددة في الميزانية للمكاتب الخارجية الحالية. وأخيرا، ونيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، كرر الوفد موقفه أنه بسبب كل ما قاله في وقت سابق، أصر على أنه يجب وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية أولا ثم يمكن اتخاذ قرار بشأن تخصيص وموقع أي مكاتب خارجية مستقبلية.

322. ومشيرا إلى البرنامج 20، شكر وفد المكسيك الأمانة على المعلومات التي قدمتها بشأن المكاتب الخارجية الحالية. وأشار إلى أنه سيكون في غاية السعادة أيضا في الحصول على نسخة من بيانه مع ملاحظة أنه سيكون هناك وثيقة معلومات مقدمة للجمعيات العامة. وأشار وفد المكسيك أيضا أن مرحلة ما بعد جدول أعمال التنمية 2015 ستختتم المفاوضات هذا العام وأن العمل الحقيقي سيبدأ لبدء تنفيذ جدول الأعمال. وأشار الوفد إلى الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبرامج والصناديق الأخرى التي يقع مقرها في نيويورك. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الوفد مثلا للاجتماع الأخير لمؤتمر الأطراف بشأن الاتفاقيات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة حيث شاركت الويبو بنشاط وبفضل مكتب الويبو للتنسيق لدى الأمم المتحدة في مكتب نيويورك في نيويورك، الذي كان قادرا على تنظيم أحداث جانبية موازية والمشاركة فيها. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه لا يرغب في رؤية أن يؤدي الاقتراح إلى تقييد مشاركة الويبو بشكل كبير في المناقشات في نيويورك.

323. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الأمانة على الشرح الممتاز بشأن البرنامج 20. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باكستان الموقر بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وذكر الوفد أنه في أعقاب شرح الأمانة،

ينبغي أن تكون هناك دراسة شاملة عن المكاتب الخارجية خاصة فيما يتعلق بكافة جوانب المكاتب الخارجية، وتكاليفها وفائدتها، وقيمتها المضافة وكفاءتها وأيضا تشكيلها ومهامها. وسيكون التركيز على المكاتب الخارجية الحالية وكذلك المكاتب الخارجية الجديدة التي من الممكن أن تنشأ. وذكر الوفد أنه في جلسة لجنة البرنامج والميزانية في يوليو 2013 كان قد طلب هذه الدراسة الشاملة. وللأسف، لم تكن الدراسة التي أعدها الأمانة شاملة. ولذلك، طلب الوفد مرة أخرى هذه الدراسة للنظر فيها. وذكر الوفد أنه قبل ذلك بيوم طلب توضيحا للفقرة 33 بشأن الفكرة وراء تخصيص مليون فرنك سويسري للمكاتب الخارجية الجديدة. وتساءل الوفد عن عدد المكاتب الخارجية التي يمكن إنشاؤها مع هذه الأموال ولماذا أشير إلى مبلغ مليون. وبالإشارة إلى البرنامج 17، طلب الوفد أن يتم تقديم الاقتراح الذي تقدم به وفد رومانيا باسم مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق (فيما يتعلق باللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد) بشكل خطي.

324. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى البرنامج 20 وأعرب عن تقديره لبيان صادر عن الأمانة والشرح الواضح والمفيد الذي قدمته. وأعرب الوفد أيضا عن دعمه لمداخلة مندوب باكستان الموقر نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ من أن المبادئ التوجيهية ينبغي الانتهاء منها أولا، قبل اتخاذ قرار بشأن عدد أو مواقع محددة. ولدى اغتنامه هذه الفرصة، أكد الوفد على بعض العناصر التي اعتقد أنه من الضروري النظر فيها أثناء هذه المناقشة. أولا، كان هناك حاجة ملحة للخدمات التي يمكن للمكاتب الخارجية أن توفرها وينبغي أن تكون المكاتب مستدامة ماليا، وينبغي أن تتوفر المرونة في عدد المكاتب الخارجية. ثانيا، هناك حاجة إلى أن يكون هناك توازن في وظائف خدمات الملكية الفكرية العالمية وأنشطة المساعدة التقنية فيما يخص المكاتب الخارجية. وأشار الوفد إلى أنه لا ينبغي اعتبار الطلب الحالي أقل وزنا من الطلب المحتمل في تحديد مواقع المكاتب الخارجية الجديدة. وأخيرا، وفيما يتعلق ببعض المكاتب الخارجية التي ركزت أساسا على خدمات الملكية الفكرية العالمية، لم يكن للمجموعات الإقليمية للويبو علاقات كثيرة مع المواقع المحددة. وبعبارة أخرى، كانت هناك حاجة لإتباع نهج مختلف بشأن هذا النوع من المكاتب الخارجية التي تركز على خدمات الملكية الفكرية العالمية.

325. وشكر وفد المغرب الأمانة لتوضيحاتها بشأن المكاتب الخارجية. وأعرب الوفد عن تأييده لطلب المجموعة الأفريقية أن يتم فتح مكتبين في أفريقيا.

326. وأشار وفد الهند أنه بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها الكلمة، فإنه يرغب أن يعرب عن ثقته في القيادة القديرة للرئيس. وشكر الوفد الأمانة للعمل الجاد الذي قامت به في إنتاج الوثائق لهذه الدورة وكذلك وثيقة البرنامج والميزانية. كما تمنى الوفد أن يسجل تقديره للأمانة لشرحها الممتاز للبرنامج 20 وأراد أيضا الحصول على نسخة من بيان الأمانة الكتابي. وفيما يتعلق بمسألة فتح مكاتب خارجية جديدة، لاحظ الوفد أن هذه المسألة قد طالت كثيرا وغرقت في مخاوف لا أساس لها بشأن تأثيرها على المنظمة. وأشار الوفد إلى أنه كان قد سمع في كثير من الأحيان، سواء في لجنة البرنامج والميزانية وفي جمعيتين متتاليتين، مخاوف غير معقولة حول تأثير افتتاح مكتب خارجي في بلد بشأن أنشطة الويبو الشائبة مع مكاتب أخرى في المنطقة نفسها. وقد اعترف باستمرار أن ذلك كان محدودا. وشدد الوفد على أن فتح مكتب خارجي جديد يخدم مصالح الجميع. وذكر أنه تم تجميع الخبراء الفنيين لتقديم الخدمات والقيام بالتدخلات في الموقع. وساهم وجود الخبراء المعينين محليا أيضا على النقل الفعال للمعرفة، وتعزيز الدعم المتبادل لإنشاء شبكات إقليمية. وقال الوفد إن من المهم أيضا أن تأخذ في الاعتبار مصالح الأقاليم الجغرافية المختلفة، فضلا عن تحقيق التوازن بين الحاجة والطلب بسبب السكان وحجم الاقتصاد، والنمو في إيداعات الملكية الفكرية. وشدد الوفد على أن التوزيع الجغرافي مهم بشكل خاص لتقديم خدمات الويبو للمساعدة التقنية وبناء القدرات. وأشار إلى أن الهند قد أعربت عن رغبتها في افتتاح مكتب خارجي للويبو في الهند. ورغب في رؤية قرار بشأن المكتب الخارجي في الهند خلال فترة السنتين المقبلة 2016/17. وأكد أنه كان على استعداد للعمل بشكل بناء مع كافة المجموعات والوفود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات ووضع معايير لافتتاح مكاتب خارجية جديدة للويبو. واقترح الوفد أن تنظر لجنة البرنامج والميزانية في التوسع في الميزانية، إذا لم تكن كافية، وذلك تمشيا مع الاهتمام الكبير الذي أعربت عنه الدول الأعضاء بشأن مسألة فتح مكاتب خارجية جديدة.

327. وأشار وفد أوروغواي إلى البرنامج 20 ومكتب تنسيق الويبو لدى مكتب الأمم المتحدة في نيويورك وأيد بيان الوفد المكسيكي. وطلب وفد أوروغواي أن تقدم الأمانة مزيداً من المعلومات حول هذا الموضوع. وأشار الوفد إلى المراجع في وثيقة البرنامج والميزانية لعمليات التفاوض الرئيسية، ومع ذلك، لوحظ عدم وجود أي إشارة إلى سلسلة من الاجتماعات وجلسات اللجنة التي تجري متابعتها، مثل اللجنة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسابعة، فضلاً عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأشار إلى أن هذه القائمة ليست شاملة. وسيعني الاقتراح أن يتم التعامل مع هذه اللجان من جنيف. وإذا كان هذا هو الحال، قال الوفد إنه يفترض أنه سيتم إرسال الموظفين إلى نيويورك من أجل القيام بذلك. وفي هذا الصدد تساءل الوفد عن تكاليف ذلك وإذا ما تم تنفيذ تحليل للتكاليف والفوائد. وبرأي الوفد، لم يكن واضحاً أن الاقتراح من شأنه أن يحقق في الواقع وفورات. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الوفد عما إذا كان هناك أي اعتبار للإشارة السياسية التي من شأنها هذا القرار أن يعتمدها.

328. وأعرب وفد باراغواي عن تقديره للمعلومات المقدمة من الأمانة بشأن البرنامج 20. ولاحظ أنه بالنسبة لتكاليف وقيمة ومهام المكاتب الخارجية الحالية، أعرب الوفد عن موافقته على ما قالته الأمانة حول فائدة وضرورة تعزيز الروابط بين المكاتب الخارجية والمقر. وقال الوفد في هذا السياق، إنه يريد الحصول على مزيد من التفاصيل، قدر الإمكان، عن المواعيد النهائية التي تنتظر فيها الأمانة والآليات التي تود تطبيقها من أجل عقد جلسات إحاطة للمندوبين في جنيف على العمل الذي تقوم به شبكة المكاتب الخارجية.

329. وأعرب وفد غانا عن دعمه لبيان نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، بالنسبة للبرنامج 20. وأكد الوفد مجدداً أنه سيكون في غاية الامتنان لرؤية مكتبين خارجيين في أفريقيا، نظراً، أولاً وقبل كل شيء، لحجم من القارة، واقتصادها الناشئ، والإمكانية التي لديها للتأثير على الملكية الفكرية. وبالنظر إلى الظروف الحالية للويبو، سيكون لها تأثير أكبر إذا ضمنت أفريقيا المساعدة والدعم من المكاتب. وذكر الوفد أنها منطقة شاسعة فيها ما يقرب من مليار نسمة ولا يمكن القول إنه ليس من الضروري أو ذات صلة أن تكون هنالك مكاتب في أفريقيا.

330. وأشار وفد شيلي إلى البرنامج 20 وقال إنه كان ممتناً جداً للحصول على المعلومات التي قدمتها الأمانة. وأكد الوفد ما قالته الأمانة، وهو أن افتتاح مكاتب جديدة مسؤولة تقع على عاتق الدول الأعضاء. واعتبر الوفد أنه قبل توفير وصف للمكاتب الجديدة، كان من الضروري التوصل إلى توافق في الآراء لأن ذلك كان ضماناً لنقل العملية برمتها. كما منح اليقين لكافة الدول الأعضاء في الويبو حول دور هذه المكاتب.

331. وشكرت الأمانة الوفود على استجابتها الإيجابية للغاية لمداخلتها. وتناولت طلب مندوب باكستان الموقر للحصول على تقرير من اجتماع الرؤساء الذي عقد في فبراير. وأشارت الأمانة إلى أنه لا يوجد تقرير رسمي من هذا الاجتماع لأنه كان عملياً وركز على محاولة تطوير البرنامج والميزانية للفترة 2016/17. وعلى هذا النحو، أخذ رؤساء الأفرقة العاملة معظم الوقت لمحاولة بناء ثقافة جديدة للمكاتب الخارجية. وأشارت الأمانة إلى أنه على الرغم من ذلك، ستحصل الوفود قريباً على تفاصيل بشأن كل ما حدث في الأشهر الستة الماضية في وثيقة المعلومات التي ينبغي أن تكون جاهزة وتنشر قبل انعقاد الجمعيات بوقت كاف. وستتضمن هذه الوثيقة معلومات مستفيضة عما كانت الأمانة تحاول القيام به. وذكرت الأمانة، كما أوضحت، مشيرة إلى أن قضية المبادئ التوجيهية قد أثرت، أنها لن تقدم أي تعليقات على المبادئ التوجيهية والإجراءات فيما يتعلق بالمكاتب المستقبلية. وأشارت الأمانة إلى طلب وفد باراغواي لعقد جلسة إحاطة وقالت إن الأمانة منفتحة على فكرة جلسة الإحاطة، ربما خلال الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية إذا أشار الرئيس إلى ذلك. وأضافت أن رؤساء المكاتب الخارجية سيكونون موجودين في الجمعيات المقبلة، وكانت هناك فكرة جادة لعقد لقاء جانبي وقت الغداء بحيث يمكن للدول الأعضاء التفاعل بشكل منفرد مع رؤساء المكاتب الخارجية ويمكن للأمانة أيضاً إجراء عرض مفصل. وتلخيصاً لذلك، قالت الأمانة إن هناك خيارين، إما لتقديم إحاطة خلال لجنة البرنامج والميزانية المقبلة أو القيام بذلك في الجمعية العامة. وأكدت الأمانة أنها تسعى لتقديم إحاطة بحيث يمكن للدول الأعضاء تلقي تفاصيل بشأن ما تقوم به المكاتب الخارجية.

332. وردا على السؤال الذي طرحه عدد من الوفود والمتعلق بمبلغ 2 مليون فرنك سويسري غير المخصص، بما في ذلك مليون واحد للمكاتب الخارجية، أكدت الأمانة أنها بذلت قصارى جهدها للقيام ببعض الافتراضات الواقعية حول ما هي القرارات التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء. وأشارت إلى أن مبلغ 2 مليون فرنك سويسري يتألف من جزأين في هذه المرحلة. كان المليون الأول مخصصا لعقد مؤتمر دبلوماسي إذا ما قررت الدول الأعضاء على عقده والمليون الثاني للافتتاح المحتمل للمكاتب الخارجية الجديدة، في حال توصلت الدول الأعضاء لأي توافق في الآراء وقرار. وأكدت الأمانة أنه لا يوجد أي عدد من المكاتب مرتبط بمبلغ المليون غير المخصص. وسيتوقف مجموع النفقات، بالإضافة إلى ذلك، على عدد المكاتب وعلى طول فترة عمل كل مكتب في الثنائية.

333. وفتح الرئيس المناقشات بشأن الهدف الاستراتيجي التاسع والبرامج من 21 إلى 28.

334. وأشار وفد إسبانيا إلى البرنامج 21 ولاحظ وجود توحيد لمساهمة الويبو في مجلس التنسيق التابع للأمم المتحدة. وشدد الوفد على الأهمية التي يوليها لهذا الهدف بشكل خاص ولجهود الويبو، ولجهود المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة للتنسيق من خلال هذا المجلس الذي مكن مشاريع مثيرة جدا للاهتمام مثل الشراء المشترك. وأضاف الوفد أنه رأى في الوثيقة المقدمة من الأمانة بشأن الادخار وأوجه القصور، أن مثل هذه السياسات كان لها نتائج إيجابية للغاية. وأشار الوفد إلى أنه في عام 2014، تم توفير حوالي 1.5 مليون دولار عن طريق الشراء المشترك مع الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، هنا الوفد الويبو على جهودها وحثها على الاستمرار في مثل هذه المشاريع، وربما حتى على زيادة كمية الأموال التي يمكن توفيرها. وفيما يتعلق بالبرنامج 23، لاحظ الوفد أنه على الرغم من احتواء إنفاق الموظفين، كانت هنالك، في الوقت نفسه، زيادة في الإنفاق العام على الخدمات التعاقدية. وطلب الوفد تفسيراً لذلك. وأعرب الوفد عن امتنانه لجهود الأمانة في احتواء العقود محددة المدة لكنه أضاف أن أنواع أخرى من تكاليف الموظفين، على سبيل المثال، التعاقد مع الخبراء الاستشاريين ارتفعت، وقد تلغى الكفاءات المحققة. وأشار الوفد إلى أن نتائج البرنامج 27، خدمات المؤتمرات واللغات، كانت مشجعة. وكانت هناك نتائج إيجابية للغاية من حيث خفض التكاليف مع ضمان توفير خدمة لغوية عالية الجودة. ورحب الوفد بإدراج مؤشر كما اقترح قبل عامين: النسبة المئوية من الوثائق في كافة اللغات التي تصدر في الوقت المحدد. وبذلت المنظمة جهوداً لزيادة هذه النسبة. وينبغي تشجيع مثل هذه الجهود.

335. وأعرب وفد المكسيك عن شكره الخالص للأمانة للجهود التي بذلتها لتحقيق الادخار والكفاءات. وشجع الوفد الأمانة على الاستمرار في هذه الجهود. وأشار الوفد أيضاً إلى التدخل السابق من وفد إسبانيا مشيراً إلى أن هناك إمكانيات كبيرة لتحقيق المزيد من الوفورات والكفاءات وتم تشجيع الأمانة على مواصلة السعي لذلك. وأضاف الوفد أن الويبو كانت رائدة في هذا المجال، ولكن يمكن دائماً أن يطلب من الويبو أكثر من ذلك بقليل. وأعرب الوفد عن اليقين بأن الويبو ستكون طموحة في هذا الصدد. وأشار وفد المكسيك أن الأمانة تبذل جهوداً محموداً فيما يتعلق بسياسة اللغة. وتم طرح مسألة في وقت ما فيما يتعلق باستخدام قاعة المؤتمرات الجديدة من قبل منظمات أخرى من منظومة الأمم المتحدة عندما لا تستخدمها الويبو. واستفسر الوفد ماذا جرى لذلك الاحتمال، وما إذا كانت إمكانيات التأجير قد تحققت. وإذا كان الأمر كذلك، سيغطي تكاليف صيانة القاعة، التي كانت مرتفعة نوعاً ما.

336. وأثار وفد الولايات المتحدة الأمريكية نقطة في البرنامج 28 - تأمين المعلومات والسلامة والأمن، وتحديدًا في إطار النتائج في الصفحة 173 من البرنامج والميزانية. وأشار الوفد أن خط الأساس البالغ 20 في المائة من الموظفين الذين تعرضوا لحملات الانتحال غير مقبول. وكان مهتما لمعرفة ما إذا كان هذا العدد تراكبياً، مشيراً إلى أن العدد بدأ عالياً جداً. واستفسر الوفد كيف تم حساب العدد إذا وقع موظف واحد ضحية حملة الانتحال أكثر من مرة. كما لاحظ أن هناك وسائل أخرى لإدخال البرمجيات الحبيثة في النظام، واستفسر عن الخطوات الإضافية التي تتخذها الويبو لمعالجة هذه المسألة.

337. وأعرب وفد كندا، في الإشارة إلى البرنامج 21، عن رغبته في الحصول على مزيد من التفاصيل حول المستقبل المخطط للإطار التنظيمي للمرونة وكيف يمكنه أن يتعلق بسياسة الويبو لإدارة المخاطر، وعلى وجه الخصوص، ببيانات قابلة لتحمل المخاطر التي ناقشتها اللجنة في العام السابق. وفيما يتعلق بالبرنامج 28، شاطر الوفد قلق وفد الولايات المتحدة الأمريكية على حقيقة أن 20 في المائة من الموظفين تعرضوا على ما يبدو لحمولات الانتحال. وقال الوفد إنه في إطار البرنامج 24، وذكر وفد إسبانيا ذلك أيضا، سيرحب بأي تحديث على استخدام شراء المجموعة ويود أن ينضم إلى وفد المكسيك وكذلك في الثناء على الأمانة على عملها الجيد في تحقيق الادخارات وتشجيع الأمانة على مواصلة هذا العمل. وضمن البرنامج 22، يرحب الوفد بالتوضيح لكيفية احتساب الأمانة مبلغ 2.4 مليون فرنك سويسري لفترة أسعار الفائدة السلبية على الفرنك السويسري، وما إذا كانت تمثل المسؤولية عن أسعار الفائدة السلبية. وقال الوفد إنه سيعالج هذه المسألة في إطار بند جدول أعمال سياسة الاستثمار.

338. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أنه يرغب في رؤية بعض السياسات أو الاستراتيجية المتعلقة بالكيفية التي تعترم الويبو فيها تحسين التفاوت في التمثيل الجغرافي في القوى العاملة في الويبو. وأضاف الوفد أن هذه المسألة جارية في الويبو لعدة سنوات وكانت موضوع نقاش لسنوات عديدة، وعلى هذا النحو، يرغب في الحصول على رأي الأمانة بهذه المسألة. وفيما يتعلق بالبرنامج 27، شجعت المجموعة الأفريقية المنظمة لضمان توفير الوثائق في الوقت المناسب بجميع لغات الأمم المتحدة لتمكين الأعضاء من فهم بعضهم البعض والعمل بشكل مناسب. وذكر الوفد أن التنوع الجغرافي كان مؤشرا للأداء وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب موافقة الدول الأعضاء وأنه بالنسبة لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، لوحظ أنه طلب من لجنة التنسيق النظر في مسألة التوزيع الجغرافي وذلك لزيادة التنوع الجغرافي لموظفي الويبو المهنيين. وذكر الوفد أنه يود معرفة التقدم المحرز في هذا الاستعراض الذي تقوم به لجنة التنسيق. وبالنسبة للبرنامج 27، أعرب الوفد عن تقديره لقرار تمديد التغطية اللغوية لجميع لغات الأمم المتحدة الست وأعرب عن أمله أنه بحلول نهاية فترة السنتين المقبلة، ستحقق الويبو الهدف المتمثل في توسيع نطاق تغطية اللغات الست لجميع الهيئات الرئيسية واللجان والأفرقة العاملة. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كان تم تمديد تغطية اللغات الست للأفرقة العاملة الأكثر أهمية لتشمل الترجمة الفورية، بعد أن لاحظ أن الاجتماع الأخير للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات كان مغطى بثلاث لغات فقط.

339. وذكر وفد المكسيك أنه لا تزال هنالك حاجة لتحقيق قدر كبير من التقدم بشأن التنوع الجغرافي وأنه ينبغي الموافقة على سياسة جديدة للتوزيع الجغرافي. وأضاف الوفد أنه طلب أن تضع الأمانة على جدول الأعمال مقترحات لتعديل السياسة الحالية للمنظمة بشأن التوزيع الجغرافي، لكنها لم تتلق حتى الآن مثل هذه المقترحات و يبدو أن هذه المسألة تدور في حلقات مفرغة.

340. وأعرب وفد البرازيل، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن قلق المجموعة فيما يتعلق بسياسة الموارد البشرية. وعلقت مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي أهمية كبيرة على التنوع الجغرافي للموظفين، ولا سيما المستوى المهني والإداري. وأعربت المجموعة عن قلقها من إحراز تقدم ضئيل جدا منذ صدور تقرير وحدة التفتيش المشتركة حول مراجعة التنظيم والإدارة في الويبو.

341. ودعم وفد جنوب أفريقيا التعليقات حول استئجار قاعة المؤتمرات الجديدة وسعى إلى معرفة ما إذا كانت الويبو ستواصل هذه السياسة. كما دعم مداخلة المجموعة الأفريقية بشأن التنوع الجغرافي وسياسة التنوع الجغرافي.

342. وشكر وفد تركيا الأمانة لتقديم المعلومات في إطار هذا الهدف الاستراتيجي. ومشيرة إلى البيان بمقتضى البرنامج 25، الذي أشار إلى أن كافة الأهداف الاستراتيجية التسعة في الويبو كانت تعتمد إلى حد كبير على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات لإنجاز البرامج، شكر الوفد الأمانة على جهودها في القيام بذلك بنجاح، مثل الانتهاء من نظام تخطيط موارد المؤسسات والتكامل الأكبر والمستمر. وفي وثيقة البرنامج والميزانية السابقة، كان هناك مؤشر للأداء متعلق باتفاقات مستوى

الخدمة، واتفاقيات الترخيص القياسية، والتي كانت عددا من اتفاقيات الترخيص القياسية للأنظمة والخدمات المستضافة المتماشية مع إطار اتفاقات مستوى الخدمة بخصوص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ورأى الوفد أن تكليف جهات خارجية لبعض أعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيستمر في تلبية مرونة أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 17/2016 وأنه ستكون هنالك حاجة إلى توريد استراتيجي وشراكات. في هذا السياق، سيقدر الوفد تفسيراً بشأن إزالة مؤشر الأداء هذا لفترة السنتين 17/2016. كما طلب الوفد توضيحاً بشأن الاختلافات بين مؤشري الأداء التاليين: مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً لمبادئ الويبو التوجيهية الخاصة بإدارة المشاريع وانتقال الخدمات.

343. وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية أنه من المهم أن يتم تأسيس سياسة تنظم التمثيل الجغرافي العادل لمختلف الأعضاء في المنظمة على مستوى صنع القرار وعدد المهنيين، وأن هذا الحقيقة قد طرحت من قبل وحدة التفتيش المشتركة في توصيتها بأن لجنة التنسيق يجب أن تعيد النظر في المبادئ الحالية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي لضمان تنوع جغرافي أوسع داخل القوى العاملة المهنية في الويبو. وأضاف الوفد أن حالات التقاعد المقبلة أتاحت الفرصة للمنظمة لإدخال تحسينات على التمثيل الجغرافي. وعلاوة على ذلك، ذكر أنه كان قد طلب، في الدورة الأخيرة، معلومات مقارنة بشأن التقاعد خلال السنوات الثماني الماضية من أجل تحليل كيفية تطور التوزيع الجغرافي وعمّا إذا كان قد تم اتباع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل خلال تلك الفترة، وبالتالي طلب من الأمانة توفير هذه المعلومات.

344. وذكر وفد إكوادور أنه قد أثار مخاوفه بشأن الطريقة التي يجري فيها تناول مسألة التنوع الجغرافي وأن أحد أهداف هذه المنظمة كان تعزيز التنوع الجغرافي بين الموظفين في 15/2014. وأضاف الوفد أنه يفهم أن المنظمة ستستشاور مع الدول الأعضاء ومن ثم تبدأ برنامج بين الموظفين الفنيين في هذه المنظمة وطلب من الأمانة إبلاغ الدول الأعضاء بشأن أنواع الإجراءات التي ستتخذ لمعالجة هذه المسألة.

345. وأيد وفد غانا البيان الذي أدلت به المجموعة الأفريقية ووافق مع وفود أخرى أنه ينبغي أن تكون الدول الأعضاء أكثر اطلاعاً على مسألة التنوع في هيكل موظفي الويبو. وتساءل الوفد أيضاً عما إذا تم تطبيق مفهوم التنوع الجغرافي عند تشغيل المتدربين والزملاء، سواء في المقر أو في المكاتب الخارجية وعمّا إذا كان قد تم تخصيص اعتمادات لهذا في مشروع الميزانية والبرنامج المقترح لعام 17/2016.

346. وأيد وفد باكستان البيانات التي أدلت بها وفود أخرى حول التنوع الجغرافي العادل في المنظمة وطلب تحديثات، إن وجدت، حول التقدم في هذه المسألة، بما أنها استرعت انتباه رئيس لجنة التنسيق.

347. ودعا الرئيس الأمانة للرد على الجولة الأولى من الأسئلة.

348. وأشارت الأمانة إلى البرنامج 21 كبرنامج الأول في إطار الهدف الاستراتيجي التاسع وشكرت وفد المكسيك على تعليقاته الإيجابية للغاية. وأشارت إلى أن سؤالاً واحداً فقط مرتبط بالبرنامج 21 أثير والذي يتعلق بإنشاء إطار جديد للمرونة التنظيمية واستمرارية العمل. وأكدت الأمانة أن هذا قد تم الاعتراف به من قبل المنظمة كمنشأ حاسم ومهم للغاية. وأشارت إلى أن منسق شؤون استمرارية الأعمال المخصص لهذه المهمة كان في الغرفة وأعطى الكلمة للمنسق.

349. وأشارت الأمانة إلى إطار المرونة التنظيمية للويبو وقابلية تحمل المخاطر وذكرت أن إطار المرونة التنظيمية افترض في الأساس أن حدثاً معرقلاً قد حدث بالفعل. وأضافت أنه بالرغم من أن قابلية تحمل المخاطر والمزايا الهامة للمنظمة أخذت في الاعتبار، كان التركيز على الهدف الرئيسي للحد من الآثار التي تلي الحدث. وأضاف عضو آخر في الأمانة أنه فهم سؤال وفد كندا للإشارة إلى كيف ارتبط إطار المرونة التنظيمية ببيان قابلية تحمل المخاطر الذي أقرته الدول الأعضاء. ولوحظ أن المرونة

تتعلق بالمخاطر التشغيلية وقالت الأمانة إنه تم تحديد ذلك في قسم المخاطر التشغيلية في بيان قابلية تحمل المخاطر ضمن الفقرة 7.

350. وفيما يتعلق بالبرنامج 22 وسؤال وفد كندا، أوضحت الأمانة أن حساب مبلغ 2.4 مليون فيما يتعلق بأسعار الفائدة السلبية كانت عملية حسابية بسيطة جدا. وأفادت بأن سعر الفائدة السائد حاليا هو ناقص 0.7 في المائة، واستند التقدير على الموجودات النقدية للمنظمة البالغة 300 مليون تقريبا والتي من شأنها أن تجذب هذه الفائدة السلبية. وأضافت الأمانة أن هذا تقدير متفائل لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن سياسات إدارة الاستثمار يجري مناقشتها واستعراضها في الدورة الحالية.

351. وأعربت الأمانة عن تقديرها لكلمات التشجيع من وفود إسبانيا والمكسيك وكندا والوفود الأخرى فيما يتعلق بالجهود الموجهة نحو الكفاءة من حيث التكلفة والوفورات. وسوف تستمر هذه الجهود ضمن القطاع وعلى صعيد المنظمة بأكملها، نظرا إلى أن قطاع الإدارة والتسيير هو الدافع. وفيما يتعلق بتأجير قاعة المؤتمرات الجديدة، كان النهج الأول هو ضمان أن المنظمة راسخة في المنطقة قبل استكشاف الفرص التي نشأت. وقد تم تلقي عدد من الطلبات. والتحدي الذي فرض نفسه هو تغطية التكاليف الفعلية المتعلقة بالاستثمار والعمليات المتاحة للمستأجر. ووفقا لذلك، أصدرت مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالرسوم لاستئجار قاعة المؤتمرات الجديدة التي تم تقاسمها مع لجنة الرقابة الاستشارية المستقلة (IAOC) في اجتماعها الأخير. ويمكن أن تفصل هذه المبادئ التوجيهية طرائق إتاحة مرافق المؤتمرات لأطراف خارجية. ولاحظت الأمانة، لشدة انتباه وفد نيجيريا، أنها ستسعى دائما لإتاحة وثائق الويبو في الوقت المناسب والوفاء بالمواعيد النهائية. وللعام الحالي، بذلت الأمانة جهدا استثنائيا لإصدار وثيقة البرنامج والميزانية بكل اللغات في غضون ستة أيام من إصدار النسخة الإنجليزية، بدلا من المهلة المستغرقة سابقا والتي كانت تصل إلى أربعة أسابيع. وأظهر ذلك أنه يجري تحسين بعض المقاييس وأن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه ستستمر.

352. وردا على سؤال حول البرنامج 23، ذكرت الأمانة أنها أحاطت علما بالتركيز القوي على التنوع الجغرافي وأنها أدرجت في مشروع الميزانية والبرنامج المقترح الوضع الراهن للتنوع الجغرافي في المنظمة. وذكرت أيضا أنها لم تحدد أي أهداف، لأنه لا يقع على عاتق الأمانة القيام بذلك، بناء على توصية وحدة التفتيش المشتركة 6، التي أحالها المدير العام إلى رئيس لجنة التنسيق. وذكرت الأمانة أنها لم تكن على علم إذا كانت هناك أي مبادرات قامت بها الدول الأعضاء من لجنة التنسيق فيما يتعلق بهذه المسألة، ويمكن للأمانة أن تقدم الدعم الفعال لمثل هذه العملية عند الحاجة. وأشارت إلى قيام مناقشات مماثلة في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق وأنه بينما كان يبدأ النقاش حول سياسة جديدة، قامت الأمانة بالتوظيف من أوسع قاعدة جغرافية ممكنة. وأضافت الأمانة أن حملات الانتشار لثلاث دول قد حصلت في الماضي القريب وأنه بدأت تظهر بعض النتائج المعتدلة من هذه المبادرات. وأشارت أيضا إلى أن تغيير الموظفين في الويبو كان محدودا جدا، في فترة السنتين المقبلة، إذ من المقرر أن يتقاعد حوالي 45 موظفا فقط، ما يعادل 4 في المائة فقط من القوى العاملة. وأخيرا، أبلغت الوفود أن التقرير السنوي عن الموارد البشرية سيكون جاهزا في الوقت المناسب لاجتماع لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر، والذي اشتمل على الاتجاهات في السنوات القليلة الماضية بشأن التنوع الجغرافي.

353. وأكد وفد المكسيك أن الدول الأعضاء كان يجب أن توافق على منهجية جديدة للتعامل مع مسألة التوزيع الجغرافي، وأنها احتاجت إلى دعم من الأمانة لكي تقدم لها الأدوات من أجل إجراء مراجعة ومناقشة فنية لهذه المسألة. وذكر أنه إذا لم تتوفر المعلومات المطلوبة من رئيس لجنة التنسيق والتي من شأنها تمكين الدول الأعضاء من الدخول في مناقشات، لن يمكن التوصل إلى اتفاق. وذكر أيضا أن هناك طرقا مختلفة تم تطبيقها في منظومة الأمم المتحدة في نيويورك ومع الوكالات المتخصصة، وأن الميزة الوحيدة التي طلبت من الأمانة هي توفير معيار للمنهجيات القائمة ثم على الأساس التقني، والتي على أساسها يمكن أن تعقد المناقشات. وأضاف أنه بدون هذه العناصر، لا يمكن إحراز تقدم، لكنه أشار إلى أن الأمانة لا يمكن أن تضع حدودا دنيا أو قصوى للتمثيل حسب المنطقة.

354. وردت الأمانة على سؤال وفد إسبانيا بشأن اتفاقات الخدمات الفردية التعاقدية (ICS). وأوضحت الأمانة أن الخدمات الفردية التعاقدية كانت تستخدم من قبل البرامج التي بحاجة لمداخلات في الوقت المحدد ومؤقته على أساس العمل الذي يتعين القيام به، وأضافت أنه تم تشجيع مدراء البرامج في الواقع على استخدام مثل هذه العقود لأنها ضمنّت أن الموارد تستخدم فقط لأغراض محددة ومدة محددة. ولم تكن جزءاً من قوة العمل العادية. وبين الجدول 5 أن الزيادة الإجمالية للخدمات الفردية التعاقدية (للمنظمة بأسرها) كانت 2.1 في المئة بالمقارنة مع الميزانية بعد التحويلات. ومع ذلك، لم تلاحظ الأمانة اتجاهها محمداً للانتقال من الموظفين بعقود محددة المدة إلى عقود غير الموظفين. وأضافت الأمانة أن إدارة الخدمات الفردية التعاقدية قد تم تشديدها وتعزيزها، مع وضع العديد من الضوابط الداخلية عقب توصية المراجع الخارجي منذ عدة سنوات بشأن هذه المسألة وأنه وضعت سياسة جديدة للخدمات الفردية التعاقدية منذ عام ونصف.

355. وفيما يتعلق بالبرنامج 24، شكرت الأمانة وفود إسبانيا والمكسيك وكندا على تعليقاتهم ومدحهم وفورات الفعالية التي تحققت لأن الوبو تمكنت من تجميع المشتريات وبالتالي كان الشراء أكثر كفاءة بكثير. وتمنت الأمانة توفير بعض المعلومات الحديثة، وأضافت أنه، كلما كان ذلك ممكناً، شاركت الوبو في مناقصات مشتركة في جنيف. وأبعد من ذلك، حاولت الوبو أن تكون مبتكرة قدر الإمكان في تحقيق أقصى قدر من الوفورات الممكنة. وفي الآونة الأخيرة، مع الاتحاد الدولي للاتصالات، تصرف الوبو كوكالة رائدة في مناقصة للكهرباء. وتمكنت الوبو من طرح منهجية جديدة في ذلك الوقت، والتوفيق بين القيود التنظيمية التي واجهتها الوبو من جهة مع واقع السوق من جهة أخرى. وأخذت مناقصات المشتريات العامة الوقت وكان للوبو بعض القيود كان عليها أن تلتزم بها. وعلى الطرف المقابل، كانت الأسعار التي اقترحتها السوق في كثير من الأحيان صالحة لأقل من ساعة. ففي الواقع، ونتيجة لذلك، تمكنت الوبو من تحقيق وفورات بمعدل عشري من حيث النسبة المئوية. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أنه في الآونة الأخيرة، ترأست الوبو فريق عمل حاول بث حياة جديدة في فريق الأمم المتحدة المعني بأنشطة المشتريات المشتركة، أي مجموعة المشتريات المشتركة بين الوكالات الكائنة في جنيف. وما حاولت الوبو القيام به هو استكشاف وتحديد المنهجيات التي يمكن استخدامها لتوسيع الإمكانيات التي لدى الوبو للخدمات المشتركة، وتحقيق المزيد من الوفورات وتعويض انخفاض الطلب لبعض المنظمات مثل منظمة الصحة العالمية. ففي الواقع، لدى الوبو أربعة أفرقة عاملة معنية في هذا المجال وبحلول نهاية فصل الصيف، على الأقل في أوائل الخريف ينبغي أن تكون للوبو مقترحات جديدة من شأنها أن تزيد من تعزيز كفاءة العمل الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة المعني بأنشطة المشتريات المشتركة في جنيف. وتقوم الأمانة أيضاً بعدد من الأمور. ويشمل ذلك التفاوض وإعادة التفاوض على الأسعار بصورة أكثر منهجية؛ والتفاوض لجعل عروض الموردين المالية تتماشى مع تقديرات البرنامج الأولية؛ والاستفادة بأقصى درجة ممكنة من الفرص المتاحة المتمثلة في أسعار الفائدة المناسبة وأسعار الصرف؛ والدخول في مفاوضات مع الموردين، ولا سيما إذا كانوا المصدر الوحيد للتوريد لمحاولة الحصول على أفضل النتائج الممكنة. وفيما يتعلق بالبرنامج 25، شكرت الأمانة وفد تركيا على الأسئلة وفهمت أن السؤالين تعلقاً باتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وتوضيح المبادئ التوجيهية للانتقال. وفيما يتعلق باتفاقية مستوى الخدمة، وأوضحت الأمانة أنها تعمل على إنشاء اتفاقيات مستوى الخدمة لعدة سنوات بالفعل، وخاصة لفترة السنتين الحالية. وخلال فترة السنتين الحالية، بما في ذلك خلال الأشهر القليلة الماضية، كانت الأمانة قد وضعت اتفاقيات مستوى الخدمة مخصصة للبراءات والعلامات التجارية، والبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وذلك ليكون هناك اتفاقيات مستوى الخدمة مخصصة لكل خدمة محددة. وفي الواقع، وبحلول نهاية فترة السنتين الحالية، ستكون الأمانة قد حققت في المقام الأول كل من هذه الأهداف بالفعل. وعلى الرغم من أنه في المستقبل سيتم إنشاء اتفاقيات مستوى الخدمة جديدة حسب الحاجة، يعتقد أن نسبة كبيرة من العمل قد تمت بالفعل وأن العمليات قد وضعت في مكانها. ولهذا السبب انخفضت الحاجة في الإبقاء على هذا المؤشر بشكل كبير. ولمصلحة الحفاظ على عدد من المؤشرات ذات المغزى على المستوى المؤسسي، تم الاتفاق على التخلي عن هذا المؤشر المعين. وتعلق السؤال الثاني بتوضيح المبادئ التوجيهية. وأوضحت الأمانة أنه على مدى السنوات القليلة الماضية، قامت الوبو بإنضاج ممارسات وعمليات إدارة مشاريعها. فغالبية المشاريع المسجلة اليوم تتبع بالفعل ممارسات إدارة المشاريع في الصناعة - المستخدمة في الوبو على وجه الخصوص هي مؤسسة Prince 2. ومن ناحية أخرى، لم تكن الأمانة جيدة بشكل خاص في وضع تعريف واضح للانتقال من المشروع إلى

العمليات. وكانت الأمانة تلحق بالركب. وهذا هو السبب وجود مؤشرين. ويعني "الانتقال" ببساطة كيفية العبور من مرحلة المشروع إلى مرحلة التشغيل.

356. وردا على أسئلة بخصوص البرنامج 27، أعربت الأمانة عن تقديرها لجميع الوفود التي قدمت تعليقات أو طرحت أسئلة بشأن الخدمات اللغوية، لا سيما وفود إسبانيا والمكسيك ونيجيريا والصين، على تعليقاتها الإيجابية. واستغلت الأمانة الفرصة المتاحة لتقديم عرض موجز للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ السياسة اللغوية. وحتى العام الماضي، كان هنالك بند في جدول الأعمال بشأن التقدم المحرز في تنفيذ السياسة اللغوية، والذي تم نقله في وقت لاحق إلى تقرير أداء البرنامج. وأشار إلى أنه في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية التي عقدت في عام 2011، قررت الدول الأعضاء تمديد التغطية اللغوية إلى وثائق الاجتماعات بجميع لغات الأمم المتحدة الست للهيئات الرئيسية واللجان وفرق العمل. وفي نهاية فترة السنتين 2012/13، تم تمديد هذه التغطية إلى كافة هيئات الويبو الرئيسية واللجان، وكان يجري تمديد التغطية لست لغات لفرق العمل. وفي عام 2014، ووفقا لقائمة الأولويات المتفق عليها من قبل الدول الأعضاء، تم تمديد هذه التغطية إلى الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات والفريق العامل المعني بالتنظيم القانوني لنظام لاهاي. في عام 2015، سيتم تمديد التغطية إلى الفريق العامل المعني بالتنظيم القانوني لنظام مدريد، والفريق العامل المعني بخدمات النفاذ الرقمي للوثائق الأولية والفريق العامل المعني باستعراض التصنيف الدولي للبراءات. وبحلول نهاية عام 2016/17، سيتم تمديد هذه التغطية لكافة الأفرقة العاملة، بما في ذلك تلك التي تم إنشاؤها حديثا. وفيما يتعلق بالترجمة الفورية، كانت السياسة اللغوية المعتمدة في عام 2011 تشمل الترجمة التحريرية فقط ولا تشمل الترجمة الفورية. والتفسير المحتمل لذلك أنه من أجل تسهيل المفاوضات والمناقشات المباشرة في الاجتماعات، كقاعدة عامة، توفرت الترجمة الفورية بالفعل في ست لغات، قبل ترجمة وثائق الاجتماعات في ست لغات بكثير. ووفقا لذلك، وخلال مناقشة السياسة اللغوية خلال الثنائية 2010/11، تم تمديد تلك التغطية لتشمل الترجمة الفورية لكافة اللغات الست في معظم الهيئات الرئيسية واللجان، إن لم يكن كلها، حين كانت وثائق الاجتماعات تقدم بلغتين أو ثلاث لغات لبعض الهيئات الرئيسية واللجان. وبحلول نهاية الثنائية 2012/13، تم تحقيق تغطية كاملة باللغات الست للهيئات الرئيسية واللجان فيما يتعلق بكل من الترجمة التحريرية والفورية. ومع ذلك، عندما بدأت السياسة اللغوية تنفذ فيما يتعلق بترجمة وثائق الاجتماعات للأفرقة العاملة في الثنائية الحالية، ظلت الترجمة الفورية للأفرقة العاملة ضمن اختصاص أمانات تلك الأفرقة، بما أن السياسة اللغوية لم تتناول تلك المسألة. ونتيجة لذلك، في حين تُقدم وثائق الاجتماعات بست لغات لفائدة بعض الأفرقة العاملة، فإن الترجمة الفورية بقيت على مستوى التغطية نفسه الذي كانت عليه قبل وضع السياسة اللغوية.

357. وردا على تعليقات حول البرنامج 28، ذكرت الأمانة أن السؤال كان تحديدا على الانتحال (الذي أثاره وفود الولايات المتحدة الأمريكية) وكندا على النسبة العالية من الموظفين الذين تعرضوا لحملات انتحال وسؤال متابعة عما هي عناصر التحكم الأخرى التي وضعت كجزء من استراتيجية لمنع التطبيقات المدمرة. ولمصلحة الأعضاء الآخرين، شرحت الأمانة أن مصطلح "الانتحال" يعني آلية يستخدمها القراصنة عن طريق إرسال رسائل بريد إلكتروني تبدو مشروعة لخداع المستخدمين على النقر على روابط خبيثة أو فتح مرفق مصاب بتطبيقات مدمرة. وأوضحت الأمانة أن الهدف من الانتحال هو الحصول على موطئ قدم في الشبكة وتعريض البيانات الحساسة للخطر. وأبرزت أيضا أن الانتحال هو آلية تستخدم عادة وهي مسؤولة عن معظم الخروقات الأخيرة في الأخبار، وكوسيلة أولية للحصول على موطئ قدم في الشبكة. واعترفت الأمانة أن 20 في المائة هو عدد كبير نسبيا لأن الأمر يتطلب أن يقوم مستخدم واحد فقط غير مدرك بالنقر على رابط خبيث ويصيب الجهاز، وبالتالي كامل الشبكة. وأشارت الأمانة إلى أن عددا من الخطوات قد اتخذت للحد من هذه المخاطر. وأشارت إلى أن 20 في المائة يعكس الأساس الأول لحملات الانتحال التي حصلت في النصف الثاني من عام 2014. ولاحظت الأمانة أن عددا من مبادرات التوعية الأمنية قد نفذت بالفعل؛ لا سيما برامج التوعية والتدريب الإلزامي في مجال التوعية بالنسبة للمستخدمين النهائيين، مع وجود خطط لإيصال التدريب التقني المستهدف لمسؤولي نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الوصول الامتيازي إلى هذه الأنظمة. كما لاحظت أن هنالك خططا ليوم التوعية الأمنية في شهر

أكتوبر والذي هو شهر التوعية الأمنية الدولي. وأشارت الأمانة إلى أن تحسنا ملحوظا قد لوحظ مع تقارير الموظفين والكشف عن الرسائل الإلكترونية الانتحالية. وأظهرت الحملة الأخيرة التي أجريت قبل بضعة أشهر أن عدد الموظفين الذين يقعون ضحية الرسائل الإلكترونية الانتحالية قد انخفض من 20 في المائة إلى أقل من 6 في المائة. ومن ناحية أخرى، أشارت الأمانة إلى أنه في حين تبذل جهود متواصلة لجعل حملات الانتحال فعالة، تطور المتسللون أيضا في محاولاتهم لخداع المستخدمين على النقر على الروابط. وأقرت الأمانة أن حملات الانتحال كانت مجرد عنصر واحد من استراتيجية منسقة للوقاية من التطبيقات المدمرة، وأن عددا من الخطوات التقنية الأخرى وضعت مثل الضوابط على استراتيجية لتأمين أجهزة النفاذ إلى الأنظمة من الخارج. وأوضح أنه في حال أصاب تطبيق مدمر سطح المكتب في الكمبيوتر، هناك وسائل لكشف التطبيقات المدمرة ومنع تنفيذها. وشرحت أن طريقة العمل النموذجية للقراصنة شملت سطح المكتب المصاب الذي يدعو مرة أخرى القراصنة ويقوم بسحب البيانات من الشبكة. وأبلغت الأمانة الأعضاء أنه يجري تنفيذ ضوابط لمنع فقدان البيانات لكشف ومنع سحب البيانات الحساسة من الشبكة. واختتمت الأمانة أنه في حين تم تنفيذ عدد من الضوابط الأمنية، سيضمن تنفيذ استراتيجية تأمين المعلومات المخطط كجزء من البرنامج 28 فعالية هذه الضوابط.

358. واختتم الرئيس المناقشات بشأن الهدف الاستراتيجي التاسع وفتح باب الإدلاء بالتعليقات على المرفقات والملاحق.

359. وفيما يتعلق بتخصيص النفقات المدرجة في الميزانية بحسب كل اتحاد (الملحق الثالث)، ونفقات الاتحاد المباشرة، الفقرة 1.1.3، الصفحة 179، تساءل وفد الولايات المتحدة الأمريكية كيف تم اتخاذ قرار بشأن البرامج التي أدرجت تحت الاتحادات الممولة من الاشتراكات. وإذا أدرج البرنامج 4 كتأحاد ممول من الاشتراكات، لماذا إذا لم تدرج البرامج الأخرى، وخاصة البرامج 8 و13 و15 و16. وكرر الوفد طلبه للحصول على الشفافية والوضوح فيما يتعلق بكيفية توزيع الدخل والنفقات من مركز التحكم والوساطة، والتأكيد على أن نفس النسبة استخدمت للنفقات والإيرادات. وكرر الوفد طلبه للحصول على معلومات بشأن مصادر تمويل المباني التي تم اشتقاق منها إيرادات الإيجار، وكم ساهم كل اتحاد.

360. واعترفت الأمانة بوجود عدد من الأسئلة في مجموعة سابقة من مناقشة الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالمنهجية. أولا، تم تقديم ميزانية المنظمة حسب البرامج و النتائج المرتقبة. وكانت هذه ميزانية المصروفات. وكان المثال الوحيد الذي تم فيه عرض الإيرادات والمصروفات بحسب الاتحاد في المرفق الثالث، الذي كان جزءا من وثيقة البرنامج والميزانية المعتمدة لعدة فترات سنتين من العمل، وتمت الموافقة عليها في الأساس مع الموافقة على البرنامج والميزانية. وتم شرح المنهجية نفسها في الصفحات 179 و180، كما أشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت البيانات الواردة في الجدولين 11 و12 نتيجة لتطبيق هذه المنهجية. وأوضح الأمانة أن المنهجية لم يتم تحديثها في السنوات الأخيرة، وقالت، ردا على سؤال حول إيرادات ومصروفات مركز التحكم والوساطة، أن المركز لم يكن اتحادا مستقلا وخصصت إيراداته ونفقاته لكافة الاتحادات. ويمكن تقديم تفاصيل التجزئة حسب الحاجة.

361. وأكد الرئيس أنه، كما هو الحال في العديد من القضايا التي أثرت، سوف تستفيد الأمانة عن طيب خاطر للرد وفقا لذلك، في حال رغب أي وفد في الحصول على مزيد من التوضيحات.

362. وأعاد الرئيس فتح المناقشات بشأن البند 5 بعد توزيع صيغة معدلة من مشروع البرنامج والميزانية المقترح 17/2016 ومؤشر التغييرات في صباح ذلك اليوم. واقترح الرئيس مناقشة تغيير على حدة في الوثيقة، والمرور بقائمة الفهرس. وكان التغيير الأول في الصفحة 17، الفقرة 33، المتعلقة بالمكاتب الخارجية.

363. ورأى وفد نيجيريا أن النص الجديد لا فائدة منه وتمنى أن يتم حذفه.

364. وشجع الرئيس وفد نيجيريا للتشاور مع وفد جمهورية إيران الإسلامية الذي اقترحت هذا التغيير. ودعا الرئيس الوفود للتعبير عن تأييدها أو معارضتها لهذا التغيير.

365. ودعم وفد جمهورية كوريا، متحدثا باسم المجموعة الآسيوية، الإدراج الذي اقترحه وفد إيران.
366. ودعم وفد جنوب أفريقيا حذف الجملة.
367. ودعم وفد السلفادور إدراج الاقتراح الإيراني.
368. ولكي تكون العملية فعالة من حيث الوقت، حث الرئيس الوفود على الامتناع عن أخذ الكلمة عندما يسمعون عدة وفود تعبر عن ما كان الوفد يريد قوله لأنه من المعروف أية وفود كانت قائدة في تلك المناقشة المعينة. واقترح الرئيس الانتقال إلى التغيير الثاني المقترح: البرنامج 1، الصفحة 29، الفقرة 3.1، وإضافة نص جديد إلى الجملة الثالثة.
369. ودعم وفد البرازيل، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، النص الجديد. ومع ذلك، أشارت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أنها قدمت طلبين في إطار البرنامج 1. الأول هو إدراج العمل على تحديث نموذج قانون البراءات (مناقشة برعاية مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات)، التي أدرجت في وثيقة البرنامج والميزانية السابقة. والاقتراح الثاني كان حذف الإشارة إلى المعلومات التي سبق الكشف عنها في عدة أجزاء من البرنامج 1: النتيجة المرتقبة ه 4.1، الفقرة 1.1، النقطة السابعة، الفقرة 3.1، النقطة السادسة، في إطار النتائج، الفقرة 4.1، وفي تفسيرات الموارد للبرنامج 1. والإشارات بشكل محدد إلى الحماية الدولية للمعلومات السرية يجب إما حذفها أو الاستعاضة عنها بنص، يشير إلى براءات الاختراع، ووضع التصاميم، والدوائر المتكاملة. وكان هذا يتفق مع ولاية اللجنة كما فهمه الوفد ونظرا لأن الدول الأعضاء لم تعط أي توجيه للأمانة العامة لمتابعة هذا، اقترحت تغيير اللغة. وهذا من شأنه أن يكون حلا وسطا لم يرضي كافة أعضاء المجموعة.
370. وأعرب وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، عن دعمه للصيغة كما وردت. واعتقدت المجموعة باء أن هنالك تمييزا واضحا بين المسألتين، القانون النموذجي وحماية المعلومات السرية. وكان البند السابق يخص جدول أعمال الدورة المقبلة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وسيكون من الحكمة أن ننظر ونرى ما هي نتائج هذه اللجنة. ومن ناحية أخرى، شكلت المعلومات السرية عمل للأمانة، والتي لم تتطلب أية تعليمات من الدول الأعضاء، أو اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أو لجان أخرى. وأكدت المجموعة باء أنها تؤيد الصيغة التي اقترحتها الأمانة.
371. وقالت الأمانة في إشارة إلى قضية المعلومات السرية المعينة التي أثارها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إن الأمانة يمكن أن تبذل جهدا منفصلا من أجل تحديد المصطلحات التي من شأنها أن تتفق مع طلب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والعودة باقتراح جديد.
372. واقترح الرئيس الانتقال إلى التغيير المقترح التالي المتعلق بالبرنامج 3 في الصفحة 37، الفقرة 11.3، وإضافة فقرة جديدة.
373. ورحب وفد البرازيل، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بالجهود التي بذلتها الأمانة لمعالجة المخاوف التي أثارها المجموعة. وكانت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي هي التي طلبت الصيغة الجديدة التي تعكس الجهود المبذولة من أجل الشفافية والمساءلة وحسن الإدارة (TAG) لتشمل أعضاء من جميع المناطق في تطوير المعايير التي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على عمل منظمات الإدارة الجماعية. وعلى الرغم من أنها كانت خطوة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح، أشارت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أنه من أجل الحصول على تأكيدات بشأن عملية شاملة، والتي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المناقشات بخصوص تقرير أداء البرنامج 2014 وإعادة صياغة النتائج المرتقبة، كانت هنالك حاجة إلى تأكيدات فيما يتعلق بجميع مراحل تطوير هذا المشروع. وحصلت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على تفويض من المكاتب

الوطنية لحق المؤلف وكانت مستعدة للعمل مع الأمانة لإيجاد حل. وكانت مكاتب حق المؤلف قلقة لأنه عندما قورنت مع الأنشطة الموجهة إلى مكاتب حق المؤلف، تلقت الشفافية والمساءلة وحسن الإدارة أولوية أعلى.

374. وقال وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة باء، إن إشراك الدول الأعضاء ينبغي أن يتمشى مع العمليات العادية للمنظمة. ومن هذا المنظور، تفضل المجموعة باء صيغة أكثر حيادية في الفقرة 11.3. ووصف المشروع المقترح للاشتراك المناسب للدول الأعضاء في عمل الأمانة.

375. وطلب وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، ومشيرًا إلى الفقرة 3.3، أن تقول الصيغة الجديدة "بالإضافة إلى ذلك، سيكون التحدي الرئيسي للأمانة الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء للحصول على المشورة في جعل قوانينها الوطنية متوافقة مع التزاماتها المحلية والدولية." وينبغي إدراج كلمة "المحلية". وبالنسبة للفقرة 11.3، اقترحت المجموعة الأفريقية أن تبدأ بالتالي: "من خلال عملية تقوم بها الدول الأعضاء فإن العمل في مجال حق المؤلف والحقوق المتصلة الخ، الخ".

376. ودعم وفد الجزائر البيان الصادر عن المجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية. واختلف الوفد مع الاقتراح الذي تقدم به وفد اليابان، وخاصة حقيقة أن الدول الأعضاء سوف تُعلم فقط بدلا من المشاركة. ولم يعتبر الوفد أنه يمكن أن يكون هنالك اتفاق بشأن تلك الفقرة واقتراح إظهار بدائل مختلفة في النص في دورة سبتمبر.

377. ودعم وفد شيلي البيان الصادر عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية. وفيما يتعلق بالبرنامج 3 بشكل عام، قدر الوفد العمل الذي تقوم به المنظمة لدعم مكاتب حق المؤلف مباشرة، جنبا إلى جنب السياسات الوطنية، وبذلك تساعد البلدان على التركيز على نظام الملكية الفكرية لصالح المجتمع بأكمله. ولهذا السبب قدم الوفد مصداقية لدعم الويبو للمكاتب الوطنية. وكان التحدي الذي تقوم به المكاتب هو حماية وتعزيز المؤلفين من خلال سياسات سريعة، واستخدام خدمات الكمبيوتر الفعالة، وتوفير الدعم للمبدعين وأصحاب الحقوق، وللمستخدمين وللمجتمع بشكل عام مما يتيح في نهاية المطاف وضوحا أكبر للأعمال المحمية في الملك العام. ولهذا السبب سيكون من المرغوب فيه الحصول على قدر أكبر من الوضوح بخصوص مبادرات دعم المؤلفين وأصحاب الحقوق. وكان تسجيل الحقوق أساسيا لاستخدام الأعمال ونقلها. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود الرامية إلى توفير قدر أكبر من الوضوح للمشروع وسيقوم بتحليل المقترحات ضمن المجموعة الإقليمية وفرديا، ولا سيما من أجل دمج المؤشرات الإرشادية.

378. وتمنى وفد نيجيريا التعليق على النتائج المرتقبة في الصفحة 38، بناء على الطلب الذي تقدم به لإدخال سطر جديد في بداية الفقرة 11.3. وإذا كان من المفهوم أن مجال حق المؤلف سيسير بقيادة الدول الأعضاء، يجب وضع ذلك في 12.3 والنتيجة المرتقبة هـ 2.3. وكان أحد مؤشرات الأداء هو عدد منظمات الإدارة الجماعية المتقدمة للحصول على اعتماد الشفافية والمساءلة وحسن الإدارة (TAG). وربما لا ينبغي أن يكون ذلك هناك بعد الآن، استنادا إلى التفسير الذي قدمته شعبة حق المؤلف. وإذا كانت عملية تسير بقيادة الدول الأعضاء، فإنها بحاجة إلى أن تحتتم أولا، وسيتم الاتفاق على الاعتماد قبل أن يظهر في مؤشر الأداء. والشيء نفسه ينطبق على الزيارات إلى بوابة حق المؤلف إذا تعاملت مع اعتماد الشفافية والمساءلة وحسن الإدارة.

379. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية، بالنسبة للفقرة 3.3 مزيدا من المعلومات حول إضافة "المحلية و" لأنه سيكون صعبا للغاية بالنسبة للأمانة الرد على طلبات الدول الأعضاء للحصول على المشورة في جعل قوانينها الوطنية متوافقة مع الالتزامات المحلية. وبالطبع لدى الأمانة الخبرة في تقديم المشورة القانونية للالتزامات الدولية ويجب أن تراعي أي مساعدة تقنية تقدمها الظروف الوطنية والإقليمية. ومع ذلك، لم يكن الوفد متأكدًا تماما من الهدف وراء إضافة "المحلية و".

380. واقترح الرئيس أن يدخل وفد الولايات المتحدة الأمريكية في مناقشات ثنائية حول هذه النقطة. وأضاف أن كافة النقاط التي أبدتها الوفود ستؤخذ بعين الاعتبار وشجع مدير البرنامج المسؤول بالتشاور مع الوفود المختلفة التي كان لديها مواقف مختلفة لمحاولة التفاوض بشأن اتفاق بحيث يمكن تقديم نص جديد نظيف بشأن البرنامج 3 للأعضاء في دورة سبتمبر. وأغلق الرئيس المزيد من المناقشات حول البرنامج 3.

381. وذكر وفد البرازيل، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أنه قدم طلبات للحصول على مزيد من المعلومات حول البرنامجين 4 و 5 خلال الدورة، بما في ذلك إمكانية تخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على الميزانية. واحتفظت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بحقها في العودة إلى البرنامجين 4 و 5 في لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر.

382. وافتتح الرئيس المناقشات بشأن البرنامج 6، بدءًا من الصفحة 53 من الوثيقة التي أعيدت صياغتها. وقال الرئيس إن التغييرات المقترحة فيما يتعلق بالبرنامج 6 كانت باستبدال عبارة "وثيقة جديدة" بعبارة "وثيقة جنيف" وإضافة، في جدول "إطار النتائج" عددًا من مؤشرات الأداء الجديدة.

383. وقال وفد جمهورية كوريا إن التغييرات المقترحة لم تفصل بين نظامي مدريد ولشبونة بشكل واضح. وتساءل الوفد لماذا لا يمكن أن يصبح نظام لشبونة البرنامج 32، اقتداء بالبرنامج 31 لنظام لاهاي. وكان الوفد يرى أن التغييرات المقترحة لن تكفي وأنه سيعود إلى هذه المسألة في الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية.

384. وقال الرئيس إنه يجب التمييز بين مسألة ما إذا كان يجب فصل مسألتي مدريد ولشبونة والتغييرات في مشروع وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة. وبالنسبة لفصل مدريد ولشبونة، كان هناك انقسام واضح بين الوفود، إذ فضلت بعض الوفود برنامجًا منفصلاً للشبونة، في حين فضلت وفود أخرى الحفاظ على الهيكل الحالي للبرنامج 6. وقال الرئيس إنه يجب تناول القضية في الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية. وهدفت التغييرات المقترحة إلى زيادة مستوى الشفافية في إطار النتائج فيما يتعلق بنظام لشبونة.

385. وأوضح وفد جمهورية كوريا أن الهدف من مداخلته السابقة كان للطلب من الأمانة أن تعد وثيقة إضافية، يتم فيها فصل نظامي مدريد ولشبونة، وذلك لتسهيل المناقشة الفعالة في الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية.

386. وشارك وفد الولايات المتحدة الأمريكية وجهة النظر التي أعرب عنها وفد جمهورية كوريا، وأكد أنه لم يكن كافيًا أن يتم تقسيم بعض النتائج المرتقبة ببساطة. وكان الهدف الأوسع هو تقسيم نظامي لشبونة ومدريد إلى برنامجين منفصلين مع نتائج مرتقبة منفصلة، وذلك لتوفير محاسبة أكثر وضوحًا وأكثر شفافية للنظامين.

387. وقال وفد إيطاليا إنه كان مسرورًا بالتغييرات المقترحة لمشروع وثيقة البرنامج والميزانية وأشار إلى أن معظم الطلبات التي أعربت عنها الوفود الأخرى قد أخذت في الحسبان، ولا سيما فيما يخص الطلب للمزيد من الشفافية وتوفير معلومات أكثر تفصيلاً، بما في ذلك من خلال مؤشرات الأداء. وكانت الصيغة المعدلة من الوثيقة تتماشى تمامًا مع معيار الشفافية المطلوب. وبالنسبة للدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية، استفسر الوفد عما إذا كانت الأمانة ستنتج وثيقة أسئلة وأجوبة منفصلة تعكس المعلومات المفيدة المقدمة من الأمانة والمستشار القانوني في اليوم السابق. وقال الوفد إنه فهم أن الاقتراح الذي كان الآن على الطاولة، والذي يشير إلى برنامج 6 واحد لكل من مدريد ولشبونة، سيكون الوثيقة التي ستقدم إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وفي ضوء المداخلات السابقة، طلب الوفد تأكيدًا أن هذا هو الفهم الصحيح.

388. وأكدت الأمانة أنه فيما يتعلق "بالموارد بحسب كل نتيجة" فيما يتعلق بالبرنامج 6، فإنه سيوفر، في صيغة معدلة من وثيقة الأسئلة والأجوبة، المعلومات الإضافية المطلوبة في جدول منفصل، يتعلق بنظام لشبونة فقط. والشيء نفسه ينطبق على "الموارد بحسب غرض الإنفاق".

389. وأشار الرئيس إلى أن فقرة القرار الخاصة بالمناقشة في الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية ستعكس مجموعة محددة من القضايا التي يجب أن يتم التعامل معها من قبل الوفود بين الدورة الحالية والمقبلة للجنة.

390. وتساءل وفد أستراليا كيف يمكن أن تضي المناقشة قدماً بطريقة بناءة. وقال الوفد إنه من المشجع جدا أن الوفود أشارت إلى أنها ستنتظر بشكل كامل في المقترحات التي قدمت في الدورة الحالية. وكان ذلك في غاية الأهمية، حيث أن القضية قيد النظر تعتبر مسألة حاسمة للجنة البرنامج والميزانية وللويو ولأن الوفود يمكن أن تحل المشكلة معا فقط. وأضاف الوفد أنه كان راضيا أيضا بالعدد الكبير من الطلبات التي قدمت للحصول على مزيد من الشفافية وللصقل في برنامجين. وفي هذا الصدد، وعلى أساس الردود المقدمة من الأمانة، لاحظ الوفد أنه لا يبدو أن هنالك أي حواجز كبيرة لهذا الفصل من منظور تقني. وأشار الوفد إلى أنه بعد الدورة الحالية، يجب أن تشارك الوفود في محادثات ثنائية، وذلك لدفع العملية قدما قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عما إذا كانت الأمانة ستكون قادرة على توفير نوع من الأدوات البصرية، أو ورقة غير رسمية، من شأنها أن تساعد الوفود في مناقشتهم والتي من شأنها أن تسهم في التوصل إلى فهم أفضل لما يبدو عليه بالفعل الفصل في برنامجين.

391. وأعرب وفد فرنسا عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد إيطاليا. وأشار الوفد إلى أنه راضٍ عن مشروع وثيقة البرنامج والميزانية بصيغته المنقحة وشكر الأمانة على العناصر الجديدة، التي من شأنها توفير قدر أكبر من الشفافية بشأن أنشطة اتحاد لشبونة.

392. وكان رأي وفد بنما أنه من أجل الحصول على شفافية حقيقية، كان فصل البرنامج 6 إلى برنامجين منفصلين ضروريا وحاسما. لذا أيد الوفد التصريحات التي أدلت بها وفود أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا.

393. وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية إنه يمكن أن يقبل التغييرات المقترح إدخالها على البرنامج 6. وكما سبق ذكره، لم يدعم الوفد أي فصل للبرنامج 6 في برنامجين مختلفين.

394. وأيد وفد جمهورية التشيك الآراء التي أعرب عنها وفدا فرنسا وإيطاليا.

395. وقال وفد شيلي إن الأعضاء بحاجة لمواصلة النقاش من أجل رؤية كيف يمكن أن تؤخذ طلبات الحصول على قدر أكبر من الشفافية في الاعتبار، وذلك للوصول حقا إلى مشروع برنامج وميزانية متفق عليه يمكن أن يقبله الجميع.

396. وأكد وفد الأرجنتين أنه، مثل الوفود الأخرى، طلب إيجاد حل مختلف، وهو تقسيم البرنامج 6 إلى برنامجين.

397. وقال الرئيس إنه يمكن توفير المعلومات بشأن ما قد يبدو عليه الانقسام إلى برنامجين، ربما في شكل وثيقة عمل لدورة سبتمبر، على النحو الذي اقترحه وفد أستراليا.

398. وقال وفد جمهورية كوريا إن الأعضاء بحاجة إلى معلومات واضحة وصحيحة، والتي من شأنها أن تعكس بموضوعية الوضع الحالي والمستقبلي، وبالتالي تسهيل مناقشة الموضوع في دورة لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر.

399. وأكد الرئيس أن الأمانة قد أكدت أنه يمكن تقديم المعلومات المطلوبة، بحيث يمكن للأعضاء العودة لمناقشة تقسيم البرنامج 6 في الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية، إذا لم تحل هذه القضية قبل هذا الاجتماع. ثم انتقل الرئيس إلى

البرنامج 9 لمناقشة التغييرات المقترحة التي تبدأ في الصفحة 73، وبشكل أكثر تحديدا إضافة الصياغة المقترحة من بنغلاديش فيما يتعلق بموقف برنامج عمل البلدان الأقل نمواً، وأعطى الكلمة لوفد البرازيل.

400. وقال وفد البرازيل، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية، أنه يمكنه الموافقة على الصيغة المقترحة التي طرحها وفد بنغلاديش. وقال الوفد بشأن البرنامج 8 أنه قدم عدة طلبات للحصول على مزيد من المعلومات بشأن تخصيص الموارد. وبالإضافة إلى المناقشات حول استخدام الموارد المخصصة للبرنامج 8، حدد الوفد أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية تطلب معلومات عن تنفيذ نقطة اتصال في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية. وفهم الوفد أيضاً أنه كانت هنالك إشارات إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تظهر أيضاً في البرنامج 9 وقال إنه يرغب في الاحتفاظ بحق طلب توضيحات في هذا الشأن خلال لجنة البرنامج والميزانية المقبلة من أجل توضيح كافة القرارات التي اتخذت. وأشار الوفد أيضاً أنه طلب معلومات بشأن البرنامجين 4 و5، موضحاً أن المناقشات بشأن هذه البنود يمكن أن تعقد مع الأمانة بشكل موازٍ. وقد طلبت المجموعة أيضاً معلومات عن تنفيذ تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

401. وشجع الرئيس الوفد للمشاركة في مناقشات بشكل موازٍ مع الأمانة للبرنامجين 4 و5، كما اقترح، من أجل المضي قدماً إلى أقصى حد ممكن في الجلسات العامة. وفيما يتعلق بمسألة وحدة التفتيش المشتركة، سلم الرئيس الكلمة للأمانة.

402. وأوضحت الأمانة أن المسألة الوحيدة الخاصة بوحدة التفتيش المشتركة والتي يجري النظر فيها أثناء الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية هي متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض وحدة التفتيش المشتركة للإدارة والتسيير. وكانت هنالك مسائل أخرى تتعلق بوحدة التفتيش المشتركة مطروحة على جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر وسيتعامل معها في ذلك الحين.

403. وبالعودة إلى البرنامج 9، سلم الرئيس الكلمة لوفد نيجيريا.

404. وذكر وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أنه التمس توضيحاً بخصوص الهدف للنتيجة المرتقبة ثالثاً.2، وبشكل أكثر تحديداً عدد منظمات الإدارة الجماعية المتقدمة للحصول على اعتماد الشفافية والمساءلة وحسن الإدارة. وطلبت المجموعة الأفريقية أن يتم إزالة ذلك حتى يتم الانتهاء من عملية الدول الأعضاء. وطلبت أيضاً أن تتم معالجة مسألة اعتماد الشفافية والمساءلة وحسن الإدارة وبوابة البنية التحتية لحق المؤلف. ورحبت المجموعة الأفريقية، في إطار البرنامج 11، بإدراج الزيادة في نسبة عدد المشاركين بعد دورات التعلم عن بعد التابعة للأكاديمية وشكرت الأمانة على ذلك فضلاً عن إدراج الاشتراك في نشرة أخبار الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحميل مواد والمبادئ التوجيهية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الصفحة 68. وفيما يتعلق بالصفحة 73، قالت المجموعة الأفريقية إن ليس لديها أي اعتراض على الصيغة المشمولة لأقل البلدان نمواً كما اقترحت، بحسب اعتقادها، بنغلاديش. وأيدت مداخلة البرازيل ولكنها قالت إن تعليقات المجموعة الأفريقية ستعطى إما في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية أو مباشرة إلى الأمانة. وشكر الوفد الأمانة على الحديث عن طلبها للحصول على مزيد من مستخدمي الأنظمة العالمية للملكية الفكرية تحت النتيجة المرتقبة هـ 2.1 في إطار النتائج في الصفحة 74.

405. وسأل الرئيس ما إذا كان هنالك المزيد من التعليقات على البرنامج 9، وعندما لم يجد تعليقات، اقترح الانتقال إلى البرنامج 10، للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والمتقدمة. وذكر الرئيس أن التعديلات اقترحت في الصفحة 79 بشأن استراتيجيات التنفيذ، وكذلك في الصفحتين 81 و82 بشأن إطار النتائج. وذكر الرئيس أنه تم الاهتمام ببعض الطلبات الأولية للتوضيح الذي قدمه الاتحاد الروسي وأنه كانت هناك أيضاً بعض الأحكام فيما يتعلق بالصفحتين 81 و82 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، وسئل عما إذا كانت كافة الوفود راضية عن هذه الأحكام.

406. وعبر وفد تركيا عن رضاه عن البرنامج 10.

407. وبعد أن رأى أنه لم تكن هناك طلبات أخرى لأخذ الكلمة فيما يتعلق بالبرنامج 10، اقترح الرئيس الانتقال إلى البرنامج 11 حيث كان هناك تغيير مقترح في إطار النتائج. وأضاف الرئيس أن هناك أيضا بعض المقترحات التي قدمت من قبل عدد من الوفود.

408. وشكر وفد تركيا الأمانة على تحديث الوثيقة وإضافة مؤشري أداء مع أهداف قابلة للوصول المتعلقة بدورات التعلم عن بعد في إطار نتائج البرنامج 11، والتي كما يعتقد، من شأنها أن تسهم في إنجاح دورات التعلم عن بعد في فترة السنتين المقبلة.

409. وشكر وفد نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، الأمانة على إدراج مؤشرات الأداء التي من شأنها تعزيز دورات التعلم عن بعد، وطلب توضيحا عن سبب حذف نسبة من المشاركين الذين يستخدمون تعزيز المعرفة والمهارات في مجالات مختلفة للملكية الفكرية. واعتبرت المجموعة أنه من المفيد أن نعرف ما هي كمية المعارف التي اكتسبها المشاركون.

410. ونقل الرئيس رسالة من الأمانة لإبلاغ المجموعة أنه لن يكون هناك أي مشكلة لإعادة إدخال هذه المعلومات في الوثيقة. وعندما رأى أنه لا توجد طلبات أخرى لأخذ الكلمة للبرنامج 11، اقترح الرئيس الانتقال إلى البرنامج 30. وفيما يتعلق بالبرنامج 30، واصل الرئيس قائلاً إن هنالك فقرتين إضافيتين، واحدة في الصفحة 91 واحدة في الصفحة 92. والتغيير في الصفحة 91 مشار إليه في الفقرة 8.30 الذي كان في الأساس حذف وإضافة بعض العبارات. ويعتقد الرئيس أن هذا كان ردا على الطلب الذي تقدم به وفد الجزائر وسأل كافة الوفود إذا كانت راضية عن هذه التعديلات.

411. وعلق وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة بآء، على إضافة الفقرة 8.30، وأرسي مفهوما واضحا أن مكاتب نقل التكنولوجيا في سياق برنامج الويبو تتعلق بمكتب نقل التكنولوجيا الموجود، أو الذي كان موجودا، في معاهد البحث والتنمية، بما في ذلك الجامعات. وعندما رأته من هذا المنظور، اعتقدت المجموعة بآء أن الإشارة إلى توصيات جدول أعمال التنمية 11 و25 و28 كانت واسعة جداً بعض الشيء. وكانت هناك إشارة إلى توصية جدول أعمال التنمية 26، لكن المجموعة بآء اعتبرت أن الإشارة إلى توصيات جدول أعمال التنمية 11 و25 و28 قد تؤدي إلى استنتاج مفاده أن مكاتب نقل التكنولوجيا يمكن أن تفسر بطريقة أوسع مما ينبغي. لذا اقترحت المجموعة بآء حذف الإشارة إلى هذه التوصيات الثلاث، مضيفة أنه في الوقت نفسه، سيكون عمل الويبو بالأحرى هو تسهيل مكاتب نقل التكنولوجيا بدلا من إنشائها. ولذلك، فضلت المجموعة بآء استبدال كلمة "إنشاء" بكلمة "تسهيل" من أجل تجنب سوء الفهم فيما يتعلق بطبيعة مكاتب نقل التكنولوجيا في هذا السياق. واقترحت المجموعة بآء استخدام هذا التوضيح في مؤشر الأداء وإطار النتائج.

412. وقال وفد الجزائر إنه بما أن هذا الاقتراح يتعلق بالفقرة التي اقترحتها، فإنه يود أن يتشاور مع المجموعة بآء لمعرفة ما يمكن القيام به ومن ثم العودة.

413. وأيد وفد نيجيريا، متحدثا بصفته الوطنية، إدخال هذه الفقرة الجديدة، مضيفا أنه يوافق على التصريحات التي أدلى بها وفدا الجزائر واليابان.

414. وفتح الرئيس الكلمة للتعليق بشأن الاقتراح الذي تقدم به وفد كندا بشأن إدراج مؤشرات إضافية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الصفحة 92.

415. وشكر وفد كندا الأمانة على إضافة هذه المؤشرات الجديدة التي من شأنها أن توفر مؤشرا جيدا للتواصل المباشر أكثر إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، وربما أيضا تعطي مؤشرا لأي حاجة لتعديلات على نهج هذا التواصل.

416. وذكر وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أنه قد أشار، في اليوم السابق، إلى مؤشر عكس الخدمات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وسئل عما اذا كان من الممكن أن تشمل صياغة مشابهة لها كالصيغة المستخدمة في

الصفحة 87، وتحديدًا نسبة المشاركين الذين يستخدمون معارف ومهارات معززة في مجالات الملكية الفكرية المختلفة. وينبغي أن يناقش الوفد هذا الأمر مع الأمانة لتكثيف اللغة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

417. ورحب الرئيس بهذه المبادرة وقال إن المسألة ستناقش عندما يتم العثور على الصيغة المطلوبة. وشجع الرئيس الوفود على العمل مع الأمانة بحيث يمكن إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم قبل نهاية اليوم. وكان هذا للبرنامج 30. وسأل الرئيس الوفود ما إذا كانت هنالك أية مسائل عالقة مع مؤشرات الأداء الأخرى.

418. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقه إزاء الصعوبة في استخدام مقياس "النسبة المئوية للأشخاص الذين يستخدمون المعلومات" نظرًا لأنه، حسب ما قاله الوفد، مجرد تقييم ذاتي من المشاركين عن كيفية استخدامهم للمعلومات بدلًا من قياس الأنشطة التي تضطلع بها الويبو. وتساءل الوفد عن قدرة الويبو لقياس استخدام المواد من قبل المشاركين عن طريق المسح وتساءل ما إذا كانت هناك وسائل أخرى لتقييم استخدام المواد التي قد تكون أدق من ذلك بقليل.

419. وأكدت الأمانة أنه في الواقع، تم جمع المعلومات من خلال الدراسات الاستقصائية ولكن التحقق لم يعتمد فقط على التقييم الذاتي وأن النتائج كانت مثلية عن طريق أيضا طرح أسئلة على المشرف حول المشاركين الذين شاركوا في الدورات التدريبية. وهذا يعني أن هنالك مجموعتين من الاستبيانات. واحدة للمشاركين أنفسهم ومن ثم مجموعة أخرى من الاستبيانات للمشرفين ولكن التقييم، في الواقع، تم من خلال عمليات المسح أحيانا بعد انتهاء الدورات الفعلية.

420. واقترح الرئيس الشروع في التغييرات المقترحة على البرنامج 13 في الصفحة 103، والذي كان أيضا مؤشرا مقترحا لإطار النتائج. وبعد أن رأى عدم وجود أي اعتراض على هذا المؤشر الجديد، اقترح الرئيس الانتقال إلى البرنامج 14، حيث كان هنالك تغيير مقترح في الصفحة 107 مع ملاحظة توضيحية، الملاحظة 20، فيما يتعلق بمؤشر الأداء الأول الذي يوضح مفهوم مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار المستدامة. وبعد أن رأى عدم وجود أي اعتراض على هذا الاقتراح، اقترح الرئيس الانتقال إلى البرنامج 16 في الصفحة 115. وفي البرنامج 16، الاقتصاد والإحصاء، كان هنالك تغييران.

421. وقال وفد البرازيل، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أنه قبل الدخول في البرنامج 16، فإنه يود أن يعيد اهتمامه بالحصول على المزيد من التوضيح للبرنامج 15 بشأن حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية. وكان أعضاء من المجموعة وكذلك المجموعة ككل قد قدموا طلبات للحصول على معلومات بشأن حلول الأعمال، حتى فيما يتعلق بوثيقة الأسئلة والأجوبة. وطلب الوفد الحفاظ على موقفه حتى تتم إتاحة هذه المعلومات.

422. وقالت الأمانة إن تلك المعلومات متاحة وستقوم بنشرها على الفور.

423. وعاد الرئيس إلى البرنامج 16 حيث كان هناك تغييران مقترحة في برنامج الاقتصاد والإحصاء، في الصفحة 115، وتوضيح واحد ونص إضافي. وفتح الرئيس باب التعليقات بشأن التغييرات المقترحة.

424. وبعد أن رأى الرئيس عدم وجود أي اعتراض على التغييرات المقترحة، اقترح الانتقال إلى البرنامج 17 حيث كانت هنالك تغييران، واحد في الصفحة 121، والآخر في الصفحة 122. في الصفحة 121، يخص التغيير صيغة إضافية بشأن بناء احترام للملكية الفكرية واستراتيجية التنفيذ في الفقرة 4.4. وعندما رأى عدم وجود أي اعتراض على الصيغة المقترحة والمذكورة المثيرة للجدل إلى حد ما في وقت اقتراحها، اقترح الرئيس الانتقال إلى برنامج 18. وكانت هنالك صيغة مقترحة في الصفحتين 127 و 128 بشأن الفقرتين 3.18 و 8.18.

425. وقال وفد البرازيل، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أنه على الرغم من التقدم الجيد الذي أحرز، لم يكن النص أمامهم هو النص النهائي الذي تم مناقشته مع مدير البرنامج. وقالت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إنها

كانت قريبة جدا من إيجاد نص لهاتين الفقرتين، الفقرتين 3.18 و8.18، وطلبت مزيدا من الوقت لمناقشة هذه المسألة أكثر وذلك لتقديم النص النهائي لهاتين الفقرتين.

426. ووافق الرئيس على هذا الاقتراح وأعرب عن أمله بأن النص النهائي سيكون متاحا بسرعة للمناقشة في الجلسة العامة أثناء النهار. وفيما يتعلق بالبرنامج 18، ذكر الرئيس أنه كان هناك طلب آخر قام به وفد إيطاليا في تعقب التغييرات في الصفحة 130 بشأن النتائج المرتقبة وسئل عما اذا كان الجميع مرتاحا لهذه الإضافة.

427. وطلب وفد المملكة المتحدة وقتنا إضافيا لمراجعة التغييرات المقترحة بشأن البرنامج 18. وفهم الوفد أن وفد البرازيل طلب أيضا مزيدا من الوقت للمناقشات واقترح ترك المناقشات حول البرنامج 18 مفتوحة لفترة من الوقت.

428. وأكد الرئيس أن المناقشات حول البرنامج 18 لم تغلق بعد. وقال إن هذا واضح جدا. ولكن، ما لم يكن واضحا هو ما إذا كانت مسألة مؤشرات الأداء فيما يتعلق بسياسة المنافسة، التي اقترحها وفد إيطاليا، تحتاج إلى تركها مفتوحة أم لا. وأكد الرئيس أنه، على أي حال، ستستمر المناقشات حول البرنامج 18.

429. وحدد وفد المملكة المتحدة أنه كان يشير إلى النقاط 3.18 و8.18 وأكد أنه لم يكن لديه أي تعليقات على مؤشرات الأداء.

430. وأكد الرئيس أن هذا هو ما كان يريد توضيحه، مضيفا أنه سيكون هناك المزيد من المناقشات حول اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على التعديلات على الفقرتين قيد الاستعراض. وستناقش هذه في وقت لاحق وقد قبل تعقب التغيير الآخر المذكور. ثم اقترح الرئيس الانتقال إلى البرنامج 20 حيث كانت هناك بعض التغييرات المقترحة في الصفحات 144 إلى 146.

431. وتساءل وفد الصين عن مسألة أن الويبو أشارت إلى مكتب الويبو في الصين وسأل لماذا أشير إلى المكتب بهذه الطريقة بدلا من استخدام اختصار مكتب الويبو في الصين (WCO).

432. وقالت الأمانة (مكتب المستشار القانوني) ردا على السؤال الذي طرحه وفد الصين إنه، في البداية، كان المكتب يدعى مكتب الويبو الصين (WCO) ولكن حيث أن هذا الاختصار هو نفسه لمنظمة الجمارك العالمية، تم تغيير اسم المكتب إلى مكتب الويبو في الصين من أجل الحصول على اختصار مختلف. وكان هذا هو السبب الوحيد للتغيير.

433. وأعرب وفد الصين عن ارتياحه لهذا التفسير.

434. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية، متحدثا عن الانخفاض الذي بلغ حوالي 5.7 في المائة والذي يعزى أساسا إلى إغلاق مكتب الاتصال في نيويورك في الصفحة 146، إنه لا يزال لديه مخاوف وتساؤلات حول النماذج البديلة التي ذكرتها الأمانة. وتساءل الوفد عن سبب انخفاض ميزانية السفر للبرنامج 20 خلال فترة السنتين إذا كانت ربما واحدة من النماذج البديلة هي إرسال موظفين إلى نيويورك لحضور اجتماعات إضافية. وطلب الوفد التوضيح في هذا الصدد. ثم أشار الوفد إلى ذكر الأمانة حضور اجتماعات الأمم المتحدة عن طريق المؤتمرات عبر الفيديو. ورأى الوفد أن هذا تدير جيد لتوفير التكاليف ولكنه قال إن هنالك خطر فقدان الكثير من المناقشات غير الرسمية مع هذا النهج. وطلب الوفد مرة أخرى بعض التوضيح في هذا الصدد.

435. وذكر وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، طلبه لمكتبين خارجيين في أفريقيا لفترة السنتين 2016/17 الذي ينبغي أن ينعكس في إطار النتائج. وفي هذا الصدد، أكدت المجموعة الأفريقية أن الطلب بشأن إطار النتائج ربما ينبغي

أن يعكس النمو الاستراتيجي للويبو من حيث شبكة مكاتب الويبو الخارجية. واقترحت أن أحد المؤشرات يمكن أن تكون زيادة عدد المكاتب الخارجية التي أنشأتها المنظمة.

436. وأعرب وفد البرازيل، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات حول عملية إغلاق مكتب الاتصال في نيويورك. ومضى إلى القول إن بعض الأسئلة قد طرحت خلال الأسبوع، وحدد أن الأمر يحتاج إلى مزيد من التوضيح بشأن العملية والآثار التي قد تترتب على المنظمة.

437. وأيد وفد المكسيك تماما ما قاله وفد البرازيل للتو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وتمنى تسليط الضوء على مسألة مكتب نيويورك. وقال وفد المكسيك إنه لا يمكن أن يؤيد اقتراح الأمانة لإغلاقه ما لم تؤمن، بالطبع، معلومات واضحة عن ما يمكن أن تقوم به الأمانة من أجل ضمان توفير التنسيق الجيد مع الأنشطة في نيويورك والمشاركة فيها.

438. وأشار الرئيس إلى الأمور العالقة للنقاش، خصوصا إغلاق مكتب نيويورك وافتتاح المكاتب الخارجية اللذين، حسب ما قال الرئيس، يجب أن يتم تضمينها في وثيقة الأسئلة والأجوبة ومناقشتها في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر، لأن هذه المسألة لن يتم حلها خلال اليوم.

439. وطلب وفد باكستان توضيحا بشأن الاقتراح الأفريقي حيث أن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ فهمت أن المسألة التي لا تزال قيد المناقشة هي مسألة المبادئ التوجيهية، التي لم يتم اتخاذ أي قرار بشأنها بعد. ورأى الوفد أن الجمعية العامة هي المكان المناسب للقيام بذلك.

440. وطلب الرئيس إذا كان لدى المجموعة الأفريقية بعض النصوص لكي تنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية بشأن ما تريد إدراجه.

441. وقال وفد نيجيريا إنه يود أن يرى انعكاسا، في إطار النتائج للبرنامج 20، على النمو الاستراتيجي للشبكة لمكاتب الويبو الخارجية. واقترح الوفد أن أحد المؤشرات يمكن أن يكون ربما إنشاء متوازن للمكاتب الخارجية في الدول الأعضاء في الويبو أو مناطق الويبو. وقال الوفد إن هذا السؤال سيترك للأمانة لكي تتخذ القرار بشأنه. كما تمنى الوفد مناقشة الصيغة مع الأمانة لأنها تعتبر أن المنطقة الأفريقية لم تمثل. وقال الوفد إنه استمع إلى البيان الذي أدلى به رئيس الموظفين، الذي أشار بوضوح إلى الفوائد والمقاصد والأهداف التي تفي بها مكاتب الويبو الخارجية للمنظمة والتي سهلت في استخدام الملكية الفكرية أيضا. ومع ذلك، رأى الوفد أن إنشاء المكاتب الخارجية للويبو في أفريقيا من شأنه أن يساعد في تعزيز وحماية ونشر الملكية الفكرية. ورأى الوفد أيضا أن المكاتب الخارجية في أفريقيا من شأنها أن تساعد في تعزيز المؤشرات فيما يتعلق بأنظمة الملكية الفكرية العالمية. وقال الوفد إنه لم تكن هنالك أي مسألة بشأن المحتوى والمواهب في المنطقة ولكن قد تكون هناك مشكلة في تحريك جماعية العقل إلى السوق واعتقد الوفد أن وجود المكاتب الخارجية في أفريقيا من شأنه أن يلعب دورا حاسما في تعزيز ذلك.

442. وتمنى وفد باكستان أن يقول، فيما يخص الوفد، إنه كان هناك غياب للتمثيل للمنطقة الأفريقية، وفي هذا الصدد، لم يكن للوفد مشكلة في الحديث عن ذلك في المناقشة الحالية. وتابع الوفد قائلا إن الموقف الرئيسي بشأن توسيع شبكة المكاتب الخارجية، لا سيما في ضوء هذه المناقشة بشأن إغلاق مكتب نيويورك، هو أن العملية برمتها كانت تمر بمرحلة انتقالية. ولم تكن هنالك مبادئ توجيهية. وكانت قرارات فتح وإغلاق المكاتب لا تزال قيد المراجعة وقال الوفد إن ذلك هو تمرين يتطلب المزيد من المداولات. وأضاف الوفد أنه طلب أيضا من الأمانة أن تبلغه بشكل واضح عن القيمة المضافة التي ستوفرها هذه المكاتب لكنه قال إن الرد في هذا الصدد لم يكن واضحا جدا. وقال الوفد إنه سمع عن الخدمات التي تقدمها المكاتب الخارجية، ولكن السؤال المحدد حول القيمة المضافة لهذه المكاتب لم يتم توضيحه. وفي هذا الصدد، ظل فتح مكاتب خارجية جديدة للوفد ممارسة كانت لا تزال قيد التداول، وكان لديه تحفظات بشأنها.

443. وتداول الرئيس كيفية المضي قدماً في البرنامج 20. وكانت هناك بعض القضايا العالقة فيما يتعلق بالفقرة 5.20 والتي تتعلق أساساً بإغلاق مكتب نيويورك. وكان هنالك أيضاً حقيقة أنه لم يتم إدراج افتتاح مكاتب جديدة. وينبغي مناقشة هذه المسألة أكثر. وأضاف الرئيس أن هنالك مسألة معلقة بشأن طلب التوضيح فيما يتعلق بالصيغة المستخدمة في المناقشات وإدراج الفقرات 22.20 و 23.20. وسأل الرئيس إذا كان لأي وفود أفكار حول ذلك أو إذا رغبت في توضيح هذه النقطة.

444. وقالت الأمانة إنه قد يكون من المفيد توضيح هذا. وكان من الواضح أن هنالك إهمالاً من جانب الأمانة بشأن غياب النص بشأن الموارد للبرنامج 20 في مشروع الوثيقة. وأوضحت الأمانة أن هذه المسألة يجري تصحيحها ويجري إدخال النص المعني.

445. وشكر وفد المكسيك الأمانة لهذا التوضيح لكنه قال إنه بما أنه لا يوجد اتفاق مع ما يجب القيام به مع مكتب نيويورك، اعتبر أن الفقرة قيد الاستعراض لا يمكن إغلاقها.

446. ووافق الرئيس على النقطة التي أثارها وفد المكسيك قائلاً إنه نتيجة لذلك، ستترك هذه الفقرة مفتوحة في الوقت الراهن. ثم اقترح الرئيس الانتقال إلى البرنامج 25، قائمة التغيرات، والصفحة 172، حيث كان هناك اقتراح بشأن إطار النتائج.

447. وشكر وفد تركيا الأمانة لتفسيرها لاتفاقات مستوى الخدمة، وقال إن التغيير المقترح يتعلق بمؤشري أداء ينبغي جمعها لتوفير مؤشر واحد في إطار النتائج.

448. وسأل الرئيس إذا كان هنالك أي اعتراض على ذلك. وبما أنه لا يوجد أي اعتراض، اقترح إغلاق هذا البرنامج والانتقال إلى التغيير المقترح التالي في الصفحة 28، والصفحة 182، وكذلك التغيير في إطار النتائج لضبط خط الأساس. وعندما رأى أنه لم تكن هناك طلبات لأخذ الكلمة، استنجد الرئيس أن القراءة الأولى للمشروع الجديد للبرنامج والميزانية المقترحة لفترة السنتين 2016/17 قد اكتملت. وقال الرئيس إنه لا تزال هناك قضية معلقة في الصفحة 17 بخصوص بعض الصيغة المقترحة التي قدمتها إيران بشأن المكاتب الخارجية. وأشار الرئيس إلى أنه كان هناك بعض الاختلاف بين الوفود بشأن هذه المسألة وخلص إلى أن هذا الجزء من النص سيتعين أن يبقى كقضية مفتوحة في القرارات. وكانت المسألة المعلقة التالية قضية معلقة فيما يتعلق بالفقرة 33 في الصفحة 17.

449. واقترح وفد جمهورية إيران الإسلامية، بشأن موضوع اقتراحه، حذف النقاط في الفقرة 33 بشأن 1 مليون فرنك سويسري من الموارد غير الشخصية في حال رغبت بعض الوفود بذلك.

450. ولخص الرئيس بالقول إن مشروع جديد للبرنامج والميزانية سيصدر. ولن يكون لهذه الوثيقة أي مؤشرات على التصويبات من أي نوع. وستدرج القضايا العالقة في مشروع الفقرة التي سيتم استعراضها بعد ظهر ذلك اليوم.

451. وأعرب وفد الهند عن رغبته في الإشارة إلى خطأ مطبعي صغير في الفقرة 33، بناء على المبادرات التي أطلقت في 15/2014 لتعزيز القيمة المضافة. وقال الوفد إن النص ذكر "إضافة قيمة"، وتساءل إذا كان هذا يجب أن يكون "القيمة المضافة".

452. وعندما رأى الرئيس أنه لا يوجد اعتراض على هذه الملاحظة، قال أنه يمكن الاتفاق بشأنها وأن النص سيشير إلى "إضافة القيمة". أو "القيمة المضافة" أيها أكثر إضافة للمعنى. وتطرق الرئيس إلى المناقشات التي تتعلق بالنقطة الموجودة في الفقرة 33. وقال الرئيس بأنه قد يكون من الضروري العودة لهذه النقطة فيما بعد في هذا اليوم لأنه ستكون هناك مناقشات بين البرازيل والمجموعة بآء لمعرفة إمكانية التوصل إلى حل وسط فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالبرنامج 1. وواصل الرئيس حديثه حول مسألة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في البرنامج 3. وحول هذا الموضوع، ستكون هناك مناقشات بين

البرازيل ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وكافة الأعضاء لمعرفة ما إذا كان يمكن حلها قبل نهاية اليوم. وفيما يتعلق بالبرنامج 6، كان هناك تصحيح أولي سيتم أخذه بعين الاعتبار وهو في صفحة 53 وفيما يتعلق بالبقية، سيتم تقديم معلومات تتعلق بالفصل النهائي للبرامج مع العلم أنه من الضروري العودة إلى البرنامج 6 في لجنة البرنامج والميزانية التالية. واستمر الرئيس في الحديث قائلاً أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي طالبت ببعض الإيضاحات والمعلومات فيما يتعلق بالبرنامج 4 والبرنامج 5 والبرنامج 8. وتمنى الرئيس حل هذه المسائل أثناء اليوم بحيث يمكن إزالتها من فقرات القرار. وواصل الرئيس حديثه مضيفاً أنه لا يوجد أية مصاعب متعلقة بالبرامج 9 و10 و11. أما بالنسبة للبرنامج 30 شجع الرئيس الجزائر على العمل مع المجموعة بآء لمعرفة ما إذا كان من الممكن التوصل إلى بعض الفقرات المناسبة التي تتعلق بالآراء المختلفة التي يعتمقونها. وكان البرنامج 4 جيداً. وواصل الرئيس حديثه وقال أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قامت بطرح أمر يتعلق بالبرنامج 15 وهو يمكن حله من خلال الأسئلة والإجابات. وكان برنامجي 16 و17 جديدين. أما فيما يتعلق بالبرنامج 18، فقد كانت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ستقوم بفحصه لمعرفة ما إذا كان هناك أي مسائل عالقة. أما الأمور المتعلقة بالبرامج 20 فلم يتم حلها بعد. وكانت هذه هي المسائل المتعلقة بالقرار والخاصة بملف مكتب نيويورك وأيضا القرار والاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية بأن يتم شيء يشير إلى توقعاتهم بشأن فتح مكاتب في أفريقيا. وقد لا يعود النقاش إلى هذا الموضوع وكان هناك اتفاق بشأن بقية البرامج، والتغييرات المقترحة التي تم طرحها بالنسبة للبرنامجين 25 و28. وقال الرئيس إن مشروع القرار المتعلقة بجدول الأعمال رقم 5 سيتم الآن إعدادها لمعرفة نوع الإضافات اللازم وضعها في فقرة القرار. وبعد هذا القول، أعلن الرئيس أن المناقشات المتعلقة بالجواهر قد أغلقت إلا إذا كانت هناك مسائل محددة تتعلق بالبرامج التي ذكرتها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يتعلق بمعلومات محددة تريد تركها مفتوحة حتى عقد جلسة لجنة البرنامج والميزانية التالية. وأضاف الرئيس أنه فيما يتعلق ببرنامج 11 على جدول الأعمال فقد أبلغ مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أنه إذا كان هناك وقت كافٍ ستقوم الأمانة بالعودة ومحاولة تقديم معلومات للمجموعة حول مقدار المبالغ المتعلقة بخفض الرسوم بالنسبة للدول النامية. وحول هذه المسألة، سيكون هناك بعض المدخلات التي سيتقدم بها العاملون في معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع. وأكد الرئيس أنه من الضروري العودة إلى بند 5 على جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، تم تشجيع الوفود على المشاركة في مشاورات غير رسمية حول بعض البرامج لمعرفة ما إذا كان يمكن أن يتفقوا حول الصياغة المستخدمة بحيث يمكن غلق المناقشات في الجلسة العامة حول برامج محددة. وسوف يعطي ذلك فكرة واضحة عن وضع المناقشات فيما يتعلق بأهم المسائل التي لم يبت فيها، بما في ذلك برنامج 6 وبرنامج 20. وعبر الرئيس عن أمله في أن يتم تحقيق تقدم بشأن البرامج 1 و3 و30 و18. وذكر بأن النص المقترح من قبل إيران فيما يتعلق بالفقرة 13 فيما يختص بمسألة البرنامج 6 والبرنامج 20، سوف تترك جلسة سبتمبر. وأشار الرئيس إلى أن الجزائر والمجموعة بآء قد خرجوا بفقرة متفق عليها حول البرنامج 30 في صفحة 91 وهي فقرة 30-8. وقد تم توزيع النص المشار إليه على كافة الوفود.

453. وقال وفد الجزائر، في أعقاب المناقشات التي عقدت مع المجموعة بآء لمعرفة كيفية احتواء مخاوفها، أن الوفد قد وافق في النهاية على حذف الإشارة إلى توصيات 11 و25 و28 بناء على فهم مفاده أن ذلك يمكن تفسيره على أنه يخرج عن نطاق مشروع إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا. ثانياً، تم الاتفاق على نص "المساعدة على إنشاء" بدلا من "إنشاء" لأن الويبو في الواقع لم تنشئ مكاتب نقل التكنولوجيا لكنها ساعدت الدول الأعضاء على إنشاء هذه المكاتب. وقال الوفد إن عبارة "من أجل تعزيز النفاذ" استبدلت في النهاية بعبارة أخرى لأن هدف مكاتب نقل التكنولوجيا "ليس فقط تعزيز النفاذ" لاستخدام معلومات الملكية الفكرية. وقال الوفد أن ذلك، قد يتجاوز هدف مكاتب نقل التكنولوجيا هذه.

454. وتساءل الرئيس، مشيراً إلى طلب وفد كندا، عما إذا كان هناك أي تفسيرات فيما يتعلق بالمؤشرات الإضافية ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

455. وحددت الأمانة أن المؤشر الجديد المقترح في صفحة 92 واقترح قراءته بصوت مرتفع: "نسبة المشاركين في برامج التدريب التي تستهدف مؤسسات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام المعرفة المعززة" لا بد من أن يكون "المهارات المحدثة في عملهم".

456. وعبر الرئيس عن شكره للأمانة على إجابتها على الطلب مضيفاً أنه لن يكون من الضروري تضمين ذلك في فقرة القرار إلا إذا اعترضت أية وفود عليها. وتم إغلاق المناقشات حول برنامج 30. وتساءل الرئيس عن وضع المشاورات المتعلقة بالبرامج 1 و3 و18. وكانت هذه المشاورات مستمرة. ثم سأل عما إذا كان هناك شيء يتعلق بالفقرة المتعلقة ببند 9 على جدول الأعمال. وعندما رأى أنه تم تلقي المعلومات المطلوبة، أخبر الرئيس أعضاء الوفود بأنه سيتم توزيع النص محل النظر. ثم تساءل الرئيس عما إذا كانت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تشعر بالرضا تجاه المناقشات مع الأمانة حول المسائل التي لم يبت فيها والمتعلقة بالبرامج 4 و5 و8.

457. وردا على سؤال طرحه الرئيس، قام وفد البرازيل أولاً بالتوجه بالشكر إلى الأمانة على كافة المعلومات الهامة والمثيرة للاهتمام التي تلقاها. وفيما يتعلق بالبرنامج 8، كان هناك طلب لم يتم التعامل معه يتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة والجزء الذي يشير إلى التعاون بين دول الجنوب. ومنذ إبلاغ الوفد هذا الصباح بأن هذا الأمر سوف يتم طرحه في الجلسة التالية، قال أنه سوف ينتظر تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وفيما يتعلق بالبرنامج 4 المتعلق باللجنة الحكومية الدولية، قال الوفد أنه لم تسنح له الفرصة بعد للاتصال بالأمانة حول هذه المسألة. لكن كما ذكر في هذا الصباح، فقد كان الأمر يقتصر على تقديم إيضاحات. وأضاف الوفد أنه لم يكن من الضروري التعامل مع هذه النقطة في الجلسة التالية.

458. وشكر الرئيس الوفد على هذه الإيضاحات قائلاً إنها كانت مفيدة في ظل وجود تركيز حالياً على الأهداف القابلة للتحقيق التي يجب تقديمها بعد الظهر. ولخص الرئيس البنود العالقة وكانت بنود رقم 5 و9 و10 من بنود جدول الأعمال، خلال بند رقم 5، وبرامج 1 و3 و18.

459. وتدخل وفد شيلي قائلاً إن البرنامج 11 كان لا يزال لم يبت في أمره أيضاً. وفي الواقع أن الأمانة قالت إنه ستكون هناك معلومات في وثيقة الأسئلة والإجابات لكن أضاف الوفد أنه في حالة عدم كفايتها، يجب العودة لمناقشة الأمر في الجلسة التالية للجنة البرنامج والميزانية.

460. واستكمالاً للنقاط التي طرحها وفد شيلي، أكد وفد البرازيل على أن بعض المعلومات التي ذكرت لتوها لم يتم الحصول عليها بعد. وأضاف الوفد أنه بمجرد تلقي هذه المعلومات سيتم تحليلها وسيتم اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم إغلاق النقاش حول هذا البند أم لا.

461. ووافق الرئيس على هذا النهج وشجع الوفود على التجمع من أجل التوصل إلى حل أي مسائل عالقة أخرى. وقال الرئيس إن الجهود يمكن أن تتركز حالياً على بند واحد متبقي من بنود جدول الأعمال وهو بند 5. وفيما يتعلق بهذا البند، كانت بعض البرامج لا تزال تحت المناقشة. وبالنسبة للبرنامج 18، عبرت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي عن بعض المخاوف المتعلقة بالبرنامج.

462. وقال وفد البرازيل أن المناقشات مستمرة مع مدير شعبة الملكية الفكرية والتحديات العالمية. ورأى الوفد أنه تم التوصل إلى حل وسط بالنسبة للفقرتين 18-3 و18-8. وأكد الوفد بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي أن هذا البرامج يمكن غلقه.

463. ولخص الرئيس الموقف المتعلق بالبنود العالقة وهي متعلقة ببرنامج 1 وبرنامج 3 وبرنامج 6 وبرنامج 20 والمسألة ذات الصلة والخاصة بالمكاتب الخارجية في جزء آخر من النص. واقترح الرئيس التقدم من خلال توزيع مشروع للقرار المقترح والذي يحدد التعديلات التي تم إدخالها فيما يتعلق ببرامج محددة. وكان هناك عدد من البرامج التي لا زالت مفتوحة للنقاش وبعض الاقتراحات التي تقدمت بها بعض الوفود، حول القرار المتعلق ببند 5 على جدول الأعمال. ومن بين هذه الاقتراحات، اقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بطرح بعض المسائل المتعلقة بالبرنامج 6 والتأكد بوضوح من أن

هذه المسائل سوف تطرح في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية القادم. وكان هناك أيضا أمرين آخرين، أحدهما ذكره وفد المكسيك وهو يتعلق بأرصدة التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة ومطالبات للأمانة بالقيام بشيء إزاء ذلك، بالإضافة إلى اقتراح وفد أسبانيا والذي أيده وفد المكسيك والذي يتعلق بالكفاءات. وأضاف الرئيس قائلاً أن هناك اتفاق بشأن برنامج 3 لكن سيتم توزيع وثيقة تحمل أحد العناصر العالقة والمتبقية في ظل برنامج 3 والتي تم إحراز تقدم بشأنها. وسوف تتضمن هذه الوثيقة أيضا معلومات تتعلق بالبرنامج 18. وكان يتم إعداد وثيقة تتضمن قائمة بالقرارات وكانت تتضمن قرارات حول بند جدول الأعمال رقم 9 و رقم 10 لكنها لم تتضمن قرارات حول البند رقم 5. وسوف يتم طباعة هذه الوثيقة وتوزيعها وترجمتها. وهذا يعني أنه يمكن القيام بتضافر الجهود بشأن بند جدول الأعمال رقم 5. وسيتم توزيع نص يتعلق بهذا الأمر. وعند تسلم ورقة تتضمن التعديلات، سيقوم الرئيس بالخطي في قراءة القائمة. وفيما يتعلق بالتغييرات الخاصة بالبرنامج 18 تساءل الرئيس عما إذا كان هناك أي تفسيرات أو ردود فعل وعمّا إذا كانت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي سوف تعتلي المنصة لتقول ما إذا كانت راضية عن ذلك أم لا.

464. وقال وفد البرازيل، متحدثا باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، يمكن أن تتقبل المجموعة وتنضم إلى توافق الرأي حول نص برنامج 18 وخاصة إذا كانت التعديلات الخاصة بالفقرتين 18-3 و 18-8 قد تم الانتهاء منها.

465. واقترح الرئيس السير قدما بشأن القراءة الأولى للقرار المقترح بالنسبة للبند 5 والذي كان يتعلق بالعمل الجاري لأن هناك نجاح تم تحقيقه فيما يتعلق بالبرنامج 1 وكان يجب تعديل نص القرار. وقام الرئيس بتلاوة القرار: "بعد استكمال لجنة البرنامج والميزانية قراءة أولى شاملة لمشروع البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 17/2016 وقراءة كل برنامج على حدا في ظل كل هدف استراتيجي (1) وافقت على التعديلات التي اقترحتها الدول الأعضاء على السرد البرنامجي بما في ذلك أطر النتائج في البرامج" والتي تبع ذلك قائمة بها. وأشار الرئيس إلى أنها يجب أن تتضمن البرنامج 18 والبرنامج 30 ومن المحتمل برنامج 1 أيضا. وكان السطر الثاني من النص كما يلي: "(2) طالبت الأمانة بإصدار نسخة منقحة من مشروع البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 17/2016 بناء على (1) من أجل الجلسة التالية للجنة البرنامج والميزانية. وكانت الفقرة التالية كالتالي: "(3) ملاحظة النقاط التالية من بين أمور أخرى من أجل دراستها بصورة أعمق في الجلسة التالية لمجلس محفظة المشروعات: البرنامج 1 مشروع القانون النموذجي والمعلومات السرية؛ البرنامج 3: الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ برنامج 6: تقسيم البرنامج 6 (نظامي مدريد ولشبونة) إلى برنامجين منفصلين وظهور هذا الانقسام في كافة القطاعات المناسبة والجدول والملاحق في المشروع المنقح لبرنامج وميزانية 17/2016؛ البرنامج 20: المكاتب الخارجية الجديدة بما في ذلك الإشارة المحتملة في فقرة 33 ومكتب نيويورك". وقام الرئيس بقراءة الفقرة الفرعية الأخيرة التي تظهر مطالب الأعضاء لجعلها واضحة في قرار بحيث يمكنهم تقديم أي نقاط تتعلق بالبرنامج 6 إلى الجلسة 24 للجنة البرنامج والميزانية. وكانت هذه النقاط هي: (أ) فصل النظام المحاسبي لنظامي لشبونة ومدريد (ب) ضمان ان استخدام نظام لشبونة لخدمات الويبو والمشاركة بها والتكاليف التشغيلية يتم ظهورها بدقة كنفقات سواء مباشرة أو غير مباشرة أو دخل، وفق ما هو مناسب (ج) موازنة ميزانية لشبونة كما نصت اتفاقية لشبونة، بما في ذلك وثيقة جنيف، عند دخولها إلى حيز التنفيذ، بدون استخدام الدخل الآخر للاتحادات، الاشتراكات العامة للدول الأعضاء أو الدخل غير المستخدم من اتحاد لشبونة (د) مطالبة الأمانة بإجراء دراسة حول الاستدامة المالية لنظام لشبونة (هـ) المطالبة بتخصيص أرصدة للمؤتمر الدبلوماسي في الثنائية 17/2016 بشرط المشاركة الكاملة (و) مطالبة الأمانة بمراجعة الملحق 3 بما في ذلك تخصيص دخول متنوعة، سواء كان، كما هو الحال بالنسبة لدخل الإيجار الذي يعزى بصورة مباشرة لاتحاد مدريد، الدخل المتنوع يمكن عزوه بصورة أدق وفقا لكيفية الحفاظ على الأصول التي تم الحصول على هذا الدخل من خلالها. وأشار الرئيس إلى الفقرة الفرعية (5) والتي كانت متعلقة بمطالبة الأمانة "(أ) بالتقدم إلى الجلسة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية باقتراحات واقعية تتضمن التزامات نظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة. وقد تأخذ هذه الاقتراحات بعين الاعتبار ولكنها لا يجب أن تقتصر على النتائج التي عرضتها مجموعة العمل حول نظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة والتي أنشأتها اللجنة الإدارية رفيعة المستوى (HLCM). وفي هذا الصدد، ذكر الرئيس بطلب من وفد المكسيك تقدم به أثناء مناقشة بند رقم 3 على جدول الأعمال.

ثم قام الرئيس بقراءة نقطة (ب) تحت الفقرة الفرعية (5): "استمرار جهودها الرامية إلى تحديد وتطبيق مزيد من الوفورات والفعالية من حيث التكلفة وإبلاغ الجلسة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، بما في ذلك الكميات، من خلال تقرير أداء البرنامج حول التقدم الذي تم إحرازه. وقال الرئيس إن النص قد تم إعداده استجابة لطلب خاص من وفدي إسبانيا والمكسيك. ودعا الرئيس الوفود للتعليق.

466. وأشار وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة باء، إلى استراتيجية التحوط الخاصة بدخول معاهدة البراءات والتي وافقت عليها مجموعة عمل معاهدة البراءات (WO/23/REF). وعبرت المجموعة باء عن اعتقادها بأن ورقة معاهدة البراءات كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالبرنامج والميزانية. ورأت المجموعة باء أنه من سوء الطالع أنه لم يكن هناك وقت كافٍ للاستماع للتحديث من الأمانة حول تطبيق هذه الاستراتيجية. ولذلك، طالبت المجموعة باء الأمانة بتقديم تحديث حول هذا الموضوع في جلسة سبتمبر الخاصة بلجنة البرنامج والميزانية.

467. ولم يكن لدى وفد باراجواي أي تعليقات حول فقرة القرار لكنه رغب في التعليق على وثيقة الأسئلة والإجابات. ورأى أنه من الجيد أن يتم تضمين وثيقة الأسئلة والإجابات في صورة ملحق، أو القيام بدلا من ذلك بالإشارة للوثيقة في فقرة القرار. أما الخيار الثالث وغير الرسمي فهو الإحاطة بالوثيقة.

468. وأجاب الرئيس بأنه طالما أن الأمانة تتم مطالبتها بإصدار نسخ منقحة من وثيقة الميزانية يمكن مطالبتها أيضا بإصدار نسخة منقحة من الأسئلة والإجابات. ويمكن إضافة صياغة بهذا المعنى.

469. ورأى وفد استراليا أنه لا يوجد إشارة في القرار إلى الورقة غير الرسمية التي تقوم الأمانة بإعدادها حول فصل نظام لشبونة لكنه كان على ثقة من أن ذلك غير ضروري ويمكن توزيع الوثيقة في هذا الوقت. أما التعليق الثاني فقد كان حول النقطة 4(د) التي تتعلق بطلب إجراء دراسة حول الاستدامة المالية لنظام لشبونة. وعبر الوفد عن اعتقاده بأنه لم يسمع أي وفد يعارض طلبه بالتحرك نحو نقطة 5.

470. وطلب الرئيس تأكيد باقتراحه بالانتقال إلى النقطة 5 وتساءل عما إذا كان أي وفد يعارض ذلك. وأكد الرئيس أن الأمانة سوف تقوم بإعداد نسخة محدثة من ورقة الأسئلة والإجابات.

471. وقال وفد فرنسا، حول القرار المقترح وطلب إجراء الدراسة، أنه لا يوجد اتفاق في الرأي بشأن ذلك. ويود الوفد الحصول على مزيد من المعلومات عن أهداف مثل هذه الدراسة. وفي هذه المرحلة، فضل عدم فصل ذلك عن النقطة 4. علاوة على ذلك، تضمن مشروع القرار نقاط هامة تتعلق بالبرنامج 6. ولذلك، احتفظ الوفد بالحق في العودة إلى نقاط أخرى متعلقة بالبرنامج 6 في مشروع القرار.

472. وأكد الرئيس أنه ليس هناك توافق في الرأي حول هذا الجزء من القرار. وفيما يتعلق بالنقطة (2) قال الرئيس أنه يمكن إضافة بعض العبارات لتعبر عن طلب تحديث وثيقة الأسئلة والإجابة.

473. وعبر وفد المكسيك عن رغبته في اقتراح بعض الإيضاحات للنقطة (3) (ج) حول البرنامج 20 في نص القرار. وحيثما يوجد إشارة إلى الفقرة 33، ربما يمكن إضافة "في المراجعة المالية والمراجعة الخاصة بالنتائج" بين قوسين. وفيما يتعلق "بمكتب نيويورك" ربما ينبغي القول "مكتب تنسيق الويبو لدى الأمم المتحدة في نيويورك".

474. واقترح الرئيس مناقشة محتوى نقطة (5) (أ) والتي تتعلق بنظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة. ولم تكن هناك تعليقات. وانتقل الرئيس إلى النقطة (5) (ب) والتي تتعلق بمزيد من الوفورات وكفاءة التكلفة وإبلاغ الجلسة الخامسة والعشيرة للجنة البرنامج والميزانية بذلك. ولم تكن هناك تعليقات حول هذه النقطة. ولم تكن هناك تعليقات حول نقطة (5) (ج). واختتم الرئيس بأن المسائل الباقية هي: البرنامج 1 ومضمون نقطة (4).

475. وعاد وفد فرنسا إلى النقطة (3)، البرنامج 6. وعبر الوفد عن رغبته في أن يتم الإشارة في النص إلى أن ذلك اقتراح لتقسيم البرنامج 6. وكان وجه قلق الوفد هو أن المناقشات حول البرنامج 6 قد أظهرت مستوى معين من الاختلاف بين مختلف الأعضاء. ولذا، أراد الوفد أن يرى العبارات التي تعكس وجود آراء مختلفة تتعلق ببعض الاقتراحات باستثناء اقتراح الشفافية. وقال الوفد أنه سوف يقوم بصياغة نص يعكس المقترحات التي لم تقبلها بعض الوفود وأن بعض الوفود قد طالبت بفترة للتفكير ودراسة الأمر. والنص في وضعه الحالي لا يعكس الجدل الذي أظهر أن هناك اختلاف في وجهات النظر.
476. وأيد وفد جمهورية إيران الإسلامية مداخلة وفد فرنسا وكان يمكن أن يوافق على الاقتراح المتعلق بالنقطة (3) (ج) الذي يتعلق بتحديد تقسيم البرنامج. وفيما يتعلق بالنقطة (4) لم يوافق الوفد على تضمين قائمة معينة وطالب بإلغائها.
477. وشجع الرئيس الوفد على العمل مع وفد فرنسا في محاولة بالخروج بنص. وأشار الرئيس، بالرغم من ذلك، إلى أن هناك فائدة من وجود قائمة واضحة. وقد تم طرح مسائل خلال المناقشات تطلبت تدبر وإجراءات معينة. لذا كان من الأفضل وجود قائمة واحدة للمسائل بحيث يعرف الجميع توقعات بعض الوفود. ومن أجل وجود اتجاه بناء لحل المشكلات كان من الأفضل توافر فهم واضح. وأكد الرئيس على اقتراحه المتعلق بأن يتحدث وفد جمهورية إيران الإسلامية إلى وفد فرنسا والوفود الأخرى بشأن القائمة الواضحة. وعاد الرئيس إلى مسألة البرنامج 1 والاقتراح الذي عكس حلا وسطا بين المجموعة باء ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.
478. وعبر وفد البرازيل، متحدثا باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن شكره للأمانة على تحويل الاقتراح الوسط الذي تم طرحه في الصباح إلى اقتراح واقعي. وكان السبب المنطقي وراء الاقتراح هو أن الأعضاء لن يقوموا بالحكم المسبق على أنشطة الأمانة المتعلقة بالفقرة 1-1 نقطة 6، واستراتيجيات التطبيق، بما في ذلك النتائج المرتقبة وإطار النتائج. وسوف يؤدي إدراج مهمة البرنامج 1 بكاملها إلى تطويل النص. وبهذه الطريقة، سيكون لدى الأمانة المرونة الضرورية لتكييف وتوجيه مواردها إلى حيث ترى أنه مناسباً. وفي نفس الوقت، لن يكون هناك - ضمن وثيقة متفق عليها - مجال لم يتم الاتفاق عليه أو مناقشته من قبل الدول الأعضاء في جلسات لجنة البراءات. كما طالب الوفد أيضاً أن تظهر المناقشات والأسئلة المتعلقة بالبرنامج 1 في وثيقة الأسئلة والإجابات وخاصة ما يتعلق بتوافر الموارد لتطبيق قانون نموذجي محدث لعام 1979. وسيتم دراسة هذا الاقتراح. وقد قامت الأمانة ضمن لجنة البراءات السابقة وأثناء الجلسة الحالية بالتأكد على أنه بمجرد الموافقة عليه سيتكون هناك موارد بتطبيقه.
479. وقال الرئيس أن الأمانة قد قامت بالإحاطة علماً بالطلب ووافقت عليه. ومنتقل إلى التغييرات المقترحة في البرنامج 1 والناجمة عن التوافق بين المجموعتين، ولاحظ الرئيس أنه لم يرى أي معارضة لها. وبالعودة إلى نص القرار المقترح والنقطة (1) قام الرئيس بقراءة التعديلات المتفق عليها على قائمة البرامج: "تمت الموافقة على تعديلات اقتحتها الدول الأعضاء على السرد البرنامجي بما في ذلك أطر نتائج في البرامج: 1 و9 و10 و11 و13 و14 و16 و17 و18 و25 و28 و30." وفيما يتعلق بالنقطة (3) قال الرئيس (أ) تشير إلى مبادرة الشفافية والمساءلة والحوكمة الجيدة (ب) سيكون البرنامج 6 مع تعديل النص والذي اقترحتة فرنسا (ج) ستكون حول البرنامج 20، حيث قام وفد المكسيك باقتراح تعديلين فيما يتعلق بالفقرة 33 مع إدراج اسم مناسب لمكتب نيويورك.
480. وعبر وفد البرازيل عن رغبته في إدخال تصحيح صغير على البرنامج 1، إطار النتائج، النتائج المرتقبة، النتيجة ه 4.1: ويجب عمل نفس التعديل في مؤشرات الأداء كما تم في النص. وقد تضمن النص كما هو براءات اختراع ونماذج فعية ودوائر مدمجة ومعلومات سرية في النتيجة المتوقعة ويجب استخدام نفس اللغة في مؤشرات الأداء من أجل القيام بالقياس الفعلي لنتائج أنشطة الأمانة.
481. وعبر الرئيس عن شكره للوفد على اقتراحه وأشار إلى أنه لا توجد اعتراضات عليه. ووجه الرئيس انتباه الوفود إلى النص المنقح للبرنامج 3 الذي تم توزيعه مؤخراً والذي تضمن نقطة تم الاتفاق عليها في الفقرة 3-3. وسأل الرئيس الوفود عما

إذا كان لديهم اعتراضات على الاقتراح. ولم تكن هناك اعتراضات. واقترح الرئيس العودة إلى مسألة النص في النقطة (4) من مشروع القرار ودعا وفد فرنسا تقديم اقتراحه.

482. وفيما يتعلق بقائمة المسائل، قال وفد فرنسا أنه كان يفضل ألا يكون هناك قائمة، ولكن من منطلق روح المرونة،مكن لوفد فرنسا قبول القائمة التي ظهرت في الاقتراح مع عدد من التعليقات. أولاً، عبر الوفد عن رغبته في التذكير بأنه لم يوافق على طلب إعداد دراسة حول الاستدامة المالية لنظام لشبونة وأن بعض الوفود كانت تعارض هذا الاقتراح أيضاً. وقال الوفد أن وثيقة جنيف لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولذلك لا يمكن تطبيقها، كما ظهر في النقطة (4)(ج). ويجب حذف الإشارة إليها. وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية (هـ) بدا للوفد أن شروط إعداد ميزانية للموارد الخاصة بالمؤتمر الدبلوماسي لا تدخل ضمن اختصاصات لجنة البرنامج والميزانية. ورأى الوفد أن عبارة "بما يتضمن وثيقة جنيف الخاصة بها" يجب أن تحذف. ويجب تعديل المقدمة لتصبح كما يلي (4): "تم طرح المسائل التالية من قبل بعض الوفود فيما يتعلق بالبرنامج 6 وتمت إحالتها إلى الجلسة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية". وفيما يتعلق بالنقطة (3)(ب) والبرنامج 6 يجب أن يتضمن: "اقتراح بتقسيم البرنامج 6". ويجب قيام الوفد بالتشاور مع الأمانة بشأن الصياغة الدقيقة.

483. وأشار الرئيس إلى أن الوفد قد اقترح عبارة افتتاحية مختلفة تماماً للنقطة (4) وقال أن الوفود الأخرى يجب أن تقوم بالتفكير فيها. وكان يبدو أن الوفد قد وافق على قائمة المسائل لكنه وجد أن العنصر الذي يندرج تحت (ج) ويشير إلى إدراج وثيقة جنيف يمثل إشكالية وفقاً للنقاشات التي تشير إلى أنه لم يدخل إلى حيز التنفيذ بعد. وشعر الوفد بالقلق إزاء إدراج (هـ) وطلب تخصيص مبالغ للمؤتمر الدبلوماسي. وذكر الرئيس بأن مسألة المؤتمر الدبلوماسي، كما قام المستشار القانوني بشرحها، يمكن توضيحها من خلال قرار تتخذه الجمعية العامة. وكان يرى أن النقطة (هـ) لا تنطوي على أن لجنة البرنامج والميزانية يمكنها أو يجب أن تتخذ قراراً بشأن هذا الأمر ولكنه ألمح إلى أن المسألة قد طرحت أثناء مناقشات لجنة البرنامج والميزانية. وأضاف الرئيس أن عمل قائمة بدراسة الاستدامة المالية لنظام لشبونة، بالرغم من معارضة وفد فرنسا له، سوف يشير إلى أنها مسألة يستمر مناقشتها بصورة أكبر في جلسة لجنة البرنامج والميزانية القادمة. إن حذف المسألة من القائمة لن يكون له فائدة كبرى لأنه يجب مناقشتها على أية حال. ودعا الرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعبير عن آرائه حول المسألة والمساعدة في التوصل إلى تفاهم بشأن الصياغة.

484. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه يقبل مراجعة مقدمة النقطة (4). وفيما يتعلق بالنقطة (ج) أراد الوفد إدراج وثيقة جنيف. ويمكن القيام بمزيد من التنقيح للنص من خلال القول "بما يتضمن وثيقة جنيف عندما تدخل إلى حيز التنفيذ". وفيما يتعلق بالنقطة (هـ) (ج) رغبت الوفود في بقاء النص. وأشار إلى مبدأ هام للغاية وهو أن الوفد يرغب في التأكيد على وتذكير الأعضاء بأن لجنة البرنامج والميزانية هي التي تبنت الميزانية وليس الجمعية العامة.

485. وأشار وفد جمهورية إيران الإسلامية إلى أن مشروع القرار لا يمثل الموضع المناسب الذي يستعرض مضمون الاقتراحات. وإذا رغبت الدول الأعضاء أن تستعرض مضمون الاقتراحات، ينبغي عمل قائمة بكافة الاقتراحات التي تم إعدادها مثل اقتراح إجراء دراسة حول المكاتب الخارجية ضمن النقطة (3)(د). ورأى الوفد أن قائمة الاقتراحات المدرجة في فقرة القرار كانت سابقة جديدة وأصررت على حذف القائمة الموجودة في نقطة (4).

486. وعلق الرئيس قائلاً إنه إذا لم يكن هناك توافق في الرأي حول القرار، يجب إعادة مناقشة وثيقة الميزانية بكاملها بما في ذلك فكرة تقسيم البرنامج 6، حتى لو تم التوصل إلى حل وسط بشأن بعض المسائل. إن إعداد قائمة صريحة بالمسائل سوف يساعد على دفع المناقشات والمشاورات بين شهري يوليو وسبتمبر. ولم يكن هناك وفد آخر يعارض فكرة القائمة التي تحدد المسائل التي لا يوجد اتفاق بشأنها مثل البرنامج 3 والبرنامج 20 والتي يجب مناقشتها قبل جلسة سبتمبر.

487. وقال وفد أوروغواي، مشيراً إلى مسألة القائمة، إنه سواء تم إدراجها أم لا فستستمر الخلافات. واتفق الوفد مع الرئيس على أنه من الأفضل وجودها بحيث يكون واضحاً بالنسبة للدول الأعضاء ما هم بصددهم تحقيقه في الفترة بين يوليو

وسبتمبر. وسوف يستمر وجود المشكلات بغض النظر عن وجود القائمة. والمشكلة تتعلق بأن ما تحاول الدول الأعضاء القيام به هو إنكار حقيقة الموقف من خلال عدم وضع هذه البنود في القائمة. لقد كانت الأعضاء تحاول فقط إخفاء المسائل. إن الأمر أشبه بوجود فيل في حجرة مع تظاهر الحضور بأنه ليس بالحجرة وأنه قد ذهب للتنزه.

488. ورأى وفد إسبانيا أن الوفود في حاجة لرؤية نسخة نظيفة وجديدة من نص القرار. وقال أن القائمة ستساعد الوفود على الاستعداد بصورة أفضل لجلسة سبتمبر.

489. وسأل الرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النقطة (3)(ب) وما كان يتفق بشأن تقصير النص بحيث يكون "البرنامج 6- اقتراح تقسيم"، بدون الدخول في تفاصيل سيتم مناقشتها على أية حال. كما أضاف أن المعلومات المتعلقة بعملية التقسيم ستكون موجودة في وثيقة الأسئلة الإجابة على أية حال. وأعلن الرئيس عن استراحة قصيرة للسماح بتوزيع نص القرار المنقح وقام بقراءته (أنظر القرار الذي تم تبنيه).

490. وقال وفد فرنسا أنه يمكن أن يظهر مرونة بشأن الاقتراح الجديد. وبالرغم من ذلك، فقد أراد أن يتم التسجيل في مضبطة الاجتماع أن قائمة المسائل المذكورة في القرار لا تمس بصلاحيات الهيئات الأخرى في الويبو، وخاصة الجمعية العامة بشأن اتحاد لشبونة.

491. وعبر وفد جمهورية إيران الإسلامية عن مخاوفه التي لا زالت قائمة بشأن تضمين القائمة في القرار. واقترح أن يتم إدراج القائمة في ملحق بالقرار. كما صرح بأنه لا يوافق على إضافة اقتراح من أحد الوفود إلى القائمة.

492. وقام الرئيس بتصحيح رأى وفد جمهورية إيران الإسلامية وقال إن هناك العديد من الوفود التي أيدت الاقتراح وأن هناك أكثر من وفد لا يجذبون وضع القائمة في الملحق. وقال الرئيس أن الأمانة حاولت نقل القائمة إلى الملحق لكن ذلك لم يرق للوفود التي اقترحت النص. واختتم الرئيس قائلاً إن النص مقبول لكافة الوفود باستثناء وفد واحد.

493. وصرح وفد جمهورية إيران الإسلامية بأن المشكلة تتعلق بالممارسة وليس بما كانت مقترحاتها على القائمة أم لا.

494. واقترح الرئيس من باب الحلول الوسط أن تحيط لجنة البرنامج والميزانية علماً بالمخاوف المتعلقة بالبرنامج 6 كما هي المذكورة في الملحق. وهناك خيار آخر يتعلق بإحصاء عدد الوفود التي تريد القائمة وعدد الوفود التي لا تريد القائمة.

495. واقترح وفد المكسيك أنه ربما تكون أحد الحلول للسير قدماً هو الحفاظ على نقطة (4) وإضافة حاشية إلى قائمة الموضوعات التي يتم وضعها حالياً بين تقطعي (أ) و (ج) وهو ما يوازي وجود قائمة في الملحق. وبالرغم من ذلك، لم يكن الوفد على يقين من أن هذا الأمر سيتم قبوله.

496. وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية أنه يمكنه قبول اقتراح وفد المكسيك.

497. ودعا الرئيس المستشار القانوني لتوضيح موضوع سابقة وضع قائمة المسائل في فقرة القرار.

498. وأجاب المستشار القانوني بأنه كانت هناك سابقة.

499. وأراد وفد جمهورية إيران الإسلامية طرح سؤال من خلال الرئيس على وفد الولايات المتحدة الأمريكية وهو: ما هي مشكلة وضع القائمة في الملحق أو في الحاشية؟

500. وأجاب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يرغب في اتخاذ القرار بطريقة تضمن أن كافة المخاوف التي تم طرحها أثناء الجلسة الحالية قد تمت إحالتها إلى لجنة البرنامج والميزانية وتمت مناقشتها. ولا يعتقد الوفد أن وجود ملحق أو حاشية هو

أمر ملائم. وأراد الوفد أن يكون من الواضح ما ستقوم اللجنة بمناقشته في سبتمبر إذا أرادت الأعضاء الحصول على برنامج وميزانية للثنائية 17/2016.

501. ورأى وفد المملكة المتحدة، في محاولة لإيجاد صيغة بناءة للسير قدما بناء على مخاوف جمهورية إيران الإسلامية، أنه يمكن استخدام بيان بصيغة من الرئيس. وأن ذلك لن يمثل سابقة بالرغم من أن هناك العديد من التفسيرات التي تتعلق بما إذا كان ذلك يمثل سابقة أم لا.

502. وسأل الرئيس وفد جمهورية إيران الإسلامية عما إذا كان من المرضي لها إضافة الرئيس لبيان إلى القرار.

503. وأجاب وفد جمهورية إيران الإسلامية بأنه يجب التشاور مع سفيره.

504. وأعلن الرئيس عن استراحة للسماح لوفد جمهورية إيران الإسلامية بالتشاور.

505. وتم استئناف الاجتماع وأعلن الرئيس أنه في أعقاب مشاورات طويلة مع وفد جمهورية إيران الإسلامية وفي ظل التطمينات التي قدمها الرئيس حول بعض القضايا، فإن الوفد يرغب في التوصل لحل وسط. وطرح الرئيس للموافقة القرار حول البند 5 كما تمت قراءته وتم توزيعه بدون تعديلات لكن مع إيضاح أن ذلك لا يجب أن يمثل سابقة بالنسبة للقرارات المستقبلية للجنة. ولم تكن هناك تعليقات وتم اعتماد القرار.

506. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ أكملت قراءة أولى وشاملة لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016، برنامجاً برنامجاً تحت كل هدف استراتيجي:

"1" وافقت على التعديلات التي اقترحتها الدول الأعضاء بشأن وصف البرامج، بما في ذلك إطار النتائج في البرامج 1 و9 و10 و11 و13 و14 و16 و17 و18 و25 و28 و30؛

"2" التمس من الأمانة أن تصدر صيغة معدلة لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016 بالاستناد إلى "1" لأغراض الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية، وصيغة محدثة لوثيقة "الأسئلة والأجوبة"؛

"3" أحاطت علماً، من بين جملة أمور، بالنقاط التالية لمزيد من النظر في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية:

(أ) البرنامج 3: تاغ (TAG)

(ب) والبرنامج 6: اقتراح يرمي إلى تقسيم البرنامج 6 (نظاماً مدريد ولشبونة) إلى برنامجين منفصلين وبيان هذا التقسيم في جميع الفصول والجداول والمرفقات من المشروع المعدل للبرنامج والميزانية للثنائية 17/2016؛

(ج) والبرنامج 20: المكاتب الخارجية الجديدة بما في ذلك إمكانية الإحالة في الفقرة 33 (في العرض المالي وعرض النتائج) ومكتب الويبو للتنسيق لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

"4" وأحاطت علماً بأن القضايا التالية طرحتها بعض الوفود فيما يتعلق بالبرنامج 6 وأحيلت إلى الدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية:

(أ) فصل حسابات نظامي لشبونة ومدريد - أي برنامجين منفصلين بنتائج مرتقبة منفصلة؛

- (ب) وضمان بيان استخدام نظام لشبونة وإسهامه في خدمات الويبو وتكاليها التشغيلية بدقة كمصروفات، سواء مباشرة أو غير مباشرة، أو كإيرادات حسب ما هو مناسب؛
- (ج) وموازنة ميزانية لشبونة كما هو منصوص عليه في اتفاق لشبونة، بما في ذلك وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، عند دخولها حيز النفاذ، دون استخدام إيرادات اتحادات أخرى، أو اشتراكات الدول الأعضاء العامة أو إيرادات غير مستمدة من اتحاد لشبونة؛
- (د) والتماس أن تعدّ الأمانة دراسة عن الاستدامة المالية لنظام لشبونة؛
- (هـ) والتماس أن تكون المخصصات لمؤتمر دبلوماسي في الثنائية 17/2016 مشروطة بمشاركة كاملة؛
- (و) والتماس أن تستعرض الأمانة المرفق الثالث، بما في ذلك تخصيص الإيرادات المتنوعة، ومدى إمكانية إسناد الإيرادات المتنوعة بدقة أكبر، كما هو الحال بالنسبة إلى إيرادات الإيجار المسندة مباشرة إلى اتحاد مدريد، اعتماداً على كيفية اكتساب الأصول من تلك الإيرادات وكيفية المحافظة عليها.
- "5" التمسّت من الأمانة ما يلي:

- (أ) تقديم اقتراحات ملموسة إلى الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، لاحتواء التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ويمكن لتلك الاقتراحات أن تراعي، دون الاختصار على، النتائج المقدمة من الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة الذي أنشأته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين؛
- (ب) ومواصلة جهودها من أجل تحديد وتنفيذ مزيد من الوفورات والفعالية من حيث التكلفة وأن ترفع تقريراً عن التقدم المحرز، بما في ذلك التقييم الكمي، إلى الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية من خلال تقرير أداء البرنامج؛
- (ج) وتزويد الدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية بآخر المستجدات حول التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية التحوط لإيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات (WO/23/REF) كما وافق عليها الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

البند 6 تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في "استعراض الإدارة والتسيير في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)"

507. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/23/4.

508. ودعا الرئيس الأمانة لطرح الوثيقة WO/PBC/23/4 "تقرير وحدة التفتيش المشتركة" استعراض الإدارة والتسيير في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) (JIU/REP/2014/2). تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات".

509. وقدمت الأمانة الوثيقة من خلال تذكير الدول الأعضاء بأن وحدة التفتيش المشتركة قد قامت باستعراض التسيير والإدارة في الويبو في عام 2013 ورفعت تقريرها إلى المدير العام في صورته النهائية في مايو 2014. وقد تم طرح استجابات الأمانة على التوصيات العشرة التي تقدمت بها وحدة التفتيش المشتركة على الدول الأعضاء في سبتمبر 2014. وقامت الويبو بقبول هذه التوصيات لأنها تسهم في عملية التحسين المستمر ولزيادة تعزيز عمليات التسيير والإدارة في الويبو وقد تم بالفعل البدء في تطبيق عدد من التوصيات في هذه المرحلة. وتضمنت وثيقة WO/PBC/23/4 تحديثاً حول تطبيق هذه

التوصيات. وتم رفع ثمانية توصيات إلى المدير العام تم تطبيق سبع منها بصورة كاملة وتم رفع توصيتين إلى الأجهزة التشريعية أحدهما إلى الجمعيات العامة والثانية إلى لجنة التنسيق، وهي لازالت تحت الدراسة. وكانت التوصية التي تم رفعها إلى لجنة التنسيق متعلقة بإحدى التوصيتين اللتين تم رفعهما إلى المدير العام وكان يتم تطبيقها. وسوف يتم الإبلاغ عن أي تطبيق إضافي لتوصيات الجهاز التشريعي التي لم يبت فيها والخاصة بتقرير التسيير والإدارة في إطار التقارير المرحلية العادية المتعلقة بتطبيق توصيات وحدة التنقيش المشتركة التي ستقوم الأمانة بتقديمه إلى الدول الأعضاء تحت مظلة البند الحالي في لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر. وأبلغت الأمانة الدول الأعضاء بأن الأمانة قد أحاطت علماً بالمقترحات الإضافية التي تقدمت بها وحدة التنقيش المشتركة في تقريرها، علاوة على التوصيات الرسمية كما يلي (بدون ترتيب معين من حيث الأولوية): تم تضمين خطة مشترية مجمعة على مستوى المنظمة في خطة عمل عام 2015، وقد تم تحسين مؤشرات الأداء، بما في ذلك الخطوط الأساسية والأهداف، وتطوير فيديوهات تدريبية لاستخدامها من قبل العاملين في مجالات اهتمام معينة، خاصة مجال الإدارة القائمة على النتائج وتخطيط موارد المشروعات والتي يمكن للعاملين الاختيار من بينها بناء على الاحتياجات الوظيفية، وتم عقد دورات تعريفية بالإضافة إلى دورات إعلامية للعاملين في المكاتب الخارجية من أجل تعزيز أهمية الإدارة القائمة على النتائج كأداة من الأدوات المستخدمة في الويبو، وتم دعم تقارير مرحلية لتخطيط موارد المشروعات، وقد تم من خلال الاستشارات التجارية تطوير لوحات برمجية لمساعدة العاملين على متابعة الأداء وتقديم خطة العمل، كما تم تطوير سياسة استثمار منقحة وسياسة احتياطي وتم عرضها على الدول الأعضاء لدراستها، وتم تدريب أعضاء مجلس الاختيار من أجل زيادة تحسين جودة التقارير وتعزيز عملية الاختيار، وتم استكمال عملية تقييم خطة تجريبية للمكافآت والتقدير وسيتم إصدار سياسة متعلقة بذلك في 2015 مع استخدام الدروس المستفادة، وتم تعزيز وظيفة التقييم، كما يتم نشر تقارير التنسيق الداخلي والتقييم على موقع الويبو على الإنترنت خلال 30 يوماً من إصدارها وفقاً لميثاق الرقابة الداخلية المنقح، تم إنشاء لجنة فرعية للتحقق من المشروعات داخل مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعظيم الاستفادة من الموارد فيما يتعلق بمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتم وضع استراتيجية في مجال إدارة المعارف وختاماً تم القيام بعمل تطوير السياسات من أجل زيادة تدعيم الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر المالية في كافة أرجاء المنظمة.

510. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للأمانة على التقرير المرحلي حول تطبيق التوصيات المتضمنة في تقرير وحدة التنقيش المشتركة لعام 2014. وطالب الوفد الأمانة بالحصول على معلومات حول وضع عملية تطبيق توصيات التقرير السابق لوحدة التنقيش المشتركة مع ملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية قلقة بصفة خاصة بشأن التوصيات التي لم يبت فيها من تقرير JIU/REP/2010/3 والتي تتعلق بالأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن وظيفة الأخلاقيات وظيفة هامة لبناء منظمات تتميز بالشفافية والفاعلية وحث الويبو على تطبيق توصيات الأخلاقيات واعتبارها من الأولويات. وبالإضافة إلى الإعداد المستمر للتقارير حول تطبيق التوصيات التي لم يبت فيها عبر وفد الولايات المتحدة عن رغبته في سماع المزيد في المستقبل عن التطبيق المستمر للتوصيات، مثل تطبيق السياسة الجنسانية في الويبو ونتائج عمليات تقييم برنامج إعادة التجميع الاستراتيجي وتطبيق استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى استراتيجيات إدارة المعارف.

511. ورحب وفد اليابان، بالنيابة عن المجموعة باء، بالتقرير الذي أشار إلى أن كافة التوصيات التي قام المدير العام بتناولها تم تطبيقها بالكامل. وقد تم استحسان عملية توفير المعلومات المتعلقة بالإجراءات الأخرى التي تم اتخاذها استجابة للتقرير، والتي تتماشى مع القرار الذي تم اتخاذه في الجلسة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية، مع مراعاة أن ذلك تضمن غداء للعقل للدول الأعضاء والأمانة لمناقشته من أجل إدخال المزيد من التحسينات على المنظمة بالإضافة إلى التوصيات الرسمية. وتطلعت المجموعة باء إلى الحصول على المزيد من التقارير من الأمانة في المستقبل حول التوصيات التي لم يبت فيها والتقارير المرحلية للمنظمة والمقدمة إلى الدول الأعضاء حول توصيات وحدة التنقيش المركزية.

512. وعبر وفد المكسيك عن شكره للأمانة على التقرير الذي قدمته والذي عرض التقدم الذي تم إحرازه في إطار تقرير وحدة التنقيش المشتركة. ومن بين التوصيات الرسمية العشرة التي تم طرحها لاحظ الوفد أنه لم يتم تحقيق أي تقدم بشأن اثنين

منها وعبر عن أمله في أن تتمكن الدول الأعضاء عند استئناف المناقشات حول بند جدول الأعمال الذي يتعلق بالحوكمة من تحقيق بعض التقدم بحيث يمكنهم الامتثال للتوصية. وأشار الوفد أيضا إلى المناقشات السابقة حول مسألة التوزيع الجغرافي ثم إلى توصية وحدة التفتيش المشتركة في هذا المجال. وعبر الوفد عن شكره للأمانة على العرض التوضيحي الشفهي للعديد من الأنشطة والمقترحات والاقتراحات الأخرى التي تقدمت بها الإدارة من خلال تقريرها لكنها أحببت أن يتم تضمين المعلومات في الوثيقة نفسها. واقترح الوفد أن يتم تضمين مداخلة الأمانة في النسخة المنقحة من الوثيقة بحيث يمكن للدول الأعضاء إدراك التقدم الذي تم إحرازه من قبل الويبو تماشيا مع المقترحات التي تقدمت بها وحدة التفتيش المشتركة.

513. وعبر وفد تركيا عن دعمه للبيان الذي ألقى بالنيابة عن المجموعة بآء. وعبر الوفد عن رغبته في سماع المزيد عن تركيبة ومرجعيات مجموعة إدارة المخاطر. علاوة على ذلك عبر الوفد عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات حول سياسة المخاطر في الويبو وكتيب المخاطر والضوابط الداخلية المذكور. ورحب الوفد بعمليات إدارة المخاطر التي يدعمها تخطيط إدارة المشروعات. وأولى الوفد أهمية خاصة بتطبيق التوصية 6 ورغب في سماع آخر التطورات في هذا الشأن. وبالإشارة إلى التوصية 7 عبر الوفد عن تقديره وإطلاعها على الأنشطة التي قامت بها الأمانة وتطلع إلى سماع آخر التطورات حول إعداد خطة عمل والتي كان من المخطط استكمالها بنهاية 2015.

514. وعبر وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن شكره للأمانة على الموجز الذي قدمته حول تطبيق الويبو لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة. وعبرت المجموعة عن اعتقادها بأن ذلك يعتبر رقم قياسي رائع للتطبيق حيث تم قبول سبعة توصيات وتم تطبيقها من بين عشرة توصيات وهناك توصية يتم تطبيقها وتوصيتان تم دراستهما. وأشادت المجموعة الأفريقية بالويبو فيما يتعلق بتوصية 8 حول السياسة الجنسانية/التنوع الجنساني وإصدار أول سياسة جنسانية للمنظمة. وبالحدوث عن هذا الأمر، أشارت المجموعة الأفريقية إلى أن التوصية 6 المتعلقة بالتوزيع الجغرافي قد أثارها المجموعة عند عقد المناقشات حول مشروع اقتراح البرنامج والميزانية ولذلك لم يرغب الوفد في إعادة آرائه لأنه عرضها بشكل واضح. وقد أكدت المجموعة الأفريقية بصورة خاصة على التوصية 1 والمتعلقة بالحوكمة وأشارت إلى أن المجموعة ستحتفظ بتعليقاتها لأنها سيتم مناقشتها فيما بعد. وبالرغم من ذلك، ففي هذه المرحلة كان التعليق العام الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية هو أن المنظمة يجب أن تفكر في الأمر بجدية وعبرت عن أملها في أن تسنح الفرصة للمجموعة لمناقشته بصورة متعمقة.

515. وعبر وفد كندا عن دعمه للمداخلة التي تمت بالنيابة عن المجموعة بآء وعبر عن شكره للأمانة على ملخص تطبيق بعض المقترحات الخاصة بوحدة التفتيش المشتركة في تقرير 2014 وأكد على اهتمام كندا بهذه التوصيات. وطالب وفد كندا الأمانة بالإشارة إلى إمكانية الحصول على معلومات حول المجالات التي يريد الوفد الحصول على تحديثات متعلقة بها من تقرير أداء البرنامج أو مشروع البرنامج والميزانية. وكانت هذه المجالات هي الخزانة وسياسة الإدارة النقدية واستراتيجية حشد الموارد بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى التي اهتم بها الوفد.

516. ودعم وفد باكستان البيان الذي ألقته نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. كما عبر الوفد أيضا عن تقديره لتطبيق غالبية التوصيات من قبل الأمانة. وبالرغم من ذلك، أراد الوفد أن يرى تطبيق سريع للتوصية 1 المتعلقة بالحوكمة والتي رأى الوفد أنها هامة للغاية من أجل عمل المنظمة وأيضا توصية 6 المتعلقة بالتنوع الجغرافي العادل.

517. ودعم وفد جنوب أفريقيا المداخلة التي قام بها وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وقد أحاط وفد جنوب أفريقيا، مثل العديد من الوفود الحاضرة، بتقرير وحدة التفتيش المشتركة والتوصيات الواردة به علاوة على تقرير متابعة الأمانة حول توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأشار الوفد إلى أنه تم تطبيق سبعة من بين الثمانية توصيات التي تم توجيهها إلى المدير العام. كما أحاط الوفد علما أيضا بالاستجابة التي تم تلقيها هذا الصباح في الجلسة الصباحية للاجتماع بشأن خطط الويبو لضمان تحقيق تنوع جغرافي واسع وشجع الويبو على تتبع هذا التقدم بصورة سريعة. وفيما يتعلق بالتوصية 1 والتي وجهت للجمعية العامة لمراجعة إطار الحوكمة في الويبو، ذكر الوفد بأن المجموعة الأفريقية تقدمت باقتراح يتضمن العديد من المبادرات

والتي اعتقد الوفد أنها يجب أن تناقش بصورة مكثفة وتطلع إلى المشاركة في مناقشة اقتراح الحوكمة الذي قام نائب الرئيس بصياغته.

518. وعبر وفد جمهورية إيران الإسلامية عن شكره للأمانة على المعلومات المتعلقة بسير عملية تطبيق توصيات وحدة التنقيش المشتركة. وتوقع الوفد أن يتم تطبيق كافة التوصيات وخاصة التوصية 1 حول الحوكمة في الويبو والتوصية 6 المتعلقة بالتوزيع الجغرافي. وعلاوة على ذلك، توقع الوفد وضع خطة عمل حول التوزيع الجغرافي كما ورد في التوصية 7. وفيما يتعلق بالتوصية 1 شعر الوفد بأن مسألة الحوكمة تتطلب اهتماما كبيرا من جانب الدول الأعضاء. إن الحوكمة في الويبو التي تقف وراء مبادئ المساواة والشفافية والتمثيل العادل لكافة القطاعات يجب أن يكون لها منظومة تضمن استدامة المسألة والشفافية في مجال الحوكمة بالإضافة إلى ضمان وجود إدارة فعالة وتميز بالكفاءة للمنظمة من أجل تحقيق رسالتها وأهدافها وفقا لاتفاق الدول الأعضاء. وهناك حاجة إلى تناول هذه الموضوعات مع أخذ موقف كافة الدول الممثلة في اجتماعات اللجنة في الحسبان. وعبر وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) عن رغبته في التوصل إلى توافق إيجابي في الرأي حول التوصيات بما يسمح للويبو بالمضي قدما في هذه المسألة. ولذلك، اقترح الوفد إقامة فريق عامل مخصص للتعامل مع كافة العروض المختلفة والخيارات المطروحة على الطاولة بما يتماشى مع التوصية 1. ويجب أن يقوم الفريق العامل المخصص باستكشاف كافة الطرق والوسائل التي تؤدي إلى تعزيز الأداء والكفاءة والتنسيق بين هيكل حوكمة الويبو ويجب أن يتم إنشاؤه وفقا للقاعدة 12 من القواعد الإجرائية العامة للويبو. وقام الوفد بتذكير اللجنة بأن هناك سابقة في الويبو تتعلق بإنشاء فريق عامل في عام 1998 من قبل الجمعية العامة، للتعامل مع هيكل الحوكمة في الويبو. واعتبر الوفد أن إنشاء ذلك الفريق العامل في عام 1998 يمكن أن يكون مثالا جيدا يُقتدى به لإنشاء فريق عامل مخصص جديد لمراجعة الحوكمة في الويبو.

519. وبعد سماع وفد المملكة المتحدة للمعلومات المتعلقة بالتنوع الجغرافي والتمثيل الجغرافي فقد أكد أنه يدافع عن فكرة أن يكون الشرط الأول في التوظيف هو الكفاءة والخبرة والملائمة للتوظيف ثم يمكن بعد ذلك وضع التمثيل الجغرافي في الاعتبار. وبعد أن صرح الوفد بذلك دعم مبادرات وأنشطة الأمانة وتوعيتها من أجل تحفيز المرشحين الأكفاء في المناطق التي لا يتم تمثيلها بصورة كافية واعتقد ان تلك هي الطريقة الصحيحة للتعامل مع هذه المسألة وتحقيق توازن صحيح في هذا المجال.

520. واستجابت الأمانة أولا إلى مداخلة وفد الولايات المتحدة الأمريكية وذكرت الدول الأعضاء بأن ذلك هو تقرير لوحدة التنقيش المشتركة وأنه كان خاص بالويبو وكان بمثابة تقرير عن التسيير والإدارة ومن الطبيعي بالنسبة لهذه التقارير والتوصيات الواردة بها أن تجد طريقها إلى تقرير البند الدائم الذي تقدمه الأمانة في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر إلى جانب توصيات الجهاز التشريعي والتي ستطرح هناك أيضا عندما تكون لا تزال مفتوحة للنقاش. ويجب أن يتم إعداد تقارير حول التوصيات التي تم إغلاقها في نهاية كل عام أيضا في هذه المرة. ولذلك، إذا كانت هناك بنود مفتوحة للنقاش حول بعض المسائل التي أثارها الدول الأعضاء فسيتم تناولها من خلال التقرير الخاص بالبنود المفتوحة الذي ستعرضه الأمانة على لجنة البرنامج والميزانية في اجتماع سبتمبر. وهناك خصوصا توصيتان تم طرحهما ويكتسبان أهمية بالنسبة للتقرير المعروض على اللجنة - تتعلق إحداهما بالسياسة الجنسانية والثانية تتعلق بإدارة المعارف - وتم التعامل معها وتمت الاستجابة لها في هذا التقرير الخاص. وسيتم نشر وتوفير استراتيجية لإدارة المعارف في وقت اجتماع سبتمبر كما تم إصدار السياسة الجنسانية أيضا. علاوة على ذلك، فإن الأمور المتعلقة بالحوكمة كانت خارج نطاق جدول أعمال الأمانة، وكانت التوصيتان 1 و6 في يد الدول الأعضاء. وكانت التوصية 7 متعلقة بالتوصية 6 وقد تم البدء في العديد من المبادرات على هذا الصعيد والتي يمكن للدول الأعضاء الاطلاع عليها في وثيقة WO/PBC/23/4. وفيما يتعلق بمسألة الاقتراحات - وخاصة فيما يتعلق بالنقطة التي أثارها وفد المكسيك - والتي يمكن الإشارة إليها كتوصيات ناعمة في تقرير وحدة التنقيش المشتركة، فقد أوضحت الأمانة أن التوصيات الناعمة كما عرفتها وحدة التنقيش المشتركة ما هي إلا اقتراحات إضافية لدعم إطار الإدارة والممارسات ذات الصلة كما لفتت نظر الدول الأعضاء للملخص التنفيذي. ووفقا لوحدة التنقيش المشتركة، فإنها تعتبر اقتراحات وهي لا تخضع إلى أية متابعة رسمية من قبل وحدة التنقيش المشتركة كما أنها لا يتم تسجيلها أو تتبعها في نظام متابعة وحدة التنقيش المشتركة. وسيتم تضمين أي تدخل يتم في تقرير لجنة البرنامج والميزانية لكن سيسعد الأمانة أن تتيح تدخلها للدول الأعضاء كما هو. وأخيرا،

ذكرت الأمانة أن التوصيات التي تناولها الرئيس التنفيذي كانت جزءاً أيضاً من تقارير الأمانة المقدمة إلى اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة. وكانت تلك التوصيات على جدول أعمال اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة وتمت مراجعتها مع توصيات أخرى من شعبة الرقابة الداخلية على الحسابات.

521. واستمرت الأمانة في التأكيد على أنها قامت باتخاذ عدد من المبادرات، فيما يتعلق بالتوصية 7، وذلك لتوسيع التغطية الجغرافية والحصول على المزيد من الطلبات من متقدمين من مناطق غير ممثلة أو غير ممثلة تمثيلاً كافياً. وتمت دعوة الدول الأعضاء لتذكر الفعالية التي عقدت أثناء الجمعية العامة السابقة عندما تمت دعوة كافة الدول الأعضاء غير الممثلة للمشاركة مع الأمانة. وقامت الأمانة بزيادة الإعلانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق غير الممثلة وتم الحصول على مدخلات من الدول الأعضاء. وكانت إدارة الموارد البشرية تقوم بمتابعة الطلبات القادمة من متقدمين من الدول غير الممثلة وقامت بعمل قائمة خاصة لها. وفي كل مرة يظهر فيها إعلان لوظيفة شاغرة فإن هؤلاء المتقدمين يحصلون على تنبيه آلي بوجود هذه الوظيفة الشاغرة. علاوة على ذلك كان يتم توفير التوجيه والتدريب والتعقيبات عن كيفية قيام هؤلاء المتقدمين بعمل طلب وظيفة قوي للوظائف الشاغرة في الويبو حتى يمكنهم الفوز في الاختبارات واللقاءات الشخصية لأن الدول الأعضاء أعطت الأمانة تكليف بتوظيف متقدمين على أساس الكفاءة ولذلك تمت الأمانة أن يقوم هؤلاء المتقدمون بإظهار أفضل ما لديهم. وكانت إدارة الموارد البشرية تقوم ببعثات ترويجية في آسيا ووزارت ثلاثة دول وتعاملت مع مكاتب الملكية الفكرية هناك وقامت بتقديم عروض توضيحية في الجامعات التي تتعامل مع الملكية الفكرية. كما تحدثت إدارة الموارد البشرية أيضاً مع عدد من الخريجين والأطراف المعنية ووفرت لهم إرشادات حول كيفية التقدم بطلب وظيفة وكيفية تقديم أنفسهم. وستكون تلك عملية طويلة ولكن كانت الأمانة تستقبل المزيد من طلبات العمل من بعض هذه الدول ولكن الدول الأعضاء لم تر اختلافاً كبيراً على مدى فترة قصيرة، لأن ذلك يعتبر مشروعاً طويلاً المدى.

522. واقترح الرئيس أن يتم اختتام الحديث حول بند جدول الأعمال هذا لأن الأمانة قامت بتقديم استجابات مثل تلك التي تتعلق بالتمثل الجغرافي وسوف تتم مناقشة الحوكمة فيما بعد على جدول الأعمال.

523. وعبر وفد إسبانيا عن شكره للأمانة على تقريرها وأكد أنه قد تم القيام بعمل جيد فيما يتعلق بالتوصيات الرسمية ومما سمعه الوفد فقد كانت الأمانة تحاول تطبيق المقترحات التي طرحتها وحدة التفتيش المشتركة كلما أمكن. وفهم الوفد الفارق بين التوصيات الرسمية والاقتراحات. وأكد الوفد على التوصيات التي تقدمت بها المكسيك. واعتقد وفد المكسيك أنه من الجيد أن يتم تحقيق توازن بين استجابة أكثر رسمية للتوصيات الرسمية والمعلومات المكتوبة التي تتجاوز نطاق السجل الحرفي للاجتماع. واسترسل الوفد قائلاً إنه لا يريد، مع ذلك، الإطالة في هذه النقطة ولكن إذا حدث أثناء الشهور القادمة أو العام القادم أن استمرت الأمانة في التركيز على بعض هذه الاقتراحات المتعلقة بتحسين الحوكمة، سيكون من الجيد النظر إلى ما تقوم به الأمانة. ولم يكن ذلك بمثابة اقتراح رسمي، لكن إذا أمكن إجراء متابعة تعطي الدول الأعضاء معلومات تتعلق بالطريقة التي تقوم بها الأمانة بالتفكير في التقرير وتطبيقه فإن ذلك سيؤدي إلى القيام بالاستمرار في تحسين الحوكمة.

524. وعبرت الأمانة عن أملها في ألا تكون قد أعطت انطباعاً بأن هذه التوصيات لم تتم متابعتها بصورة استباقية. وشعرت الأمانة بأن إعداد التقارير والشفافية التي تم توفيرها كانت شاهداً على ذلك بحيث تجد الدول الأعضاء قدراً كافياً من التقارير داخل تقرير أداء البرنامج فضلاً عن المبادرات الأخرى المماثلة مثل مبادرات كفاءة التكلفة والتوفير بالإضافة إلى التعقيبات بشأن التوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ووحدة التفتيش المشتركة وشعبة الرقابة الداخلية. ولن تضع فرصه مشاركة الدول الأعضاء أثناء البيانات العامة أثناء جلسة لجنة البرنامج والميزانية المتعلقة بالمبادرات والتحسينات الأخرى التي تم القيام بها على مدار العام.

525. وعبر وفد المكسيك عن شكره للأمانة على ما قدمته من إجابات. وعبر عن أمله في أن يستخلص وجهة نظر حول المقترح المقدم من قبل الأمانة والجهود التي بذلتها بهدف تطبيق هذه التحسينات وهي جهود تناسب استراتيجية الأمانة

بالإضافة إلى توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وبناء على تقرير وحدة التفتيش المشتركة، كانت هناك عشرة توصيات رسمية وبالرغم من ذلك اقترح الوفد أن يتم تضمين مقترحات الأمانة في وثيقة العمل لمصلحة الدول الأعضاء وليس بالضرورة من أجل وحدة التفتيش المشتركة. وساد شعور بأن ذلك يتم من خلال محاولة التوصل إلى فهم واضح لتقدم الأمانة في مختلف المجالات التي قامت التقرير بتغطيتها.

526. واقترح الرئيس أن يعمل الوفد مع الأمانة والتي كانت على استعداد كامل لإصدار قرار في هذا الشأن بحيث يمكن في كل مرة تجتمع فيها لجنة البرنامج والميزانية يمكنها الإحاطة بالتوصيات الجديرة بالاهتمام. ويمكن القيام بذلك الإجراء بصورة سنوية. وتساءل الرئيس عما إذا كان مقبولاً بالنسبة للجميع أن تتم إضافة فقرة تطالب الأمانة بإعداد تقرير في الاجتماعات الاعتيادية للجنة البرنامج والميزانية حول أي تقدم يتم إحرازه فيما يتعلق بالتوصيات الناعمة لوحدة التفتيش المشتركة.

527. واقترحت الأمانة أن يتم اتخاذ هذا الإجراء في إطار إعداد تقارير الأداء التي تعد سنوياً حول التقدم الذي تم إحرازه في مقابل التوصيات الأخرى. وبهذه الطريقة سيعكس تقرير أداء البرنامج بصورة جزئية المبادرات التي تم اتخاذها مثل ما تم إنجازها بشأن توفير التكلفة.

528. وتساءل الرئيس عما إذا كان يجب اعتبار ذلك جزء من قرار تم اتخاذه بموجب البند 6 على جدول الأعمال أم أنه يجب تركه كما هو وان يتم التقدم نحو اتخاذ قرار.

529. ورأى وفد إسبانيا أن اقتراح الأمانة اقتراح ممتاز وإذا لم تتم معارضته، لم يعتقد أنه إجراء ضروري لأن مشاركة الأمانة تعتبر ضماناً كافيًا للإسهام في إحداث تطور.

530. ودعم وفد المكسيك اقتراح الأمانة.

531. وقام الرئيس بطرح فقرة قرار ظهرت في الوثيقة. ولم تكن هناك أية اعتراضات وتمت الموافقة على القرار.

532. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت علماً بتعليقات الأمانة المجددة بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة "استعراض الإدارة والتسيير في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)" (JIU/REP/2014/2) كما وردت في الوثيقة WO/PBC/23/4، ولاحظت أن التوصيات 2 و3 و4 و5 و8 و9 و10، الموجهة إلى المدير العام، قد نُفذت تنفيذاً كاملاً؛

"2" والتمست من الأمانة الاستمرار في التقرير عن التوصيات المتبقية في المستقبل في إطار تقاريرها الدورية المقبلة إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

البند 7 اقتراح بشأن إصلاح وتحسين أداء البرنامج والتقارير المالية

533. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/23/5 Rev.

534. وعرض الرئيس الوثيقة WO/PBC/23/5 Rev المتضمنة اقتراحاً بشأن إصلاح وتحسين أداء البرنامج والتقارير المالية، وأعطى الكلمة للأمانة لتقديم البند.

535. وأشارت الأمانة إلى أن لجنة البرنامج والميزانية، وإدراكاً منها للفرصة المتاحة لتحسين تقارير الأداء والمالية للشائبة، طلبت، خلال انعقاد دورتها الثانية والعشرين في سبتمبر 2014، من الأمانة أن تقدم اقتراحاً مفصلاً حول شكل ومضمون

تقرير شامل وموحد، بناء على المسح الذي أرسل إلى الدول الأعضاء في يناير 2015 لتقديم إسهاماتها المفصلة. واستُلمت الردود من 23 دولة عضو وجمعت في مرفق الوثيقة قيد الاستعراض. وذكرت الأمانة أيضا أنها استلمت ردين آخرين منذ وقت إعداد الوثيقة. وأضافت أن الاستنتاجات الرئيسية للدراسة هي أن اقتراح إطلاق تقرير للأداء في الثنائية عبر تقليص الازدواجية مع البيانات المالية وإدراج المعلومات الوجيهة المتعلقة بالإدارة المالية في تقرير أداء البرنامج، مما يعني إعداد تقرير يتناول كلاً من الأداء البرنامجي والأداء المالي في الثنائية، قد لاقى استجابات متفاوتة بشكل كبير من جانب الدول الأعضاء. وبالتالي، فمن غير المناسب الاستمرار في هذا الاقتراح في هذه المرحلة، لأن العديد من الدول الأعضاء أدلت بإشارات واضحة وقوية تأييدا للاحتفاظ بتقرير الإدارة المالية على أساس الثنائية. وأعربت الأمانة عن امتنانها للتعليقات النوعية ومدخلات الدول الأعضاء التي أجابت على الاستبيان، وأكدت أن هذه المدخلات ستؤخذ بعين الاعتبار.

536. وفتح الرئيس الباب للتعليقات.

537. وشكر وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، الأمانة على إجراء مسح الدول الأعضاء وتحضير الوثيقة WO/PBC/23/5 Rev. وقال الوفد إن مجموعته، ونظرا للظروف الواسع من وجهات النظر التي قدمتها الدول الأعضاء، تعتبر استمرار التقارير الحالية والوثيقة نتيجة معقولة، على الأقل في المرحلة الراهنة. وأعربت المجموعة عن اعتقادها بأن المسح كانت تمرينا مفيدا للغاية للأمانة، إذ أظهر ماهية المعلومات التي توليها المجموعة أهمية كبرى، كما أظهرت الطريقة التي رغبت المجموعة بأن تعرض بها الأمانة المعلومات وعبرت المجموعة، كما هو موضح في مرحلة اتخاذ القرار ومبين من قبل الأمانة العامة، عن اعتقادها بأن هذه العملية يمكن أن تسهم في زيادة تحسين وثائق التقارير.

538. وأعرب وفد المكسيك عن قناعته بأنه لطالما رأى قدرا كبيرا من الجدارة في الاقتراح الأول للأمانة في محاولة دمج هذين التقريرين. واستطرد قائلاً إنه قد أحاط علما بتباين الآراء حول هذه القضية ورغبة قلة من الدول الأعضاء في الحفاظ على تقريرين منفصلين. وأيد الوفد أن يعرض القرار المقترح على لجنة البرنامج والميزانية كي تنظر فيه، ولكنه أضاف أنه سيكون ممثنا للغاية إذا أخذت الأمانة بعين الاعتبار الردود التي قدمتها الدول الأعضاء، بما فيها المكسيك، على الاستبيان المنشور. وفي هذا الصدد، أشير بشكل خاص إلى محاولة إصلاح وتحسين مضمون هذه التقارير. وأضاف الوفد أن أي مقترحات أخرى للتحسين هي موضع ترحيب.

539. وعبر وفد الصين عن تقديره للجهود التي تبذلها الويبو في إصلاح تقاريرها المالية. وقال الوفد إنه يعتبر أن الهدف من الإصلاح هو ضمان تقارير شاملة وشفافة، وتقليص الازدواجية. وأضاف الوفد أن بلاده درست بعناية الأسئلة والأجوبة والمسح، وقدمت رأيها أيضا. ورغم أن النتائج أظهرت أن للدول الأعضاء وجهات نظر متباينة بشأن الاتجاه المستقبلي، فإن وفد الصين عبر عن رغبته في تشجيع الويبو على تنفيذ إجراء إصلاحات للحد من تكرار المعلومات وتقديمها بأبسط الطرق، على سبيل المثال.

540. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه للجهود التي تبذلها لجنة البرنامج والميزانية بغية تقليص الازدواجية في إعداد تقارير أداء البرنامج والتقارير المالية وتحسينها. ورأى الوفد أن تقاريراً دقيقة وشاملة وفي الوقت المناسب ستكون أدوات هامة للدول الأعضاء في تقييم الوضع المالي للمنظمة وأداء برامجها. وقال الوفد إنه يتفهم أن لدى العديد من الدول الأعضاء مخاوف وأسئلة معلقة حول حزمة الإصلاحات المقترحة، وشجع الوفد لجنة البرنامج والميزانية والأمانة على النظر في تلك المسائل والشواغل بهدف مراجعة الاقتراح لينظر فيه لاحقا. وإلى أن يحدد ذلك الوقت، أبدى الوفد موافقته على الحفاظ على الوثائق الحالية وأعرب عن تأييده لفقرة القرار.

541. وعبر وفد شيلي عن دعمه للجهود المبذولة في تحسين تقديم البيانات المالية. وقال الوفد إنه قد أجاب متأخرا على الأسئلة، وتساءل عن إمكانية الحصول على نسخة محدثة من وثيقة لجنة البرنامج والميزانية تتضمن جميع نتائج المسح ومن بينها الإجابات المتأخرة التي أرسلها وفد شيلي ووفد آخر. وتابع الوفد قائلاً إن ما سبق سيعطي صورة كاملة عن كل الإجابات

التي وصلت للأمانة، وسيتيح أخذ جميع تلك الإجابات في الحسبان ضمن الجهود المبذولة لتحسين إعداد التقارير المالية، وضمن سياق التقييم مستقبلاً.

542. وأكدت الأمانة أنها سوف تقوم بتحديث مرفق الوثيقة قيد الاستعراض بشكل يعكس أحدث الردود الواردة.

543. واقترح الرئيس الانتقال إلى القرار كما ورد في الوثيقة وقرأ فقرة القرار. واعتمد النص دون أية اعتراضات.

544. إن لجنة البرنامج والميزانية، بعد أن استعرضت الردود المجمعة للدول الأعضاء على الاستبيان بشأن شكل ومضمون تقرير شامل وموحد للأداء في الثنائية، تلتزم من الأمانة:

"1" أن تواصل العمل بالتقارير الحالية،

"2" وأن تراعي الإسهامات النوعية للدول الأعضاء في إعداد وتحسين أداء البرنامج والتقارير المالية في دورات إعداد التقارير المقبلة.

البند 8 سياسة الاستثمار

545. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/23/6: "سياسة الاستثمار المراجعة (تدخل حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2015) والوثيقة WO/PBC/23/7: "اقتراح تعديلات إضافية لسياسة الاستثمار"

546. وأعلن الرئيس عن أن المقترحات التي قدمت تحت مظلة البندين 8 (1) و8 (2) من بنود جدول الأعمال سوف يتم مناقشتها معاً ودعا الأمانة لطرحهما.

547. وقامت الأمانة بطرح الوثيقة الأولى WO/PBC/23/6 وهي سياسة الاستثمار المراجعة والتي ستدخل حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2015 وأوضحت أنها تضمنت الحد الأدنى من التغييرات المطلوبة من أجل سياسة الاستثمار المطبقة حالياً. وكان المقصود من الوثيقة التعامل مع موقف ستواجهه الوبو في ديسمبر القادم عندما تضطر المنظمة إلى سحب كافة استثماراتها من الدائرة المالية الفيدرالية السويسرية وسيتم وضع الاستثمارات التي تم سحبها في مكان ما وإذا لم تتم مراجعة السياسة الحالية ستكون المنظمة مخالفة للسياسة لعدة أسباب أبرزها ما يلي: أولاً، الهدف الأول لإدارة استثمارات المنظمة هو الحفاظ على رأس المال. في بيئة معدلات فائدة سلبية، أصبح ذلك يمثل تحدياً كبيراً، وسوف يكون ممكناً فقط لمدى محدود، إن وجد. وأضافت الأمانة أن هذه الحقيقة تحتاج إلى أن تظهر من خلال السياسة. ثانياً، دعت السياسة الحالية إلى وضع كافة استثمارات الوبو بالفرنك السويسري لدى سلطات سويسرية والتي أشير إلى أنها البنك الوطني السويسري من خلال مستندات سياسة الاستثمار نفسها بشرط أن يكون معدل الفائدة أعلى من المعدل المتوافر في البنوك التجارية مع التصنيف الائتماني المطلوب. ومن الواضح أنه لن يسمح للوبو بأن تحتفظ باستثمارات لدى السلطات السويسرية بدءاً من ديسمبر 2015 وأصبحت مسألة المعدل المتوافر لدى البنوك التجارية غير ذي أهمية. وليست هناك حاجة إلى إجراء مقارنة. ثالثاً، يجب وضع الاستثمارات في بنوك لديها تصنيف AA-/Aa3 أو تصنيف أعلى. وأضافت الأمانة أنه من الصعب الآن العثور على بنوك التي تمتلك هذا المعدل من التصنيف الائتماني وخاصة تلك التي على استعداد على الاحتفاظ بأموال بالفرنك السويسري. إن البنوك التي تتعامل معها الوبو بصورة منتظمة هي بنك يو.بي.إس وبنك كريدي سويس وبنك جيه.بي. مورجان تمتلك تصنيف ائتماني أقل من المحددة في سياسة الاستثمار. وعند سحب الاستثمارات في ديسمبر يجب الاحتفاظ بمقدار كافي من الأرصدة في بنك يو.بي.إس وبنك كريدي سويس بحيث يمكن خفض تصنيفات ائتمانية مقبولة وفقاً لذلك. وأضافت الأمانة أنه في حالة عدم قدرة الدول الأعضاء الاتفاق بشأن التغييرات الأكثر اتساعاً والمقترحة بالنسبة لسياسة الاستثمار في الوثيقة التالية WO/PBC/23/7، فإن التعديلات الموضحة بهذه الوثيقة سوف توفر للمنظمة سياسة استثمارية يمكنها أن تعمل بموجبها بدءاً من شهر ديسمبر 2015. وأضافت أنه في حالة موافقة الدول الأعضاء على بعض أو كل

التغييرات المقترحة في الوثيقة التالية WO/PBC/23/7، فسيتم طرح سياستين استثماريتين منقحتين جديدتين في جلسة البرنامج والميزانية القادمة، ولن تكون هناك حاجة إلى سياسة الاستثمار الموضحة في هذه الوثيقة WO/PBC/23/6.

548. وأوضح الرئيس أن هذه هي مسألة لها قرارين مقترحين ومرتبطين ولذلك طالب الأمانة بوصف الوثيقة الثانية من أجل الحصول على العرض التوضيحي بكاملة إلى جانب ردود الفعل ثم يرى ما نوع القرار الذي يمكن اتخاذه.

549. وقامت الأمانة بتقديم وثيقة WO/PBC/23/7 التي اقترحت عدد كبير من التغييرات في سياسة الاستثمارات الحالية وسوف يؤدي ذلك، في حالة قبوله، إلى إعداد سياستين استثماريتين: إحداها تحل محل سياسة الاستثمار الحالية والثانية تغطي النقد الذي تم وضعه جانبا من أجل التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة (ASHI) مضيفا إلى أن ذلك قد أشير إليه على أنه نقد استراتيجي في الوثيقة. وقد تم تحديد الثلاثة فئات نقدية التي تكون أرصدة المنظمة النقدية في الوثائق. وكانت تمثل النقد التشغيلي والنقد الرئيس والنقد الاستراتيجي كما قدمت وثيقة مزيد من الوصف لكيفية وجود هدف استثماري مختلف لكل من هذه الفئات وأفق استثمار مختلف وسجل مخاطر مختلف. وقد تم اقتراح عدد من تصنيفات الأصول من أجل تضمينها في السياسات الاستثمارية والتي كانت أوسع نطاقا من قائمة تصنيفات الأصول المتوافرة حاليا. كما أوضحت الوثيقة أيضا الحاجة لقبول مزيد من المخاطر من أجل الحصول على عائدات إيجابية في السوق الحالية بالنسبة للاستثمارات بالفرنك السويسري.

550. وعبر وفد البرازيل، متحدئا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن قلقه بسبب تطبيق سياسة معدلات الفوائد السلبية في سويسرا، والتي تضع ضغوطا كبيرة على الإدارة المالية للمنظمات الدولية. وفي هذا الصدد، حثت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي المدير العام على أن يبلغ السلطات السويسرية والمجلس التنفيذي الرئيس للأمم المتحدة بقلق الدول الأعضاء إزاء الموقف وعبر عن أمله في إعفاء الهيئات التي مقرها جنيف من تطبيق هذه السياسة. علاوة على ذلك، رحب الوفد بتقرير المدير العام المستقبلي الذي يقدمه إلى لجنة البرنامج والميزانية حول مبادراته إلى السلطات السويسرية.

551. وعبر وفد اليابان، متحدئا بالنيابة عن المجموعة بآء، عن شكره للأمانة على عملها وعلى إعداد الوثيقتين WO/PBC/23/6 و WO/PBC/23/7 واللتين يتعلقان بالطريقة التي يجب أن تعامل بها المنظمة مع إدخال القوانين الجديدة من قبل الدائرة المالية الفيدرالية السويسرية ومعدلات الفائدة السلبية. ومن الإجراءات المؤقتة للاستجابة للموقف بدء من عام 2016 عندما تكون الويبو غير قادرة على الاحتفاظ بحسابات إيداعات في الدائرة المالية السويسرية، دعم الوفد الاقتراح الوارد في الوثيقة WO/PBC/23/6. وفيما يتعلق بالتغييرات المقترحة بالنسبة للفقرة الثالثة في سياسة الاستثمار، فضلت المجموعة بآء الاحتفاظ بمحد للمبالغ المستثمرة في مؤسسة ما بحيث لا تبلغ أكثر من 30% إلى إذا كانت المؤسسة تتمتع بتصنيف ائتماني AAA ومخاطر سيادية. وفهمت المجموعة بآء أن المسألة الهامة والخطيرة تتعلق بالموافقة على الاتجاه الذي ستسلكه المنظمة من أجل تقليل تأثير الفوائد السلبية على الويبو، مع الأخذ في الحسبان الصورة المالية لهذه المنظمة فيما يتعلق بالفرنك السويسري. وفي هذا الصدد، عبرت المجموعة بآء عن تقديرها لجهود الأمانة المتعلقة بعرض المقترحات الواردة في الوثيقة التي حملت عنوان "اقتراح مراجعات إضافية على سياسة الاستثمارات" WO/PBC/23/7. وكما ورد في بيانها الافتتاحي، أشارت المجموعة بآء إلى الحاجة الهامة للاتفاق مع التوجه العام لسياسة الأرصدة المستقبلية مع عكسها بصورة أكثر دقة. وأضافت المجموعة بآء أنها ستسمح للأمانة بإعداد مسودة مملوسة لسياسة الاستثمار المنقحة حتى يتم تبنيها في جلسة سبتمبر. وأظهرت المجموعة بآء دعما عاما للمفهوم الأساسي الخاص بأن النقد يجب أن يقسم إلى ثلاثة مجموعات، أي نقد تشغيلي ونقد أساسي ونقد استراتيجي ويجب التعامل مع كل مجموعة بطريقة تناسب للهدف منها وطبيعتها من أجل تقليل أقل عدد من المؤسسات المالية التي يمكن أن يتم الاحتفاظ بالمال التشغيلي بها إلى أربعة مؤسسات ولاستخدام مدراء أرصدة خارجيين لإدارة النقد الأساسي والنقد الاستراتيجي. علاوة على ذلك، دعم أيضا سداد مدفوعات الديون المجدولة والمرتبطة بالمبنى الجديد والتي تستحق في نوفمبر 2015 ويناير 2016. ولذلك، طالبت المجموعة بآء الأمانة بإعداد مجموعة كاملة من

سياسات الاستثمار المنقحة والتي تعكس هذه المفاهيم الأساسية في أعقاب تعليقات موضوعية ونقاط أكثر تفصيلاً قدمتها الدول الأعضاء في المجموعة لتقديمها في جلسة سبتمبر لدراستها وتبنيها. بالإضافة إلى ذلك، طلبت المجموعة بآء من الأمانة البدء في إعداد معلومات تمكن من التطبيق السريع لسياسات الاستثمار الجديدة فور تبني الجمعية العامة لها. ورغبت المجموعة بآء في إلقاء بعض الأسئلة على الأمانة. أولاً، طالبت المجموعة بآء الأمانة بتوفير المزيد من التفاصيل حول العلاقة المتبادلة الملموسة لسياسة الاستثمار ومن الذي سيطالب بشرح هيكل محفظة الأعمال على أساس القواعد التي وردت في الملحق 3 لوثيقة WO/PBC/23/7. وأضافت المجموعة بآء أن عملية تثبيت نسب مناسبة بالنسبة لتصنيفات الأصول تعتبر عملية هامة لأن ذلك سيضمن عدم تمثيل اصناف الأصول الأكثر خطورة في المحفظة. وتعتبر تلك المهمة مهمة خبراء وسوف تكون المجموعة بآء مهتمة بمعرفة كيفية اقتراح إتمام هذه العملية. ثانياً، ستكون المجموعة بآء مهتمة بمعرفة المزيد عن عمل الجهة العالمية الوديعية. ومن سيقوم بمتابعة إجراءات الاستثمار وأداء مدراء الصناديق بالنيابة عن الوبو وكيف ستقوم الجهة العالمية الوديعية بتقديم التقارير إلى الوبو وكيف سيتماشى هذا العمل مع المراقبة العادية لتطبيق سياسة الاستثمار من خلال العاملين الداخليين في الوبو، مثل لجنة الاستثمار الاستشارية؟ واعتقدت المجموعة بآء أنه من الهام أن تتم عملية مراقبة تطبيق السياسة من قبل الوبو نفسها، بصورة منتظمة. وقالت أنها ستكون مهتمة بمعرفة ما إذا كان يمكن القيام بهذه المهمة من خلال لجنة الاستثمار الاستشارية أم أن هناك حاجة إلى إنشاء هيكل داخلي إضافي لتحقيق هذا الغرض.

552. وصرح وفد رومانيا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، من وجهة نظر عامة، بأنه يعتقد أن الظروف الجديدة التي ستعمل في ظلها الوبو مثل الحاجة إلى التوقف عن الاحتفاظ بحسابات إيداعات في الدائرة المالية الفيدرالية السويسرية بدءاً من 1 ديسمبر 2015 ومعدلات الفائدة السلبية الحالية، تتطلب بالطبع نهج جديد يتعلق بإدارة أموال الوبو. ولذلك، فقد دعم بصورة كاملة سياسة الاستثمار. وفيما يتعلق بالوثيقة WO/PBC/23/6 فقد رأت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بأن كافة التعديلات المقترحة من قبل الأمانة تعديلات إيجابية. وفيما يتعلق بالوثيقة WO/PBC/23/7 اعتقدت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أنه من أجل تجنب أو تقليل تآكل الأموال لآبد على الوبو أن تكون قادرة على الاستثمار في مختلف اصناف الأصول غير الإيداعات المصرفية وسندات الحكومة. وبينما كان هناك إدراك أن ذلك سوف ينجم عنه مستوى من مستويات المخاطرة بالمقارنة بالسياسة السابقة فقد كان رأي المجموعة أنه من الحصافة إبقاء هذا الأمر كأحد المخاوف الأساسية وأن أي مخاطرة يتم التعرض لها يجب أن تكون في أضيق الحدود. كما دعم أيضاً اقتراح الأمانة بإعداد سياستين استثماريتين من أجل جلسة لجنة البرنامج والميزانية القادمة أحدهما تغطي النقد الأساسي والأخرى تغطي النقد الاستراتيجي. كما وافقت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أيضاً على استخدام مدراء صناديق خارجيين لإدارة النقد الأساسي والاستراتيجي وسداد حصتي قرض المبنى الجديد والتي كانت ستبلغ تاريخ استحقاقها في المستقبل القريب. ومع التأكيد على أن الوقت يمثل عنصراً هاماً في هذه الممارسة فقد أضافت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أنها كانت تأمل في إصدار قرار حول السياسة المنقحة الخاصة بالاستثمارات أثناء الجلسة الحالية.

553. وقال وفد المكسيك أن لديه بيانين يريد إلقائهما، بيان خاص بكل من الوثيقتين. وبالإشارة إلى وثيقة WO/PBC/23/6 فقد قال الوفد أنه يدرك أنه نتيجة للتدابير الجديدة التي تم اتخاذها من قبل الدائرة المالية الفيدرالية السويسرية يجب إغلاق خمسة حسابات. كما أضاف أنه على دراية بمشكلة معدلات الفائدة السلبية ونتيجة لذلك فإنه على المنظمة أن تقوم بإدخال تغييرات على سياسة الاستثمار الخاصة بها. كما صرح بأنه يدعم وفد البرازيل الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بالنسبة للتعديلات المقترحة على سياسة الاستثمار الواردة في الوثيقة WO/PBC/23/6. وسوف يسمح ذلك للمنظمة بنقل الأرصدة التي كانت تحتفظ بها الدائرة المالية الفيدرالية السويسرية في سويسرا إلى بنوك أخرى. وفي نفس الوقت، فإن ذلك سوف يسمح للمنظمة بأن يكون لديها سياسة تمكنها من العمل بصورة مسالمة للظروف الجديدة التي سيتم تطبيقها في ديسمبر 2015. وكان لدى الوفد تحفظ صغير حول تعديلات الفقرة 2. ولم يبدو من الملائم أن تتضمن الأهداف الأساسية لسياسة الاستثمار استثناءات عندما يكون الهدف منها وضع قواعد عامة. وفهم أن الظروف التي أدت إلى وضع التعديلات المقترحة لكنه لم يعتبر أنه من الملائم تركها تنعكس في السياسة كما

هي. وفيما يتعلق بالوثيقة WO/PBC/23/7، عبر الوفد عن شكره للأمانة على تقديم الوثيقة، وعلى المشاورات المطولة التي عقدت بين الويبو والدول الأعضاء حول هذه المسألة. وسوف يعني ذلك أن الوفود كانت لديها المعلومات المناسبة والكاملة حول المسألة التي لها تبعات فورية على ماليات المنظمة. وطالب الوفد بأن يكون أي إجراء تم تطبيقه على سياسة الاستثمار إجراء مؤقتاً نتيجة للموقف الحالي، واقترح سنة لتطبيق سياسة الاستثمار الجديدة وطالب الأمانة بإطلاع اللجنة بصورة منتظمة على تطور الأحداث. وسوف يسمح ذلك للجنة بإعادة تقييم الموقف واتخاذ التدابير الملائمة. وفيما يتعلق بالاقتراحات الخاصة، كان لدى اللجنة بعض التعليقات التي تود طرحها. فهي تدعم وجود استثمارات منخفضة المخاطر في النقد الأساسي والنقد التشغيلي بينما تتقبل مستوى مخاطرة متوسط بالنسبة للنقد الاستراتيجي. وأضاف أنه لا يدعم الموارد الاستراتيجية الخاصة بالتأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة (ASHI) التي يتم استثمارها على مستوى عالي. وبالنسبة للاستثمارات مرتفعة المخاطر سيكون من المناسب استخدام موارد العاملين؛ وتحتاج المنظمة إلى الحفاظ على رأس مالها مع ضمان وجود سيولة لديها كذلك. لقد دعم الاقتراح المتعلق بوجود سداد الويبو لدفعتين من قرض المبنى الجديد والتي ستكون مستحقة الدفع في نوفمبر 2015 وبداية 2016 واعتقد أيضاً أن الحفاظ الخارجية يمكن استخدامها في النقد الأساسي والنقد التشغيلي لكنه طالب بالمزيد من المعلومات حول اختيار مدراء الاستثمار المشاركين والإدارة الداخلية لتكاليف التشغيل. وطالب الوفد أيضاً بمعرفة ما إذا كانت التكلفة المتضمنة في توظيف متخصص قد تم تضمينها في المقترح الحالي الخاص بميزانية 2017/2016 وما إذا كان ذلك أمر يحتاج لإضافته إلى إجمالي الميزانية. وفي النهاية، طالب الوفد بتفسير للفقرة 8 في الوثيقة والتي أشارت إلى أنه سيكون هناك تنوع كبير بين المؤسسات التي سيتم الاحتفاظ بالنقد التشغيلي بها. ويبدو أن فكرة التنوع متناقضة بعض الشيء مع ما تمت الإشارة إليه في القرار، أي تقليل عدد المؤسسات المالية إلى أربع مؤسسات. وطالب الوفد من الأمانة تقديم إيضاحات في هذا الصدد.

554. ودعم وفد إسبانيا بيان المجموعة بآء وأضاف أن لديه بعض التعليقات العامة التي سيبدأ بها ثم سيعطي الكلمة إلى الوفود الأخرى لأن لديه بعض الأسئلة الفنية المتخصصة. وقد أدرك الوفد جيداً الحاجة إلى القيام بإصلاح سياسة الاستثمار في الويبو لأن المنظمة تواجه موقفاً معقداً للغاية؛ كان الوقف عبارة عن الويبو لن تتمكن بعد ذلك من التمتع بمعدلات الفائدة التفضيلية على إيداعاتها في البنك الفيدرالي السويسري. وقد تمكنت الويبو من القيام بذلك نتيجة لكرم السلطات السويسرية على مدى بضع سنوات لكن الآن فقدت هذه الميزة ويمكن إضافة السياسة السويسرية التي تم تطبيقها مؤخراً بشأن معدلات الفائدة السلبية إلى المشكلة. وتم تفهم الموقف لكن ذلك يعني أن هناك تأثير مزدوج أو تأثير ضخم وضع المنظمة في وضع معقد للغاية. وتساءل الوفد عما كان يمكن للأمانة إعطاء تقدير محتمل إذا تم إقرار هذه السياسة الجديدة للزيادة المطلوبة في عدد العاملين من أجل تيسير إدارة هذه الاستثمارات. فهل كانت الأمانة تعلم عدد الأفراد المطلوبين والنفقات المتعلقة بهم؟ وتمنى دعم طلب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما عبر عن رغبته أيضاً في رؤية النص لأن ذلك جانب هام من جوانب القرار ويحتاج إلى تقديمه إلى السلطات السويسرية مع شرح ما كان على الويبو التعامل معه نتيجة للظروف السائدة. وفيما يتعلق بالوثيقة 6/23 كانت هناك مسألتان. الأولى تتعلق بالتغيير المقترح في صياغة الفقرة 2 وقد تمت إثارة هذه النقطة من قبل وفد المكسيك. كان الموقف استثنائي ويجب إلغاء هذه التغيير. أما السؤال الثاني فقد كان ذي طبيعة فنية. وكان لدى الوفد انطباع بأن الأمانة كانت تحاول القيام بأمل مستحيل. ويبدو أن مزج الفقرة 3 والفقرة 6 يعطي أولوية للاستثمار بالفرنك السويسري من جانب، ومن جانب آخر، لا يمكن للويبو الاستمرار في الإيداع لدى السلطات السويسرية. وأخيراً، كان هناك افتراض الاستثمار في مؤسسات مختلفة. وكان لدى الوفد سؤال مباشر للغاية. لقد كانت المنظمة تحاول تحقيق توازن بين الفرنك السويسري وبعض المؤسسات لكن في نفس الوقت كانت تحاول استبعاد السلطات السويسرية. فما هي الفرص الحقيقية المتاحة أمام الويبو بالنسبة لهذه الاستثمارات؟ كان لدى الوفد انطباعاً بأن المنظمة، من خلال هذه الفقرات الثلاثة، كانت تصارع نفسها بشكل مفرط. وتساءل الوفد عما إذا كانت هناك بدائل، وعن ماهية هذه البدائل إن وجدت.

555. وعبر وفد ألمانيا عن مساندته لبيان المجموعة بآء وكان لديه بعض الأسئلة الإضافية. ويجب أن تعطي عملية الحفاظ على رأس المال أولوية واضحة على المكاسب المحتملة ويجب أن تكون أي مخاطر في أضيق نطاق لذلك هل كان من الضروري القيام

بالتغييرات الموجودة في الفقرة 2 بين الأقواس في الوثيقة WO/PBC/23/6 والتي عدلت هذا الهدف بقدر الإمكان عندما كانت أسعار الفائدة السائدة منخفضة. لقد كان الحفاظ على رأس المال هو الغاية الأساسية وإذا تم التحقق هذه الغاية بسبب معدلات الفائدة الحالية، لا يجب أن يتسق ذلك بصورة مباشرة مع الأهداف. وكانت أهداف الوفد الأخرى متعلقة بالاقتراح المتعلقة بالقيام بمراجعات إضافية لسياسة الاستثمار المتضمنة في وثيقة WO/PBC/23/7. وهناك ضرورة للحصول على معلومات عن الإطار القانوني الذي تعمل المنظمة من خلاله. وما هو الأساس في اللوائح والقواعد المالية وهل هناك أحكام قانونية أخرى توفر إرشادات في هذا الموقف؟ هل هناك أية معايير حول كيفية تعديل سياسة الاستثمار؟ ثانياً، عبر الوفد عن رغبته في أن يقوم مرة ثانية بالإقرار بصورة كاملة بما قالته المجموعة بآء حول ضرورة وجود رقابة وضوابط وخاصة فيما يتعلق بالإدارة الخارجية للصناديق. كما عبر عن رغبته أيضاً في الحصول على مزيد من المعلومات حول ما سيكون عليه الإطار الخاص بالإدارة الخارجية للصناديق، كما هو موضح في الفقرة 11 من الوثيقة WO/PBC/23/7. وقد تم ذكر استراتيجية الاستثمار التي طبقتها منظمة العمل الدولية فهل تنوي الويو تطبيق استراتيجية مماثلة؟ وكيف سيتم اتخاذ قرار بشأن هذه الاستراتيجية وهل هناك مجموعة قوانين معينة تختص بصناديق التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة؟ وهل سيكون أقل تصنيف ائتماني خاص بصناديق التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة نفس التصنيف الذي يتعلق باستثمارات المنظمة متوسطة المدى وطويلة المدى؟ وتساءل الوفد عما إذا كان هناك قواعد معينة تتعلق بالمخاطر التي تتحملها صناديق التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة وكيفية إدارة ذلك في المنظمات العالمية الأخرى. أما النقطة الثالثة فهي تتعلق بالتكاليف التي ذكرها آخرون. وقد قام الوفد بالإحاطة علماً بالإجابة الواردة في مستند الأسئلة والإجابات. وبالرغم من ذلك، فإن السؤال رقم 1 الوارد في صفحة 12 لم يبدو أنه مكتمل. كان هناك ذكر لتوظيف موظف إضافي من أجل القيام بالإدارة الداخلية للصناديق لكنه كان من المقرر أيضاً توظيف مدير خارجي أو أكثر للصناديق. ما هو حجم التكاليف المتعلقة بمدراء الصناديق الخارجيين؟

556. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه لبيان اليابان الذي ألقاه بالنيابة عن المجموعة بآء، وعبر عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة وأعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الصناعة للقيام بمراجعة سياسات واستراتيجيات المنظمة الاستثمارية. كما عبر عن تقديره لقيام الأمانة بالتوصل إلى المنظمات الدولية التي تمر بموقف مشابه للبحث عن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وخاصة فيما يتعلق بالإدارة طويلة المدى لصناديق التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة بها. وأيد الوفد الدعوات المنادية بإرسال خطاب إلى البنك الوطني السويسري والجمعية العامة للأمم المتحدة للتأكيد على معضلة معدلات الفائدة السلبية واعتقد أن الخطاب المقترح يجب التنسيق بشأنه مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي مقرها سويسرا والتي تواجه نفس المعضلة. وفيما يتعلق بعناصر مراجعة السياسة، وافق الوفد على أن الإدارة الحكيمة للموارد تعتبر عملية هامة لتحقيق الاستقرار على المدى البعيد في المنظمة. كما أعلن أيضاً بأنه يدعم وجود مستشارين استثمار خارجيين يديرون الاستثمارات الأساسية والاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، أكد على الحاجة لتحقيق التوازن بين إدارة المخاطر ومعدل العائدات وخاصة بالنسبة للاستثمارات طويلة الأمد. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن عائدات 2.3 المستهدفة كانت متحفظة للغاية وشجع على التفكير في صكوك مناسبة قد تؤدي إلى حصول على عائدات مماثلة للمنظمات الدولية مع تقليل المخاطر التي تواجه رأس المال المستثمر. وبالرغم من هذه التعليقات، أضاف الوفد أنه يدعم اقتراح المجموعة بآء المتعلق بجعل جلسة سبتمبر تناقش سياسة الاستثمار المنقحة بهدف تبنيها مع دراسة التعليقات الموضوعية للدول الأعضاء في هذه الجلسة.

557. وعبر وفد اليونان عن شكره للأمانة على إعداد الوثيقتين المتعلقتين ببنود جدول الأعمال، وهما الوثيقة WO/PBC/23/6 والوثيقة WO/PBC/23/7 التي تتعلق بسياسة الاستثمار الجديدة. كما عبر عن دعمه الكامل للبيان الذي ألقته المجموعة بآء. وأكد الوفد على اعتقاده الراسخ بأن سياسة الاستثمار الجديدة ينبغي أن تتم دراستها على أنها سياسة تتعلق بالأرصدة وليس على أنها سياسة استثمار. وأكد على أنه منذ عقد اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2014 فقد تغيرت البيئة المصرفية في الدولة المضيفة بسبب إدخال معدلات فائدة سلبية. وعند الأخذ في الحسبان أن تقديرات المعلقين على السوق اختلفت حول مدة استمرار هذا الوضع مع اعتقاد البعض بأنه سيستمر لمدة خمس سنوات،

فقد صرح الوفد بأنه يدعم التغييرات المقترحة في الفقرة 3 من الوثيقة WO/PBC/23/6 مع تفضيل الحفاظ على حد للمبلغ المستثمر في كل مؤسسة إلا إذا استفادت المؤسسة من تصنيف AAA. كما أيد أيضا سداد دفعتي القرض المجدولين والمتعلقين بالمبنى الجديد والمستحقين في نوفمبر 2015 ويناير 2016 والتي تعتبر التزامات تعاقدية. وأخيرا، طالب الوفد بالحصول على المزيد من المعلومات حول الإطار القانوني الذي ستعمل به المنظمة.

558. وأيد وفد كندا بيان المجموعة بآء. وعبر الوفد عن شكره للأمانة على إعداد الاقتراح المتعلق بالسياسة المنقحة للاستثمارات WO/PBC/23/6 بالإضافة إلى الإيضاحات المقدمة في الجلسة الصباحية والسياسة الواردة في الوثيقة WO/PBC/23/7 التي ستحل محل السياسة المطبقة. وقال الوفد أن القرار يجب أن يظهر في إطار لجنة البرنامج والميزانية أو الجمعية العامة مضيفا أنه فهم أن الاقتراح أو السياسة المنقحة في مجال الاستثمارات ستكون بمثابة منح مؤقت أو خطة بديلة. وبالرغم من ذلك، أضاف الوفد أن الاقتراح الوارد في الفقرة 2 يسعى إلى الحفاظ على رأس مال المنظمة وسوف يطبق على وضع افتراضي في حالة تبني محتوى الوثيقة WO/PBC/23/7. وبالإشارة إلى اقتراح القيام بالمزيد من المراجعة للسياسة في مجال الاستثمارات بموجب وثيقة WO/PBC/23/7 فقد كان لدى الوفد بعض التعليقات والأسئلة. أولا طالب الوفد بتأكيد بأن السياسة الجديدة لن تكون بالضرورة استجابة فقط لمعدلات الفائدة السلبية لكنها ستعكس أيضا الوضع المصرفي واحتمالات الاستثمار بقدر الإمكان وستجعل من الممكن بالنسبة للويو القيام بتعديل سياستها الاستثمارية إذا كانت معدلات فائدة الاستثمار أو التحويل بالفرنك السويسري إيجابية فيما يتعلق بدور المائة والخمسة والعشرين مليون فرنك سويسري المتمثلة في النقد التشغيلي أو الخمسة وسبعين مليون فرنك سويسري التي لم تكن تستخدم في الرواتب أو الحسابات الدائنة. ثالثا، طالب الوفد بالحصول على مزيد من المعلومات حول نسبة الاستثمارات المتعلقة بإعفاء 125 مليون فرنك فيما يتعلق بالأدوات التي لم تبلغ موعد الاستحقاق بعد وعبر عن رغبته في أن يعرف الموقف المتعلق بذلك. رابعا، صرح الوفد بأنه من المفيد معرفة الطبيعة الملموسة لإدارة النقد متوسطة المدى للعمليات التي تتم بعملات غير الفرنك السويسري كما تساءل عما إذا كان هناك إمكانية لوجود أموال في حساب اليوم الواحد أو أموال تستثمر على المدى القصير. كما طالب الوفد أيضا بتحديد أصناف الأصول في الصفحة 10 من الوثيقة WO/PBC/23/7 والتي لم تكن متوفرة للويو بسبب القيود الموضوعية من خلال سياسة الاستثمارات الحالية. وطالب الأمانة بتحديد أصناف الأصول المتاحة. وأشار إلى أن الفقرة 15 في الوثيقة قد ذكرت أن هناك دراسة حول الأصول والخصوم ولكنها لم تكن واضحة بشأن ما إذا كان قد تم استكمال هذه الدراسة أم لا. وسوف تسمح هذه الدراسة بتحديد أصناف الأصول بالنسبة لاستثمارات التأمين الصحي على سبيل المثال. وبالرغم من ذلك فقد عبر الوفد عن بعض الارتباك في الفهم، بالإشارة إلى الوثيقة WO/PBC/23/7 والتي ذكرت بالفعل الفئات والأصناف، وسأل الأمانة عما إذا كان العمل قد تم استكماله أم لا. وأخيرا، عبر الوفد عن رغبته في التأكيد على أهمية حماية رأس مال المنظمة وأي زيادة في التغييرات التي يؤدي إلى خطر وجود معدلات فائدة منخفضة. وقد يؤدي ذلك إلى ظهور مخاطر مالية أقل من أو تساوي 2.4 مليون فرنك سويسري تم تحديدها في الميزانية لسداد معدلات الفائدة السلبية. وقال الوفد أنه مهتم بمعرفة منهج الأمانة فيما يتعلق بهذا البند.

559. وعبر وفد سويسرا عن رغبته في تناول التساؤلات التي طرحتها الوفود الأخرى وأن يؤكد للوفود أن السلطات السويسرية كانت مدرجة للتبعات الناجمة عن قيام البنك الوطني السويسري بتقديم معدلات فائدة سلبية. وأوضح أنه تم تبني هذا الإجراء في سياق اقتصادي ومالي واسع للغاية، سعيا وراء إضعاف الفرنك السويسري وجعله أقل جذبا. وأراد الوفد الإشارة إلى أن البنك الوطني السويسري هو مؤسسة مستقلة ولا يمكن للحكومة السويسرية التدخل فيه بأي صورة. وفيما يتعلق بالتزام السلطات السويسرية نحو المنظمات الدولية التي توجد مقراتها في سويسرا، اعتبر الوفد أنه من خلال السياق الحالي، فقد أكدت المقترحات الواردة في الوثائق أهمية الموقف بالنسبة للويو وعبر عن رغبته في إبداء بعض الملاحظات. وفيما يتعلق بما صرحت به المجموعة بآء فيما سبق، اعتبر الوفد أنه من المهم إعطاء الأمانة المؤشرات والتوجيهات اللازمة لتمكين من البدء في القيام بعمل تحضيرى من أجل تقديم سياستين استثماريتين منقحتين. وكان من المهم التوصل إلى اتفاق حول تشكيل أساس خطة الاستثمار الجديدة للمنظمة. وقد قام الوفد بالإضافة لذلك باعتبار أن هناك مبدأ أساسى وهو

وجود فئات أرصدة ثلاثة مع أخذ احتياجات المنظمة من السيولة في الحسبان، وأن هناك تواريخ استحقاق مختلفة بالنسبة لفئات المختلفة للأرصدة أو النقد. ثانيا، أولى الوفد أهمية كبرى بالتنوع الكافي للاستثمارات لأن ذلك سيكون له أثر مباشر على أمن استثمارات المنظمة. علاوة على ذلك، اعتبر أنه من المهم إنشاء آليات رقابة قوية عند تطبيق السياسة الاستثمارية للمنظمة مع الإشارة إلى الأسئلة التي طرحتها المجموعة باء وسيكون من المثير سماع الإجابة عنها. وأخيرا، أكد الوفد على أهمية عنصر الوقت في عملية اتخاذ القرار.

560. وكان لدى وفد البرازيل تساؤل يتعلق بأقل تصنيف ائتماني مستخدم في الوثيقة. وفي حين أنه يفهم أن هناك أنواع مختلفة من الحد الأدنى للتصنيف الائتماني والتي تطبق على سندات المؤسسات والسندات الحكومية والبنوك، فقد عبر الوفد عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات حول ذلك وحول هذا التمييز. علاوة على ذلك، فقد طالب الوفد بمعرفة المزيد عن التأثير المحتمل لإدراج الصناديق الاستثمارية في سياسة الاستثمار لأن ذلك كان ضمن إطار الاقتراح. وأخيرا، عبر الوفد عن رغبته في التفاعل مع المناقشات والنقاط المثارة والمتعلقة باسم السياسة وسواء ما إذا كان يجب أن يكون سياسة استثمار أو سياسة أرصدة. حتى لو كانت السياسة الاستثمارية سوف تؤدي إلى فكرة وجود أنشطة تخرج عن طبيعة المنظمة، فإنه يفهم أيضا أن كلمة أرصدة ليست الكلمة الأمثل للتعبير عن الاحتياطي في عمل إدارة الاحتياطي لأن الاحتياطي يمثل وظيفة في المنظمة تختلف عن الحفاظ على الأرصدة.

561. وعبر وفد المملكة المتحدة، من خلال الإشارة إلى الوثيقة WO/PBC/23/7، عن دعمه لما صرحت به المجموعة باء حول كلا الاقتراحين وصرح بأنه يسعده دعم التوصيات. وأكدت اللجنة والدول الأعضاء أن هناك حاجة لمراجعة سياسة الاستثمار وإعادة التفكير في الرغبة في المخاطر بالنسبة لبعض أنواع الاستثمار وعبر الوفد عن اعتقاده بأن الوثيقة قد تناولت هذه المسائل. إن تحويل المنظمة لأرصدها من الفرنك السويسري في 1 ديسمبر 2015 قد أجبرها على إعادة التفكير في نهج استراتيجي ملائم لاستثمار مبالغ ضخمة من النقد. إن تصنيف الأرصدة الموجودة إلى نقد تشغيلي ونقد أساسي ونقد استراتيجي طويل المدى قد سمح بتطبيق العديد من المناهج لتحقيق مختلف الأهداف. وأضاف الوفد أن هناك علاقة مباشرة بين المخاطر والفائدة. ففي أسواق اليوم، وصلت معدلات الفائدة إلى أدنى مستوياتها بل كانت سلبية كما نرى في البنوك السويسرية. وللحصول على عائدات أفضل، يجب ربط الأرصدة لفترات طويلة ووضعها في أدوات استثمارية مختلفة. وأضاف أن هناك رصيد يجب الاحتفاظ به بين ضمان أن هناك سيولة كافية تمكن المنظمة من النفاذ إلى أموالها خلال فترة قصيرة أو على الفور وفقا لمقتضى الحاجة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تصنيف النقد التشغيلي. وأشار الوفد إلى أن الاقتراح يتعلق بالنقد الذي يوجد لدى الإدارة المالية الفيدرالية السويسرية (AFF) ويحصل على معدلات فائدة سلبية والتي تطبق حتى يتم تحديد بنوك بديلة ويتم نقل الأرصدة وفقا لذلك. ولذلك، حث الوفد المنظمة على القيام بكافة الجهود الرامية إلى إيجاد بنوك بديلة حتى لو كانت لا تقدم أي فوائد. وبالنسبة للنقد الأساسي، دعم الوفد التوصيات والمنهج المطبق. وإذا تمكنت المنظمة من سداد الدين الذي استحق فائدة فإن ذلك سيكون أمرا معقولا للغاية. وإذا تم ربط النقد لفترات طويلة من خلال أدوات تحافظ على الاحتياطي لكنها توفر عائدات أفضل من حسابات الإيداعات المصرفية، فإنه يجب استكشاف هذا الأمر بحيث تصبح نسبة المخاطرة حذره. أما الفئة الثالثة للنقد الاستراتيجي طويل الأمد فهي تتعلق بالأرصدة يجب التفكير في أدوات مالية استثمارية أكثر تقبلا. وكما نرى في المنظمات المماثلة التي قامت بتبني هذا المنهج، يمكن للعائدات أن تزيد عن العائدات التي يتم الحصول عليها من خلال مجرد وضع الأرصدة في حسابات إيداعات مصرفية. إن الخسوم المتعلقة بالتأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة يحتم وجود منهج يقوم بصورة أكبر على المخاطر لاستثمار الأرصدة وقال الوفد أنه يدعم الأمانة. وبالرغم من ذلك، أكد على الحاجة إلى محفظة متنوعة بهدف تعظيم العائدات. وبذلك فإنه من خلال القيام بالتنوع سيكون هناك تحوط ضد الخسائر. واختتم الوفد بأنه يدعم الفقرات والمنهج الذي اقترحت الأمانة.

562. وأجابت الأمانة على أول سؤال من أسئلة وفد البرازيل والمتعلق بمخاطبة المدير العام للسلطات السويسرية وقال أن المسألة سيتم التعامل معها من قبل الأشخاص المعنيين في الأمانة. أما التعليقات التي تقدمت بها المجموعة باء فقد تم دعمها مثل وثيقة السياسة. وطرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية نقاط معينة. وبالإشارة إلى الفقرة 3 من سياسة الاستثمار في

الوثيقة WO/PBC/23/6، فقد طالب الوفد بعدم الاحتفاظ بأكثر من 30% من أرصدة الوبو في مؤسسة واحدة وأكدت الأمانة إمكانية القيام بذلك. وكما ذكر في الوثيقة كانت الأمانة تأمل في التوصل إلى التعامل مع أربعة مؤسسات وإذا نجحت في القيام بذلك لن يكون هناك أكثر من 25% من أرصدها في أي من المؤسسات الأربعة. وبالإشارة إلى سؤال وفد اليابان حول العمل التحضيري وأن سياستي الاستثمار سيتم طرحهما في سبتمبر، قالت الأمانة أنه عند قبول كافة الاقتراحات الواردة في الوثيقة WO/PBC/23/7، ستقوم الأمانة بإعداد سياستي استثمار من أجل جلسة سبتمبر للجنة البرنامج والميزانية. وأضافت الأمانة أنه يمكنها خلال الصيف البدء في القيام ببعض العمل التحضيري الذي يتعلق بتحديد مدراء الصناديق وتحضير بعض المستندات الخاصة بطلبات تقديم عروض. وتعتبر مسألة نسب أصناف الأصول من النقاط الهامة. لقد كان سؤالاً ممتازاً لأن المنظمة، كما أشار وفد اليابان، لم تتمكن من الزيادة في تمثيل أي من أصناف الأصول. فكيف يمكن للمنظمة تحديد نسب الاستثمار في كل صنف من أصناف الأصول؟ ويمكن القيام بهذا العمل بصورة أساسية من خلال اللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الصناعة بالتنسيق مع مدراء الصناديق وستقوم اللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الصناعة باستدعاء خبراء خارجيين كلما وجدت ذلك ضرورياً. وعبرت الأمانة عن رغبتها في الإشارة إلى من يمثلون أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الصناعة وأوضح أنهم مساعد المدير العام للتنظيم والإدارة والمراجع المالي والمستشار القانوني وكبير الاقتصاديين ومدير الخزانة من الشعبة المالية والمدير المالي وعضو من شعبة الرقابة الداخلية الذي يقوم بمهمة مراقب. وأضافت الأمانة أنه من خلال صلاحيات اللجنة استطاع الأخير استدعاء خبراء خارجيين وقام بذلك عدة مرات هذا العام عند تجميع الأوراق التي تتم مراجعتها حالياً. وسوف يتمكن بالطبع من استدعاء خبراء خارجيين عند دراسة مستندات طلبات العروض وتعاملاتها مع مدراء الصناديق. وأضافت الأمانة أنها ستستعين أيضاً بنصيحة مدراء الصناديق وذكرت أنها تقوم باتصالات مع مدراء الصناديق الذين لهم دراية كبيرة باتجاهات السوق. وسوف تدرس نصائحهم وما قامت به أو ما تقوم به منظمات الأمم المتحدة الأخرى وستقوم بتحديد نسب أصناف الأصول وفقاً لذلك. وفي إشارة إلى السؤال المتعلق بالجهة العالمية الوديعة قالت الأمانة أنها سوف يتم اختيارها من خلال طلبات تقديم عروض. وعلاوة على ذلك فإن الجهة العالمية الوديعة ستقوم بتقديم تقارير منتظمة إلى المنظمة: إلى الشعبة المالية والمراقب المالي ومن خلال الشعبة المالية والمراقب المالي إلى اللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الصناعة. علاوة على ذلك، لن تقوم الجهة العالمية الوديعة فقط بالإسكاف بوسائل النيابة على المنظمة وتقوم بمراقبة ما يقوم به مدراء الصناديق وضمان أنهم ملتزمون بالإرشادات المتعلقة بالاستثمار التي تم تقديمها لهم، لكنها ستقوم أيضاً بمتابعة أداءهم. وقالت الأمانة أنه ستكون هناك استثمارات تقوم بالرقابة عليها الجهة العالمية الوديعة واللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الصناعة ستقوم بمتابعة عمل مدراء الصناديق الخارجيين وعمل الأرصدة الداخلية. وعند تناول النقطة التي أثارها وفد رومانيا ودعمتها العديد من الوفود وافقت الأمانة أن الوقت هام، لأن القدرة على سداد بعض أموال الاستثمار إلى مدراء الصناديق الخارجيين تعتبر أحد العناصر الرئيسة التي يمكنها أن تقلل مبالغ الفوائد السلبية التي سيتم سدادها بداية من ديسمبر. لقد كان الوقت الذي المستغرق في العمل على المستندات وتحديد مديري الصناديق أحد العناصر الرئيسة. وكلما تم القيام بالمزيد من العمل قبل اتخاذ القرارات في ديسمبر كان ذلك أفضل. وطالب وفد المكسيك بالقيام بمراجعة السياسة المنقحة بعد عام على أن تقوم الأمانة بإعداد تقرير عن ذلك للدول الأعضاء. ويمكن للأمانة بالطبع إعداد تقرير في خلال عام. ولم تكن تلك بمشكلة. وبالرغم من ذلك، فإن المطالبة بتطبيق السياسة لمدة عام لم يكن من الأمور الممكنة. فستكون الوبو قد استثمرت مع مدراء الصناديق الخارجيين وفقاً للسياستين، أي بالنسبة للسياسة المتعلقة بالنقد الأساسي والسياسة المتعلقة بالنقد الاستراتيجي. ويمكن أن تتطلب كلا السياستين من مديري الصناديق الخارجيين بعمل استثمارات لفترة أطول من عام. وبالنسبة للنقد الأساسي اقترح أن يتم استثمار الأموال لفترة متوسطة ربما لفترة تزيد قليلاً على أربعة أعوام. وإذا لم يتم توقع الحصول على عائدات، فلن يكون من الممكن القيام ببساطة بإغلاق الاستثمارات ومراجعة السياسة. لقد كان من الضروري قبول مفهوم أن السياسات تتحدث عن الاستثمارات متوسطة المدى وطويلة المدى. وقد اقترح الوفد المكسيكي أيضاً أن يتم الاحتفاظ بالنقد الأساسي والنقد التشغيلي في استثمارات منخفضة المخاطر والنقد الاستراتيجي في استثمارات متوسطة المخاطر. وقد أوضحت الوثيقة WO/PBC/23/7 الحاجة إلى نوع من قبول المخاطر للحصول على عائدات عن هاتين الفئتين من النقد وهما نوع أصناف الأصول المتوقعة لهذه الفئات من النقد. وسوف يكون من المفيد إذا تمكن وفد المكسيك من توفير تعريفاً ما لما تعتبره مخاطر منخفضة ومخاطر متوسطة. وأوضحت الأمانة

أنواع الأصناف التي سيتم استخدامها بالنسبة للفئات النقدية تلك وأضافت أنه سيكون من المفيد إذا تم الحصول على تعقيبات تتعلق بما إذا كان الوفد لا يعتبر أصناف الأصول مناسبة. وقد طرحت العديد من الوفود مسألة تكلفة مدراء الصناديق. وأوضحت الأمانة أنه من الصعب تحديد حجم التكلفة لأن رسومهم تختلف اختلافا كبيرا. إن مدير الصناديق الذي يقوم بالاستثمار في الأسهم مطالب بأن يتمتع بقدر أعلى من القدرة على الحكم والتحليل عن مدير صناديق يقوم بالاستثمار في سندات حكومية مباشرة. وتختلف الرسوم التي يتقاضاها مدير الصناديق بناء على أصناف الأصول التي يعمل فيها. وقد كانت الأمانة على وشك أن تطلب من مدراء الصناديق بتقديم صافي عائدات إيجابية بعد خصم رسومهم بدلا من محاولة الدخول في تفاصيل تتعلق بما ستكون تكلفته أقل. لقد كانت التكلفة غير ذات صلة. لقد اعتمدت كثيرا على ما الذي يقوم مدير الصناديق بالاستثمار فيه. وإلى جانب استخدام مدراء صناديق خارجيين، ستقوم اليبو بتوظيف موظف ذو مستوى مهني ليرأس قسم الأرصدة في الشعبة المالية. وبالنسبة كلا الاقتراحين (WO/PBC/23/6 و WO/PBC/23/7) ستحتاج الأمانة إلى مساعدة شخص واحد على الأقل. وربما كان العمل المتعلق بالاقتراح الأول (6/23) أقل مباشرة. أما بالنسبة للاقتراح الثاني (7/23)، فقد كان معقدا. وسوف يتعامل الشخص مع مدراء الصناديق الخارجيين ومن المؤمل أن يتوصل إلى طرق مثيرة للاهتمام لاستثمار النقد التشغيلي. وبصفة عامة، سيكون هذا الشخص في مستوى P4 أو P5. وفي الوقت الحالي، لا يوجد شخص في ميزانية الشعبة المالية مناسب لشغل هذا المنصب، وسوف يتم ذلك من خلال استخدام الوظائف الشاغرة التي كانت توجد في أماكن أخرى. وفيما يتعلق بالبند "4" في فقرة القرار (حول تقليل عدد المؤسسات)، أشارت الأمانة إلى أن ذلك يشير ببساطة إلى النقد التشغيلي. لقد كانت الأمانة تهدف إلى المزيد من التنوع ومن الواضح أن النقد الأساسي سيتم استثماره من خلال مدراء الصناديق الخارجيين. إن النقد الاستراتيجي سوف يتوجه إلى مدراء الصناديق الخارجيين، لكن من المحتمل أن يتم الاحتفاظ بالنقد التشغيلي في أربعة مؤسسات فقط. وقد لا تكون الأمانة قادرة على تنوع النقد التشغيلي أكثر من ذلك. وقد طرح عدد قليل من الوفود أسئلة حول الرسوم المقترحة في الفقرة 2 من السياسة (الوثيقة WO/PBC/23/6) وأكدت الأمانة بأنه سوف يتم حذف الكلمات. إن الملاحظة التي مفادها أن تلك تعتبر مجموعة استثنائية من الظروف التي تواجهها اليبو كانت حقيقية (معدلات فائدة سلبية). ويمكن حذف الكلمات لكن أشارت الأمانة إلى أنه بالرغم من أن هناك ظروف مالية استثنائية كان من المحتمل أن تستمر هذه الظروف الاستثنائية لفترة طويلة. وعبر بعض المعلقين على الأسواق عن اعتقادهم بأن معدلات الفائدة السلبية سوف تستمر لما يقرب من خمسة أعوام تقريبا. لذا كان من المحتمل في ظل الإطار الزمني فإن اليبو سترى جزء من رأس مالها وهو يتآكل. وتساءل وفد ألمانيا عن الإطار القانوني الذي يحيط بسياسة الاستثمار وما هو أساس القيام بتغييرات وأوضحت الأمانة أن المرجعيات في اللوائح والقواعد المالية للمنظمة تحدد بأنه سيكون هناك سياسة استثمارية للمنظمة تغطي الاستثمارات قصيرة المدى وطويلة المدى. كما تساءل الوفد أيضا عن استراتيجية الاستثمار في منظمة العمل الدولية والتي تظهر في الوثيقة WO/PBC/23/7 وما إذا كانت الأمانة ستقرر أن تتبع سياسة مماثلة. وقالت الأمانة أن الإجابة على ذلك كانت بالإيجاب. وكانت الفكرة تتعلق باللجوء إلى مدراء صناديق خارجيين ومطالبتهم باستهداف عائدات معينة. وستقوم الأمانة بالنص على نوع المخاطر التي هي على استعداد قبولها في محاولة تحقيق هذا العائد. وبصفة أساسية، سيتم وضع بعض المعايير كما فعلت منظمة العمل الدولية. ثم انتقلت الأمانة إلى الأسئلة المتعلقة بالتأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة ثم قامت أولا أشارت إلى أن الحد الأدنى للتصنيف الائتماني سيكون مماثل للمستخدم في النقد الأساسي. وردا على سؤال يتعلق بكيفية إدارة أموال التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة في المنظمات الأخرى، قالت الأمانة أن غالبية المنظمات المعنية وضعت أموالها لدى مدراء صناديق خارجيين. وقام هؤلاء المدراء بالاستثمار في عدد من أصناف الأصول مثل الأسهم والصناديق العقارية وصناديق التحوط وفي السلع في بعض الأحيان. وردا على سؤال يتعلق بكيفية توافق التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة، استثمار الأرصدة الاستراتيجية، مع صناديق المعاش، قالت الأمانة أنه يتم القيام بدراسة لإدارة الأصول والخصوم. ويتعلق هذا الأمر أيضا بالنقطة التي أثارها وفد كندا. لقد بدأ العمل لتوه وستقوم الدراسة باستكشاف الخصوم وتدرس الإطار الزمني المرتبط بالخصوم وتقدم النصائح حول نوع الاستثمارات التي يجب الاحتفاظ بها والإطار الزمني الخاص بذلك. وأضافت الأمانة بأنه تم تحديد أنواع الاستثمارات المناسبة. وقد تم ذلك من خلال دراسة ما الذي قامت به الهيئات الأخرى وما قامت به صناديق المعاشات. لذا فلقد قاموا بصورة أساسية بالاستثمار في أصناف مثل الأسهم والعقارات وصناديق التحوط. وبهذا المعنى، فإن اليبو لم تقم بأي شيء

مختلف عن الهيئات الأخرى التي قامت باستثمار أموال التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة لكن ستكون دراسة رصد الأصول والخصوم مفيدة بالنسبة لتوفير معلومات عن النسب التي يجب وضعها في كل صنف من أصناف الأصول. وردا على سؤال طرحة وفد اليونان ويتعلق بما إذا كانت سياسة الاستثمار أو سياسات الاستثمار يجب تسميتها أو اعتبارها سياسات أرصدة في ظل التغيرات الواقعة في بيئة البنوك، ذكرت الأمانة بأنها طالبت، كما يتضح من ورقة العام الماضي، بعض مستشاري الأرصدة الخارجيين بعمل دراسة للأرصدة ورسم سياسة للأرصدة. ولذلك يوجد لدى الويو سياسة أرصدة كانت في الأساس عبارة عن مجموعة من السياسات كانت إحداهما سياسة الاستثمار. وبالرغم من ذلك، بعد أسبوعين من استلام سياسة الأرصدة من المستشارين الخارجيين تسلمت المنظمة خطاب من السلطات السويسرية يقول بأنها لن تستطيع الاحتفاظ بعد ذلك بأموالها لدى السلطات السويسرية. وكان ذلك يعني أن سياسة الاستثمار، التي مثلت جزء من سياسة الأرصدة، يجب أن تتغير. وردا على سؤال طرحة وفد كندا، أكدت الأمانة على أنه سيتم إعداد سياستين استثماريتين. وسوف يتم طرحهما في جلسة لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر، ثم في الجمعية العامة لاعتمادهما. فإذا تم اعتماد سياسات الاستثمار الخاصة بالنقد الأساسي والنقد الاستراتيجي، فإنه لن تكون هناك حاجة إلى وثيقة السياسة المندرجة تحت الوثيقة WO/PBC/23/6. لقد كانت الوثيقة WO/PBC/23/6 مطلوبة فقط في حالة عدم اعتماد وثيقة WO/PBC/23/7 بكاملها. وردا على ملاحظة تتعلق بالفائدة السلبية التي يمكن أن تتحملها المنظمة بدءا من ديسمبر 2015، أكدت الأمانة أن النقد التشغيلي الذي يبلغ حجمه 125 مليون فرنك سويسري يجب أن يتم الاحتفاظ به في صورة نقدية أو أصول سائلة. إن المشكلة التي تتعلق بهذا المبلغ هي أنه من الصعب تحديد الأصول السائلة التي تأتي بعائدات إيجابية. فقد كانت كافة الأصول تأتي بعائدات سلبية. وقالت الأمانة أنه في ظل الموقف الحالي فإنها تتقبل أي أفكار. لقد كانت تبحث عن طرق محتملة لاستثمار النقد في عملات غير الفرنك السويسري لمعرفة ما إذا كان يمكن الحصول على بعض العائدات من تلك الاستثمارات لكن النقد السائل يحتاج من حيث المبدأ إلى توافره في صورة سائلة ووجود سيولة بالنسبة للفرنك السويسري تعني وجود فائدة سلبية. ومن بين أصناف الأصول التي تم وصفها في الوثيقة WO/PBC/23/7 فإن الأصناف التي لا يمكن استخدامها في ظل السياسة الاستثمارية الحالية تتعلق بصفة أساسية بالقسم الثاني أي أن المنظمة لا يمكنها الاستثمار في اتفاقيات إعادة شراء أو شراء عكسي كما أنها لا يمكنها استخدام الكمبيالات ذات الأجل كذلك. وفي القسم الثالث أيضا لم تتمكن الويو من استخدام توظيف الأموال الخاصة أو صناديق الاستثمار العقاري في القسم الرابع. وفيما يتعلق بالمسألة المرتبطة بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني يوجد هناك تصنيفات ائتمانية مختلفة تم تطبيقها. وقد اعتمد ذلك أيضا على النصح التي تم الحصول عليها من خلال العمل مع مختلف الخبراء في مجال الأرصدة والمؤسسات المالية على مدى الأشهر القليلة الماضية. ولم يكن من الممكن الحصول على عائدات إيجابية من سندات الشركات إذا لم يتم خفض التصنيف الائتماني إلى سالب BBB. وكان من المحتمل وضع الأموال في البنوك وفي سندات حكومية ذات تصنيف ائتماني أعلى قليلا مع تحقيق عائدات إيجابية. أما بالنسبة لسندات الشركات كانت النصيحة تشير إلى أن ذلك يمكن تحقيقه إذا تم خفض التصنيف الائتماني إلى الحد المشار إليه في الوثيقة WO/PBC/23/7. وتم تضمين الصناديق الاستثمارية لأن السياسة تغطيها. وإذا تم اتخاذ قرار يتعلق باستثمار أموال الويو، فسيتم تطبيق ذلك أيضا على أموال الصناديق الاستثمارية. ولقد تم الاحتفاظ بأموال الصناديق الاستثمارية في النقد التشغيلي طالما أن هناك حاجة إلى أن يكون متاح بسهولة. وقالت الأمانة أنها ستجيب على أي تساؤل تطرحه أي وفود.

563. وتساءل وفد ألمانيا عن الإطار القانوني ووجهت إليه نصيحة دراسة القواعد واللوائح المالية. وبعد دراستها، تسأول عما إذا كانت هذه الإدارة الخارجية للأرصدة ممكنة خلال القواعد واللوائح المالية الحالية أم أنه أمر يمكن تنظيمه من خلال سياسة الاستثمار. وقد أوكلت الإدارة المالية المذكورة إلى المراقب المالي. وطالب الوفد بإيضاحات في هذا الشأن.

564. ولم يوصي وفد المكسيك، نتيجة للتعليقات التي تلقاها من العاصمة، بالاتفاق مع الاقتراحات المتعلقة بالاستثمار في الممتلكات العقارية المباشرة وفي الأسهم وصناديق التحوط بالنسبة للاستراتيجية المتعلقة بالنقد. وفهم الوفد النقطة من الأمانة فيما يتعلق بالمعايير التي وضعوها مع المنظمات الدولية الأخرى وخاصة تلك التي أطلقت سياسات استثمار تتعلق بالتأمين

الصحي في فترة ما بعد الخدمة. وورغب الوفد في إعادة صياغة سؤاله ليتساءل بشأن وضع المناقشات المتعلقة باستثمارات التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة في مجموعة عمل الأمم المتحدة. وطالب الوفد بالمزيد من التعقيبات من الأمانة حول عن الاتجاهات السائدة في المناقشات التي تتعلق بأفضل استثمارات لخصوم التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة. وعبر الوفد عن رغبته في التوصل لفهم كامل لأسباب اقتراح هذا النوع من الاستثمارات وما هي الخبرة التي تتوافر لدى مجموعة العمل تلك والعمل الذي يتم بها. وفي ضوء التفسيرات التي قدمتها الأمانة، رأى الوفد أن النقطة رقم "4" من فقرة القرار في الوثيقة WO/PBC/23/7 قد تحتاج للتعديل لأنها تشير إلى قصر المؤسسات المالية التي يمكن الاحتفاظ فيها بالنقد على أربعة مؤسسات بينما أكدت الأمانة أن الفكرة هي وجود تنوع وتوقع أن تكون هناك حاجة إلى أربعة مؤسسات على الأقل. ولذلك، فقد رأى الوفد بأنه سيكون من الأكثر دقة أن نقول أنه يجب توزيع الاستثمارات بين العديد من المؤسسات بهدف تقسيم الأموال المستثمرة على أربعة مؤسسات على الأقل. وقد ذكر النص الحالي في القرار المقترح خفض عدد المؤسسات. وقال الوفد أن ذلك قد أدى إلى حدوث حالة من الارتباك. وإذا كانت النية بالفعل هي تحقيق تنوع، فإن النص الوارد في الفقرة 8 سيكون أكثر ملاءمة من هذا النص. وأخيراً، قال الوفد أنه كان يرغب في ذكر تحفظاته حول التغييرات في الفقرة 2 (الوثيقة WO/PBC/23/6). ورأى أنه ليست هناك حاجة لنص المذكور بين قوسين بخصوص السياسة. وأدرك أن هذا هو الموقف الحالي ويمكن تحمل معدلات فائدة سلبية لكن بالنسبة للسياسة فإنه لا يعتبر أن استخدام هذه اللغة أمر مناسب.

565. وأشار وفد إسبانيا إلى إعادة صياغة الفقرة 6. وفي السابق قال الوفد أن هذه الفقرة نصت على أن المنظمة تقوم بوضع استثماراتها في البنك الوطني السويسري فيما عدا، وكان هذا هو الشرط، عندما تقوم البنوك التجارية بتقديم معدلات عائدات أعلى. وذكرت الفقرة 6 (ب) الاستثمار في المؤسسات السيادية وأن ذلك سيكون نفس الأمر مثل الاستثمار في السندات السيادية. كما أشار أيضاً إلى الفرنك السويسري وإمكانية أو عدم إمكانية الاستثمار في الصناديق. وأشارت الفقرة 6 (ب) من المسودة الجديدة إلى استثمارات في أمور أخرى ومحدودة ببعض التصنيفات الائتمانية مثل تصنيف BBB. لم يكن الوفد متأكداً من تبعات الطريقة التي تمت بها إعادة صياغة هذه الفقرة. وفي ظل الظروف الجديدة، يبدو أن الفقرة 7 كانت من الفقرات الهامة. ونصت الفقرة 7 على أنه سيكون من الممكن الاستثمار في المشتقات بهدف التحوط ومع ذلك ذكرت الاستثمار بعملات غير الفرنك السويسري وهو ما يعني أن هناك اقتراح يتعلق بالقيام بالاستثمار القائم على المضاربة. وتساءل الوفد عما إذا كان يجب إعطاء مدلول سلبي لفكرة الاستثمار خارج نطاق الفرنك السويسري. لذلك كان هناك سؤال يتعلق بما إذا كانت المؤسسات السيادية المشار إليها في الفقرة 6 تتضمن الصناديق السيادية وما إذا كان يجب القضاء على المدلول السلبي للاستثمار خارج نطاق الفرنك السويسري. ووجد الوفد أنه من الصعب أن نصدق أن ذلك هو ما ترغب الدول الأعضاء في الإشارة إليه.

566. وعبر وفد البرازيل في التأكيد على الأسئلة المتعلقة بالتأثير على الصناديق الاستثمارية. وقد كان ذلك سؤالاً تم طرحه ولم يسمع الوفد إجابة عليه. وقد كان النص المقترح قد أدرج الصناديق الاستثمارية في السياسة الاستثمارية وورغب الوفد في التوصل إلى فهم أفضل للتغيير المقترح وكيف سيؤثر ذلك على سياسة الاستثمار المطبقة حالياً بالنسبة للصناديق المختلفة التي تديرها الـويو. وفيما يتعلق بالحد الأدنى للتصنيفات الائتمانية، تساءل الوفد عن سبب وجود تصنيفات مختلفة تتعلق بالسندات السيادية والعناصر الأخرى وما إذا كان من الممكن استخدام درجة الاستثمار بنفس الطريقة مع سياسة الاستثمار الخاصة بالمنظمة.

567. وكان لدى وفد سويسرا سؤالاً إضافياً وطلب يتعلق بالبند رقم (iv) في جزء القرار بالوثيقة WO/PBC/23/7. وتساءل الوفد عما إذا كان الاقتراح التي تقدم به منسق المجموعة بآء الذي يتعلق بوضع حد 30% على الأصول التي يمكن الاحتفاظ بها في مؤسسة واحدة سوف يزيل مخاوف الوفد المكسيكي لأنه يبدو للوفد أن النقطة التي أثارها الزميل المرموق تتماشى بدقة مع بيان المجموعة بآء في أنه بينما يبدو أن موضوع المؤسسات الأربعة يعتبر أمراً ممكناً، فإن ذلك لا يجب أن يعني وضع 90% في مؤسسة واحدة و10% في مؤسسة أخرى. ورأى الوفد أن كلا الوثيقتين تشيران إلى نفس الشيء وسيكون

من المفيد لو قامت الأمانة بتفسير ما إذا كان يمكن تضمين اقتراح المجموعة باء في البند "4" وما إذا كان يمكن أن تبدد المخاوف التي عبرت عنها المكسيك.

568. وذكر وفد كندا، فيما يتعلق بالنقاط المذكورة آنفا بخصوص مسألة دراسة رصد الخصوم والأصول، أنه فهم من الأمانة أن الدراسة كانت جارية لكنه كان يحاول التأكد من ترتيب إعداد الدراسة وتحديد أصناف الأصول التي تمت في الوثيقة WO/PBC/23/7. وعبر الوفد عن رغبته في معرفة مصدر أصناف الأصول التي تمت التوصية بها إذا لم تكن الدراسة قد استكملت بعد. ثانيا، عبر عن رغبته في تأكيد الطريقة التي رسم بها الموقف من خلال الحاجة إلى المخاطرة ومن خلال المخاطر المالية المتعلقة بفقدان رأس المال وألا يتجاوز 2.4 مليون فرنك سويسري المحددة في الميزانية. وطالب الوفد بتوضيحات في هذا المجال وتساءل عما إذا كانت هناك طريقة لمقارنة رقم 2.4 مليون بالمخاطر الحقيقية، والخطر الكمي المتعلق بفقدان رأس المال.

569. وردا على السؤال الذي طرحه وفد ألمانيا، أكدت الأمانة (المستشار القانوني) بأن المراقب المالي يتمتع بسلطة إدارة الصناديق بما في ذلك توظيف مدراء صناديق. وكان الوضع هو أن إدارة الصناديق يجب أن تتماشى مع السياسة الاستثمارية المعتمدة من قبل الدول الأعضاء من خلال لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة.

570. ومضت الأمانة في قولها، بعد توضيح تلك المسألة ذات الطبيعة القانونية، أن المنظمة قد وضعت لنفسها معايير مع الهيئات الأخرى التي تقوم باستثمار صناديق التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة بعدة طرق منها الصناديق العقارية والأسهم وصناديق الاستثمار في الأسهم وصناديق التحوط والأسهم الخاصة والسلع. ويمكن القول بأن تلك الاستثمارات تأتي على طرف منحى المخاطر. وفيما يتعلق بمراجعة مجال العمل هذا من خلال مجموعة عمل التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة، فإن دراسة كيفية استثمار صناديق التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة تعتبر أحد دعائم اختصاصات مجموعة العمل. وفي هذا الصدد، تمت استشارة مجتمع الأرصدة، وهي مجموعة أرصدة بين الوكالات. وقد قامت المجموعة مؤخرا بإرسال استقصاء إلى كافة الهيئات للتعرف على ما فعلوه بأموال التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة وكيف تمت استثمارها. وفي العام الماضي، عندما قامت المنظمة بإعداد ورقة حول الاستثمارات، قامت بهذه الممارسة بنفسها. وقامت المنظمة بدراسة ما قامت به المنظمات الأخرى وقامت بتحديثها بقدر الإمكان لوضعها في الوثيقة الحالية. وبذلك فقد علمت الأمانة بصورة أساسية بأن الهيئات قد قامت باستثمار مصدر النقد في أصناف الأصول المذكورة والتي كانت في الغالب عبارة عن أسهم، عقارات وصناديق تحوط. وبالنسبة للفقرة 4 من الفقرة 24 في وثيقة WO/PBC/23/7، فقد كانت الأمانة تشير بصورة أساسية إلى أقل عدد من المؤسسات المالية التي تم النص عليها حاليا في سياسة الاستثمار. وفي الوقت الحالي أقل عدد هو عشرة. لقد كانت الأمانة تحاول أن تقول أنه أصبح من الصعب حاليا العثور على بنوك يمكن وضع أرصده بها بالفرنك السويسري بحيث تقلص العدد إلى أربعة على الأقل. وهذا الأمر بالنسبة للنقد التشغيلي ولكنها لم تعكس مسألة التنوع. وستظل الأمانة تحاول تنوع فئات النقد المختلفة بحيث تضمن وضع النقد الاستراتيجي والنقد الأساسي مع مدراء صناديق خارجيين. ولن يتم وضعها مع مدير صناديق خارجي واحد. والإشارة هنا بالرغم من ذلك إلى النقد التشغيلي. وفي هذا الصدد، ستحاول المنظمة إيجاد مزيد من المؤسسات لكن عددها يجب تقليله من عشرة إلى أربعة تقريبا كحد أدنى. وعبرت الأمانة عن أملها في أن تكون قد أوضحت الأمر وأن يكون قد تمت إزالة أي لبس بين الفقرة 4 والفقرة 8.

571. وتفهم وفد المكسيك بصورة كاملة أن ذلك يشير إلى النقد التشغيلي. وكانت النقطة الوحيدة هي أن النص المقترح للسياسة الجديدة قد تضمن في الجزء الأخير من الفقرة 8 ما تنوي المنظمة القيام به. وبالنسبة لشخص ليست لديه نفس الخلفية المعلوماتية فإن الانخفاض من أدنى عدد لمؤسسات يصل إلى 10 إلى أربعة مؤسسات فقط يبدو أنه ينطوي على عملية تقييد. لقد أراد الوفد أن يضمن أن القرار واضح من خلال الإشارة إلى التوزيع على العديد من المؤسسات من خلال وضع الأرصدة في أربعة مؤسسات على الأقل، أو شيء من هذا القبيل، بدلا من الحديث عن خفض العدد. وقال الوفد أنه فهم أن العملية تتم وفقا للمناقشات التي جرت في مجموعة العمل فيما يتعلق باستثمارات التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة

وسوف يقوم بإبلاغ هذه المعلومات إلى حكومته. كما عبر الوفد أيضا عن رغبته في القول بأن هناك شيء من الصعوبة في فهم الصورة كاملة وخاصة في ظل عدم اكتمال عمل مجموعة العمل وفي ظل عدم الاطلاع على تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع حتى الآن. وكان الوفد يتابع هذا الموضوع عن كثب وذكر بأن أحد المقترحات في هذا الوقت المتعلقة بمجموعة العمل كانت تجميع الأرصدة معا من أجل عدد من المؤسسات المعنية. ولهذا السبب كان الوفد مترددا في الموافقة على الأمر بعد أن وضع هذا الأمر أيضا في الحسبان. وأراد من الأمانة أن تتفهم موقفه في هذا الصدد.

572. وقالت الأمانة أن ذلك لا يمثل مشكلة وأنه من الممكن العمل معا والقيام بإدخال تعديلات طفيفة على النص إذا أراد الوفد ذلك. وكان من الممكن أيضا تضمين اقتراح الوفد السويسري الذي يتعلق بتضييق القرار في البند 4 بحيث يغطي نقطة عدم القدرة على وضع 90% في مؤسسة واحدة و 3% في ثلاثة مؤسسات أخرى. ويمكن القيام بتعديل طفيف للصياغة للتأكد من أن ذلك لا يمثل احتمالية لأن ذلك لم يكن في نية الأمانة. وعند الحديث عن المسألة المثارة من قبل وفد إسبانيا، فإن التعديلات المقترحة إدخالها في الفقرة 6 والإبقاء على وجود المؤسسة السيادية، قالت الأمانة أن الفكرة من ذلك هي الحفاظ على المؤسسات السيادية في حالة إمكانية العثور على مؤسسة سيادية يمكن الاستثمار من خلالها. ويبدو أن هذه الإمكانية ضعيفة حاليا لكن الأمانة لم ترغب في استبعاد الاحتمال بصورة كاملة. وهناك تعليقات حول إدراج السياسة الحالية للاستثمار في المشتقات، وأنه لا يسمح بالاستثمار في المشتقات لأغراض المضاربة. وقالت الأمانة أنه سيتم الحفاظ على ذلك في سياسات الاستثمار المستقبلية لأن الأمانة يجب أن تقوم بالاستثمار بعملات غير الفرنك السويسري ثم تقوم بتحويل الاستثمارات بالفرنك السويسري. ولهذا السبب هناك بالطبع حاجة لاستخدام المشتقات المالية. ومن الواضح أن الأمانة كانت مدركة لأنه من الممكن الحصول على معدلات فائدة إيجابية بدلا بالعملات الأخرى لكن ذلك لن يؤدي إلى عائدات إيجابية عند التحوط بالفرنك السويسري. وسوف يتم استخدام أدوات التحوط بتحويل الأموال للفرنك السويسري لذلك فإن الأمر لا يتعلق بكارهية استخدام المشتقات لكنه من غير الممكن الاستثمار في المشتقات بوصفها فئة استثمار مستقلة. وبالعودة إلى الأسئلة التي طرحها وفد البرازيل، قالت الأمانة أن أموال الصناديق الاستثمارية سيتم استثمارها بنفس طريقة استثمار أموال الـ وبيو. وقد يعني ذلك تحديد العنصر الذي يحتاج للحفاظ عليه كتنفيذ تشغيلي في هذه الأموال. وبالنظر إلى التدفق النقدي في الصناديق الاستثمارية، ينبغي تحديد المبلغ الذي يجب استخدامه على مدار سنة على سبيل المثال ويتم الاحتفاظ بالرصيد ضمن النقد الأساسي ويتم استثماره بنفس طريقة استثمار النقد الأساسي. وقد تلقت الأمانة نصائح من مدراء الصناديق بأنه لن يمكن الحصول على عائدات إيجابية من وراء سندات الشركات التي يتم إصدارها بالفرنك السويسري إذا تم تصنيفها على أنها BBB وهو ما يعادل التصنيف الائتماني المحدد للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. ولن يتم الحصول على عائدات إيجابية من سندات الشركات إلا بعد خفض التصنيف الائتماني إلى سالب BBB. وفيما يتعلق بالتساؤل الذي طرحه وفد كندا فيما يتعلق بتحديد الأصول المتعلقة باستثمارات التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة، قالت الأمانة أنها قامت بدراسة ما تقوم به المنظمات الأخرى. علاوة على ذلك، فقد طلبت نصائح من مستشاري الأرصدة. وفي سياق الدراسة الخاصة بالأرصدة والتي تم إجراؤها في العام الماضي، قام الاستشاريون بإبلاغ الأمانة بأنه من أجل الحصول على عائدات 2.3% من وراء تمويل التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة، يجب العودة إلى استخدام أصناف الأصول مثل الأسهم والعقارات وما إلى ذلك. وبالنظر إلى ما قامت به هيئات الأمم المتحدة، فإنها قامت باستخدام هذه الأصناف بعينها. وتحدثت الأمانة أيضا مع الخبير الاكتواري حول ما إذا كان إجراء دراسة الأصول وإدارة الخصوم والمعلومات التي تم الحصول عليها مشابهة لذلك. وبالنسبة لفكرة عدم تجاوز المخاطر المالية لـ 2.4 مليون، علقت الأمانة قائلة أنه سيكون من الرائع تحقيق ذلك. لقد كان الاقتراح بصورة أساسية يتعلق باستثمار النقد الأساسي والنقد الاستراتيجي في عدد من الأصول التي تقع على منحنى المخاطرة الموضوع في الوثيقة. وبالرغم من أنه سيطلب من المدراء تحقيق عائدات معينة وسيتم النص على نوعية المخاطر التي تعتبر مقبولة، كان من الواضح أن الاستثمارات تتذبذب بمرور الوقت. ولم يكن معدل التذبذب، الذي سينعكس على الحسابات، معدل مؤكد. وعلى مدار عام، من المؤمل أن ترتفع قيمة الاستثمارات ويتم نسيان نسبة 2.4 مليون. وبالرغم من ذلك، يمكن أن تنخفض الاستثمارات وهذا الأمر من الصعب للغاية التنبؤ به لأنه يتعلق بطريقة عمل السوق.

573. وتساءل وفد البرازيل عما إذا كان المنطق المشار إليه يسمح بهذا المستوى من المخاطرة بالنسبة للاستثمارات وما إذا كان لا يمكن تطبيق نفس المنطق على السندات الحكومية لأنه عند الحديث عن السندات الحكومية فإننا نتحدث عن تصنيف ائتماني سالب B أو نفس مستوى فئة المخاطرة المطبقة على سندات الشركات. وسوف يوفر ذلك عائدات أعلى. والسؤال هنا هو عن سبب التفرقة بين السندات الحكومية وسندات الشركات. وفهم الوفد أن أحد الحلول يتعلق بعدم السماح بالاستثمار في سندات الشركات وسوف يسمح ذلك بوجود نفس التصنيف الائتماني بالنسبة للثلاثة أنواع من الاستثمار. وتساءل الوفد عن سبب عدم سماح الويبو باستخدام مستوى التصنيف الائتماني سالب BBB بالنسبة للثلاثة أنواع من الاستثمار. وفيما يتعلق بالصناديق الاستثمارية بصفة خاصة، سيتم إبلاغ المعلومات المتعلقة بكيفية استثمار الموارد إلى العاصمة. ومن المفهوم أن غالبية الموارد تقوم الويبو بإدارتها خارج سويسرا، وأكد الوفد على أنه سيكون من المثير للاهتمام ألا نجد ضعفي أو ثلاثة أضعاف المعاملات المتعلقة بالموارد تعود إلى جنيف لتحويلها للفرنك السويسري ثم تطبيقها على الأنشطة التي تتم خارج جنيف. وقال الوفد أنه يحتاج إلى مزيد من الإيضاحات حول هذه المسألة. وقد أشار إلى أن العديد من الدول قامت بتوفير أرصدة لأنشطة في الويبو وأنه يحتاج إلى مزيد من المعلومات حول هذا الأمر.

574. وقال وفد كندا أن مداخلته كانت عبارة عن دعوة وضع منهج حكيم يتعلق بالقدر الضئيل نسبيا من المخاطرة المالية. وقد شعر الوفد بالرضا إزاء المنهج المعروض والإجابة التي قدمتها الأمانة.

575. وبالإشارة إلى المداخلة التي قام بها وفد البرازيل، قالت الأمانة أنه من المحتمل وضع نفس التصنيف الائتماني المنخفض بالنسبة لكافة الاستثمارات. وسيكون من الممكن وضع تصنيف سالب BBB بالنسبة للبنوك والسندات الحكومية وسندات الشركات - ويمكن القيام بذلك في جميع الحالات. وبالرغم من ذلك فإن المخاطرة سترتفع. وهذا الأمر غير ضروري لأنه يمكن استخدام بنوك ذات تصنيف ائتماني أعلى من سالب BBB. وتم اتخاذ قرار بالسعي إلى تطبيق تصنيف ائتماني أعلى قليلا من ذلك كحد أدنى لهذه المؤسسات وللمستندات الحكومية لكن بالنسبة لسندات الشركات من غير المنطقي تطبيق تصنيف ائتماني أعلى. وقد استهدفت الأمانة تقليل المخاطر العامة لسياسة الاستثمار. وفيما يتعلق بالصناديق الاستثمارية قالت الأمانة أن المنظمة كانت تتحرك نحو مطالبة الجهات المانحة بإرسال أموال بالفرنك السويسري أو تحويلها إلى الفرنك السويسري والاحتفاظ بها على هذا الوضع في حسابات. وقد ترك هذا الأمر المنظمة لتواجه نفس المسألة وهي أنه سيكون لدى المنظمة مبالغ بالفرنك السويسري ولكن ما هي طريقة استثمارها؟ أضافت الأمانة أنها ستقوم بتحديد تقسيم الأرصدة المتسلمة بحيث تتم معرفة النقد التشغيلي والنقد الأساسي بحيث تتم عمليات الاستثمار وفقا لذلك.

576. ولعدم وجود طلبات من الحضور، قام الرئيس بتلخيص الأمر بالقول بأن هناك بعض الاقتراحات والتعديلات على النص. وكان منها ما يتعلق بالوثيقة WO/PBC/23/6 وحذف الكلمات المذكورة بين القوسين في الفقرة 2 (التعديلات المقترحة على سياسة الاستثمار) وهو ما سيتم القيام به. ولم يكن الرئيس يعلم ما إذا كانت هناك طلبات أخرى للقيام بتعديلات واعتقد أنه فهم أن هناك بعض الطلبات. ولأن الرئيس لم يكن متأكدًا من ذلك في ضوء شعور الوفود بعد حصولهم على إجابات من الأمانة، اقترح القيام بقرءة الفقرة المتعلقة بالوثيقة، مع الأخذ في الحسبان أنها وثيقة مؤقتة. وبعد ذلك، كانت هناك ضرورة للقيام بتعديل صياغة مسودة فقرة القرار المتعلقة بوثيقة السياسة الأخرى. وتساءل عما إذا كانت هناك أي تعليقات أخرى.

577. واقترح وفد إسبانيا تضمين رسالة القلق المتعلقة بالوضع المالي الذي قد تواجهه المنظمة في ضوء معدل الفائدة السلبية في نص القرار. وأضاف أنه لا يزال في انتظار الرد من الأمانة بما في ذلك ما إذا كان المدير العام سيقوم بالاتصال بالسلطات السويسرية.

578. وقام الرئيس بقراءة فقرة القرار الحالية : " اعترافا بالحاجة إلى تفعيل سياسة استثمارية بدءا من 1 ديسمبر 2015، أوصت لجنة البرنامج والميزانية إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على السياسة المنقحة الخاصة بالاستثمار والواردة في الوثيقة WO/PBC/23/6، ملحق 2.

579. وقبل موافقته على النص، عبر وفد المكسيك عن رغبته في التأكد من أن النص الموجود بين قوسين في الفقرة 2 من السياسة (وثيقة WO/PBC/23/6) سيتم حذفه.

580. ورد الرئيس بالإيجاب.

581. وقال وفد البرازيل أنه يحتاج لمزيد من التفاصيل حول الأثر الواقع على الصناديق الاستثمارية وأراد القيام بمزيد من المشاورات حول هذا الموضوع مع حكومته.

582. وشعر وفد إسبانيا بالرضا بصفة عامة بشأن إجابات الأمانة لكنه أكد على أن توصيل رسالة القلق إلى السلطات السويسرية تعتبر جزءا هاما من القرار.

583. وطالب وفد اليابان تأكيدا بأنه سيتم تضمين التغييرات التي ستم على الفقرة 3 من الملحق 2 لأنه لم يسمح الرئيس يذكر ذلك.

584. واختتم الرئيس بأن أفضل طريقة للسير قدما هو إعطاء الوقت للأمانة للقيام بالتشاور مع الوفود المعنية وتقوم بإعداد نص قرار منقح يتضمن التغييرات المتفق عليها في الفقرة 2 والفقرة 3 والنص المتعلق بطلب المدير العام. وقام برفع الجلسة حول هذا البند.

585. وقام الرئيس في اليوم التالي بإعادة فتح المناقشة حول نص القرار المتعلق بالبند 1"8" وأعلن أن النص المعاد صياغته قد تم توزيعه وتضمن: إشارة خاصة إلى التعديلات في الفقرة 2 والفقرة 3 من الملحق 2 بالإضافة إلى طلب للمدير العام بمخاطبة السلطات السويسرية حول مسألة معدلات الفائدة السلبية وكان نصه " أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بمطالبة المدير العام بإبلاغ السلطات المختصة بالدولة المضيفة وللجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والدول الأعضاء المعنية فيما يتعلق بالأثر الواقع على أرصدة الويبو من جراء سياسة معدل الفائدة السلبية للبنك الوطني السويسري والتحديات التي يفرضها ذلك على الهيئات التي تتخذ من جنيف مقرا لها في تعاملاتها المالية اليومية وخاصة مع الأخذ في الحسبان أن أنشطتها التي تتم بالفرنك السويسري ترتبط بمقراتها وعملياتها اليومية في سويسرا.

586. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في تعديل الفقرة 2، بعد كلمة "المدير العام": "(...) يقوم المدير العام بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في سويسرا بشأن إعداد خطاب مشترك لإبلاغ (...)".

587. وقرأ الرئيس نص القرار المعدل الذي تم اعتماده.

"1" سياسة الاستثمار المراجعة (تدخل حيز النفاذ في 1 ديسمبر 2015)

1. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ تقر بالحاجة إلى وجود سياسة استثمار نافذة بحلول 1 سبتمبر 2015، توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على سياسة الاستثمار المراجعة الواردة في الوثيقة WO/PBC/23/6، المرفق الثاني، بالتعديل التالي:

"1" تغييرات مقترحة على الفقرة 2 لتصبح كالآتي:

وأما الأهداف الرئيسية من إدارة المنظمة لاستثماراتها فهي مرتبة فيما يلي حسب أهميتها: "1" صون رأس المال؛ "2" والسيولة؛ "3" ومعدل العائد في حدود البندين "1" و"2".

"2" تغييرات مقترحة على الفقرة 3 لتصبح كالآتي:

توزع استثمارات المنظمة على مؤسسات عدة، بحيث يكون الهدف أن تُقسم الأموال الاستثمارية على أربع مؤسسات كحد أدنى، إن أمكن، في حدّ لا يتجاوز 30 في المائة من الأموال الاستثمارية التي تمسكها أية مؤسسة بعينها. ويمكن إيداع جميع استثمارات المنظمة لدى مؤسسة واحدة تتمتع بمخاطر سيادية ومعدلات ثقة مرتفعة (AAA/Aaa1).

2. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة لليوبو بأن تلتزم من المدير العام بالتنسيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة في جنيف بشأن رسالة مشتركة لنقل إلى السلطات المختصة للبلد المضيف وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، انشغالات الدول الأعضاء إزاء الوقوع على مالية الويبو من جراء سياسة أسعار الفائدة السلبية الحالية للبنك الوطني السويسري والتحديات التي تطرحها أمام الوكالات ذات مقر جنيف في معاملاتها المالية اليومية، علماً بأن أنشطتها بالفرنك السويسري هي مرتبطة بمقارها ومعاملاتها اليومية في سويسرا.

"2" اقتراح بشأن مراجعات إضافية لسياسة الاستثمار

588. قام الرئيس بفتح باب المناقشات حول القرار المقترح بالنسبة للبند "8"2.

589. أعلن وفد المكسيك أنه في أعقاب المشاورات التي تمت مع الأمانة والسلطات في العاصمة، تلقت تعليمات بقبول الاقتراح المتعلق بأدوات الاستثمار المختلفة طويلة المدى والاستثمارات المتعلقة بنظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة. ولذلك، كان الوفد في موقف يسمح له بدعم نص القرار المقترح. وفيما يتعلق بالبند "2" قام الوفد بالتشاور مع الأمانة حول الصياغة والتي سيتم توزيعها على الوفود.

590. ودعا الرئيس الأمانة لتوزيع النص المعدل من القرار الخاص بالبند 8 "2" وقام الرئيس بقراءة نص القرار المقترح. ولم تكن هناك اعتراضات وتم اعتماد القرار.

591. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ تقرّ بالحاجة إلى سياستين للاستثمار (تغطي إحداهما سيولة التشغيل والسيولة الأساسية وتغطي الأخرى السيولة الاستراتيجية)، توصي بإعداد كلا السياستين لتوافق عليهما في دورتها القادمة وبأن تشمل السياستان المذكورتان ما يلي:

"1" تعريف الاستثمارات القصيرة الأجل بأنها استثمارات يحلّ موعد استحقاقها في غضون عام واحد؛

"2" تكون التصنيفات الائتمانية الدنيا بشأن الاستثمارات القصيرة الأجل كما يلي: A-2/P-2 فيما يخص البنوك والسندات الحكومية، وA3-P3 فيما يخص سندات الشركات؛

"3" تكون التصنيفات الائتمانية الدنيا المراجعة بشأن الاستثمارات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل كما يلي: A-/A3 فيما يخص البنوك والسندات الحكومية، وBBB-/Baa3 فيما يخص سندات الشركات؛

"4" خفض العدد الأدنى للمؤسسات المالية (من بين العشرة المنصوص عليها في سياسة الاستثمار الحالية) التي يمكن حيازة سيولة تشغيل لديها إلى أربع مؤسسات، في حدّ لا يتجاوز 30 في المائة من الأموال الاستثمارية التي تمسكها أية مؤسسة بعينها؛

"5" استخدام مديري صناديق خارجيين لإدارة السيولة الأساسية والسيولة الاستراتيجية؛

"6" تسديد كلا القسطين المقررين من القرض المتعلق بالمبنى الجديد والذين سيحلّ موعدا استحقاقهما في نوفمبر 2015 ويناير 2016؛

"7" قائمة مراجعة بفئات الأصول المقبولة كما يلي:

ألف. ضمن سياسة الاستثمار المطبقة على سيولة التشغيل والسيولة الأساسية:

أولا. السيولة أو ما يعادلها:

(أ) الحساب تحت الطلب أو حساب التوفير أو حساب الإيداع

(ب) شهادات الإيداع/ودائع لأجل

(ج) الودائع المهيكلة

(د) الودائع المتقاطعة العملات

ثانيا. استثمارات السوق المالية:

(أ) الورقة التجارية

(ب) اتفاق إعادة الشراء/اتفاق إعادة الشراء المعاكس

(ج) القبول المصرفي

ثالثا. السندات أو السندات الإذنية أو الالتزامات الأخرى (القصيرة الأجل أو المتوسطة الأجل أو الطويلة الأجل) وغيرها من المنتجات الثابتة العائد:

(أ) السندات الحكومية

(ب) السندات شبه السيادية – سندات المقاطعات أو السندات المحلية

أو الإقليمية على سبيل المثال

(ج) السندات المتجاوزة للسلطة الوطنية

(د) سندات الشركات

(هـ) الطرح الخاص

رابعا. صناديق الاستثمار العقاري

باء. ضمن سياسة الاستثمار المطبقة على السيولة الاستراتيجية:

(أ) كل فئات الأصول المنصوص على استخدامها مع سيولة التشغيل والسيولة الأساسية؛

(ب) الممتلكات العقارية المباشرة

(ج) الأسهم وصناديق الأسهم؛

(د) صناديق التحوط.

البند 9 اقتراح بشأن سياسة الوبو المتعلقة بالأموال الاحتياطية (صافي الأصول)

592. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/23/8.

593. واقترح الرئيس الانتقال إلى الوثيقة WO/PBC/23/8، وهي اقتراح بشأن سياسة الوبو المتعلقة بالأموال الاحتياطية (صافي الأصول)، وأعطى الكلمة للأمانة.

594. وشرحت الأمانة أن الوثيقة WO/PBC/23/8 تقدم سياسة منقحة لسياسة الوبو المتعلقة بالأموال الاحتياطية تهدف إلى تزويد الأمانة بإرشادات معززة حول الموضوع، من ضمنها المستويات المستهدفة والسيولة والمعايير الواجب تطبيقها عند تقديم مقترحات لاستخدام الاحتياطيات. كما تقترح الوثيقة أن يعاد رصيد عنصر صناديق رؤوس الأموال العاملة لاتحاد معاهدة البراءات إلى الدول الأعضاء في ذلك الاتحاد. وتقترح الوثيقة أيضاً مراجعة المستوى (المستهدف) المطلوب للأموال الاحتياطية، وتشرح كيف سيحتفظ بمبلغ يعادل المبلغ المستهدف إما نقداً أو على شكل استثمارات يسهل تحويلها إلى سيولة. وتقترح الوثيقة، بناءً على توصيات مراجع الحسابات الخارجي، تعزيز الإبلاغ عن الأموال الاحتياطية للوبو، وخاصة بشأن إنشاء صندوق أموال احتياطية منفصل لتمويل المشاريع تحت اسم "الصندوق الاحتياطي للمشاريع الخاصة". وضمت هذه السياسة أيضاً مبادئ منقحة ستطبق على استخدام الأموال الاحتياطية. وتهدف السياسة المنقحة إلى زيادة تعزيز الإدارة المالية وإدارة المخاطر في المنظمة، وتقديم إرشادات معززة للأمانة بشأن الإدارة الحالية للأموال الاحتياطية بما في ذلك المستويات المستهدفة والسيولة. وتسعى السياسة المنقحة إلى توضيح وتعزيز الإبلاغ عن الأموال الاحتياطية وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)، والإطار التنظيمي للمنظمة (الأحكام المالية لمختلفات اتحادات المنظمة والنظام المالي ولائحته (النظام المالي))، وتوصيات التدقيق والرقابة. وسيتيح هذا التنقيح وضع معايير ومتطلبات واضحة فيما يخص المعلومات، من أجل تيسير تقييم الدول الأعضاء لاقتراحات استخدام الأموال الاحتياطية المتاحة لتمويل المشروعات واتخاذ قرارات بشأنها. وختاماً، ضمان امتثال أكبر لتوصيات التدقيق والرقابة المستلمة بخصوص الأموال الاحتياطية.

595. وأكد وفد اليابان على أن استخدام الاحتياطيات لأغراض محددة كان قراراً اتخذته الدول الأعضاء، وشدد على أهمية وجود فهم مشترك بين الأمانة العامة و الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتفسير شديد الدقة لمتطلبات الظروف الاستثنائية وغير الاعتيادية. وفيما يتعلق بإعادة رصيد صناديق رؤوس الأموال العاملة لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، رأى الوفد أنها خطوة معقولة إلى الأمام وأنها تعالج الوضع المالي للاتحاد.

596. وشكر وفد رومانيا، متحدثاً باسم مجموعة دول وسط أوروبا ودول البلطيق، الأمانة على إعدادها لمشروع الاقتراح الخاص بسياسة الأموال الاحتياطية. وقال الوفد إن مجموعته مقتنعة بأن الوقت قد حان للانخراط في عملية من هذا القبيل، نظراً لحاجة الوبو إلى التخفيف من المخاطر المختلفة التي يفرضها المشهد المصرفي الجديد والتذبذب السائد في البيئة الاقتصادية العالمية. وأعرب الوفد عن ترحيب مجموعته باقتراح رفع المستوى المستهدف للاحتياطيات ورؤوس الأموال العاملة من 18.5 بالمائة إلى 22 بالمائة، وهو تدبير قالت المجموعة إنه يهدف إلى تعزيز إدارة المخاطر المالية. وأعلنت المجموعة دعمها لمجموعة المبادئ المنقحة وآلية الموافقة على استخدام الأموال الاحتياطية. وختاماً، أعربت المجموعة عن ارتياحها بشأن الاقتراح بإعادة رصيد صناديق رؤوس الأموال العاملة لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات من خلال خصومات من فواتير الاشتراكات في الشائبة المقبلة. وعبرت المجموعة عن قناعتها بأن هذا الإجراء مبرر من أجل رفع المستوى المستهدف للأموال الاحتياطية وصناديق رؤوس الأموال العاملة لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات.

597. وأعرب وفد المكسيك عن دعمه للسياسة المتعلقة بالأموال الاحتياطية على أساس أن هذه الأموال ينبغي أن تظل كافية لتمويل أي عجز محتمل للمنظمة وتغطيته. كما أعلن الوفد عن موافقته على مقترحات استخدام الأموال الاحتياطية على النحو الذي اقترحه المدير العام، وعلى التقييم من قبل الدول الأطراف والاتحادات من خلال لجنة البرنامج والميزانية. ومع

ذلك، رأى الوفد، مؤيدا ما قاله وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء، أنه من الواجب إيجاد تفاهم مشترك فيما يخص الطبيعة الاستثنائية للاقتراح قيد النظر والمتعلق بالتمويل من الأموال الاحتياطية. وقال الوفد أن هذا التمويل ينبغي أن يكون في الحالات الاستثنائية فقط. وبالنسبة لرصيد الصناديق العاملة البالغ ما يقارب 2 مليون فرنك سويسري، قال الوفد إنه ينبغي أن تطبق خصومات من فواتير اشتراكات الدول الأطراف لعامي 2016/17.

598. وطرح وفد كندا سؤالاً صغيراً عما إذا كانت هناك أي آثار مرتبطة على السياسة والأموال الاحتياطية حسب الصيغة المنقحة لسياسة الاستثمار. وقال الوفد إنه يودّ معرفة إن كان لرفع المستوى المستهدف إلى 22 بالمائة أي أثر على الاستثمارات أم لا.

599. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على إعدادها الوثيقة وأخذها عددا من التعليقات والمناقشات التي أعرب عنها على مر السنين بعين الاعتبار. وأعلن الوفد تأييده للبيان الذي أدلت به المجموعة باء، وقال إنه يود أن يكون هناك فهم مشترك لما يقصد بعبارة طلب استثنائي لاستخدام الأموال الاحتياطية، لأن السياسة الحالية تضم مفهوم الظروف الاستثنائية غير العادية ذاته، وأشار إلى أنه، وعلى مر السنين، قدمت طلبات لاستخدام الأموال الاحتياطية. وطلب الوفد توضيح هذا المفهوم لضمان تفسير مشترك له، قائلا إن هناك اختلافا في تفسير في سياق السياسة الحالية.

600. وأعرب وفد اليابان عن دعمه الكامل للبيان الذي أدلى به منسق المجموعة باء وقال الوفد إنه يدعم اتجاه هذا الاقتراح بشكل عام. وأضاف أنه يود توضيح نقطتين. وبداية أبدأ الوفد برغبته في توضيح مسألة الأموال الاحتياطية المتاحة المطلوبة. وقال الوفد إنه رغم أن الاقتراح الأصلي كان رفع مؤشر النفقات المقدرة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات من النسبة الحالية وهي 15 بالمائة إلى نسبة 20 بالمائة، إلا أن الاقتراح لا يشرح بوضوح سبب هذا الرفع. وتابع قائلا إن الزيادة بنسبة 5 بالمائة هي زيادة كبيرة من حيث ميزانية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، لهذا السبب طلب الوفد المزيد من المعلومات والتوضيحات من الأمانة حول ضرورة هذا الإجراء، وحول القاعدة المستخدمة لحساب الزيادة في مؤشر نسبة النفقات. وثانيا، أعلن الوفد دعمه الكامل لاقتراح الأمانة بالنسبة لإعادة رصيد صناديق رؤوس الأموال العاملة لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعبر الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كان المبلغ المشترك الأصلي الذي يدفعه سيتغير في حال طبق الخصم على اشتراكه للثنائية المقبلة.

601. وأقر وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، بالجهود التي تبذلها المنظمة من أجل مواءمة سياستها في هذا المجال مع سياسات وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وذكر الوفد الاقتراح الذي قدّم منذ حوالي 10 سنوات لتحقيق الهدف الأصلي وهو نسبة 25 بالمائة، وأشار إلى أن المنظمة قررت بعد ذلك أن يترك المستوى المستهدف عند 18.5 بالمائة. وقال الوفد إن ما فهمته المجموعة الأفريقية هو أن الهدف الجديد بالوصول إلى نسبة 22 بالمائة، هو الهدف المنشود لفترة الثنائيتين القادمتين ولذلك فهو هدف غير آني. وأبدت المجموعة الأفريقية رغبتها في معرفة كيف سيؤثر هذا التغيير على نفقات الميزانية العادية للمنظمة لأنه في حال ارتفع مستوى نسبة الأموال الاحتياطية، فهذا يجب أن يعني تخصيص حصة أكبر من الأموال كأموال احتياطية. كما أشار الوفد أيضا إلى الطلب المتعلق باستخدام الأموال الاحتياطية، وأبدى رغبته بمعرفة نوع النفقات التي يمكن صرفها تحت الأموال الاحتياطية، وما إذا كان هناك أي معيار ينبغي أن يستوفيه أي طلب استثنائي لاستخدام الأموال الاحتياطية.

602. وقالت الأمانة إنها سترد على مختلف الأسئلة التي طرحت عليها ولكن الالتزام بترتيب طرحها. أولا، بالنسبة للسؤال حول ما إذا كان للمقترح أي تأثير على الميزانية العادية والنفقات، أوضحت الأمانة أنه ينبغي لها أن تأخذ ذلك الهدف في الحسبان عند وضع الخطط، وقالت، مشيرة إلى تطور مبلغ الأموال الاحتياطية للويو المعروض في الصفحة 9 من المرفق الأول، إن الويو نجحت باستمرار في الحفاظ على مستوى أموال احتياطية أعلى من المستوى المستهدف. وبينت الأمانة أن السبب وراء رفع ذلك المستوى من 18.5 إلى 22 بالمائة هو أن الأخير كان المستوى الذي أوصى به مدقق الحسابات

الخارجي منذ عدة سنوات مضت. ولكن لم تكن المنظمة حينها في وضع يمكن لها فيه اتخاذ قرار في هذه المسألة. وأضافت الأمانة أن النسب المتوية تعكس حجم النفقات التي يمكن أن تغطيها الأموال الاحتياطية. إذ تمثل نسبة 18.5 بالمائة، تحديداً، حجم النفقات لفترة تقل عن أربعة أشهر، في حين تمثل نسبة 22 بالمائة نفقات خمسة شهور من الشنائية. أي أن الفكرة هي زيادة تغطية نفقات التشغيل من أربعة أشهر إلى خمسة أشهر في حال انخفضت مستويات الإيرادات إلى ما دون المستوى المخطط له، أو انخفضت إلى ما دون مستويات الإنفاق المطلوبة للمنظمة كي تفي بالتزاماتها الجارية خلال فترة أربعة إلى خمسة أشهر. وأفادت الأمانة بأن هذا هو المنطق المتبع الذي قد يجيب على بعض أسئلة الوفود الأخرى في هذا الصدد. ثم توجهت الأمانة إلى المسائل المتعلقة بمبادئ استخدام الأموال الاحتياطية، ولا سيما المبدأ 3 الذي كان عرضة لبعض التساؤلات. وكان هناك جزآن متصلان بالمبدأ 3 هما: المشروعات الرأسالية والنفقات غير المتكررة وغير العادية والمبادرات الاستراتيجية التي تقررها جمعيات اتحادات الويبو في ظروف استثنائية. وقالت الأمانة إنه لم توضع لأئحة تعرّف الظروف الاستثنائية، وأكدت أنها ستكون سعيدة بالعمل مع الدول الأعضاء لمعرفة رأيهم عمّا إذا كانت تريد وضع تعريف محدد. وذهبت الأمانة إلى القول إن الاقتراحات التي تقدمها بشأن الاستخدام الحالي للأموال الاحتياطية يقع في معظمه في الجزء الأول، أي المشروعات الرأسالية غير المتكررة. وأضافت الأمانة أن الدول الأعضاء لاحظت أنها لم تقدم، هذه المرة، أية مقترحات لاستخدام الأموال الاحتياطية ومشاريع من هذا النوع. وجاء هذا إلى حد كبير تماشياً مع التوجيهات والطلبات التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال المناقشات الأخيرة التي جرت. وقد استوعبت هذه النفقات في الميزانية العادية للمنظمة. وتابعت الأمانة قائلة إنها لم تكن تقترح استخدام الأموال الاحتياطية في الشنائية القادمة، بل إطار عمل سياسي يمكن أن يكون مفيداً للمنظمة في السنوات المقبلة. وقالت المنظمة، رداً على سؤال وفد اليابان حول سبب رفع مؤشر النفقات المقدرة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات من 15 بالمائة إلى 20 بالمائة، إن الهدف من هذه السياسة هو تعزيز إدارة المخاطر المالية. وأوضحت الأمانة أن أحد أكبر مناطق التعرض للخطر من منظور إدارة المخاطر هي انخفاضات الإيرادات المحتملة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، على اعتبار أن هذه الإيرادات تشكل ما يقارب 78 بالمائة من ميزانية المنظمة. وبالتالي فإن هذه الانخفاضات المحتملة هي أكبر خطر وحيد يمكن أن تواجهه المنظمة. وأضافت الأمانة أنها تعتبر أن من المناسب مواءمة النسب المتوية المذكورة على نحو أفضل مع الواقع وحجم العمليات في معاهدة التعاون بشأن البراءات في الوقت الحاضر، بما أنه لم يعد النظر فيها منذ عدة سنوات. وأردفت قائلة إنها قد اقترحت هذه الزيادة في مؤشر نسبة النفقات، من 15 بالمائة إلى 20 بالمائة بغية الاستجابة إلى زيادة تعرض المنظمة للمخاطر المرتبطة بانخفاض ممكن في إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأكدت الأمانة أن هناك صلة بين رفع الهدف وتمهيد الاستثمارات، لأنه من الواضح إذا كان ينبغي الحفاظ على مستوى أكبر من السيولة متاحاً بسهولة فهذا يعني الحفاظ عليها إما نقداً أو على شكل استثمارات يسهل تحويلها إلى سيولة.

603. وبالنسبة لاستخدام الأموال الاحتياطية، أعرب وفد البرازيل عن رغبته في معرفة إمكانية استخدام رصيد صندوق الأموال الاحتياطية البالغ مليوني فرنك سويسري كضمان لسياسات محتملة حول خفض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويمكن حماية المنظمة من الاضطراب الناجم عن انخفاض مستوى الإيرادات في حال حدوثه.

604. وأوضحت الأمانة أنه عند الحديث عن الأموال الاحتياطية هنالك عنصر الأموال الاحتياطية وعنصر صناديق رؤوس الأموال العاملة. وصناديق رؤوس الأموال العاملة هي أموال أودعتها الدول الأعضاء كأمانة. وقد أشدّت هذه الصناديق منذ عقود مضت، وبقيت ثابتة. وقد وضعت هذه الصناديق بقرار من الدول الأعضاء لأغراض مؤقتة في حال حدوث انخفاض مؤقت في السيولة. ولذلك كان القصد من وراء هذه الصناديق هو أن يعاد رصيدها إلى الدول الأعضاء عندما تعود المنظمة إلى وضع لا حاجة فيه إلى تغطية انخفاض إيرادات محتمل، وهذه هي حال اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات.

605. وقال وفد إسبانيا إنه لا اعتراض لديه على المبدأ 3 المتعلق بتمويل المشروعات الرأسالية والنفقات غير المتكررة. وتابع الوفد أن مشكلته هي مع تفسير النص، والنص الذي قد يذكر في الميزانية المستقبلية. وأضاف الوفد أنه فهم أن المشاريع الاستثمارية لن تمول من صناديق الأموال الاحتياطية، ولكن قدم طلب مماثل في الماضي، على حد قول الوفد، من أجل

استخدام أموال هذه الصناديق بشكل اعتيادي عوضاً عن الحالات الاستثنائية فقط. لذلك يمكن أن يتحقق تفسير شامل لهذا النص من وقت لآخر مع بعض الطلبات التي قد تأتي. ورأى الوفد أن هناك حاجة إلى شيء إضافي لتوضيح التفسير. واقترح استبدال عبارة "في ظروف استثنائية" بعبارة "في ظل ظروف استثنائية مفسرة بدقة" على سبيل المثال.

606. وسأل الرئيس عن هوية من سيقدر أنه ينبغي اعتبار الظروف ظروفًا استثنائية، قائلاً إن هذا السؤال الذي يمكن طرحه بما أن الجمعيات هي من سيبت في هذه المسألة على كل الأحوال. وقال الرئيس إنه يتفهم إعراب كثير من الوفود عن قلقها بشأن هذه المسألة، وأشار إلى أن مهمة اتخاذ قرارات مماثلة، على أي حال، ستترك للجمعيات.

607. واقترح وفد إسبانيا أن تحذف كلمة "نفقات" من المبدأ 3 ويستعاض عنها بكلمة "مشروعات رأسمالية" أو "استثمارات"، بهدف توضيح فكرة الظروف الاستثنائية.

608. واعتبر وفد المكسيك أنه في حال قبل الاقتراح الذي تقدم به وفد إسبانيا، فسيكون من الوارد أن يُقترح استخدام الأموال الاحتياطية في حالة المبادرات الاستراتيجية التي تطلع بها أو تقررها جمعيات الاتحادات باعتبارها ظروفًا استثنائية.

609. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية فكرة العمل على هذه المسألة مع وفدي إسبانيا والمكسيك على انفراد. ووافق الوفد على رأي الوفد اقتراح وفد إسبانيا بأنه ينبغي تجنب استخدام كلمة "النفقات" لأنها ربما توحى برسالة خاطئة حسب قول الوفد. وأضاف أنه يمكن متابعة العمل في هذا الاتجاه.

610. وقال الرئيس ملخصاً إن هناك ثلاثة وفود تعمل على صياغة اقتراح جديد للمبدأ 3، وبمجرد أن تنتهي من إعداد هذا الاقتراح، سيتم توزيعه على الوفود لمعرفة ما إذا كان يمكن بعدها التوصل إلى قرار. وأشار الرئيس إلى أن هناك قرارين مرتبطين بهذا البند. أحدهما هو القرار بشأن السياسة المنقحة، والآخر هو التوصية بشأن استخدام صناديق رؤوس الأموال العاملة ومبلغ المليون فرنك لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وأكد الرئيس أنه سيتم توزيع مقترح جديد فور صياغته، لتتوزع فيه الدول الأعضاء.

611. وأبلغ الرئيس الدول الأعضاء بأنه استلم مشروع اقتراح حول القضية المتعلقة، أي المبدأ 3، وقرأ فقرة القرار المتعلقة بالبند 9 من جدول الأعمال. وسأل الرئيس عما إذا كان هناك أي اعتراض على فقرة القرار، وأقرها بعد أن لم ير أي اعتراض.

1. إن لجنة البرنامج والميزانية، بعد استعراض اقتراح السياسة الشاملة المراجعة التي تتضمن المستوى المستهدف، والاعتبارات الخاصة بالسيولة، وإدارة الفائض المتاح فوق المستوى المستهدف واستخدامه والإبلاغ عنه، مع مراعاة تعليقات وإرشادات الدول الأعضاء وتوصيات هيئات التدقيق والرقابة في هذا الصدد، توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، الموافقة على السياسة المتعلقة بالأموال الاحتياطية الواردة في المرفق الأول من الوثيقة WO/PBC/23/8، مع تعديل المبدأ 3، بشأن استخدام الأموال الاحتياطية، كما يلي:

"المبدأ 3: ينبغي أن تكون اقتراحات استخدام الأموال الاحتياطية المتاحة محدودة ومشروعات غير متكررة لتحسينات رأسمالية وظروف استثنائية، كما تقرره جمعيات الدول الأعضاء والاتحادات، كل فيما يعنيه وفي حدود الموارد المتاحة له. وتُحدّد المشروعات الرأسمالية عادة في الخطة الرأسمالية الرئيسية الطويلة الأجل وقد تُحدّد كمشروعات تتعلق بالبناء/التجديد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويلزم إنجازها لضمان استمرار مرافق المنظمة وأظمتها في الوفاء بالغرض المنشود منها وذلك بإجراء توسيعات أو إضافات مهمة."

2. إن لجنة البرنامج والميزانية توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، بأن يعاد رصد عنصر صندوق رأس المال العامل لاتحاد معاهدة البراءات البالغ ملوئي فرنك سويسري إلى الدول الأعضاء في اتحاد معاهدة البراءات عبر خصومات من مبالغ فواتير الاشتراكات في الثنائية 17/2016.

البند 10 الحوكمة في الويبو

612. استندت المناقشات إلى وثائق المعلومات الأساسية WO/PBC/18/20 و WO/PBC/19/26 و WO/PBC/21/20.

613. وأشار الرئيس، عند افتتاح مناقشة البند 10 من جدول الأعمال، إلى أن المناقشات بشأن مسألة الحوكمة بدأت في العام الماضي، وخلال تلك المناقشات تفاوضت الدول الأعضاء بشأن فقرة القرار التالية، والتي وردت في ملخص الرئيس: "إن لجنة البرنامج والميزانية، إقرارا بالحاجة إلى تناول موضوع الحوكمة وفقا للولاية الممنوحة لها من قبل الجمعية العامة للويبو في دورتها الرابعة والأربعين والواردة في الوثيقة WO/GA/44/6، قد شاركت في المناقشات البناءة حول القضايا ذات الصلة بالحوكمة بما في ذلك بشأن الاقتراح المقدم من وفود كل من بلجيكا والمكسيك وإسبانيا الواردة في الوثيقة WO/PBC/22/6. وذكر بأن العديد من الوفود أفادت بأن الأفكار والتدابير الواردة في الاقتراحات السابقة كانت تستحق مزيد من الدراسة وكان من الأفضل اتباع نهج أكثر شمولاً. وتم إحراز بعض التقدم بما في ذلك النظر في اتخاذ تدابير طويلة المدى وقصيرة المدى، وفي حين أنه لم يتم التوصل إلى قرار، إلا أن المناقشات المستقبلية ستستفيد من البناء على التقدم الذي تم إحرازه في الدورات السابقة للجنة البرنامج والميزانية. ويمكن لمثل هذه المناقشات أن تأخذ بعين الاعتبار النص الصادر عن نائب الرئيس من خلال المشاورات غير الرسمية والأفكار والاقتراحات التي جرى التعبير عنها خلال الجلسة العامة". وأشار الرئيس إلى أنه بعد ذلك كان هناك قرار صادر عن الجمعيات والذي تمثل في الفقرة 203 من التقرير (الوثيقة A/54/13) بشأن المسائل التي جرى النظر فيها في إطار هذا البند، فيما عدا مسألة المكاتب الخارجية. "إن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها، بالقدر الذي يخص كل منها، (1) قد أحيطت علماً بقاءة القرارات الواردة في الوثيقة WO/PBC/22/29، (2) اعتمدت التوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية، (3) طالبت لجنة البرنامج والميزانية بمواصلة المناقشات بشأن الحوكمة في الويبو وتحديد نغقات التطوير في الدورة الثالثة والعشرين". وأوضح بأن ذلك كان السبب وراء إدراج هذا البند في جدول الأعمال. وأشار الرئيس إلى أنه خلال الأسبوع الماضي عقد جلسة غير رسمية قام خلالها نائب رئيس اللجنة (إسبانيا) بتقديم اقتراح للنظر فيه من جانب الأعضاء. وأعرب عن أمله في ألا تقوم الوفود بتكرار نفس المناقشات كما حدث في المرة السابقة. ولذلك، أعرب عن رغبته في تحويل الجلسة إلى مناقشة غير رسمية مع المنسقين الإقليميين بالإضافة إلى بعض الوفود الأخرى لمعرفة ما إذا كان يمكنهم أن يبدؤوا مناقشة حول مسألة الحوكمة التي كانوا قد كلفوا بها من الجمعية العامة. ولذلك أعطى الرئيس الكلمة لنائب الرئيس لشرح الوثيقة التي تم توزيعها وتوضيح مهمة إصدارها ومحتوياتها.

614. وأكد نائب الرئيس (إسبانيا) على أن النص استند إلى المناقشات التي أجرتها الدول الأعضاء في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى أن هيكل الوثيقة تضمن 13 فقرة رئيسية. كانت بعضها عبارة عن تدابير قصيرة المدى وشملت الاقتراحات الواردة من عدد من الدول الأعضاء. ثم كانت هناك فقرة تؤسس للتدابير التي يجب أن يتم إعادة النظر فيها قبل اعتمادها في العام التالي، وذلك بشأن معرفة ما إذا كان سيتم الاستمرار فيها من عدمه أو ما إذا كان سيتم الإبقاء عليها أو تعديلها. وكانت هناك فقرة ثالثة بشأن إجراء مناقشات غير رسمية برئاسة رئيس لجنة البرنامج والميزانية بهدف التطرق إلى المسائل التي كانت أكثر شمولاً فيما يتعلق بالحوكمة، وشمل ذلك ذكر تقرير وحدة التنقيش المشتركة. وسيتم تقديم نتائج هذه المناقشات في السنة التالية إلى لجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى تلك العناصر الثلاثة كانت حاسمة من وجهة نظره. وكان من الصعب أن يكون هناك اتفاق إذا تم تناول إحداها فقط، كما أشار إلى أنه استناداً إلى التعليقات التي وردت إليه من مختلف الوفود، فإنه يرى أن هناك مجالاً لتناول التدابير قصيرة المدى. وأشار إلى أنه من المهم أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه

هي حزمة واحدة وإذا ما تم قبولها فيمكن القول بأن الامتثال للتوصية رقم واحد الخاصة بوحدة التفتيش المشتركة قد بدأ، وأن الدول الأعضاء قد أثبتت أنها قادرة على التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل التي كانت في بعض الأحيان مثيرة للجدل بشكل كبير. ثم دعا الوفود إلى الإدلاء بملاحظاتهم وصياغة اقتراحات و/ أو مقترحات بشأن الكيفية التي يتعين عليهم تنظيم النظر في القضية من خلالها لمعرفة ما إذا كان يمكنهم التوصل إلى اتفاق بشأنها.

615. وافتتح الرئيس باب المناقشات بشأن اقتراح نائب الرئيس، وطلب ردود الفعل الأولية والاقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها المضي قدما نحو إيجاد وسيلة للتقارب بشأن اقتراح محدد.

616. وأعرب وفد المكسيك عن دعمه للنص الذي تم تعميمه من قبل نائب الرئيس. وأفاد بأنه من وجهة نظر الوفد يبدو أن النص كان بمثابة نتيجة متوازنة جدا أخذت في الاعتبار مختلف الآراء التي أعرب عنها خلال السنوات الماضية حول موضوع الحوكمة، ولم يستبعد في أي وقت من الأوقات إمكانية إجراء مناقشة أكثر تعمقا بشأن اعتبارات ذات مدى أطول، الأمر الذي يفسر أهمية ذكر ذلك في الفقرة 3. وإذا تم اعتماد النص، فإن الدول الأعضاء سوف تعطي إشارة إيجابية عن رغبتها في تناول قضية تم طرحها لعدة سنوات وقد يقوموا بمناقشتها بطريقة مدروسة وهادئة. وكرر الوفد تأييده للاقتراح وأضاف أنه إذا كانت هناك أي اقتراحات أو مشاورات أخرى فإن من دواعي سروره المشاركة فيها من أجل المساعدة في التوصل إلى توافق في الآراء.

617. وتساءل الرئيس، بشأن هذه الملاحظة، عما إذا كان يمكن للمشاركين أن يبدووا في صياغة نقطة لاتخاذ القرار.

618. وأعرب وفد باكستان عن تقديره لجهود نائب الرئيس واقتراحه. كما أعرب عن قلقه بأن الحوكمة داخل الويبو كانت قضية معلقة طال أمدها، وعادة ما كان يتم إرجاؤها إلى نهاية الاجتماع عندما لا يكون لدى الوفود الوقت لإجراء مشاورات متعمقة بشأنها. وأشار الوفد إلى أن الاقتراح المبدئي لنائب الرئيس لم يتعد كونه تعبيراً عن النوايا، ومن وجهة نظر الوفد لن تكون هناك معارضة شديدة بشأنه. وأشار الوفد إلى أن ذلك كان بالفعل تفكيراً إيجابياً، ولكن الأهم بالنسبة للوفد هو وجود إطار منظم تستطيع الدول الأعضاء من خلاله الاستمرار في المشاورات غير الرسمية المفصلة. وأعرب الوفد عن تأييده لتشكيل فريق عامل مفتوح العضوية للمزيد من المداولات المتعمقة.

619. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن شكره للأمانة ونائب الرئيس على الوثيقة التي تم تقديمها للدول الأعضاء. وأحيط وفد المجموعة الأفريقية علماً بأن مسألة الحوكمة في الويبو قد نوقشت منذ عام 2011 ولم يكن لدى الدول الأعضاء أي فرصة لمناقشتها بشكل متعمق. وأشار إلى أنه خلال تلك الفترة كانت هناك اقتراحات قيد التطوير، ولكن المبادئ بقيت كما هي دون تغيير. وأشار وفد المجموعة الأفريقية إلى أن اقتراح نائب الرئيس لم يوفر أساساً لمزيد من المناقشة لأنه أخذ بعين الاعتبار المصالح المتفاوتة للمجموعات المختلفة والدول الأعضاء. وتماشياً مع التوصية رقم 1 لوحدة التفتيش المشتركة، كان وفد المجموعة الأفريقية يرى أنه من خلال الوثيقة التي قدمها نائب الرئيس، يجب أن يكون هناك نظرة شمولية بشأن قضايا الحوكمة وأوجه القصور التي أقرتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بهيكل المنظمة، وبالتالي يجب أن يكون قيام الفريق العامل مفتوح العضوية بإجراء المشاورات على النحو المنصوص عليه في الفقرة 3 من ورقة نائب الرئيس موضع ترحيب. وأحيط وفد المجموعة الأفريقية علماً بالأحكام الواردة في النقاط القليلة الأولى، ورأى أنها أهداف قصيرة المدى أعربت الدول الأعضاء عن أملها في تحقيقها. ومع ذلك، أشار وفد المجموعة الأفريقية إلى أنه يتعين على الدول الأعضاء من وجه نظره أن تبدأ أولاً في التوصل إلى اتفاق. وأفاد بأنه يجذب التعبير بأنها كانت حزمة واحدة. وأفاد بأنه إذا كانت الدول الأعضاء تنوي حل القضية بشكل كلي وتناكد من أنها قد غطت وسدت كل الثغرات وعالجت جميع الشواغل والقضايا وأوجه القصور، فإن الوفد يرى أنه من الأفضل البدء من الفقرة 3، التي نصت على إجراء مشاورات مفتوحة بتوجيه من رئيس لجنة البرنامج والميزانية، ومن ثم تناول جميع القضايا أو أفضل الممارسات التي سلط نائب الرئيس الضوء عليها في ورقته. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون الخطوة الأولى هي تشكيل الفريق العامل مفتوح العضوية لأن الدول الأعضاء في

حاجة إلى تناول القضايا الجوهرية للحكومة فيما يتعلق بلجنة البرنامج والميزانية وتراجع دور لجنة التنسيق التابعة للويبو التي أصبحت الآن لجنة رمزية، وكذلك أدوار حكومة هاتين الجهتين التي أصبحت مخلوطة إلى حد ما، فضلا عن مسألة الرقابة. ولذلك، رأي وفد المجموعة أن البدء من الفقرة 3 من ورقة نائب الرئيس سيكون أفضل طريقة للمضي قدما.

620. وأعرب وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) عن دعمه لمداخلات وفدي نيجيريا وباكستان بشأن هذه المسألة. وأشار إلى أن قضايا الحكومة كانت مهمة جدا وذات صلة بالكفاءة في المنظمة. وردد تعليق وفد نيجيريا بأن القضية كانت معلقة ولم يتم إحراز أي تقدم في الدورات السابقة بشأن هذه القضية الهامة. وأكد الوفد على اقتراحه بأن القضية بحاجة إلى إطار رسمي، واقترح مرة أخرى إنشاء فريق عامل مخصص يمكنه تناول جميع الاقتراحات المطروحة والقضايا المتصلة بالحكومة. وأشار إلى أنه وفقا للمادة 12 من النظام العام الداخلي، يمكن تأسيس الهيئة المذكورة. وأشار الوفد إلى أنه كانت هناك سوابق، أعرب عن شكره لنائب الرئيس على اقتراحه، حيث يمكن مناقشة جميع عناصر الاقتراح لدى الفريق العامل.

621. وأعرب وفد اليابان، متحدئا باسم المجموعة باء، عن شكره لنائب الرئيس على جهوده الدؤوبة لإيجاد أرضية مشتركة بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بالتدابير قصيرة المدى المدرجة في النقطة الأولى، أفاد الوفد أنه يرى أن تلك العناصر كانت أساسا جيدا لمزيد من التطوير. وأشار إلى أن بعضها يحتاج إلى تعديل في اللغة، ولكنه رأى أن هذه الأنواع من التدابير ستكون بمثابة بداية جيدة للعمل بشأن هذه القضية. وفيما يتعلق بالنقطة 3، أفاد وفد المجموعة بأنه استمع إلى العديد من الآراء داخل المجموعة مفادها أنه من المهم التعرف على المشاكل التي يتعين التصدي لها أولا، من أجل إجراء نقاشا يتسم بالكفاءة والفعالية حول مسائل الحكومة.

622. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده لمداخلة وفدي اليابان ونيجيريا. وأشار إلى أن هذه القضية، كما ذكر وفد باكستان، كانت معلقة لفترة طويلة وأعرب الوفد عن شكره لنائب الرئيس على الجهود التي بذلها في صياغة الاقتراح فضلا عن عمله الشاق في الدورة السابقة. وبالنظر في هذا الاقتراح، أشار إلى أن هناك عدة تدابير قصيرة المدى والتي كانت جيدة، ولكنه أشار إلى أن الحكومة عملية ثلاثية الجوانب، أي لها جوانب قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى. وأعرب عن اعتقاده بأنه من المهم أن تكون هناك عملية رسمية وإطار رسمي للعمل على هذه القضية، حيث يمكن للدول الأعضاء تقسيم القضايا وتناولها بهذه الطريقة. وأشار أيضا إلى أنه استمع إلى مداخلة وفد المكسيك التي مفادها ان هناك حاجة لإثبات حسن النية عند مناقشة تلك القضايا، وبالتالي، أعرب في هذا الصدد عن اعتقاده بأن الفقرة 3 يجب أن تكون الفقرة الرئيسية لهذا القرار بحيث يستطيع بعد ذلك الفريق العامل عند تشكيله اتخاذ قرار بشأن جميع القضايا واعتمادها كحزمة واحدة.

623. وأفاد وفد الصين بأنه يدعم الاقتراح، لاسيما التدابير قصيرة المدى، وأعرب عن شكره للويبو على الجهود الجبارة بشأن تنظيم الاجتماعات، فضلا عن إعداد الوثائق. وفيما يتعلق بتحسين الحكومة في الويبو، رأى الوفد أن التدبير العملي الوارد في الاقتراح من شأنه أن يزيد من كفاءة جميع الآليات لدى الويبو لأن كفاءة الاجتماعات ترتبط مباشرة بالتكاليف، وأن كفاءة المنظمة ومشاركة الأعضاء كانت على المحك، وأن سير العمل كان أيضا على المحك. وفي غضون ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الموقف الإيجابي والبناء للدول الأعضاء يمكن أيضا أن يزيد من كفاءة الاجتماعات. وأفاد بأن هذه مسؤولية مشتركة وتمثل إرادة الويبو والدول الأعضاء فيها. وذكر بأنه على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل زيادة كفاءة الاجتماعات. وفيما يتعلق بالفقرة 3، أفاد الوفد بأنها كانت مرنة ومفتوحة فيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية. ومع ذلك، أعرب الوفد، فيما يتعلق بموضوع ومضمون تلك المشاورات، بأنه يرغب في التأكيد على أنها كانت قضية معقدة لأن الحكومة ترتبط بجوانب كثيرة. ولذلك، ينبغي للدول الأعضاء ألا تحد من موضوعات النقاش بشكل مسبق. وفي البداية يجب عليهم تحديد المشاكل الحقيقية المتعلقة بالحكومة وبعد ذلك تجري المناقشات تبعا لأهمية القضايا والوقت المناسب ومدى صعوبة حل المشاكل. وفي النهاية، أفاد الوفد بأنه يرى أنه ينبغي للدول الأعضاء مناقشة أولويات القضايا التي سيتم طرحها والتدابير العملية التي يتعين اعتمادها. وأفاد بأنه في هذا الوقت الذي ليس لدى الأعضاء رؤية واضحة حول موضوعات المناقشات، لن يكون افتراض أو الحد من موضوعات قضايا الحكومة أو مشاكلها ملائما للدول الأعضاء لحل تلك المشاكل بشكل موضوعي.

624. وأعرب وفد رومانيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن شكره لنائب الرئيس على تزويد الدول الأعضاء بمشروع ورقة حول الحوكمة، وهو موضوع كان له أهمية كبيرة بالنسبة لمجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وأفاد بأنه قد أدرك أن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة كان ممتثلا في توفير أساس لمناقشة الاجتماعات بشأن التدابير الرامية إلى زيادة كفاءة اجتماعات الويبو وبشأن إطار يمكن من خلاله تناول قضايا الحوكمة. وأشار إلى أنه تم تحليل التدابير قصيرة المدى المقترحة في الجزء الأول من النص من قبل المجموعة والتي كان لديها اقتراحات وملاحظات سابقة. وفيما يتعلق بالفقرة 3، أفاد الوفد بأنه مع أخذ المناقشات التي جرت من قبل في الاعتبار، لم تقتنع مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق حتى الآن بجدوى المشاركة في مناقشة مفتوحة. وأفاد بأنه استمع إلى آراء الوفود الأخرى التي مفادها أنه قد يكون هناك قصور في الحوكمة في الويبو. وأعرب عن اعتقاد المجموعة بأنه كانت هناك حاجة أولا لتحديد هذه العيوب من أجل معرفة ما إذا كان هناك حاجة لمشاركة الدول الأعضاء في هذه المناقشة.

625. وتقدم وفد السلفادور بالشكر إلى نائب الرئيس على الوثيقة المقترحة وأيدها بشكل عام دون الخوض في التفاصيل، وذلك بناء على أنها كانت مجرد تدابير مبدئية لتحسين الحوكمة وستكون مجرد نقطة انطلاق للتحقيق النتيجة النهائية.

626. وشكر نائب الرئيس (إسبانيا) الوفود على تشجيعها وتعليقاتها. وأفاد بأنه كان يود أن تقدم انطباعه بصفته ميسرا للعملية وآرائه في محاولة لمساعدة الوفود في التوصل إلى توافق في الآراء أو اتفاق. وأشار إلى أنه كانت هناك العديد من المواقف. وكان العديد من البلدان يؤيد النص بينما كان البعض الآخر يرى أنه قبل اتخاذ التدابير قصيرة المدى يجب تحديد اقتراحات المدى المتوسط والطويل قبل مشاركة الدول الأعضاء في هذه العملية. وأفاد بأن تلك الطلبات كانت مفهومة تماما من وجهة نظره لكنه يخشى أن تكون غير متوافقة وقد تمنعهم من التوصل إلى اتفاق. ولذلك، ناشد الوفود التي أرادت أن تبدأ الإجراء قبل اعتماد الاقتراحات متوسطة المدى أن تنظر في أنه ربما قد يكون من الجيد اعتماد بعض التدابير الأقل إثارة للجدل كخطوة إلى الأمام، وناشد للوفود التي رأت أنه يجب أولا تحديد الاقتراحات متوسطة وطويلة المدى قبل الدخول إلى التدبير، بالنظر إلى أن ذلك قد يكون في الواقع صعب بعض الشيء في فترة زمنية قصيرة. وأشار إلى أنهم قد يرغبون في النظر في الموقنين المختلفين ومعرفة ما إذا كان يمكن إيجاد نقطة التقاء من شأنها أن تمكنهم من البدء.

627. وأعلن الرئيس بأنه سيتم تأجيل إجراء مزيد من المناقشات بشأن البند 10 لإتاحة الوقت لإجراء المشاورات.

628. وأفاد نائب الرئيس (إسبانيا) عند استئناف المناقشات أنه بناء على توصيات الرئيس، طالما أن المجموعات كان لديها الفرصة للنظر في المشروع التي تم تعميمها قبل بداية الدورة، فإنه يتعين على الوفود تقديم التعديلات المحددة المقترحة من جانبها إذا كان لا يزال لديها بعض التعديلات التي ترغب في إجرائها. وأوصى بأن يقوموا بالإحاطة بتلك التغييرات، وإذا كان من الضروري أن يجتمعوا في مجموعات صغيرة لكي يكونوا قادرين على توضيح الأمور، فليكن ذلك. وأشار إلى أن ما كان يطلبه هو اقتراحات ذات صياغة محددة وطلبات محددة، وإذا تمكنت الوفود من توفير ذلك فإن الاجتماع سوف يُحاط علما بها بكل دقة ومن ثم النظر في كيفية المضي قدما. وبهدف تسهيل الاقتراحات، أوصى بأن يبدؤوا بالفقرة 2 لأنها، حسب ما استمع إليه من مختلف الوفود والمجموعات، ربما كانت الفقرة الأقل إثارة للجدل، وبعدها ربما يمكن العودة إلى الفقرات 1 و 3، شريطة تفهم أن كل ذلك كان يمثل حزمة واحدة. وأوضح أنه لا ينبغي أن يعتقد أي وفد بأن المداورات ستنتهي بشأن هذه القرارات المحددة دون رؤية الصورة الكاملة.

629. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، عن تأييده للمداخلة التي قدمها في اليوم السابق. وأفاد بأنه كان يرى أن المناقشات بشأن الوثيقة يجب أن تبدأ من الفقرة 3 إذا كانت العبارة الأولى التي ستحمل رقم واحد ستنص على ما يلي، "إن لجنة البرنامج والميزانية توصي الجمعية العامة باعتماد التدابير التالية دون الإخلال بالنظام الداخلي وذلك من أجل زيادة كفاءة وفعالية الحوكمة في الويبو"، ثم البدء بالفقرة 3 والانتقال منها.

630. وأشار نائب الرئيس (إسبانيا) أنه إذا كان الوفد موافقا، فإنه يمكن المرور على الفقرات واحدة تلو الأخرى والتأكد من أن الجميع وافق عليها، وأضاف أنه على سبيل المثال، إذا كانت الفقرة 2 ستبقى كما هي أو إذا كان الترتيب سينتغير، فإن ذلك لا يعني أنهم سيتخذون قرارا قبل دراسة كل شيء. وينطبق الشيء نفسه على الفقرات 1 و 2 و 3. وأعرب عن رغبته في أن يبدأ بالفقرة 2 من أجل الإحاطة بردود الفعل الأولية فقط وبعدها يتم العودة إلى الفقرتين 1 و 3. وأكد مجددا أن ذلك ليس إلا نظرة مبدئية ولن يؤثر بأي حال على القرار بشأن ما إذا كان سيتم اعتماد الفقرات من عدمه أو ما إذا كانت ستظل بنفس الترتيب. ثم اقترح أنه إذا وافقت الوفود، فإنه يمكن البدء في نظر الفقرة 2.

631. واستفسر وفد نيجيريا عن ما يعنيه نائب الرئيس بالقول بأنه عليهم أن ينظروا في الفقرة 2. وتساءل عما إذا كان على الأمانة أولا أن تقدم تقريرا عن الأنشطة المتصلة بالفقرة، وإذا كان الأمر كذلك، فإن الفقرة لم تلبى الطلب الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية.

632. وقال نائب الرئيس ردا على ذلك أنه إذا كان وفد نيجيريا لم يوافق على اقتراحه بشأن الترتيب الذي ينبغي أن يبدووا به، فإنه في هذه الحالة يمكنهم أن يبدووا بالتعليقات العامة بشأن الوثيقة ككل وتدوين الملاحظات بشأنها لمعرفة ما إذا كان يمكن اعتمادها، لكنه أضاف أنه يمكن للوفد أن يقدم ملاحظة بشأن أي جزء من الوثيقة يرى أنه غير مناسب.

633. وأفاد وفد رومانيا بأنه متفق تماما مع الطريقة المقترحة من قبل نائب الرئيس للمضي قدما وأفاد بأنه مستعد لتقديم موقف مجموعته بشأن الفقرة 2. وذكر بأن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ليس لديها أي مشكلة وتؤيد النص على ما هو عليه حاليا.

634. وأعرب نائب الرئيس (إسبانيا) عن شكره لوفد رومانيا وطلب من وفد المجموعة الأفريقية تقديم ملاحظاته بشأن أي أجزاء أخرى من النص إذا كانت لديه ملاحظات محددة.

635. وأفاد وفد نيجيريا بأنه تم تقديم التعليقات الخاصة بالمجموعة الأفريقية في اليوم السابق، والتي كانت المجموعة الأفريقية قد أعربت فيها عن رغبته في بدء المناقشة من الفقرة 3 التي قدمت نهجا شاملا بشأن الحوكمة في الويبو. وأفاد الوفد بأن المجموعة فضلت فكرة منح الأمانة سنة واحدة لتقديم تقرير بهذا الشأن. كما رأي أنه يمكن البدء من الفقرة 3 ومن ثم مناقشة جميع القضايا، بما في ذلك القائمة المنصوص عليها في الفقرة 1. وكان يرى أن هذا الأمر كان جوهر التعليقات التي قدمتها المجموعة في اليوم السابق ولازال الأمر على ما هو عليه.

636. وأعرب وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) عن دعمه الكامل للاقتراح الذي تقدم به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بضرورة أن تبدأ المناقشات من الفقرة 3 وتستمر بشأن العناصر الأخرى.

637. وتساءل نائب الرئيس (إسبانيا) عما إذا كان بإمكان الوفود تقديم تعليقات محددة بشأن أي جزء من النص. وأفاد بأنه إذا كان لدى أي وفد اقتراحا محددًا بشأن الفقرة 3، فإنه ينبغي له أن يقدمه حتى يمكن الإحاطة علما بالاقتراحات المحددة وسيركز الاجتماع أيضا على العناصر الرئيسية للنص ككل. وشجع الوفود التعليق على أي جزء من النص حيث أن الفكرة كانت تتمثل في إيجاد طريقة من شأنها أن تمكنهم من المضي قدما وإلا سيكون الأمر مجرد دوران في حلقة مفرغة.

638. وأشار الرئيس أنه من الواضح جدا أنه إذا كانوا بصدد اتخاذ قرار فيجب أن يكون على أساس الحزمة الواحدة. وسيكون من الأفضل معرفة ما إذا كانت الوفود مستعدة لتأسيس حزمة واحدة من عدمه. وتساءل عما إذا كان موقف المجموعة الأفريقية، الذي دعمه وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) يمكن أن يرتضي بشيء يتماشى مع الفقرة 3 ولا شيء غير ذلك.

639. وأوضح وفد نيجيريا أن المجموعة الأفريقية ترغب في البدء بالفقرة 3 ويمكن اعتمادها كحزمة واحدة بدءاً من الفقرة 3 ثم الفقرتين 1 و 2. وإذا كان هذا هو اتفاق الوفود، فإن المجموعة سوف تسعد باعتماد تلك البداية بالفقرة 3.

640. وأفاد وفد رومانيا في تعليق على البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بأنه كان دائماً من المثير قراءة نهاية القصة ولكن يمكن للمرء أن يفقد بالفعل فحوى القصة التي كان يود أن يسمعا. وذكر أنه من وجهة نظره، كان ينبغي أن يتم البدء ببداية القصة، أي بالفقرة الأولى ثم الخوض في النص كله.

641. وأشار نائب الرئيس (إسبانيا) إلى أنه من خلال ما أدلى به وفد مجموعة البلدان الأفريقية، فإنه كان من رأيه أنه يمكن الاتفاق على أن هذا الموضوع لن يتم اعتماده إلا بعد مراجعة الحزمة الكاملة للأقسام الثلاثة. وفي رأيه، لا يمكن أن يتم التوصل إلى قرار نهائي بشأن الفقرات الثلاث حتى يتم التعامل مع الفقرة الأولى والثانية. ولن يتم الاتفاق على شيء إلا بعد الاتفاق على كل شيء. وكان يجوز لأي من الوفود التعليق على الفقرة 3 وتقديم اقتراح بشأن مزيد من الصياغة حول ما إذا كانت موافقه من عدمه.

642. وأعرب وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) عن اعتقاده بأن الفقرة 3 كانت بداية القصة لأنها تناولت القصة بأكملها، أي تناولت هيكل المنظمة وشملت كل قضايا الحوكمة، بما في ذلك الفقرة (1) وهذا هو سبب إصرار الوفد على البدء من الفقرة 3.

643. وذكر وفد المكسيك أن التغييرات المقترحة كانت من وجهة نظره مجرد اقتراحات تجميلية واعتذر عن التعبير بهذه الطريقة. وأفاد بأن ما رآه الوفد في الأساس هو أن هناك اتفاق على حل وسط يلوح في الأفق نحو سلسلة من التدابير من أجل المضي قدماً، وأن ذلك هو الأهم من وجهة نظره. وأفاد بأنه لا يمنع إذا ما بدأت المناقشات بالفقرة 3 أو بالفقرة 1 لأن المهم في مرحلة اتخاذ القرار هو أن تلتزم الدول الأعضاء بعملية، هي الأهم في رأيه. وذكر بأنه استمع جيداً إلى وفد المجموعة الأفريقية ووفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) حيث أعرب عن اعتقاده بأن الوفدين قدما تغييرات مقترحة محددة بشأن الفقرة 3 والتي تحتاج إلى النظر فيها. واقترح الوفد أنه إذا وافق الرئيس فإنه يمكنهم النظر في النص من خلال مشاورات غير رسمية ومن ثم العودة بمنهج شبه نهائي يتم النظر فيه في الجلسة العامة. وأفاد الوفد بأنه إذا كان هناك توافق في الآراء فلا ينبغي إضاعة الوقت حول مسألة إجرائية بل المضي قدماً بشأن الجوهر.

644. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن شكره لنائب الرئيس على الجهود التي بذلها في هذه المسألة المعقدة. وأفاد بأنه يتفق مع أساليب عمل نائب الرئيس، بمعنى أنه يمكن البدء بالتدابير قصيرة المدى لأنها كانت أقل إثارة للجدل وستجعل من الأسهل تحقيق أرضية مشتركة وتوفير نوع من التقارب. وأشار الوفد إلى أنه في اليوم السابق جرى ذكر مشكلة الثقة إلى جانب الطريقة التي عملت بها الدول الأعضاء داخلياً، وأعرب عن اعتقاده بأن بدء تناول تلك القضايا التي تهم الجميع سيكون بمثابة ممارسة جيدة لبناء الثقة. وأشار الوفد إلى أنه إذا كان بإمكانهم بدء العمل بشكل بناء بشأن هذه القضايا، فستكون لديهم روح أفضل لتناول المسألة الأصعب الواردة في الورقة والتي أقر الجميع بأنها تكمن في الفقرة 3. وأشار إلى أنه على غرار ما قاله الرئيس، في نهاية اليوم كانت عملية شاملة وتفهم بأنه بإمكان بعض الزملاء معرفة نتائج جميع هذه البنود الثلاثة قبل أن يصدروا حكمهم النهائي لفائدة النتائج، لكنه أضاف أنه كان من المعقول والمنطقي بالنسبة لهم أن يبدؤوا بالطريقة التي أوضحها نائب الرئيس.

645. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره لنائب الرئيس وتقديره لعمله بشأن هذه المسألة. وأفاد بأنه متفق تماماً مع ما ذكره للتو وفد المملكة المتحدة. ومن رأيه أن الفقرة 1 مثل ثمرة متدلّية تنتظر قطفها، أي شيء يمكن أن يتحقق نسبياً بسهولة. وأشار إلى أنه تحقيقاً لتلك الغاية، وبدلاً من الدخول في جدل طويل حول تناول أي الفقرات أولاً أو إعادة ترتيب تلك الفقرات، ينبغي تقديم اقتراح نصي إلى الرئيس أو نائب الرئيس مفاده أنه في إطار النقطة الأولى من الفقرة 1، وفي السطر الأخير حيث ذكر أنه "يفضل أن يكون حتى الساعة 7"، وأعرب عن رغبته في استبدال عبارة "يفضل أن

يكون حتى " بعبارة "في موعد أقصاه". وفي رأي الوفد، يجب أن تستمر الاجتماعات حتى الساعة 6 مساء ما لم تكن هناك حالات استثنائية تقتضي خلاف ذلك، ولكنه أشار إلى أنهم بحاجة إلى التوقف عند ذلك.

646. وأكد نائب الرئيس (إسبانيا) أن كل ما أرادوه هو الحصول على الملاحظات وبعد ذلك معرفة ما إذا كان من الضروري أن يكون هناك اجتماع لفريق مصغر والعمل من خلال الشاشات. وأفاد أنه كان من الواضح تماما أنه لن يكون هناك أي إبرام لاتفاق إلا إذا كان الجميع راض عن المستند بأكمله. وأشار إلى أنه لا داعي للقلق حول ترتيب الفقرات التي سيتم مناقشتها لأنها بمثابة حزمة واحدة. وذكر أنه لا يوجد خلاف حقيقي على ذلك ولكن النقطة الهامة هي إبداء المرونة من جانب الوفود. وإذا كانت لديهم ملاحظات أو اقتراحات بشأن أي من الفقرات، يجب ألا يترددوا في الإشارة إلى الفقرات الأكثر أهمية أو ذات الصلة، وإلى الأماكن التي تحتاج إلى إجراء تغييرات.

647. وأيد وفد اليونان ما اقترحه وفد المملكة المتحدة ورأى أنه كان من الحكمة المضي قدما في مناقشة التدابير قصيرة المدى التي كانت أقل إثارة للجدل.

648. وأعرب وفد أستراليا عن رغبته في إضافة بعض الملاحظات الخاصة بالنص فيما يتعلق بالفقرة 1 بناء على فكرة التركيز على هذه القضايا أولا. ولفت نظر الاجتماع إلى النقطة 2 من الفقرة 1، حيث ذكر تجنب التداخل في الاجتماعات الرسمية وتجنب عقد اجتماعات متتالية للجان مختلفة. وأعرب الوفد عن قلقه من أن ذلك قد يقضي على إمكانية عقد اجتماعات متتالية حيثما كانت نفس مجموعات الخبراء مشاركة. واستطرد بقوله أنه إذا كان هناك أحد الخبراء سيسافر من العاصمة لحضور دورة واحدة تستمر لمدة أسبوع، فإنه من الأفضل والأكثر كفاءة من وجهة نظر الوفد عدم استبعاد إمكانية عقد اجتماعات متتالية في بعض الأحيان. وذكر أنه كان منفتحاً على الاقتراحات النصية بشأن أفضل السبل لتحقيق ذلك وأعرب عن رغبته في عدم استبعاد هذه الإمكانية، والتي أحس أنه يمكن تنفيذها من خلال النقطة الثانية. وتخطي الوفد باقي النقاط حتى وصل إلى النقطة الأخيرة، في إطار الفقرة 1، حيث نصت على "تقليص عمل اللجان، حيثما أمكن ذلك، من خمسة إلى أربعة أيام عمل"، وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه بدلا من وجود آلية ضبط تلقائي، ينبغي تحديد الجدول الزمني للاجتماعات على أساس كل حالة على حدة، مع الأخذ بعين الاعتبار جدول الأعمال وكم العمل الذي يمكن للمشاركين القيام به بالفعل والوقت المرجح أن يستغرقه تنفيذ هذا العمل. وأكد الوفد أنه ليس على خلاف مع روح ما كان جاريا ولكن ما يفضل هو إيجاد وسيلة لصياغة ذلك بطريقة تجعله أكثر تركيزا حول ما ورد بجدول الأعمال والوقت المرجح أن تستغرقه المواد المطروحة.

649. وأعرب وفد رومانيا عن رغبته في تقديم ملاحظات واقتراحات نصية ناقشتها مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وفيما يتعلق بالسطر الأول من الفقرة 1، أعرب عن رغبته في اقتراح تعديل العبارة "ينبغي للاجتماعات أن تسعى جاهدة" لتصبح "ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى جاهدة لإنهاء الاجتماعات"، لأن ذلك يجب أن يكون بمثابة جهد مشترك بين الرئاسة والدول الأعضاء". وفيما يتعلق بالسطر الثاني من الفقرة، ذكر الوفد أنه على دراية بأن هناك وفود قادمة من مناطق بعيدة، مما يجعل من المفيد أن تكون الاجتماعات متتالية، ولكن ذلك في الوقت نفسه يؤدي إلى وضع الكثير من الضغوط على الوفود في جنيف. وفضل الوفد أن يكون نص الخيار: "عقد أكثر من اجتماعين متتاليين للجان مختلفة". وفيما يتعلق بالسطر الأخير من الفقرة، اتفق الوفد أيضا مع حقيقة أن مدة الاجتماع يجب أن تعتمد إلى حد كبير على جدول أعمال هذا الاجتماع. وأفاد بأنه لا يجب تخفيفا عاما لمدة اللجان ولكن رأى أنه ينبغي أن يُدرج في النص أن المدة يجب أن تعتمد على جدول الأعمال ويتعين على الدول الأعضاء أن تتحلى بالمرونة اللازمة للتغلب على هذا القلق في كل مرة يكون هناك اجتماع.

650. وعبر وفد كندا عن شكره لنائب الرئيس على الوثيقة، وأكد دعمه له في جميع مراحل العملية. أولا وبصفة عامة، أعرب الوفد عن تأييده لمداخلات وفود كل من اليونان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن ملاءمة بدء المناقشة بالفقرة 1 كإجراء لبناء الثقة والاقتراب من جني الثمار. وأفاد بأن ذلك قد يسمح للدول الأعضاء بالحصول على السرعة اللازمة وخلق أسلوب عمل مشترك من شأنه أن يسمح لهم بتناول القضايا الأخرى المطروحة عليهم. وفيما يتعلق

بالقضايا الأكثر موضوعية، كان موقف الوفد في الواقع يشبه إلى حد كبير موقف وفد أستراليا. وأفاد أنه بشكل عام، كانت المبادئ المبينة في الفقرة 1 سليمة، وأشار إلى أنه أعرب عن ذلك الرأي من قبل. وفي رأيه، يجب أن تكون هناك مرونة داخل تلك المبادئ للنظر في الاجتماعات والاحتياجات الفردية، وأفاد بأن الشيء نفسه ينطبق أيضا على الاجتماعات المتتالية والتي يمكن أن تكون مريحة إلى حد ما، وأفاد بأنها كانت أيضا مسألة توازن واحتياج واختيار الخيار المناسب.

651. وأفاد وفد المملكة المتحدة، في متابعة لبعض التعليقات التي قدمتها الوفود الأخرى، أنه يؤيد في إطار النقطة الأولى من الفقرة 1 التعديل المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية الذي مفاده أنه لا ينبغي أن يكون الوقت حتى الساعة السابعة. وأفاد بأن عبارة "تسعى لإنهاء" لم تكن بتلك القوة، وكان يتعين على الدول الأعضاء أن تجعلها أقوى قدر المستطاع. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من تلك النقطة، ذكر الوفد أنه على دراية بجميع القرارات التي صدرت حتى الساعة 6 مساء وربما الساعة 7 مساء، وإذا تم تمديد الاجتماع فإن القرارات لن تتحسن مع مرور الوقت. وكان من المنطقي أن يكون هناك القليل من ضغط الوقت عندما تكون المناقشات قد قاربت على التوصل إلى نتيجة وعلى الجميع بذل قصارى جهودهم للحصول على أفضل نتيجة ممكنة. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، أفاد الوفد بأنه يتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي تجنب الدعوة إلى عقد اجتماعات متتالية لأن وجود فسحة من الوقت بين الاجتماعات كانت تساعدهم على الاستعداد بشكل أفضل. ومن ناحية أخرى، أعرب الوفد عن تفهمه التام للمخاوف التي أعرب عنها وفدي أستراليا وكندا. وذكر بأنه قد يكون من المفيد التعرف من تلك الوفود التي تأتي من مناطق بعيدة على اللجان التي يشارك فيها نفس الممثلين، واقترح بأن تلك الاجتماعات التي ليس لها علاقة ببعضها البعض يجب أن تُعقد على أساس فسحة زمنية لا تقل عن أسبوع أو أكثر. وفيما يتعلق بالنقطة 7 من البند الأخير، أعرب الوفد عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي أن تسترشد مدة اجتماعات، في كل الأحوال، بعبء العمل وجدول الأعمال، كما ذكرت الوفود الأخرى. وأشار إلى النظام الداخلي الذي ينص على أن مدة الاجتماعات من صلاحيات الأمانة. وتعد الأمانة في وضع يمكنها من تقدير الوقت اللازم، على أساس جدول الأعمال والخبرات السابقة، لتناول بنود جدول الأعمال وكيفية زيادة الكفاءة وأخذ الجانب المالي لعقد اجتماع لمدة خمسة أيام بعين الاعتبار. واقترح الوفد إدراج نص لهذا الغرض.

652. وأعرب وفد سنغافورة عن شكره لنائب الرئيس على هذا الاقتراح وأعرب عن تأييده الكامل أثناء بدء هذه العملية. وأفاد بأنه لديه تساؤل بشأن النقطة 3 من الفقرة 1 يخص الأمانة. وذكر الوفد أنه يرغب في الاطلاع على الوثائق بجميع اللغات الرسمية قبل الموعد بشهرين ولكنه أعرب عن عدم تأكده مما إذا كان ذلك ممكنا بالنسبة للأمانة في حالات مثل حالة لجنة البرنامج والميزانية على سبيل المثال، حيث كانت هناك فسحة زمنية مدتها شهرين بالنسبة للجنة البرنامج والميزانية بين دورتي يوليو وسبتمبر. وأفاد الوفد بأنه سيدعم هذه النقطة لكنه يريد التأكد من أنه يمكن للأمانة تناول ذلك، وأفاد بأنه قد يكون من الضروري إضافة شيء ما قد يجعل الأمانة غير قادرة على الالتزام بذلك.

653. وأعرب وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) مجددا عن قلقه بشأن تفويض قضايا الحوكمة في الوبو من حيث المدة، أي بداية ونهاية الدورات. وأكد على أن التدابير المؤقتة قد نُفذت بالفعل وتم تخفيض عدد الجلسات في مشروع وثيقة البرنامج والميزانية. وذكر أيضا أن أي دبلوماسي في جنيف يرحب ويدعم التدابير المؤقتة لأن الجميع يرغبون في العودة إلى بلادهم في وقت مبكر. وأعرب عن رأيه بأن الحوكمة مهمة جدا وبالتالي لا يمكن التنازل عن الفقرتين 1 و 2 بشأن التدابير المؤقتة.

654. وأوضح نائب الرئيس (إسبانيا) أن الاجتماع في مرحلة الانطلاق وأنه لا يجد من الملاحظات المقدمة بشأن الفقرة 3. وأشار إلى أنه كانت هناك الكثير من الملاحظات بشأن الفقرة 1 في الوقت الراهن وأكد أنها حزمة واحدة ولا يمكنه عند أي نقطة أن يفكر في اتخاذ قرار بشأن الفقرة 1 قبل الموافقة على الحزمة ككل. ودعا الوفود مرة أخرى إلى تقديم أي ملاحظات موجزة لديهم، وأفاد بأنه ربما خلال وقت قصير سيتم تقسيم الأعضاء إلى مجموعات صغيرة حيث يمكن وضع النص على الشاشة وربما يقوم بإجراء مراجعة هادئة لتلك المسألة ثم العودة إلى الجلسة العامة بمناقشة كاملة بشأن النص بأكمله.

655. وأعرب وفد سويسرا عن رغبته في تقديم ملاحظاته بشأن الفقرة 1 بنفس الروح السائدة بين الوفود الأخرى. وأعرب عن تأييده للنقطة التي أثارها وفد المملكة المتحدة بأن هناك بعض المسائل تخص المدير العام بموجب النظام الداخلي والتي ينبغي احتراؤها عند صياغة المسودات. ولذلك، أكد الوفد على أنه ربما يجب استخدام كلمات مشابهة عند الحديث عن المسؤوليات الملقاة على عاتق المدير العام. وذكر الوفد أنه فيما يتعلق بالنقطة 5 من الفقرة 1، هناك سؤال لديه بخصوص الجزء الثاني من الفقرة والذي يشير إلى الدراسات المقارنة الخاصة بوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأشار الوفد إلى أن الكثير من هيئات الأمم المتحدة قد تأسست في وقت متأخر جدا ولديها تاريخ مختلف حسب تخصصها. وتساءل عما إذا كانت هذه الدراسة المقارنة تعتبر مفيدة في حالة وجود اختلافات. وأفاد بأنه إذا نظرنا إلى النقطة 7 التي تنص على أن الأمر متروك للمدير العام لاتخاذ قرار بشأن مدة الاجتماعات، فإن ذلك يجب أن يكون على أساس عبء العمل ويجب الأخذ في الاعتبار الاختلافات بين الوفود فيما يتعلق بالمسافة المقطوعة عند السفر.

656. وأفاد وفد الصين بأن لديه بعض الملاحظات فيما يتعلق بالنقطة 5 من الفقرة 1، حيث ذكر أنه أولا وقبل كل شيء يجب أن يكون تمثيل الخبراء المشاركين تمثيلا جغرافيا واسعا. ثانيا، ينبغي أن تستند الدراسة على حقائق، بمعنى أن المسؤولية الوحيدة عن جمع وتحليل الحقائق وتقديم المعلومات تقع على عاتق الخبراء المشاركين. ويجب الأخذ في الاعتبار خصوصيات وتفرد المنظمة ولكن يجب أن يتم وضع التوصية النهائية فيما يتعلق بتحسين الحوكمة في الويبو بشكل مشترك من قبل الدول الأعضاء على أساس المعلومات.

657. وأعرب وفد المكسيك، بعد أن استمع إلى المناقشة، عن رغبته في تقديم بعض الملاحظات والنظر في أصل بعض الاقتراحات. وفيما يتعلق بإمكانية عدم وجود تداخل بين الاجتماعات الرسمية والاجتماعات المتتالية، أشار إلى أنه في مناسبات عديدة ذكرت نفس الوفود أن الوفود التي تتخذ من جنيف مقرا لها تحتاج إلى وقت كاف لإجراء المشاورات وذلك لضمان أنه بإمكانها المضي قدما بشأن العناصر المختلفة لجدول أعمال. وكان ذلك أكثر صعوبة عندما كانت هناك اجتماعات متتالية. وفي بعض الأحيان كان عبء العمل ثقيل جدا بحيث لم يكن لدى الدول الأعضاء ببساطة الوقت الكافي لإجراء المشاورات والاستعداد بشكل جيد لتكوين رؤية واضحة عن كافة العناصر. وقال أنه في الوقت الذي تفهم فيه الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لبعض الوفود التي تأتي من أماكن بعيدة، كان في رأيه أنها كانت نقطة قد تم أخذها بعين الاعتبار. وأفاد الوفد بأنه يتفق مع الوفود التي أعربت عن أنه لا ينبغي أن يكون لديها إجابة قياسية بشأن مدة الاجتماعات. ويجب أن يكون عبء العمل الخاص بجدول الأعمال هو العنصر الأساسي.

658. وأفاد وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، بأنه ليس هناك شك لدى من كانوا حاضرين في اليوم السابق بأن كل ما نوقش بشأن الحوكمة سيتم اعتماده كحزمة واحدة. ورحب وفد المجموعة بالمداخلات وتبادل الأفكار بين الدول الأعضاء وأكد بأنه يرى أن المناقشات يجب أن تبدأ فعلا من الفقرة 3.

659. وتم تعليق الجلسة العامة للسماح بإجراء مشاورات غير رسمية.

660. وعند استئناف الجلسة العامة، أفاد نائب الرئيس (إسبانيا) أنه خلال الاجتماع غير الرسمي، نظرت الوفود في اقتراحات محددة بشأن تحسين النص وأنه قد تم إحراز تقدم بشأن التدابير قصيرة المدى في إطار الفقرة 1. وأشار بأن الصعوبة كانت تكمن في الاختلافات في وجهات النظر بين الوفود التي رأت أنه من الضروري إعطاء الأولوية للفقرة 3 وإعطاء الأسبقية للإجراءات من جهة، والوفود الأخرى التي ليس لديها مشكلة مع الإجراءات ورأت أنه من بداية الإجراءات يمكن للدول الأعضاء أن تقرر بشأن النقاط طويلة المدى المطروحة للمناقشة من الجهة الأخرى. ورأت بعض الوفود إمكانية عقد اجتماع آخر لمدة ساعة إذا لزم الأمر، وهو عبارة عن اجتماع مصغر من أجل الحصول على اقتراحات محددة بشأن الفقرة 3. وأفاد بأن قلقه يكمن في أنه إذا كانت الوفود غير قادرة على الخروج باقتراحات محددة والاتفاق على صيغة مقبولة للجميع، فإنه سيكون من الصعب للغاية بالنسبة لها التوصل إلى اتفاق بشأن النص بأكمله لأن الاتفاق لا بد وأن

يكون اتفاقا عاما. وأشار إلى أنه لا يمكن أن يرى فائدة من عقد اجتماع إضافي إلا إذا كانت هناك وفود راغبة في التقدم باقتراحات محددة بشأن الفقرة 3، وإلا فإنه سيكون من الصعب للغاية بالنسبة للدول الأعضاء أن يتوصلوا إلى اتفاق خلال هذه الدورة.

661. وأفاد الرئيس بأن هناك حاجة لتقرير ما إذا كان ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل المناقشات بشأن تقديم شيء في النهاية لفائدة هذا البند من جدول الأعمال أو إذا كان ينبغي لها البدء في إعداد مجموعة مختلفة من الاستراتيجيات التي من شأنها أن تكون فقرة مختلفة تدعو إلى مواصلة المناقشات وإرسالها مرجعا إلى الجمعية العامة أو الاستمرار في الترتيبات السابقة.

662. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره لنائب الرئيس على الملخص الذي يتعلق بعقد الاجتماع غير الرسمي. وأفاد بأنه على استعداد للانخراط في نقاش لمدة ساعة بشأن القضية فيما يتعلق بالفقرة 3، وتحديدًا بشأن مزيد من الأفكار حول الاعتبارات الخاصة بالنص.

663. وأعرب وفد البرازيل، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن دعمه للجهود التي بذلها نائب الرئيس وأفاد بأنه على استعداد للمشاركة في أي عملية متابعة.

664. ورحب وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، باستمرار النقاش حول هذه القضية، وأفاد أنه كان هناك بالفعل العديد من الاقتراحات المقدمة من الوفود المختلفة بشأن المجالات المختلفة التي سيتم تناولها بشأن هيكل الحوكمة. وذكر بأنه سيرحب باستمرار المناقشة، ومع ذلك، أعرب مجددا عن رغبته بأن تكون صياغة النص الخاص بنائب الرئيس هي بدء المناقشات بالفقرة 3.

665. وأفاد وفد المملكة المتحدة بأنه سينحاز إلى الاقتراح وما أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، ألا وهو عقد مناقشة أخرى لمدة ساعة ومن ثم النظر فيما قد ينتج عنها.

666. وذكر وفد رومانيا عقب الاجتماع غير الرسمي أنه يرى أن الاجتماع كان مفيدا وأعرب أيضا عن شكره لنائب الرئيس على الملخص الذي قدمه. وأفاد بأنه على استعداد لتقديم تقرير إلى مجموعته وبعد ذلك سيحاول إيجاد اقتراحات نصية بشأن الفقرة 3.

667. وأشار الرئيس إلى أن ذلك كان خبرا جيدا وأعلن بأنهم سيعودون إلى هذه القضية مرة أخرى وسيقومون بعقد اجتماع غير رسمي بعد استراحة الغداء.

668. وفيما يتعلق بالبند 10 من جدول الأعمال، دعا الرئيس نائب الرئيس إلى توفير تحديث بشأن وضع المناقشات داخل اللجنة فيما يتعلق بقضية الحوكمة.

669. وأعرب نائب الرئيس (إسبانيا) عن شكره للوفود على الجهود التي بذلتها للتوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع. وأفاد بأن اللجنة ظلت تعمل على قضية الحوكمة لسنوات عديدة، وأن الوفود سوف تحصل على نسخة من الاقتراح الأخير الذي أخذ في الاعتبار مشاروات جلسة الصياغة الثانية والتي قامت فيها اللجنة بتقديم بعض التعديلات بهدف التوصل إلى اتفاق. وكانت أهم التغييرات في الفقرة 1، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاش الذي أجرته اللجنة قبل أمس وتضمن حقيقة أن المشاورات سوف تحدد أولا الموضوعات التي سيتم تناولها. وذكر نائب الرئيس أن اللجنة قد اشتملت أيضا مصطلح "المشاورات المستهدفة" بهدف السعي مرة أخرى إلى تهدئة القلق من احتمال استمرار المشاورات لفترة طويلة على الرغم من أن اللجنة قد ذكرت سنة واحدة. وبالتالي فإن اللجنة قد اشتملت مصطلح "المستهدفة" في إشارة إلى أن المشاورات ستكون محدودة وسيكون لها هدف واضح. وكانت البنود الأخرى ماثلة لتلك التي تم تقديمها في الجلسة الثانية. وأشار نائب الرئيس إلى أنه حاول اشتمال جميع التعليقات والاقتراحات التي قدمتها الوفود بأقصى حد ممكن. وقال نائب الرئيس أن الوفود

بالفعل لن ترى كل شيء ورد في الورقة، لكن ذلك كان لأنه، كنائب للرئيس، رأى أن مسألة إبراز الأهداف كانت أيضا جزءا من ولايته وليس بالضرورة إبراز المواقف بأقصى درجة، وذلك بغرض محاولة تقريب مواقف الوفود للتوصل إلى اتفاق. وربما لم يكن لينجح، لكنه قدم أفضل جموده للقيام بذلك. واستندت الورقة إلى ما قامت به الوفود في العام قبل الماضي، والذي لم يتم اعتماده لكنه قدم أساسا جيدا يمكن للوفود أن تبني عليه لمعرفة ما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق. وتحول نائب الرئيس إلى الوفود وسألهم عما إذا كان النص مقبول من عدمه.

670. وخاطب نائب الرئيس الوفود وسألها عما إذا كان النص مقبولا بالنسبة إليها.

671. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أنه لم يسمع معظم الملاحظات التمهيدية ولم يتسلم النسخة الأخيرة من الورقة. وأشار أيضا إلى أن الوفود اتفقت في الجلسة العامة على التشاور في جلسات صغيرة غير رسمية في اليوم السابق، وقامت بمناقشة اقتراحات ملموسة فيما يتعلق بهذه القضية. وكان هناك اقتراح ملموس تم تقديمه في تلك الجلسة وأشار الوفد إلى أنه سينتظر الشرح من جانب مقدم الاقتراح. وعندما تم تقديم هذا الاقتراح إلى الجلسة العامة للتسجيل، أعرب الوفد عن تأييده له.

672. وأكد وفد رومانيا على روحه التعاونية واستعداده للعمل بشأن النص الذي تم اقتراحه، وأعرب عن رغبته في أن يضيف للسجل المقترح الذي تقدم به خلال المشاورات غير الرسمية لفائدة كل الممثلين الذين لم يكونوا حاضرين. وأفاد بأن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق اقترحت ما يلي فيما يتعلق بالفقرة 3 المتعلقة بالمشاورات غير الرسمية المفتوحة. وذكر بأن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق سوف تنظر في أوجه القصور المحتملة في الحوكمة في الويبو في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2014، وذلك بهدف تحديد سبل العلاج اللازمة وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة. وأفاد الوفد، في شرح اقتراحه أن المجموعة وجدت المناقشات في الجلسات العامة مفيدة جدا بالنسبة لقضايا هامة مثل قضايا الحوكمة مع تقديم سجل لكل دولة من الدول الأعضاء. وأشار الوفد أيضا إلى أنه يمكن فهم الحقيقة بأنه لا يمكن للميسر أن يلم بكل شيء، ولكنه أشار إلى أنه من خلال النظر في النص المنقح الأخير، لم يتمكن الوفد من أن يرى أي شيء من اقتراحه مدرجا في هذا النص. وبالتالي لن يكون الوفد مستعدا لتأييد هذا النص.

673. وأعرب وفد نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، عن شكره لنائب الرئيس على النسخة الحالية من الاقتراح الخاص بالحوكمة. وأعرب عن اعتقاده بأن النص متوازن ويعكس المخاوف التي أثارها مختلف الدول الأعضاء خلال الجلسات غير الرسمية. وبعد الاستماع إلى مداخلة وفد رومانيا، تساءل وفد نيجيريا عما إذا كان لدى الوفد أي مخاوف بشأن مضمون تقرير الوحدة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن اقتراح نائب الرئيس سيسمح للوفود بالنظر في أوجه القصور المتصورة أو المحتملة إذا كانت موجودة، ويمكن للجنة مناقشة جميع البنود الواردة في النص. وأيد وفد المجموعة الأفريقية تماما هذا الجهد الذي قام به نائب الرئيس وأعرب عن جليل الشكر له على ذلك. كما أعرب عن أمله بأن تسمح الدول الأعضاء للجنة بإجراء المحادثات اللازمة.

674. وأفاد وفد باكستان بأنه يؤيد تماما الاقتراح كما هو عليه. ورأى أن نائب الرئيس قد قام باشتغال المناقشة التي دارت في المشاورات الرسمية. وأفاد بأنه يبدو اقتراحا متوازنا مع الأخذ بعين الاعتبار قلق العديد من الوفود بشأن إجراء مشاورات مستهدفة ويجب تعريف الموضوعات أولا.

675. وأفاد وفد المملكة المتحدة بأنه اطلع أيضا على الاقتراح الأخير ورأى أنه لا يعكس وجهات نظر العديد من الوفود. وكان الوفد قد انضم إلى المشاورات غير الرسمية بهدف الحصول على اقتراحات محددة. وأفاد بأن وفد رومانيا، نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق قد تقدم باقتراح يمكن أن يوفق بين المواقف المختلفة. ورأى الوفد بأن ذلك الاقتراح كان متاشيا تماما مع توصية وحدة التفتيش المشتركة، وأنه سيدعم بشكل كامل اقتراح مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

676. وأعرب وفد سويسرا عن شعوره بأنه قد حاول مرارا وتكرارا تناول القضية الهامة جدا والمعقدة للحكومة، ولكن للأسف، لم تنجح اللجنة خلال السنوات الماضية في وضع صيغة مشابهة أو حتى مطابقة لتلك التي يجري اقتراحها الآن في النسخة الحالية. ورأى الوفد أن هناك أفكارا مختلفة جدا لدى مختلف الوفود بشأن ما يشكل الحكومة، وكان من الضروري أن يكون هناك حوارا مفيدا يمكن أن يؤدي إلى نتائج. وأفاد بأن اللجنة كانت تحتاج إلى الحد الأدنى من التوافق على ما هو المقصود بالحكومة. وأشار الوفد إلى تأييده لاقتراح مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

677. وأعرب وفد إيطاليا عن دعمه لاقتراح مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

678. ودعم وفد اليابان مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق إلى جانب وفدي المملكة المتحدة وإيطاليا. وذكر بأن الاقتراح كان عمليا وواقعا بشأن تحديد المجالات التي يتعين على اللجنة التركيز عليها لفائدة فعالية الويبو قبل اتخاذ قرار بشأن الإطار الإجرائي. وأعرب الوفد عن تفضيله للاقتراح الذي تقدم به وفد رومانيا.

679. وتقدم وفد أستراليا بالشكر إلى نائب الرئيس على جهوده المتواصلة لإيجاد طريقة للمضي قدما في هذا المجال الصعب، وأعرب عن رغبته في التعبير عن دعمه لاقتراح مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق والتعليقات التي أدلى بها وفود سويسرا والمملكة المتحدة والوفود الأخرى. ورأى الوفد أنه من المهم أن ندرك أن هذا الاقتراح من شأنه أن يسمح بالنقاش حول بدء تقرير وحدة التنقيش المشتركة بطريقة بناءة وفعالة. وأعرب عن أمله في أن يكون وسيلة للمضي قدما يمكن للجميع أن يدعمها.

680. وأيد وفد جنوب أفريقيا مداخلة نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، فضلا عن مداخلة وفد باكستان. وأعرب الوفد عن شكره لنائب الرئيس على العمل الذي قدمه. ورأى الوفد أن المشاورات المفتوحة تسمح بالوقت الكافي لمناقشة الكثير من القضايا.

681. وانحاز وفد فرنسا للتعليقات التي أدلى بها وفدي المملكة المتحدة وسويسرا وأيد اقتراح مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

682. وأعرب وفد الصين عن اتفاقه مع الاقتراح، ومع ذلك، أفاد برغبته في طرح نقطة واحدة. وأفاد بأنه كان قد اقترح في اليوم السابق حذف لفظ "اتخاذ قرار" من العبارة الأخيرة بالفقرة الأولى وهي "لننظر فيها واتخاذ قرار".

683. وأشار وفد اليونان إلى أنه تمشيا مع التوصية 1، فإنه يؤيد اقتراح مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

684. وتحدث وفد نيجيريا بصفته الوطنية وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به نيابة عن المجموعة الأفريقية.

685. وأعرب وفد الجزائر عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد المجموعة الأفريقية.

686. وتقدم نائب الرئيس (إسبانيا) بالشكر للوفود على نظرهم. وأفاد بأنه لم يكن من السهل التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وأفاد بأنه أمر يندى له الجبين لكنه يعتقد أنه من الأفضل أن نعترف بأن هذا هو الحال وأن الإجراء لم ينجح في النهاية. وأعرب نائب الرئيس عن رغبته في تذكير الوفود بأنه كان قد بدأ من الأساس الذي وُضع في العام السابق، وأنه لم يكن يشير إلى أن هذه المخاوف وأن الآراء القانونية لم تكن موجودة في ذلك الوقت، لكنه لم يسمع في السنة قبل الماضية عن الفكرة المتمثلة في أنه لا يمكن إطلاق هذه المشاورات دون التعريف المسبق للقضايا المطروحة للمناقشة. وسمعها هذه المرة بصوت عال وواضح، وقبلها. لقد كان قلقا مشروعا، ولكن بصفته نائب الرئيس والميسر، كان عليه أن يقول بأن اللجنة بصدد اتخاذ خطوة إلى الوراء بدلا من خطوة إلى الأمام. لقد كان هذا رأيه، وقد يكون بطبيعة الحال محطئا، ولكن كان هذا هو شعوره. ووافق نائب الرئيس على أنه يمكن للجنة ان تواصل مناقشة ذلك ولكن كان من الواضح أنه لن يكون من السهل

التوصل إلى اتفاق. وأعرب مرة أخرى عن شكره للوفود على الاهتمام الذي أبدته وعلى تفانيهم في محاولة تناول القضية، ولكن لم يتوفر لدى اللجنة التوافق اللازم، وأفاد بأنه رغم أسفه الشديد على ذلك إلا أنه لا يعتقد انه كان في وضع يسمح له بالعودة مرة أخرى بمحاولة لتسهيل هذه العملية. ولم يكن يبدو له أن اللجنة لديها الفرضية التي يتم على أساسها التوصل إلى اتفاق.

687. وأعرب الرئيس عن اتفاقه مع ما ذكره نائب الرئيس للتو وأشار إلى أن الوفود كانت تلعب نوعاً من كرة الطاولة لأنها كانت في طريقها لإرسال رسالة إلى الجمعية العامة مفادها أن اللجنة حاولت مرة أخرى ولكنها كانت تتحرك إلى الخلف. ولم يرى الرئيس أي بديل آخر وأغلق القضية واحالها إلى اللجنة لتناولها في فترة ما بعد الظهر. وأفاد بأنه سيقوم باقتراح بعض النصوص لإغلاق هذه المناقشة لفائدة لجنة البرنامج والميزانية.

688. وأفاد وفد إسبانيا بأنه فيما يتعلق بالبند 10 من جدول الأعمال، ألا وهو الحوكمة في الويبو، فإن لديه اقتراح مماثل جداً للاقتراح الخاص بالبند 11 من جدول الأعمال والذي ينص على ما يلي: "قررت اللجنة أن تواصل مداولاتها بشأن هذه المسألة في الدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية".

689. وتساءل وفد نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، عن ماهية الوثيقة التي سوف تستمر هذه المداولات بشأنها لأنها كانت ممارسة مفيدة للغاية خلال هذه الدورة بجانب الجهود التي بذلها نائب الرئيس، وأعرب عن رغبته في الإقرار بذلك في المناقشات المستقبلية المتعلقة بالحوكمة في الويبو.

690. وأفاد الرئيس بأنه يمكن للجنة أن تضيف نوعاً من النص العام الذي يقر بأنه كانت هناك وثائق تم طرحها، وكان هناك أيضاً اقتراحاً محدداً من قبل مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وكذلك ورقة محددة صادرة عن الرئيس. ويمكن للجنة أن تضع إشارة صريحة بشأن الأوراق والاقتراحات المقدمة خلال مناقشات اجتماع لجنة البرنامج والميزانية الحالي. وأفاد مرة أخرى بأن ما استمعت إليه اللجنة بشكل واضح وصرح هو أنه للأسف لا يمكنها الاعتماد على تنسيق نائب الرئيس في هذه المناقشات. وذكر بأنه يتفهم بأنه كان عنصراً مهم جداً. وقال انه لا يعرف كيف يمكن للجنة أن تسمي ذلك أحد بنود لجنة البرنامج والميزانية دون أن يكون بنداً من بنود جدول الأعمال في الدورة القادمة. وعلى الرغم من أنه تفهم أن بعض الوفود أرادت تأخيره، إلا أنه لا يرى أن ذلك مجدياً. وأفاد بأن اللجنة تود تخصيص بعض الوقت لذلك في الدورة المقبلة. وسأل نائب الرئيس عما إذا كان يمكنه المساعدة بشأن نص عام للإقرار بالاقتراحات والأوراق التي قُدمت خلال هذه الدورة، والذي يمكنه صياغته كمشروع نص لتعميمه واعتماده من قبل اللجنة.

691. وذكر وفد إسبانيا أنه يقترح، مع الأخذ بعين الاعتبار ما قيل بتوجيه من الرئيس، إضافة ما يلي إلى الاقتراح "إن لجنة البرنامج والميزانية قررت أن تواصل مداولاتها بشأن هذه المسألة في الدورة الرابعة والعشرين" وهي الحقيقة بأن ذلك كان على أساس الاقتراحات التي تم تعميمها خلال الدورة الثالثة والعشرين.

692. وأعرب وفد سويسرا عن رغبته في التوضيح بأن كل ذلك لم يكن مجرد اقتراحات تم تعميمها لأنه طرح اقتراحاً على أساس غير رسمي. ولذلك، اقترح الوفد أن يتم توسعة هذه الصيغة قليلاً حتى لا تقتصر على الاقتراحات المعممة ولكن تشمل الاقتراحات التي قُدمت خلال المناقشات. ويمكن للجنة أن تنص على الاقتراحات المقدمة والمعممة.

693. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن اعتقاده بأنه يمكن تعميم الاقتراح المقدم من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بشكل كئابي حتى يتم إحاطة اللجنة بوضوح بما كان عليه الاقتراح. وفيما يتعلق بالمفهوم المقدم للتو من قبل وفد سويسرا، تساءل وفد المجموعة الأفريقية عما إذا كان ذلك قد تضمن الاقتراحات الحالية وتقرير وحدة التنقيش المشتركة والاقتراح المقدم من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. ورأي الوفد أن النص الأخير الذي قدمه الرئيس قد تناول كل هذه المخاوف. وأعرب عن أمله في أن يكون هناك اتفاق حول وجود إطار لمناقشة جميع هذه

الاقتراحات. وفيما يتعلق بهذه النقطة، أعرب الوفد عن رغبته في أن يرى الاقتراح المقدم من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق في شكل كتابي.

694. وتساءل الرئيس عما إذا كان من الممكن أن يكون الاقتراح المقدم من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق كتابيا. وبالتالي، سيكون لدى اللجنة ورفقتان لتعميمها، واحدة من نائب الرئيس والتي كانت بمثابة محاولة للتوصل إلى حل وسط والثانية عبارة عن الاقتراح الجديد الذي يشير إلى الاقتراحات المعممة.

695. واقترح نائب الرئيس عبارة "الاقتراحات التي تم تعميمها أو بخلاف ذلك تم تقديمها بشأن هذه القضية".

696. وأفاد وفد نيجيريا بأن عبارة "بخلاف ذلك تم تقديمها" ليست واضحة بشأن ما تشير إليه.

697. وذكر وفد إسبانيا أنه بناء على البند 11 من جدول الأعمال بالنصوص المرفقة، وبعد ذلك ادرج الاقتراح المقدم من نائب الرئيس والاقتراح المقدم من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق .

698. وتساءل الرئيس عما إذا كان يمكن لوفد سويسرا ووفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أن يقبلا بذلك.

699. وأصر وفد سويسرا على أنه من المهم أن تشتمل اللجنة جميع الاقتراحات التي قُدمت حول هذا الموضوع. وكان لدى المجموعة الأفريقية أيضا اقتراحا وكانت اللجنة قد حاولت المضي قدما في إحداها بشكل غير رسمي. وأعرب الوفد عن رغبته في عدم غلق الباب في وجه مثل هذه الاقتراحات.

700. وذكر الرئيس أنه كان على وشك تعليق الاجتماع للتشاور مع جميع الوفود لمعرفة ما إذا يمكن للجنة أن تأتي بشيء، وكذلك لإتاحة الوقت للوفود الأخرى للتشاور بشأن فقرات محددة وغيرها من البرامج.

701. وأيد وفد نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، الاقتراح الذي قرأه للتو نائب الرئيس. وفيما يتعلق بما أشار إليه وفد سويسرا، أفاد وفد المجموعة الأفريقية بأنه قدم اقتراحا ولكن النص المقدم من نائب الرئيس لم يشمل جميع الاقتراحات. وإذا كانت اللجنة عندئذ ستبدأ في تقديم قائمة بجميع الاقتراحات والأفكار الواردة من الدول الأعضاء، فإنه على اللجنة عندئذ أن تبدأ مناقشة إطارية. وأيد وفد المجموعة الأفريقية المقترح المقدم من نائب الرئيس بإجراء المناقشات الرسمية المستهدفة. وخلافا لذلك، إذا توفرت لديه هذه القائمة من الاقتراحات، فإنه قد يوافق على المضي قدما معها.

702. وأفاد الرئيس بأن هناك بندين من بنود جدول الأعمال المتعلقة هما: البند 9 والبند 10 من جدول الأعمال. وذكر بأنه سيبدأ بالبند 10 من جدول الأعمال، حيث أجرت اللجنة مناقشة قبل الاستراحة والتي حدثت فيها انفراجة. وأفاد بأن المجموعات قد اتفقت على أنه يمكن للجنة أن تضي قدما فيما ساعدها نائب الرئيس على صياغته كفقرة قرار، فيما يلي نصه: قررت لجنة البرنامج والميزانية أن تواصل مداولاتها بشأن "الحكومة في الويبو" في دورتها الرابعة والعشرين على أساس مشاريع النصوص المرفقة. وكان مشروعا النص المرفقان هما اقتراح نائب الرئيس للحكومة (النسخة الثالثة الصادرة بتاريخ 17 يوليو)، وكذلك الاقتراح المقدم من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وأفاد الرئيس بأن ما طُرح على اللجنة هو عبارة وجهتي نظر بديلتين بشأن المضي قدما، وأن ما تستهدفه اللجنة هو التوصل إلى فقرة قرار تشرح وجهتي النظر هاتين فقط. وأعرب الرئيس عن تفهمه بأن وفد المجموعة الأفريقية وكذلك وفدي سويسرا والمملكة المتحدة وافقت على هذا القرار.

703. ولم يتلق الرئيس أي ملاحظات أخرى، وأعلن أن لدى اللجنة قرارا بشأن البند 10 من جدول الأعمال.

704. قررت لجنة البرنامج والميزانية مواصلة مداولاتها بشأن "الحكومة في الويبو" في الدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية على أساس النص المرفق طيه.

(انظر المرفق الأول والثاني من الوثيقة WO/PBC/23/9)

البند 11 اقتراح مقدم بشأن تعريف "نفقات التنمية" في سياق البرنامج والميزانية

705. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/43/21.

706. افتتح الرئيس البند 11 من جدول الأعمال ودعا نائب الرئيس (بولندا) لإعطاء صورة عن التقدم الحاصل في المناقشات حول تعريف نفقات التنمية.

707. وقال نائب الرئيس إنه قدّم للوفود المشاركة، خلال اجتماع عقد في الأسبوع السابق، معلومات أساسية وشرح لها خطته للمضي قدماً خلال الدورة الحالية. وذكر نائب الرئيس بأن الأمانة كانت قد وزعت النص الذي تُوصّل إليه في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية (سبتمبر 2014)، والذي سيكون نقطة انطلاق المحادثات الإضافية خلال الدورة الحالية. وأشار نائب الرئيس إلى وجود قوسين مربعين اثنين فقط في النص، وقال إنه فهم من ذلك أن عناصر النص الأخرى حازت على موافقة الوفود في سبتمبر 2014. ودعا نائب الرئيس إلى بدء النقاش حول أول قوسين مربعين. وأضاف أن الوفود عقدت مشاورات غير رسمية الأسبوع الماضي وأعرب عن أمله في أن يكون قد تسنى لها الوقت للتشاور منذ ذلك الحين.

708. وشكر وفد البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، نائب الرئيس (بولندا) على اقتراحه للنص. وقال إن الوفد فهم من المناقشات أنه لم يُتفق على النص في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية. وأضاف أن بلدان مجموعته عقدت مناقشات حول بعض عناصر النص، ورأت المجموعة بناء على ما فهمته أن الأعضاء كانوا قاب قوسين من التوصل إلى اتفاق. وذكر الوفد أن مجموعته صاغت ثلاثة مقترحات للإضافة أو التغيير. أولها هو إدراج إشارة محددة للبلدان الأقل نمواً في الفقرة الأولى: "في حال استخدامها لتمويل [المساعدة/الأنشطة] الموجهة نحو التنمية التي تقدمها الويبو إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً". أما المسألة الثانية التي ينبغي معالجتها فهي عبارة "من بين جملة أمور" (الواردة في النص تحت النقطتين)، إذ لا مكان لها في التعريف على اعتبار أنها تعني "من بين أمور أخرى" مما لا يرشد إلى ما يجري تعريفه. وينطوي المقترح الثالث على حذف عبارة "للحد من تكلفته استخدامه" الواردة بين قوسين في النقطة 2. إذ تتبنى المجموعة موقفاً يقول بأنه لا ينبغي أن تعتبر تخفيضات المعاهدة بشأن البراءات كنفقات للتنمية. وأضاف الوفد أن باستطاعة المجموعة أن تعدد الكثير من الأسباب لتفسير موقفها، ولكنها لا ترغب بالإدلاء مداخلة طويلة. وأردف قائلاً أن مسألة عدم اعتبار تخفيض الرسوم كنفقات للتنمية قد أثّرت في مناقشات الأسبوع الجاري، وأن تحديد قائمة الدول التي يمكن أن تستفيد من هذه التخفيضات مختلفة عن تلك الخاصة بالبلدان النامية. فقد استفادت بعض الدول المتقدمة من تخفيض الرسوم، وهذا هو السبب الذي يبين لماذا لا ينبغي أن تدرج هذه التخفيضات في التعريف.

709. وأشار الرئيس إلى أنه ينبغي أن يوضع المقترح بين قوسين في الإصدار المحدث من النص.

710. وأيد وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، الاقتراح المقدم من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. واقترحت مجموعته استخدام كلمة "الأنشطة" عوضاً عن كلمة "المساعدة" في الفقرة الأولى، أي "المساعدة/الأنشطة" الموجهة نحو التنمية التي تقدمها الويبو إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وفضلت المجموعة الأفريقية، بالنسبة للجزء الأخير من الجملة، استخدام فعل "يتعين" بين قوسين في النص. واتفقت المجموعة مع بيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يتعلق بالنقطة الأولى، أي أن عبارة "للحد من تكلفته استخدامه" الواردة بين قوسين ينبغي ألا تظهر في النص لأن ما سبق ليس من نفقات التنمية مثلما بينت من قبل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأبدت المجموعة رغبتها في إضافة ضمير الملكية "هم" في السطر الثاني من نفس الجملة، لتصبح الجملة "لتوفير حماية أفضل لاختراعاتهم وإبداعاتهم في جميع أنحاء العالم". ورأت أنه ينبغي استخدام فعل "يتعين" لتصبح الجملة كالآتي "من المفهوم أن الأنشطة التالية يتعين أن تسعى، [من بين جملة أمور]، إلى تحقيق الأثر المذكور أعلاه".

711. وشكر وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، الرئيس على جهوده المبذولة في سبيل التوصل إلى تفاهم بين الدول الأعضاء. وأبدت المجموعة رغبتها في حصر تعليقاتها على أجزاء النص المحصورة بين قوسين، تماشياً مع تعليمات نائب الرئيس. وفي ما يتعلق بالعبارة الأولى المحصورة بين قوسين في المقطع الأول، أي اختيار فعل "يتعين"، أعربت المجموعة عن رغبتها في اقتراح لغة بديلة تذكر بأن تعريف نفقات التنمية يهدف إلى خدمة أغراض محاسبية. واقترحت استخدام عبارة "(...)" هي تلك التي تُعتبر على أنها تساهم (...)" عوضاً عن "ينبغي" أو "يتعين". فتصبح الجملة الواردة في السطر الأخير من المقطع الأول، بعد إضافة هذا التعديل، على النحو التالي: "وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة الإنمائية التي تمولها الويبو هي تلك التي تُعتبر على أنها تساهم (...)" وعبرت المجموعة عن اعتقادها بأن التعريف يهدف إلى خدمة أغراض محاسبية وأن اللغة المعدلة المقترحة ستكون ملائمة جداً لطبيعة التعريف ضمن هذا السياق. أما بالنسبة لعبارة "للحد من تكلفة استخدامه" الواردة بين قوسين، فرأت المجموعة أنه ينبغي الإبقاء عليها. وقال الوفد إن حقيقة أن بعض البلدان، التي لا تعتبر من البلدان النامية، تستطيع أن تستفيد من تخفيض الرسوم على أساس المعيار الحالي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، كما أشار وفد البرازيل، لا تتعارض مع اقتناع المجموعة باء، من ناحية المبدأ، بأن تخفيض هذه الرسوم هو نوع من الدعم تقدمه الويبو لبعض الدول المؤهلة للاستفادة من تلك الرسوم. ولذلك، ينبغي أن تبقى العبارة كما هي. وطلبت المجموعة باء من الأمانة، بغية تحقيق فهم أفضل للوضع الحالي للمنافع الممنوحة للبلدان النامية، توفير الرقم الثاني، الذي يشمل الاستفادة من تخفيض الرسوم وفقاً للمعيار الحالي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، بالتوازي مع رقم نفقات التنمية ك معلومة ومرجع. وأشارت المجموعة إلى آخر جزء من النص: "من المفهوم أيضاً أن "نفقات التنمية" لا تُستخدم لتمويل أنشطة المنظمة أو وظائفها المتعلقة بالإدارة والتسيير والمالية". وقالت أن ما فهمته، استناداً إلى الشرح الذي قدمته الأمانة خلال الدورة السابقة، هو أن هذه الجملة ترمي إلى استثناء نفقات الإدارة والتسيير و النفقات المتعلقة بالأنشطة أو الوظائف المالية، التي تؤثر على المنظمة بأكملها. ولم يكن الغرض من الجملة عدم استبعاد النفقات المستخدمة لإدارة أنشطة أو وظائف خاصة بالمساعدة الموجهة نحو التنمية. ومن أجل توضيح هذه النقطة، ومع الأخذ بعين الاعتبار التفسير المقدم من الأمانة في الدورة السابقة، اقترحت المجموعة الاستعاضة عن الجملة الحالية بما يلي: "ينبغي أن تعتبر أنشطة المنظمة أو وظائفها المتعلقة بالإدارة والتسيير والمالية المرتبطة بالمساعدة الموجهة نحو التنمية، على أنها من نفقات التنمية". وأبدت المجموعة رغبتها في الرد على اقتراح حذف عبارة "من بين جملة أمور" التي ذكرت سابقاً في النص. وذكرت المجموعة أنه، وعلى حد علمها، فقد جاء النص التوفيقى الحالي من اثنين من التعريف المقترحة: تعريف مفصل للغاية اقترحه الرئيس السابق للجنة البرنامج والميزانية وتعريف ثان هو أبسط بكثير. وقد جمع التعريفان ضمن تعريف واحد باستخدام عبارة "من بين جملة أمور" التي كانت جزءاً جوهرياً في ذلك النص التوفيقى. وأوضحت المجموعة أن القائمة التي تلت العبارة لم تكن قائمة حصرية للأنشطة التي تدخل في نطاق تعريف نفقات التنمية، حسب فهمها. و رأت المجموعة أن من الضروري الحفاظ على عبارة "من بين جملة أمور" من أجل أن نوضح أن هذه قائمة إرشادية، لا قائمة شاملة.

712. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا، وقال إن تعريف نفقات التنمية ما زال غير جليّ بالنسبة له. ولهذا السبب فإن من المهم جداً توضيح الأمر. ورأى الوفد أنه من المحتمل أن يكون هناك لبس بين "المساعدة" و "الأنشطة". إذ يمكن أن تشمل المساعدة تكاليف الموظفين والسفر، في حين يمكن تحديد مفهوم الأنشطة بشكل واضح. ولذلك، أيد الوفد استعمال كلمة "الأنشطة" عوضاً عن "المساعدة". واعتبر الوفد أنه من الممكن استخدام المنطق ذاته بالنسبة لاقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي المتعلق بعبارة "من بين جملة أمور". إذ إن سرد الأنشطة سيزيل الغموض، وسيساعد على توفير توجيهات أوضح بشأن المقصود بالأنشطة. وفيما يتعلق بالرسوم، فقد ناقشها الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، كما يعلم كثير من الوفود. ورأى الوفد أن من المفارقات أن يُعتبر بعض الأعضاء المساعدة المقدمة إلى الدول المتقدمة معونة، والمساعدة المقدمة للبلدان النامية مساعدة إنمائية. وقال إنه في حال أراد الأعضاء تقييد معنى نفقات التنمية، فينبغي إلغاء تخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات.

713. وأعرب وفد باكستان عن اعتقاده بأن تعريف نفقات التنمية ينبغي أن يكون واضحاً وموجزاً من أجل أن ينعكس بصورة أفضل في الميزانية. وبناء عليه، أعلن الوفد تأييده لبيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي وبيان المجموعة الأفريقية.

714. وشدد وفد الصين على أهمية مكانة الأنشطة الإنمائية ضمن أعمال المنظمة. واعتبر أن التعريف الدقيق لنفقات التنمية سيسمح للمنظمة بتخصيص مواردها بشكل مناسب وتتبع استخدام هذه الموارد والتنفيذ. ورأى الوفد أن التعريف مهم جداً للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، لذا ينبغي، من وجهة نظر الوفد، أن تستخدم نفقات التنمية مباشرة في جميع الأنشطة الإنمائية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ورأى أن إدخال نفقات أخرى غير مباشرة، مثل تكاليف معاهدة التعاون بشأن البراءات والتكاليف الإدارية المرتبطة بالتنمية، سيحدث لبساً في التعريف وسيجعل تتبع نفقات التنمية وتخطيطها أمراً أكثر صعوبة وتعقيداً. وأضاف الوفد أنه بالإضافة إلى ما سبق، فقد اعتمد الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات في اجتماعه السابع تخفيضات على رسوم الإيداع المعيارية ومنهجية لتقييم الدخل والابتكار، وقرر تحديد لأحة البلدان المنتفعة من تخفيض الرسوم. ولم يفرق معيار معاهدة التعاون بشأن البراءات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، لأن بعض البلدان المتقدمة يمكنها، في وقت الأزمات، أن تستفيد من تخفيض الرسوم. كما ناقش الفريق العامل الحالي إمكانية تخفيض الرسوم للشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ومراكز البحث، وبالرغم من عدم التوصل إلى توافق، عكس ذلك رغبة الدول الأعضاء في استخدام نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ومراكز البحث، وفي اكتشاف الوسائل كنوع من أنواع التشجيع. ولم يفرق ذلك النقاش بين البلدان النامية والمتقدمة. ولذلك لم يكن تخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات حكراً على البلدان النامية، وبناء عليه، رأى الوفد أن من غير الملائم إدخال التخفيض ضمن تعريف نفقات التنمية.

715. وشكر وفد ترينيداد وتوباغو الرئيس والأمانة على العمل المنجز حتى اللحظة. وأيد الوفد الآراء التي أعربت عنها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي. وأعرب الوفد عن أمله بالتوصل لحل سريع لمسألة تعريف نفقات التنمية التي هي قضية عالقة منذ حين في المنظمة. ووافق الوفد على إدراج البلدان الأقل نمواً في النص المقدم. وقال إنه ينبغي ذكر البلدان الأقل نمواً حيثما ذكرت البلدان النامية. كما وافق الوفد الرأي القائل بأن تخفيضات الرسوم ليست من نفقات التنمية. لأن تخفيضات الرسوم ليست بحد ذاتها نفقات تضطلع بها المنظمة، بل هي ما تدفعه البلدان الأقل نمواً إذا اتبعنا المنحى الوارد في الوثيقة. وبناء على هذه الأسباب، أبدى الوفد رغبته في الاصططاف إلى جانب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي وكل الوفود الأخرى التي أيدت عدم إدراج تخفيضات الرسوم ضمن نفقات التنمية.

716. وشدد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) على أهمية وضع تعريف تثق به الدول الأعضاء ويعكس حجم موارد المنظمة المنفقة على الأنشطة الإنمائية. وأيد الوفد، في هذا السياق، الاقتراحات التي تقدمت بها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي والمجموعة الأفريقية.

717. وأيد وفد الجزائر البيان الذي أدلت به المجموعة الأفريقية قائلاً إن هدف الدول الأعضاء ينبغي أن يكون التوصل إلى تعريف محدد ودقيق لنفقات التنمية، من أجل مساعدة الأمانة على حساب المبلغ ذي الصلة. وأعرب الوفد عن قناعته بأن كل الاقتراحات التي قدمتها المجموعة الأفريقية، وبالأخص تلك المتعلقة باستعمال كلمة "الأنشطة" عوضاً عن كلمة "المساعدة"، ستكون الطريقة المثلى لتحقيق هذا الهدف. أما بالنسبة للاقتراح المتعلق بما إذا كان ينبغي إدراج تخفيضات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات ضمن نفقات التنمية أم لا، فقد عارض الوفد إدراج تلك الأنشطة. وقال الوفد إنه لا يعتقد أن تخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات يدخل في نفقات التنمية. ومثلاً ذكر وفد الصين، فقد ناقش الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات موضوع تخفيض الرسوم للجامعات، في البلدان المتقدمة والنامية. ورأى الوفد أنه في حال ناقشت الدول الأعضاء مسألة اعتبار تخفيض الرسوم من نفقات التنمية، فسيختلط عليها الأمر في نهاية المطاف. وقال الوفد إنه ينبغي ألا يدرج النص ضمن التعريف.

718. وودّ وفد اليابان توضيح أنه حين تحدث عن فعل "يتعين" فإنه قصد أن الحل الوسط الذي طرحه سيطبق أيضا على فعلي "ينبغي/يتعين" اللذين يمكن أن يستعاض عنها بعبارة "يعتبر أنها تساهم". وبذلك تصبح الجملة النهائية على النحو التالي: "من المفهوم أن الأنشطة الآتية تُعتبر على أنها تساهم في تحقيق الوقع المذكور أعلاه".

719. وشكر وفد البرازيل تأييد الوفود لاقتراحات مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال الوفد، فيما يتعلق بالنقاط التي أوردتها المجموعة بآء، إن النص المقترح بديلا عن "ينبغي/يتعين" ذهب، حسب ما فهمه، في الاتجاه المعاكس لما عبرت عنه طلبات الوفود الأخرى، أي أن يكون التعريف محددًا ودقيقًا. ورأى أن استخدام أحد الفعلين ينبغي أو يتعين، أو كلاهما، أفضل من استخدام اللغة الجديدة المقترحة. وأبدى الوفد، مثلما ذكرت مجموعته من قبل، استعداده لمناقشة النقاط التي لا يزال يتعين حلها.

720. وأيد وفد كندا تأييدا تاما بيان المجموعة بآء، ولا سيما الحلين التوافقين لورود فعلي ينبغي/يتعين في الوثيقة. ورأى الوفد أن التعديل المقترح يعكس حقيقة أن هذه الوثيقة هي وثيقة غايات محاسبية، وليست وثيقة تنظيمية، وقد اقترح هذا التعديل ليحدد كنه شيء ما بهدف تحقيق غرض معين. ولم يقصد منه أن ما سبق لا يعتبر من النفقات. وإنما وضع هذا الحل ليوفر إطارا للأمانة كي تحدد ما يتعين أن يدرج في عمود "النفقات"، مثلما تحدد مصلحة الضرائب ما يقصد بالمنزل لأغراض الضرائب. وإذا كان الفعل المبني للمجهول مصدر قلق، كما ذكرت من قبل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فرمما يمكن للأعضاء أن ينظروا في هذا الأمر أيضا.

721. وأيد وفد شيلي بيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأكد على الأهمية التي يوليها لأنشطة المنظمة الإنمائية. ولذلك، كان من الضروري أن تحدد موارد هذا النوع من العمل وحصص الميزانية المخصصة له بوضوح. ورأى الوفد أنه ينبغي أن تستخدم هذه الموارد للأنشطة الإنمائية، وبناء عليه، أبدى الوفد تأييده للبيانات التي أدلت بها الوفود الأخرى عن أن إدراج تخفيضات الرسوم التي لا تنطبق على أنشطة معينة يمكن أن تفسد التعريف، وتقلل من وضوح تخصيص موارد الميزانية لأغراض التنمية.

722. وأرجأ الرئيس مناقشة هذا البند إلى جلسة بعد ظهر ذلك اليوم حين يجيز النص المحدث للتعريف.

723. وافتتح الرئيس باب النقاش حول البند 11 بعد توزيع النص المحدث للتعريف المقترح، واستفسر عما إذا كان لأي وفد اعتراض على التغيير المقترح بالاستعاضة عن كلمة المساعدة بكلمة الأنشطة، وإدخال إشارة إلى البلدان الأقل نموا في الفقرة الأولى. وقال الرئيس إنه يفترض أن الأقواس يمكن أن ترفع لغياب أي اعتراض.

724. وقال وفد إسبانيا إنه لم يكون بعد موقفا كاملا في تلك اللحظة، ولكنه شعر بأنه قد يكون لبعض أعضاء المجموعة بآء، ممن لم يكونوا حاضري الاجتماع في حينه، رأي مغاير. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن كل الوفود ينبغي أن تكون حاضرة قبل رفع أي أقواس.

725. وتساءل الرئيس عما إذا كان لدى الوفود الحاضرة في قاعة المؤتمرات أي اعتراض على رفع مجموعتي الأقواس الأولى والثانية. وأضاف أنه ربما يمكن رفع المجموعة الثالثة كذلك.

726. وقال وفد البرازيل إنه يفضل إبقاء مجموعة الأقواس الثالثة.

727. وقال وفد اليابان، متحدثا عمّا بين القوسين (للحد من تكاليف استخدامه)، إنه يعتقد أن التخفيض أمر جوهري وبالتالي فإنه من المهم أن يعرف المستفيدون كمية النفع التي سيستخدمونها منه. فلتلك المعلومات أهمية كبيرة. ولكن أعرب الوفد، في روح من المرونة، عن استعداده لإعادة النظر في ضرورة الإشارة إلى تخفيضات الرسوم ضمن تعريف نفقات التنمية، شريطة أن يحصل على تأكيدات من الأمانة بأنها ستقدم أرقام تخفيضات الرسوم بالإضافة إلى أرقام نفقات التنمية

728. وأنتى الرئيس على الاقتراح كمبادرة ممتازة لمحاولة التوصل الى توافق، وقال إنه فهم أن الأقواس ستبقى مكانها إلى حين تلقي الأعضاء إجابة شافية من الأمانة.

729. وعلق وفد نيجيريا قائلاً بأن وفد اليابان قد وصل متأخراً، وأن الوفود التي كانت حاضرة اتخذت، قبل ذلك، بعض القرارات المتعلقة بمجموعتي الأقواس الأولى والثانية.

730. وذكر الرئيس بأنه لم يسجل أي اعتراض على رفع مجموعتي الأقواس الأولى والثانية، وطلب من المجموعة بآء تأكيداً بهذا الشأن.

731. وأجاب وفد اليابان بأنه يفضل الصيغة الأصلية، أي كلمة "المساعدة". لذلك، يتعين أن تبقى كل الكلمات في الأقواس في حال أبتت المجموعات الأخرى اقتراحها (باستخدام كلمة "الأنشطة"). وقال الوفد إنه لا يعارض رفع مجموعة الأقواس الثانية ("والبلدان الأقل نمواً").

732. وتطرق الرئيس لمجموعة الأقواس الثالثة (يتعين أن يساهم استخداما//هي تلك التي يعتبر أنها تساهم في) وخلص إلى أنه بسبب أصرار بعض الوفود على إبقاء "يتعين"، وغياب الاتفاق، ينبغي إبقاء البديلين بين قوسين.

733. وأعاد وفد اليابان التأكيد على أن التعريف، وكما شرح سابقاً، يخدم أغراض المحاسبة ولا يشكل وثيقة تنظيمية. ولهذا السبب قال الوفد إنه لا يعتقد أن فعل "يتعين" هو الكلمة المناسبة في هذا السياق، وإنه لا يزال مقتنعاً بأن النص الذي اقترحتة المجموعة بآء يمكن أن يناسب الغرض من الوثيقة على نحو أفضل.

734. وأشار الرئيس إلى عبارة (للحد من تكاليف استخدامه)، وقال إنه فهم مما سبق أن القوسين سيبقيان إلى أن تقدم الأمانة توضيحات عن الأرقام وعن إمكانية تقديم هذه المعلومات.

735. وأحالت الأمانة الوفود إلى الصفحة 187 من اقتراح البرنامج والميزانية للثانية 17/2016، التي تتضمن رسماً بيانياً يظهر توقعات إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات حتى عام 2017. ويتضمن الجدول الملحق بالرسم البياني تفصيلاً لعناصر مختلفة من الرسوم، يشير سطر منها إلى تخفيضات البلدان النامية، التي بلغت 9.1 مليون بالإضافة إلى 9.7 مليون لفترة 17/2016، لتبلغ 18.8 مليون فرنك سويسري. وهذا السؤال من الأسئلة المتكررة، وقد أجيب عليه سابقاً في ورقة الأسئلة والأجوبة للعام الماضي.

736. وشكر وفد اليابان الأمانة على التوضيح وأقر بأن هذه المعلومات مقدمة في وثيقة البرنامج والميزانية بطريقة منفصلة. وأضاف أن ما تمنى رؤيته هو صورة كاملة لما يُمح للبلدان النامية، بما في ذلك تخفيض الرسوم والأنشطة الإنمائية الأخرى. وطلب الوفد من الأمانة أن تقدم الأرقام على النحو المحدد في تعريف نفقات التنمية، إضافة إلى تخفيض الرسوم للبلدان النامية بطريقة متوازنة مع الرقم الوارد تحت تعريف نفقات التنمية، وليس بطريقة منفصلة.

737. وطلبت الأمانة تأكيد ما إذا كان المطلوب هو تفصيل عناصر تخفيض الرسوم للبلدان النامية إلى جانب حصة التنمية في إطار النتائج.

738. وأعرب وفد اليابان عن اعتقاده بأنه ينبغي تقديم معلومات عن نفقات التنمية بالتوازي مع المعلومات المتعلقة بتخفيض الرسوم مما يسمح للمرء برؤية البيانات والتقاط صورة كاملة لمنافع التنمية ومُنحها. وأكد الوفد، من هذا المنظور، أن مطلبه هو عرض رقم نفقات التنمية ورقم تخفيض الرسوم بالتوازي في إطار النتائج.

739. وعبر وفد البرازيل عن رغبته بشرح ما فهمه من طلب المجموعة بآء والبيانات الواردة في الرسم البياني في الصفحة 187 من وثيقة الميزانية. وتابع قائلاً إن الرسم البياني يعطي رقم تخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات للبلدان النامية، ولكن، وكما يفهم من المناقشات السابقة، فإن هذا الرقم لا يضم فقط تخفيضات الرسوم للبلدان النامية. بل يضم أيضاً تخفيضات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تطبق أيضاً على البلدان المتقدمة. وبالتالي، فإن الرقم لا يقتصر على تخفيضات البلدان النامية فقط. لذا كان من الضروري تغيير العنوان، على الأقل، في ذلك الجدول للإشارة إلى أن الأرقام تظهر معلومات عن تخفيضات الرسوم عامة لا عن تخفيضات الرسوم للبلدان النامية فقط. وأضاف الوفد أن المطلوب هو رقم التخفيضات الخاصة بالبلدان النامية على وجه التحديد.

740. وأبدى وفد جنوب أفريقيا تأييده الكامل لبيان وفد البرازيل، وطلب من وفد اليابان توضيح ما قصده بجدته عن تخفيضات الرسوم، هل قصد تخفيضات الرسوم الممنوحة للبلدان النامية إضافة إلى تخفيضات الرسوم الممنوحة للبلدان التي تتلقى دعماً، أم أن ما سبق يعتبر كتخفيضات موحدة للرسوم؟

741. وأجاب وفد اليابان بأنه إذا لم يكن من الممكن للأمانة العامة حساب تخفيض الرسوم للبلدان النامية بشكل منفصل، فإن المجموعة بآء ستكون سعيدة بالحصول على الرقم الثاني، الذي يشمل تخفيضات الرسوم لصالح البلدان النامية مع حاشية تفسيرية. وأضاف أن السؤال هو عما إذا كان من الممكن للأمانة العامة إجراء هذا الحساب أم لا. وكرر الوفد رغبته في رؤية الصورة الكاملة للمنافع الممنوحة للبلدان النامية.

742. وردت الأمانة بأنها تستطيع توفير الأرقام، طالما كان الطلب واضح. وذكرت الأمانة الدول الأعضاء بأن التعريف الذي يتيح للدول الحصول على تخفيض للرسوم معقد جداً، وقد أتى نتاجاً لعملية طويلة ومثيرة للجدل. وأضافت أن الاقتراح الأصلي كان بأن التخفيض ينبغي أن يتاح لجميع مقدمي الطلبات من البلدان الأقل نمواً وجميع الأشخاص من البلدان النامية. ولكن لسوء الحظ، بينما كانت "البلدان الأقل نمواً" مجموعة محددة بدقة، وضعت بها قائمة أمكن للجميع الاتفاق عليها، لم يكن هناك اتفاق على تعريف البلدان النامية. فهناك قوائم مختلفة تستخدمها المنظمات المختلفة لغياب الاتفاق على قائمة واحدة محددة. وبالمحصلة، توجد قائمة تشمل العديد من البلدان التي تعتقد الأمانة أن الجميع يتفق عليها، ولو لم تكن مدرجة في المفهوم العام "للبلدان النامية"، وتشمل أيضاً العديد من البلدان التي لم تكن الأمانة متيقنة تماماً ما إذا كان يمكن إدراجها أم لا. ورغم ذلك، يمكن للأمانة أن تقدم قائمة بكيفية تقسيم هذا الأمر، إلا أنها بحاجة إلى أن تعرف بالتحديد الدول الأعضاء التي يمكن اعتبارها بلداناً نامية لأغراض هذه القائمة. كما أن الأمانة تحتاج إلى معرفة كيفية التعامل مع الحالات التي يوزع فيها الطلب بين بلدين. فعلى سبيل المثال، إذا قدم طلب من قبل شخصين أحدهما من اليونان، وهو مؤهل للحصول على تخفيض الرسوم والآخر مقيم في نيجيريا، فيحتمل أن ترغب إحدى الدول الأعضاء بأن تعرف التخفيضات بالنسبة لنيجيريا، دون تلك الخاصة باليونان. وتحتاج الأمانة إلى معرفة ما إذا كانت لتشمل تلك الدولة أم لا، ولكن عدد الحالات التي تنطوي على مثل هذه القضية صغير جداً وربما يمكن تجاهله لهذا الغرض. وأكدت الأمانة أن القائمة يمكن أن توضع إذا حدد الأعضاء اللائحة التي يرغبون رؤيتها بالضبط.

743. وخلص الرئيس إلى أنه يمكن إبقاء النص بين قوسين في الوقت الحالي. وأضاف أن الأمانة تستطيع أن تبحث إمكانية الحصول على الأرقام المطلوبة مع إدارة معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبعدها، اقترح الرئيس مناقشة العبارة التالية المحصورة بين قوسين، أي إضافة ضمير الملكية "هم" بعد كلمتي اختراعات وابداعات.

744. وأعرب وفد اليابان عن اعتقاده بلزوم النظر في ما يعنيه تخفيض الرسوم من الناحية الفنية، لأن المساعدة التقنية في ميدان المشورة التشريعية، على سبيل المثال، يمكن أن يساهم في تعزيز نظام الملكية الفكرية في بلد معين، ولكن في الوقت ذاته فإن المخترع الذي يتقدم بطلب للحصول على حقوق الملكية الفكرية لن يقتصر طلبه على سكان ذلك البلد. ولهذا

السبب، وفي الوقت الراهن فإن إضافة ضمير الملكية "هم" سيؤدي إلى بعض الغموض، لذلك يفضل الوفد ابقاء القوسين في الوقت الحالي على الأقل.

745. واستفسر الرئيس عن استعداد الوفود رفع قوسي عبارة "من بين جملة أمور" أو حذف الجملة بأكملها. ووجه السؤال بشكل أساسي للمجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عما إذا كانتا قد نظرتا في اللغة البديلة التي اقترحتها المجموعة باء.

746. وأعاد وفد البرازيل التأكيد على أن التعريف يحتاج دقة أكثر. وأن عبارة " التي يعتبر أنها تساهم" لا تعطي إرشادات كافية للأمانة لتزويد الدول الأعضاء بالأرقام، وأنه ينبغي ألا تستخدم المرونة في هذا الجزء من النص.

747. وخلص الرئيس إلى أن القوسين سيبقيان مكانهما.

748. وعبر وفد نيجيريا عن رغبته في التطرق إلى آخر قوسين. إذ رأى أن المقطع الأخير محصور بأكمله بين قوسين في النسخة المحدثة للنص. وأعرب عن اعتقاده بأن النص المقترح من قبل وفد اليابان هو فقط ما ينبغي أن يأتي بين قوسين.

749. وأوضح الرئيس أن اقتراح وفد اليابان كان صيغة مختلفة كلياً لتلك الجملة يغير ترتيب كلماتها ويحيلها عبارة جديدة تماماً. وأشار إلى أن هناك خيارين لهذه الجملة، وهو ما عبر عنه بشكل مناسب من خلال وضع كليهما بين قوسين.

750. وأعرب وفد نيجيريا أنه لا يرى بوضوح ضرورة إبقاء الخيارين بين قوسين، وأشار إلى أن الجملة السابقة بين قوسين هي: "من المفهوم أيضاً أن نفقات التنمية لا تُستخدم لتمويل أنشطة المنظمة أو وظائفها المتعلقة بالإدارة والتسيير والمالية"، فينبغي أن تكون الإضافات، أي كل نص جديد، وحدها فقط بين قوسين.

751. ووضح الرئيس أن المقطع كله وضع بين قوسين بسبب غياب وسيلة أخرى لوضع صيغة جديدة كلياً للجملة ذاتها. وأضاف أن القوسين يبيّنان أن من الممكن استبدال جملة بجملة أخرى وأن هذا الاستعمال متناسق مع الكيفية التي استعملت بها الأقواس الأخرى.

752. وأبدى وفد البرازيل رغبته في استذكار بعض المعلومات الأساسية عن النقاش الذي دار بين الأعضاء المناقشة في الماضي بشأن الجزء الأخير من النص. وأضاف أن الفكرة من النص السابق (الذي هو الآن بين قوسين) كانت ألا يحتسب تمويل أنشطة المنظمة المتعلقة بالإدارة والتسيير والمالية ضمن نفقات التنمية. وأردف أن هدف الدول الأعضاء كان محاولة تعميم الأنشطة الإنمائية للويو، وأنه كان من المفهوم حينها أن وجود ما سبق كجزء من التعريف من شأنه أن يعطي مزيداً من الوضوح بشأن ماهية الأنشطة المدرجة تحت نفقات التنمية. وتابع قائلاً إن الخيار الثاني، أي الاقتراح المقدم من المجموعة باء، يجعل من الصعب رسم خط فاصل بين ما هو من نفقات التنمية، وما يندرج تحت تمويل إدارة المنظمة، وخصوصاً عندما نتحدث عن تعميم الأنشطة الموجهة نحو التنمية. وبما أن هذا النص نص جديد، فإن الوفد يتفق تماماً مع موقف المجموعة الأفريقية حول استخدام الاقتراح سابق كنص خال من الأقواس.

753. وسأل الرئيس عما إذا ينبغي حذف القوسين من عبارة "من بين جملة أمور".

754. ورد وفد البرازيل مذكراً بأن هذه العبارة كانت إحدى النقاط التي أثارها في النقاش السابق، وأنه لم يكن هناك توافق حول استعمال العبارة.

755. وأعاد الرئيس تذكير الوفود بأن النص المقترح هو وثيقة عمل تعرض المواقف والبدائل. وأن هذا النص يعتبر في الحقيقة خطوة نحو الأمام لأنه وفي حال اتفق الأعضاء على اعتماده كنص للتفاوض فمعنى ذلك أن بعض التقدم في النقاش قد

أحرز. وأضاف أنه يتعين أن يعكس نص التفاوض بدقة مواقف الأعضاء في نهاية المناقشات. ولهذا السبب، هناك الكلمات والعبارات والبدائل المقترحة لها بين أقواس. وأضاف أنه حين يكون هناك عنصر واحد بين القوسين، فمعنى ذلك أن بعض الوفود لم ترد أن تبقيه بين قوسين. وحين يكون هناك عنصران بين القوسين، فهذا دليل على وجود خيارين بديلين لمسألة واحدة. وخلص إلى أنه في حال قبل هذا الشكل، يمكن للجنة أن تقول إنها حققت بعض التقدم في التوصل إلى وثيقة جماعية تدفع عملها قدماً.

756. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن مشاطرته الرئيس وجهة نظره. وذكر بالمناقشات الطويلة التي حدثت في الدورة السابقة. وأقر بوجود اختلاف في الآراء فيما يتعلق بالنقطة السابقة تحديداً. وأبدى الوفد قناعته بمحدث خطأ في الدورة السابقة حيث كان ينبغي أن يوضع هذا القسم من النص بين قوسين بسبب الآراء المعارضة التي أعرب عنها. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن النص الحالي يعكس بدقة متناهية وجود خيارين لم يحز أحدهما على موافقة جماعية من كل الحاضرين.

757. وطلب الرئيس من الوفود ما إذا كانت تعتقد أن الانخراط، خلال الدورة الحالية، في عملية تنتهي برفع مجموعات الأقواس السبعة هو أمر قابل للتحقق، أم أنها بحاجة إلى المزيد من الوقت وصيغة جديدة من أجل المضي قدماً في حل هذه القضية.

758. وصرح وفد البرازيل أن هذا البند موجود منذ وقت طويل على جدول الأعمال، وأعلن استعداده للانخراط في أي عملية يراها الرئيس مناسبة.

759. وقال الرئيس إنه سأل الأمانة حول الآثار المترتبة على اتخاذ قرار بشأن التعريف في الدورة الحالية، أو عدم اتخاذه. وكانت الأمانة قد أجابت بأنه لا يمكن تغيير البرنامج والميزانية حتى لو تقرر التعريف الجديد في تلك اللحظة نفسها. مما يعطي الدول الأعضاء بعض المرونة. واقترح الرئيس، لمعرفة مدى ازدحام جدول الأعمال، ترك هذا البند حتى اليوم الأخير من الدورة، على أن يستأنف النقاش فيه إذا تبقّى وقت كافٍ. وأضاف الرئيس أنه في حال لم يتسنّ متسع من الوقت، ستجهز فقرة قرار تقرر بوجود النص المقترح والتقدم المحرز في تنقيحه. كما ستبين هذه الفقرة الالتزام بدفع عجلة العمل إلى الأمام.

760. واقترح وفد البرازيل الانتظار إلى حين استلام رد على مطلب المجموعة باء.

761. وأعلن وفد نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، بأنه على استعداد للانخراط في تلك العملية بأي طريقة يراها الرئيس ملائمة. وقال الوفد إنه ومن باب الاتساق ينبغي استعمال كلمة "الأنشطة" في الجملة الأخيرة التي أشير فيها إلى المساعدة الموجهة نحو التنمية.

762. وأبدى الرئيس موافقته على أن من شأن ذلك أن يزيد من اتساق النص، ولكنه قال إنه ينبغي بداية البت في استعمال كلمة "المساعدة" بدلاً من "الأنشطة" في القوس الأول.

763. وعلق وفد اليابان بأن كل كلمة في النص ذات مغزى ضمن السياق، وأن على الأعضاء التفكير ملياً في السياق. ولهذا السبب، أبدى الوفد تأييده الكامل لمنهجية العمل التي اقترحتها الرئيس، وأضاف أن اللجنة تستطيع أن تستأنف النقاش في نهاية الدورة إن سمح الوقت بذلك.

764. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية، من ناحية الانتقال إلى الخطوات التالية، فكرة العودة إلى هذا البند في حال توفر الوقت الكافي. إلا أن الوفد أبدى رغبته في الحصول على توضيح من إدارة معاهدة التعاون بشأن البراءات حول قدرتها على تقديم صورة شاملة عن تخفيضات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات الممنوحة للبلدان النامية. وتابع قائلاً أنه بعدها يمكن التطرق إلى معالجة القضية الرئيسية التي أثارها وفد نيجيريا والمتعلقة بالجملة الأولى. واقترح الوفد أيضاً استخدام جملة

أبسط. ومن الاقتراحات استخدام عبارة "نفقات التنمية هي تلك التي تستخدمها الويبو لتزويد البلدان النامية (...)" متبوعة ببقية تلك الجملة. ورأى الوفد أن المسألة تتجاوز النقاش حول كلمة "المساعدة" مقابل كلمة "الأنشطة".

765. وقال الرئيس إنه إذا كان هذا اقتراحا رسميا، فينبغي أن يضاف إلى النص، بين قوسين.

766. وعلق وفد نيجيريا أنه إذا ما بدأت الوفود بإضافة جمل جديدة إلى النص فقد يطول إلى عدة صفحات. وأضاف أنه يتفهم الجهود التي يبذلها وفد الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد لغة مشتركة يمكن أن يقبلها الجميع، وتابع قائلا إن الفكرة هي المساعدة أو الأنشطة الموجهة نحو التنمية، وأن الوفد لا يريد أن تنتزع تلك اللغة من النص. وقال الوفد إنه في حال قدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحا، فقد يكون لدى وفود أخرى الكثير من الإضافات، وهذا من شأنه أن يعيد العملية إلى الخلف بدلا من أن يدفعها إلى الأمام.

767. وقال الرئيس إن الوثيقة ستترك "على حالها"، مع رفع الأقواس التي تشير إلى البلدان الأقل نموا. وحثّ الرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول في عمليات ثنائية أو متعددة الأطراف من أجل تصور جدوى إعادة هيكلة النص بالكامل. ولكن أعلن أن النص، كوثيقة عمل، سيظل على نسخته الحالية (مع الاحتفاظ بالأقواس السبعة). وعلق الرئيس النقاش حول هذا البند إلى وقت لاحق.

768. وأعاد الرئيس فتح البند 11 في اليوم الأخير من الدورة وقراً فقرة قرار مقترحة تقر بالمناقشة البناءة التي جرت وقرارا بمواصلة المداولات بشأن هذه المسألة في الدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية على أساس الصيغة المرفقة من التعريف المنقح لنفقات التنمية. وأوضح الرئيس أن النص المحدث للتعريف سيرفق بوثيقة قائمة القرارات. وشكر نائب الرئيس (بولندا) لمساعدته في صياغة القرار ودعا الأعضاء إلى أن يكونوا على أتم الاستعداد لإجراء مزيد من المناقشات البناءة في دورة لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر. واعتمد القرار دون صدور أي اعتراضات.

769. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ أجرت نقاشا بثناء حول تعريف "نفقات التنمية"، قرّرت مواصلة مداولاتها حول هذه المسألة في الدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية على أساس مشروع النص المرفق طيه.

(انظر المرفق الثالث من الوثيقة WO/PBC/23/9)

البند 12 اختتام الدورة

770. أعلن الرئيس أن مشروع قائمة القرارات التي أُخذت في الدورة الحالية قد تم توزيعه، وسأل عما إذا كانت هناك أي ملاحظات بشأن الوثيقة، ولم يكن هناك أي ملاحظات. وفتح الرئيس الباب أمام تقديم أي ملاحظات ختامية.

771. وأشاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالرئيس فيما يتعلق بالوقت المناسب الذي عُقدت فيه الدورة، وأفاد بأنه منذ عدة سنوات كان قد شارك في مبادرة وضع المبادئ التوجيهية الخاصة باختيار رؤساء الويبو، بما في ذلك كيفية قيام الرؤساء بعقد الاجتماعات. وأشاد الوفد بطريقة عمل رئيس لجنة البرنامج والميزانية، وأضاف بأنه سيكون نموذجا ممتازا إذا ما تم استئناف المبادرة. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل الأمانة في الإعداد للدورة. ومع ذلك، دعا الوفد إلى مزيد من الوقت لمراجعة المشروع الأول للبرنامج والميزانية الذي أتيح بتاريخ 4 يونيو، أي قبل افتتاح الدورة بخمسة أسابيع، وطلب تمديد الجدول الزمني للتخطيط بما يسمح بإجراء دراسة متأنية من قبل الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالبرنامج السادس، أكد الوفد أنه لم يكن في وضع يمكنه من الموافقة على مشروع البرنامج والميزانية للفترة 2016/2017 نظرا لعدم توفر الشروط التالية: أولا: فصل المحاسبة الخاصة بأنظمة لشبونة ومدريد، كبرنامجين منفصلين ونتائج متوقعة منفصلة؛ ثانيا، استخدام نظام لشبونة والمساهمة في خدمات الويبو وتكاليف التشغيل التي يجب أن تظهر بدقة كمصاريف - سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة أو تظهر كدخل، حسب الاقتضاء؛ ثالثا، أن تكون ميزانية لشبونة مترنة على النحو المنصوص عليه في اتفاق لشبونة، بما في

ذلك وثيقة جنيف، دون استخدام للدخول الأخرى للاتحاد أو المساهمات العامة للدول الأعضاء أو الدخل المستمد من اتحاد لشبونة؛ رابعا، قيام الأمانة بإجراء دراسة حول الاستدامة المالية للشبونة؛ خامسا، أن يكون تخصيص المؤتمرات الدبلوماسية في الثنائية 17/2016 مشروطا بالمشاركة الكاملة؛ وأخيرا، أن تكون الأمانة قد راجعت المرفق الثالث، بما في ذلك تخصيص الإيرادات المتنوعة، كما هو الحال بالنسبة للدخل الناجم عن الإيجار الذي يُعزى مباشرة إلى اتحاد مدريد، فيما إذا كانت الإيرادات المتنوعة يمكن أن تُعزى بشكل أدق لكيفية الأصول التي اكتسب الدخل منها ويجري الحفاظ عليها. وأعرب الوفد عن أسفه عن عدم إدراج أي من التعديلات التي اقترحها بشأن البرنامج في النسخة المنقحة، وبالتالي أعرب عن استعداده للمشاركة البناءة في النقاش المستمر للنقاط الهامة في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية في شهر سبتمبر. كما أعرب عن تقديره للالتزام المستمر من جانب الدول الأعضاء الأخرى التي أبدت تأييدها للمبادئ التي قدمها. وأعرب الوفد عن رغبته في شرح أسباب اتخاذ الموقف الذي اتخذته. وأشار إلى أنه يعتبر وثيقة جنيف الخاصة باتفاق لشبونة غير شرعية بسبب الطريقة التي تم بها التفاوض بشأنها وإبرامها. وكان من رأيه أن مجموعة فرعية صغيرة من المنظمة، عددها 28 عضوا، قد استبعدت الغالبية العظمى لأعضاء المنظمة من المشاركة الكاملة، اعتمادا على المادة 13 من اتفاق لشبونة بحجة تنقيح الاتفاق. وشدد على أن ذلك لم يكن تنقيحا بل إصلاحا شاملا للاتفاق عن طريق اشتغال المفهوم الأوسع للمؤشرات الجغرافية. ورأى أنه فيما يتعلق بجعل نظام لشبونة ذاتي الاستدامة من الناحية المالية - كما كان هدف الوفد - فإنه يبدو أن أعضاء لشبونة استمروا في تجاهل التزاماتهم بموجب المعاهدة. وأفاد بأن اتحاد لشبونة احتج ببساطة على المادة 13 من المعاهدة من أجل استبعاد الآخرين من المشاركة وذلك لصياغة صك دولي عملي لجميع الدول الأعضاء ولكنه تجاهل التزام آخر من التزامات المعاهدة عندما اعتبره ضد مصالحه المالية. وأعرب الوفد عن قلقه العميق لأن عدم شرعية وثيقة جنيف قد تفاقمت من خلال محاولات البعض إدامة العجز المالي طويل الأجل لنظام لشبونة على حساب الجميع. ولا يمكن للغالبية العظمى من أعضاء الويبو الذين استبعدوا من المشاركة الفعالة في المؤتمر الدبلوماسي الأخير، ولا ينبغي أن يطلب منهم دعم الأقلية التي رفضت تمويل المعاهدة الخاصة بهم. وعلى مدار الأسبوع، تحدث بعض أعضاء لشبونة بشكل صاخب عن أن أنظمة لشبونة ومدريد يجب أن تبقى في برنامج واحد، مع الإيحاء بأنه يتعين على نظام مدريد الاستمرار في تمويل العجز التي تكبده نظام لشبونة، وكان التبرير الذي لا أساس له هو أن الأمر كان دائما على هذا النحو، فلماذا يتم تغيير ذلك؟ وأعرب الوفد عن رفضه تأييد استمرار مساعدة نظام مدريد لنظام غير شرعي وغير مسؤول ماليا. وأعرب الوفد عن أمله في أن عددا من شروطه قد يتم الاتفاق عليها خلال ذلك الأسبوع، حيث أن عدد كبير قد لمس الشفافية والاستدامة المالية، وهي القضايا التي نادي بها العديد من أعضاء لشبونة باستمرار في المناقشات الأوسع نطاقا للويبو، بغض النظر عن المناقشات الأوسع نطاقا للأمم المتحدة. ورأى الوفد أنه من المؤسف أنهم أرجئوا تلك المبادئ من أجل مبادئهم الخاصة بالخدمة الذاتية لحماية المؤشرات الجغرافية بالشكل الأفضل. وبالإضافة إلى المخاوف الخاصة بأطراف لشبونة من حيث تنفيذ الالتزامات المالية الخاصة بها، أعرب الوفد أيضا عن قلقه إزاء إدارة الويبو لمعاهداتها من خلال الإخفاق في اتباع الأحكام القانونية لاتفاق لشبونة فيما يتعلق بالتمويل وأحكام اتفاق مدريد فيما يتعلق بالإيرادات، ووضع رسوم محددة لتقسيمها بين الأطراف المتعاقدة على النحو المحدد في المادة 8.4، وعدم استخدامها لأغراض أخرى لم يتفقوا عليها. وأفاد بأنه كما جاء في البيان الافتتاحي للوفد، فإن الإخفاقات أثارت مخاوف مهمة بشأن الشفافية والمساءلة والحوكمة التي كان لا بد من التصدي لها. واختتم الوفد بيانه بتكرار تقديره للرئيس على تناوله للدورة وأعرب عن تطلعه إلى رؤيته مرة أخرى في الدورة المقبلة.

772. وأعرب وفد البرازيل، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن شكره للرئيس على توجيهاته الفعالة جدا بشأن العمل، والتي بدونها لم يكن قد تم إحراز الكثير من التقدم في الدورة. وتقدم الوفد أيضا بالشكر إلى نائبي الرئيس على تسهيل المناقشات، كما شكر الأمانة على العمل الجاد في مراجعة الوثائق وشكر أيضا المترجمين الفوريين على مساعدتهم. وأكد أن الأعضاء كان لديهم أسبوع مكثف من العمل، الأمر الذي يهدد الطريق نحو تحقيق نتيجة ناجحة في دورة سبتمبر والتي أضاف بأنها ربما تكون دورة مكثفة. وعلق الوفد على برنامج وميزانية 17/2016. وفيما يتعلق بالبرنامج 3، أكد وفد المجموعة بأن النص الخاص بمشروع (TAG) للتمييز الخاص بجمعيات الإدارة الجماعية يجب أن ينص بطريقة لا لبس فيها أن مكاتب حق المؤلف الأعضاء يجب أن تشارك بنشاط في عملية تحديد المعايير. وينبغي للويبو، كمنظمة يحركها الأعضاء، تطبيق

الأسبوعية بين الأعضاء عند مناقشة المشروع. وأكد أيضا أنه على الرغم من شمولية العملية، فقد لاحظ عدم وجود أي إشارة لدعم مكاتب حق المؤلف في الميزانية، وهو نشاط هام من وجهة نظر أعضاء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية. وبالنسبة للبرنامج 4، أعرب عن تطلع المجموعة إلى تلقي الردود من الأمانة على مجموعة من الأسئلة المقدمة بشأن عمل اللجنة الحكومية الدولية. وأفاد الوفد بأنه كما ذكر خلال مناقشات اللجنة وفي كلمتها الافتتاحية، تنظر مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية إلى اللجنة الحكومية الدولية على أنها مهمة جدا بالنسبة لأعضائها الذين لديهم توقعات عالية بأن المناقشات ستستأنف قريبا بشأن المجالات الثلاثة المشمولة في ولايتها. وفيما يتعلق بالبرنامج 5، أفاد الوفد بأنه دون حكم مسبق على أي نتائج للمناقشات التي أجراها الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، لازالت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية تنتظر الردود على طلباتها للحصول على معلومات حول تخطيط وتوفير تخفيض محتمل للرسوم الخاصة بالجامعات والمؤسسات البحثية، قبل النظر في تفكيرها النهائي في مشروع الاقتراح. وفيما يتعلق البرنامج 15، شكر الوفد الأمانة على المعلومات التي قدمتها في وثيقة الأسئلة والأجوبة. وأفاد بأن المجموعة قد أجرت مراجعة شاملة لتلك الورقة واعتبر أنه لا زال هناك حاجة إلى المزيد من البيانات بشأن البرامج المختلفة المستخدمة في دعم مكاتب الملكية الفكرية، لاسيما فيما يتعلق بنظام الإدارة وحجم الموارد المخصصة لها. وبشكل أعم، أعرب وفد مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبية عن أسفه لعدم التوصل إلى أي اتفاق بشأن تعريف نفقات التنمية. وشدد على أنها مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجموعة والبلدان النامية والمنظمة بشكل عام، وأنها هدفها هو زيادة الشفافية في تحديد حصة التنمية في البرنامج والميزانية. وأعرب عن اعتقاده بأن اللجنة حققت تقدما جيدا خلال الأسبوع. وعلى الرغم من أن الجميع ينتابه الشعور بالإنجاز نتيجة ما تم تغطيته، يجب ألا يغيب عن ذهن أحد أن ذلك كان الجزء الأول من الرحلة التي ستنتهي في دورة سبتمبر.

773. وأثنى وفد باكستان، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، على توجيهات الرئيس وصره مع اللجنة. وأثنى أيضا على العمل الجاد لنواب الرئيس والأمانة والمترجمين الفوريين. وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن الإرادة السياسية والشمولية والاحترام المتبادل لتنوع المستخدمين أمر أساسي من أجل حل القضايا المتكررة المطروحة على اللجنة. وأفاد بأنه على الرغم من أن المجموعة أعربت عن تقديرها للتقدم الذي تم إحرازه خلال الدورة، إلا أنه يأمل في تسوية الكثير من القضايا العالقة في الدورات المقبلة.

774. وأعرب وفد رومانيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن ارتياحه للطريقة الممتازة التي قاد بها الرئيس الاجتماع الصعب والمعقد وعلى تأسيس مستوى عال من الكفاءة، والذي سعت جميع الوفود إلى اتباعه، وأفاد بأنه سوف يقوم بذلك أيضا في الدورات المقبلة. وأعرب وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن شكره لنائب الرئيس على عملها المهم، وتقدم بالشكر للأمانة والمترجمين الفوريين على عملهم الشاق، وأعلن بأنه يتطلع بالفعل إلى إجراء مناقشات بناء ومثمرة في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

775. وتقدم وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بالشكر للرئيس ونائبيه. وأعرب عن رأيه بأن عمل الرئيس خلال الأسبوع كان محترفا ودافئا وجذابا. كما شكر الأمانة والمترجمين الفوريين. وأعرب وفد المجموعة الإفريقية عن سعادته بالإشارة إلى أن أموال الويبو لا تزال سليمة وأقر بجهود المنظمة نحو برنامج وميزانية يتسمان بالعدل والمسؤولية للثنائية 17/2016. وشجع الوفد الأمانة على تسهيل الجهود نحو مساعدة المنظمة على تحقيق تطور متوازن لجدول أعمال الملكية الفكرية العالمية وأيضا استخدام الملكية الفكرية لفائدة التنمية، في حين أفاد بأن الدول الأعضاء من جانبها تحتاج إلى مضاعفة جهودها أيضا لتحقيق هذه الأهداف التنظيمية. ورحب وفد المجموعة الأفريقية بوضع الميزانية والبرنامج المتفق عليه كما كان. وفيما يتعلق بالحوكمة، وبالإشارة بوجه خاص إلى التوصية 1 لوحدة التفتيش المشتركة، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنها قضية والتزام يتعين على الدول الأعضاء تناولها. وبالتالي، أفاد وفد المجموعة بأنه يشعر بالقلق إزاء ما يبدو أنه عدم رغبة من قبل بعض الدول الأعضاء للمضي قدما بشكل بناء نحو هذه القضية. وتقدم وفد المجموعة بالشكر لنائب الرئيس، فضلا عن وفد إسبانيا، على جهودهم المتوازنة والموضوعية العادلة لتحريك العملية إلى الأمام. وأعرب عن أمله في أن يؤدي عرض التوصيات النهائية، التي تم الاتفاق عليها، على الجمعية العامة إلى تشجيع الرغبة وحسن النية وإطار ذهني موجه نحو النتيجة.

وأكد وفد المجموعة الإفريقية على انه سيكون لديه نفس الاهتمامات بشأن المناقشات المتعلقة بنقطة التنمية. وشجع الأمانة على مواصلة جهودها لتقديم تقرير إلى لجنة البرنامج والميزانية بشأن الأنشطة التي تم تنفيذها في مجال الوفاء بالالتزامات الخاصة بالتوصيات المتعلقة لجدول أعمال التنمية. وبالإشارة بوجه خاص إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة، أفاد الوفد بأنه على الرغم من كونه على بينة بحقيقة أن جزء كبير من المسؤولية يقع على عاتقهم، إلا أنه يتوقع الحصول على تحديثات من الأمانة. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، أكد الوفد بأنها لعبت بلا شك دورا أساسيا في أنشطة الويبو وفي تحقيق أهدافها. ومن خلال تأكيده على أن إنشاء المكاتب في أفريقيا كان استثمارا استراتيجيا من قبل المنظمة وسيكون أمرا متبادلا المنفعة، أكد الوفد مجددا على طلبه بإنشاء مكاتب في أفريقيا وأعرب عن تطلعه إلى دعم الدول الأعضاء. كما تطلع إلى دعم الدول الأعضاء بشأن الاقتراح الذي كان على وشك أن يتم إرساله بشأن تحويل اللجنة الحكومية الدولية لحقوق التأليف والنشر إلى لجنة دائمة لدى الويبو. وبشكل عام، أعرب وفد المجموعة الأفريقية عن رأيه بأن دورة لجنة البرنامج والميزانية قد حققت بعض النجاح، وأعرب عن تطلعه إلى دفع هذه العملية إلى الأمام في الدورة المقبلة.

776. وأعرب وفد اليابان، متحدنا باسم المجموعة باء، عن شكره للرئيس على توجيهاته وعلى منهجية العمل المهنية والمنظمة التي أدت إلى توصل جميع الوفود في نهاية الاجتماع إلى نتائج مثمرة. وأعرب أيضا عن شكره لنائبي الرئيس على تفانيهما وشكر الأمانة على دعمها المهني خلال هذه الدورة وشكر المترجمين الفوريين على دعمهم. وأعرب عن اعتقاده بأنه تم إحراز تقدم خلال الدورة، لاسيما فيما يتعلق بالقضية الملحة لسياسة الاستثمار، والتي تم تقديم توجيه عام بشأنها بحيث يمكن تسويتها في دورة لجنة البرنامج والميزانية في شهر سبتمبر. وأضاف أن الأعضاء قد توصلوا إلى اتفاق حول عدة نقاط في البرنامج والميزانية والتي يمكن أن تحدد من عدد من القضايا التي يجب متابعتها ومناقشتها في دورة سبتمبر. وكانت تلك النتائج مثمرة للغاية وأعرب وفد المجموعة باء عن أمله في أن يستمر ذلك في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وأكد الوفد بأنه لا يوجد من يشكك في أهمية اعتماد البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016 خلال انعقاد الجمعيات في شهر أكتوبر. وأعرب عن أمله واعتقاده بأن لجنة البرنامج والميزانية المقبلة ستسهم أيضا في تحقيق هذا الهدف.

777. وأشاد وفد بنا بالطريقة التي قاد بها الرئيس الدورة، وأضاف بأن كفاءته المثالية هي مثال يجب تتبعه لجان أخرى. كما أعرب عن شكره لنائبي الرئيس والأمانة على العمل الشاق الذي قاموا به. وفيما يتعلق بمشروع الميزانية، أعرب الوفد عن رغبته في تأييد البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن البرنامج 6. وأعرب وفد بنا عن أمله في أن يؤدي مؤتمر لشبونة بشأن الاستدامة الذاتية والميزانية المتوازنة إلى وجود نية حقيقية للوصول إلى هذا الهدف. وفيما يتعلق بمشروع البرنامج والميزانية، لاسيما فيما يتعلق بخطة المؤتمر الدبلوماسي والنظر في الطريقة التي تم بها عقد مؤتمر اتحاد لشبونة، أعرب الوفد عن أنه لا ينبغي أن يكون مشروطا على أساس التفرد بل على أساس الانفتاح. ويجب أن يكون متعدد الأطراف من أجل ضمان مشاركة جميع أعضاء الويبو بحقوق كاملة بشأن المكاتب الخارجية. وأعرب عن أمله في أن يكون أي افتتاح لفائدة المزيد من المكاتب الخارجية مدفوعا من الأعضاء، على عكس ما كان يحدث في الماضي، ودعا إلى مبادئ توجيهية شديدة الوضوح قبل الشروع في عقد مفاوضات لفائدة المزيد من المكاتب. وشكر الوفد أيضا المترجمين الفوريين على مساعدتهم في كافة مراحل سلسلة الاجتماعات.

778. وأشاد وفد أوروغواي بالرئيس على العمل الذي اضطلع به، وأشار إلى أن رئاسته كانت مثالا يحتذى به، كما أشاد بالعمل العظيم الذي قام به نائبي الرئيس والأمانة. وأثنى أيضا على العمل الذي قام به وفد البرازيل كمنسق لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأيد البيان الذي أدلى به الوفد. وأفاد بأنه مع التحديات الكبرى التي تنتظر الجميع، فإن اجتماع سبتمبر يتطلب المرونة وتوقعات برجماتية من جانب جميع الأعضاء. ويجب أن يتم تناول الأسئلة وحلها مرة واحدة وإلى الأبد، وأضاف الوفد بأن هذا الأمر يتعلق بالبرنامج 6 أيضا. وأضاف الوفد، نقلا عن البيان الذي أدلى به وفد بنا، بأن الدول الأعضاء لا يمكنها ببساطة تحية كل ما يقابلها. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

779. وانحاز وفد شيلي مع التصريحات التي تم الإدلاء بها فيما يتعلق بجودة العمل الذي تم القيام به. وأعرب الوفد عن شكره للرئيس ونائبيه والأمانة برمتها التي كانت دائما مستعدة وقادرة على تبديد أي شكوك والرد على الأسئلة التي طُرحت على مدار الأسبوع. وأفاد الوفد بأنه يعلق الوفد أهمية كبيرة على موضوع التنمية لدعم المكاتب الوطنية والملكية الفكرية بشكل عام، فضلا عن قضايا وضوح المعلومات والشفافية كما ذكر وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار الوفد إلى أنه خلال المؤتمر الدبلوماسي بشأن اتفاق لشبونة، لم يستطع جميع أعضاء الويبو المشاركة على قدم المساواة، على الرغم من أن هذا الأمر قد دعا إليه عدد من الأعضاء في مناسبات عديدة. وأفاد بأنه ذلك كان قرار أعضاء الاتحاد وأعرب عن أمله في أن القرار من شأنه أن يدخل إلى حيز التنفيذ. وذكر بأن وضوح البرنامج 6 كان ذا أهمية متزايدة، ليس بالنسبة للمنظمة فحسب بل أيضا بالنسبة لأعضاء الويبو الذين لم يستطيعوا المشاركة على النحو المطلوب في عملية اتخاذ القرار بشأن المؤتمر الدبلوماسي. كما فضل الوفد فصل البرامج (في البرنامج 6) وكذلك إدخال جميع التغييرات المطلوبة لتحسين المعلومات في البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016. وأفاد بأنه كان على دراية تامة بالحجج التي طُرحت من قبل عدد من الوفود وحقيقة أن القرارات لم تكن قد أُتخذت بعد بشأن البرنامج 6 ولكنه أعرب عن اعتقاده بأنه من المهم للجميع أن يكونوا قادرين على الاجتماع معا والتحدث بهدوء حول الأمور على الرغم من صعوبة ذلك في بعض الأحيان. كما أيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد بنا بشأن أهمية اعتماد المبادئ التوجيهية قبل اتخاذ مزيد من القرارات المتعلقة بالمكاتب الخارجية. وأعرب عن استعداده للعمل بين الدورات المختلفة حول هذه الموضوعات وغيرها. واختتم الوفد حديثه بتوجيه الشكر إلى الرئيس على الإدارة الفعالة للمناقشات.

780. وتقدم وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) إلى الرئيس على صبره وعمله الجاد وجهوده الدؤوبة. وأعرب الوفد عن قلقه بشأن وضع محتوى لمقترح واحد بشأن اتخاذ القرار حول النقطة (رابعا) من البند 5 من جدول الأعمال، والتي، وفقا لفهمه، لم تؤسس لأسبقية للمستقبل ولم تعطى الأولوية ولم تسلط الضوء على تلك العناصر الواردة في البرنامج 6. وأعرب عن أمله في أن يتم استيعاب الشواغل والمواقف الخاصة بجميع الدول الأعضاء على قدم المساواة داخل اللجنة، لاسيما عند وضع اللسات الأخيرة على تعريف نفقات التنمية واتخاذ قرار بشأن حوكمة قضايا الويبو.

781. وشكر الرئيس الوفود التي أشادت بعمله الذي كان في رأيه عبارة عن امتداد للعمل الجماعي. وأثنى على الدعم المتميز من نائبي الرئيس والأمانة من حيث حجم العمل الذي اندرج في نجاح لجنة البرنامج والميزانية. وشكر أيضا المترجمين الفوريين على صبرهم. وفيما يتعلق بالعمل في المستقبل، حث الرئيس على المرونة والبرجماتية كما ذكرها وفد أوروغواي. وشجع جميع الوفود ليس على الانخراط بشكل استباقي مع الأمانة في تناول الشواغل المحددة لديها فحسب، بل أيضا على التواصل مع بعضها البعض لمعرفة ما إذا كان يمكن التوصل إلى حلول وسط بشأن القضايا الهامة جدا التي أثيرت خلال الأسبوع. وأعرب عن اعتقاده بأن هناك طلبا بشأن وجود عمل غير رسمي بين الدورات من جانب الجميع لتناول جدول أعمال الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية والذي يتسم بالتحدي. وأعرب الرئيس عن تطلعه إلى العودة والعمل مع الجميع، أعرب مرة أخرى عن شكره للوفود على المشاركة البناءة والنتائج الجيدة التي تم التوصل إليها خلال الأسبوع.

782. وأعلن الرئيس اختتام الدورة.

[يلي ذلك المرفق]